









تكملة زبدة الفتاوى وامداد الحکام

179

Süleymaniye	Kitapخانه
Kısmı	Esad Efendi
Yeni Kayıt	708
Eski Kayıt	



٧٠٨



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
 الحمد لله على ما انعم من علم الشرايع والاحكام كذا وجدنا الى موفته ما لم نعلم  
 الله الملك العظام قد وقر قلوبنا بانوار التوفيق بالارشاد والانتظام  
 واشهد صدورنا بالافتقار الى العلماء العظام قد من الله الامانة والاشارة  
 الكرام ما في نشر احوال الائمة المحمدية من الوفاء القدر والاسلام  
 والعقيدة والاسلام على سيدنا محمد بن عبد الله صلى الله عليه واله وسلم  
 الخلاق والنام قد وعلى آله واصحابه العظام الذين قدوة الى  
 كل من الاسلام رضوان الله تعالى عنهم وعرض ابراهيم بن محمد بن  
 ابي عبد الله فائق العبد الفقير الحق بالانتماء الى ابي عبد الله  
 تعالى في الجليل انما ربيت تلوذ القصة من الاخوان في عائلته الى نظر  
 المحققين في هذا الزمان فاناروت ان اجمع في كتب الفقهية الفناء  
 المسائل المهمة المرغوبات بين الاخوان في المناسبات بالانتماء  
 والفتوى التي يكون مبرة لولا الاحكام فانتهجت من غيرهم  
 ورثتها على الابواب والافصول وجعلتها كتابا عارضا على الدلائل  
 والتطويل ليكون ابره حفظا واخف حلا حتى يرثب اليه تناول  
 الصغار والكبار وانما اسأل الله من فضله ولطفه ان يرفع كما  
 نفع بالكتب المتطلات من الفنا ويأتي ذلك وهو حجة  
 ونعم الوكيل واعلم ان من درسي سبعة عشر جلدات وتركت انما اهدا  
 فاما في كتابه اعلم الله ما ارجو من الله وحسن المصلحة في ديني

في جميع النباوي مذكورة العلم سبعة عشر من اصحابه وصدق ذكرت  
 في خلاصة الفتاوى والنظر في كتب العلم افضل من قراءة كل كتاب  
 احد ثمانية آلاف مرة وطالب الفقه افضل من جميع اعمال البر  
 لانه اعم نفع وصدق فروق في الجانية وعلم بانه لا يصيب علم  
 بهذه المناكب نقصان وضرر وكرب ولا ينقص رتبته ولا  
 سخط ولا ينال احد علمهم وركب كما قيل اذكر قصته  
 الذي حجب ما زاد الجور وقدر الذهب ما ذهب وعلم ايضا بانه وان  
 ظهرت هذه العيوب من الجيب والشرع منته عن النقصان والعب  
 ونمو حق لاسكت فيه ولا ريب في علم ايضا بان جمع الفقه افضل من  
 لان الفقه فضلت والذهب قد ذهب والعلم لا يفارك في راحة  
 راحة ولا تعب بعد السقاط ما يستر في منقولات تفكر في المقدم  
 المجتهدين في مشايخنا وعقوب اوقار ما رزق له من فوائد موافقة  
 حوان علماء المتأخرين في اصحابنا ليكون عدة وزاد او ذينة في  
 الى يوم الناء ليكون رفيقا صالحا في سوياد ووفيت حقيقا  
 في حضوره ثم ذكرت وجه لا يبراد بعض الكتاب عيوب البعض  
 مستعين الى فائق المحنقات وبعض الكتاب تسمية الفقه و  
 نشر عاودتها وكما شرعا وركن ثم كتبت كل مسئلة قريبا من اخرها في  
 جلد ثم كتبت في اولها مسئلة من ابي كتاب ذكرت ونقلت ليكون  
 وجدتها ايسر من اصلها للمطالعين بلا مشقة وتقص ووقفتها  
 اسهل للراغبين في ملكه ومن يقص ويكون حجة على من الكرو  
 حجة لمن اعترف واقرأ علما واولي الفروع والاصول وبما احتجنا  
 الفتاوى والتجول وبما اولى الابصار والعقول وبما احتجنا الكتب و  
 الفصول المراد عن جميع اعماله مشول فان العدة عند كرام الناس  
 مشول ما صدر رفته في هذه النسخة من النسخ والتقرير وما لم يذكره  
 من المجودة الا ان كتابته والتجريد من الله كمن تبع الحق وعلى به بالانتماء الى







المحذوف والاستحباب بنقسه واستنبال القبلة وترك الكلام والاشتغال  
بالادعية المأثورة ولو اودع الحوت بالماء على اعضاء وضوءه لا يكون  
عندم فيه غسل الماء على اعضاءه وعند ابي يوسف يجوز في الحنابلة  
لو بداه غسل اليدين من الخنثى جاز اجماعا لكن يخالف السنة والنية  
سنة وهي ان يقصد قلبه بالوضوء او رفع الحوت او امتثال الامور  
اسبغة الوضوء نوع في السواك وكيفية استعماله ذكر في الجامع  
السواك من شجر قحور غلط الاصح وهو السهم ولا يقوم الا بوضع  
في حال وجوده فان لم يوجد يقوم الاصح مقام قيل في سنة قبل  
الوضوء وقيل عند المضمضة وكيفية ياخذ بيد اليمن ويبدا بها  
اليسرى في الجانب الايمن ثم اليسرى ثم بالسبيل في الجانب الايمن بالآ  
باب المسح ذكر في الجامع الفتاوى انه امكن المسح على الخنثى في غسله  
اكثر المسح على الخنثى افضل منه غسل الرجلين اخذا باليسرى وتكرار  
غسل المسح اخذا باليمن واليسرى والمسح على الخنثى في  
لبه جاز وكذا على جوارحه ان كانت اللقافة ذات طائفي وقد  
شدت بحيث لا يدخل منها ثلث اصابع من اصابع اليد ذكر في الجامع في  
قال بعد التوضوء في الجانب من لبس الخنثى على الكبرياء لم اجد  
الرواية من الائمة الثلاثة على جواز المسح على الخنثى لكن التماس جواز  
نقله من الفتاوى ان لا يلبس من الكبرياء في الخنثى  
الخنثى ان لم يتبع المسح على الخنثى لكونه فاصلا ذكر في المسئلة لو مسح على  
خفيه ودخل الماء احدى رجليه بان يتبع الماء الى الكعبه فينفض  
وعليه غسل الرجل الاخرى وفي انتفاض المسح اذا لم يغسل الماء على الكعبه  
احدى رجليه روايان اذا وضعا الرجل فغسل وجهه واهم الى الخنثى  
لجنته كان بمنزلة غسل السهم وكذا الجانب والراس ولو  
مسح برؤوس الاصابع والكف لا يجوز الا ان يتنكب من الخنثى عند  
الوضوء مقدار الواجب وهو مقدار ثلثة اصابع هكذا في الخبر

ذكر في الجامع الفتاوى ومن ترك استيعاب الرأس مسح في جوابه و  
ووام عليه في غير زمان البصر وباتم وكيفية ان يضع من كل يده ثلثة اصابع  
على مقدم رأسه ولا يضع الا بيمينه واليسارين ويجا في كعبه وتكرارهما  
الى الخنثى ويكسح في ظهر الاذنين بيمينه واليسارين وباطن الاذنين  
بباطن اليسارين وكيفية بطن اليدين حتى يصر ما سجد على لم يصير الماء  
مستقرا وقال بعضهم يضع اصابع يديه وكيفية على مقدم رأسه وتكرارها  
على فخاه في وجهه يستوجب مسح الرأس ثم اذنيه باصبعه ولا يكون  
الماء مستقرا في حلقه قبل مسح الرقبة ليس سنة ولا ادب وقيل هو  
سنة والاصح مسح راسه ووجهه مسح عليها وتركه اجنبا فكل الرجل  
سنة فيحلق بجنبه بيد اليسرى فيبدا بجنبه بيمينه ويحتمل كل  
اليسرى في ذكر في الفتاوى ان مسح برؤوس الاصابع يجوز ان كان  
الماء متقاطرة ولو مسح بطن الكف جاز لكن السنة بباطنه وذكر  
البشر اذنه وضع الكف او الاصابع وضعا جاز والاسن بطن اليد  
ولو وقع الخنثى في مقابلة الاصابع فالحكمة ظهور ثلث اصابع فما و  
في مقابلة الخنثى حتى لو اكتشف الاصابع مع جارتها لا يمنع وان كان  
مقدار ثلث اصابع اصفه حالان الكل اصح في موضعها فلا يمتنع فيه  
هذا اذا لم يكن الخنثى في موضع العقب اما اذا كان في موضعه لا يمنع  
بالم نظير الكعبه العقب وانما يمنع الخنثى الكعبه اذا كان منفردا يري ما  
تحته وان لم يبرح تحته بان كان الخنثى صلبا لانه اذا دخل منه اصابع  
يدخل منه ثلث اصابع لا يمنع وان كان يبداء في حال من لا حال  
الوضوء يمنع لان الخنثى يمسح بيمينه ولو كان يبداء وقدر ثلثة  
انامل من اصابع الرجل لا يمنع في الاصح ويثبت ان يبداء وقدر ثلثة  
اصابع بيمينه ذكر في الفتاوى انها بيمينه ثلث اصابع في موضع الاصابع  
وفي القدم بيمينه الكعبه القدم ذكر الكعبه اذا كان صدر القدم في



موضعها والعقب يخرج ويدخل لستة الخف لا يتنفس سحره وفي هذه  
 يشبه ان المسك في اذنا او نزع الخف فصولا فتنزع بعض القدم  
 ثم يدا له فتمه كذا واذ وضع الدواء على شق الرجل اقر الماء فوق اليد  
 على شق حتى سقطت الدواء فان كان المستوط عن يمين غسل الموضع والا  
 فلما ذكر في المبسوط ولو دخل الماء في الخف وصار بعض القدم مستويا  
 بكل المسح لئلا يودي الى الجوع على المسح والغسل ذكر في فاضل  
 فان اقر الماء على شق القدم ثم حلقه لا يجب غسل القدم وكذا لو  
 حلق الحاجب والاربعة او مسح راسه ثم حلق راسه او حلق راسه  
 لا يجرم الاعادة ذكر في الوقفات مسح على خفيه ثم ادخل الماء احدى  
 ان صارت منسولة الى الكعب انتفض عليه غسل الرجل الا في  
 وفي انتفاض المسح اذ بلغ اكثر رجليه روايان ذكر في اخره ان  
 بان مسح على خفيه جاز ذكر في فاضل ويجوز المسح الكعبين بكل  
 كانت البنية تامة او لم يكن فلا يجوز بكل بعد مسح ذكر في  
 شتم له البنية في مسح الخف كما في التيم ولا يشترط في الجبهة فتمه كذا  
 في الماء واصحاب الماء ظاهر خفيه انما يجوز خفيه اتم من المسح اذا  
 نوي ذكر في فاضل صورة المسح ان يضع يده اليمنى على مقدم خفه  
 اليمنى ويضع يده اليسرى على قدم خفه اليسرى فيمسح على ابوابه فان  
 الخفان ويخرج يده اصابعه وان بدا منه اصل الخف قال في الاصابع  
 جاز ذكر في فاضل مقدار الموضع مقدار ثلث اصابع اليد على ظاهر  
 الخف سواء كان طولا او عرضا حتى لو مسح باصبع او اصبعين لا يجوز  
 واظهر الخطوط في المسح ليس بشطر ولو مسح بظاهر كفيه جاز  
 والمسح بباطن كفه ذكر في البه ازية لا يجوز المسح باصبع او اصبعين  
 ان يبلغ اليدين بالاجحام والسبابة فتوصي جاز لان قدر اصبع واثني  
 من ثلثة اصابع وان وضع الثلثة ولم يدا لا يجوز في الرأس الخف فلا

خلافا لغيره وان مسح باصبع او اصبعين واحد واخذ في كل مرة جاز ولو  
 باصبعين يجوز انهما الاربع ولو يدا على الاصابع يجوز في الصحيح متقاطعا  
 او لا ذكر في فاضل وان مسح برؤوس الاصابع جاز في اصول  
 الاصابع والخف لا يجوز ان يدا ان يبلغ ما يتصل من الخف عند الوصل  
 مقدار الواجب وذلك ثلثة اصابع من اصابع اليد من اصابع اليد  
 وان مسح باصبع واحد ثم تكرر مسح الخف ثانيا وثالثا ان مسح كل  
 مرة وجه الموضع الذي مسح جاز كانه مسح ثلث اصابع ذكر في  
 ولو مسح في الخشيش المتصل بالماء او المطر يجوز اختلاف العلماء في  
 في اتمه اتمه المسح قال عامة العلماء بغيره في الحدث وقال بعضهم  
 من وقت المسح والخشاش الاول فصل الذي يجوز المسح عليه ما  
 يكون صالحا لقطع المسافة والى مسح على اصبع او اصبعين جاز  
 او يمتد له الخف لاساق له ذكر في فاضل ان كان الخف وابسا  
 كما ذكر في القدم خرج السبب واذا عاد لا بأس به ويجوز عليه مسح  
 اذ كان في الخف شق يدخل عليه اصابع ان ادخل الا انه لا بأس  
 من الرجل في مسح جاز المسح عليه ذكر في البه ازية الخف اذا كان  
 سلب لا يدا او منه الرجل حال يجوز وان بدا رؤوس الا ان  
 لا يمتد قال الاشمس في المسح في الاصابع وقال الخلو ان كان اسنم  
 مستويا يقيح كون الخف في باطنه وظاهره ذكر في فاضل ولو ظهر في  
 الخف الاجحام وهو مقدار ثلثة اصابع منه غير ما جاز عليه مسح  
 بغير هذا نفس الاصابع ويستوي فيه الصغير والكبير لا يمتد الخف في  
 الخف فافصل في بيان مسح المسح ذكر في فاضل ان مسح يمين جاز  
 المسح عند عامة العلماء وقال بعضهم ما دام اسم الخف باقية لا  
 يمتد واجبة بعض العلماء الخف ان يمتد هو مقدار ثلث اصابع مستوية

الشايع عادة في مسك الكعبين  
 وما ختمها اذ ليس بكعب  
 لا بأس بكعبه او من قديم  
 الا من اراد مسح



لا موقفة ذكر في تافهين ان خرج الكرم المستحب اليه ان لم يكن له  
 خرج الكل في قول ابي ج واني يوحى واذا خرج الاكتم من ظهر القدم لا يجوز  
 الكل وعنه م اذا اتي في الخف مقدار ثلثه اصابع من ظهر القدم لا يقيض  
 مسحه ولو كان ظهر القدم في موضع والعقب خارج ويدخل لا يقيض  
 مسحه ولو ظهر من الخف بالخصم والكسلي والابهام من كل اصبع  
 لا يجوز المسح بسج الخف اذا دخل الى اذنه وابتلى من عصب  
 مقدار ثلثه اصابع لا يبطئ مسحه وان ابتلى جميع القدم وبلغ الى  
 الكعب بطل مسحه عوي عن ابي ج مسح الخف اذا انتقلت منه مسحه  
 الصلوة ولم يجد ما دنا من يديه على صلوة ذكر في البهاري ان  
 المسح على الخفين كما ذكر في فصل في المسح على الجوارح في ذكر في  
 فافيه فانما يجوز المسح على الجوارح اما اذا لمسه من غير خف فظاهر  
 من انها في قطع المسافة بمنتهى الخف هذا اذا كان الجوارح من اللوم  
 او من القصرم وان كان الكراس لا يجوز عليه المسح وان لمسه على  
 الخفين لا زمان لمسه بعد لبس الخفين واحدا ومسح على الخفين  
 او لبس على الخفين لا يجوز مسحه على الجوارح بالاجماع وان لبس  
 الخفين فوق الخفين فهو على التفصيل ايضا ولبس الخفين ولبس  
 الخفين احدا الجوارح ثم نزع جاز له ان مسح على الخف الذي لا يلبس  
 عليه ولو لبس الخفين ولبس عليها الجوارح ومسح على الجوارح  
 ثم نزع الجوارح فانه يمسح على الخفين وان نزع احدا الخفين في  
 ظاهر الرواية يمسح على الخف البادي وعلى الجوارح الباقى وروى عن  
 حنيفة وعنه ابي ج انه مسح على الخف البادي لا يمسح وعنه ابي يوسف انه مسح  
 الباقى على الخفين ففصل في الجوارح في ذكر في فافيه فان ان مسح على  
 الجوارح فهو على وجوده ان كانا رقيقين غير متينين لا يجوز المسح بها

في جوارح الخفين  
 في جوارح الخفين  
 في جوارح الخفين  
 في جوارح الخفين

عليها في قولهم وان كانا متينين جاز المسح عليهما في قولهم ثم على رواية الحسن  
 يعني ان يكون الخف الى الكعبين وفي ظاهر الرواية اذا بلغ الى اسفل القدم  
 جاز وان كانا خفيفين غير متينين لا يجوز عليهما في قول ابي ج وفي قول حنيفة  
 يجوز وعنه ابي ج انه رجع الى قولهما قبل موته والخفيفين ان يتوم على السج  
 من غير تشدد ولا سبط ولا يشف وقال بعض من يخاف من قولهم لا  
 يشاف الى ان يمسح على القدم والقرم فصل في المسح على الجبهة ذكر في  
 فصول الجوارح ان المسح على الجبهة على ما تبين ان لم يغم غسل ما تحته يجب  
 غسله هكذا اذا قرم الماء البارد ولا يغسل الماء الطار غسل بالمال الطار وان قرم  
 المسح على الجبهة لمسح على الجبهة وفيه كان ببعض احتياط جراحة  
 فان ان لبس صحاحه مسحه مسح على الجبهة في الباقى وان كان هذا القدر  
 يتم غسل الصحيح قطع عندنا ذكر في البهاري في الفتاوى على ان المسح على  
 الجبهة عند من فرضه كمن مسح العصبه يد لها اخوي ان عاد المسح فحسن  
 وان لم يعد جاز ومسح على اطرافه الحاقينه جراحة لان المسح ضروري  
 فيقدر بقدر ما وان كان لا يغمر المسح والحل نزع ومسح على جراحة  
 غسل حولها وان اقره المسح لا اطلى وغسل الجوارح تجاوزت المرافة  
 عن موضع الناحية يجوز المسح اذا استوجب العصابة وعليه الفتوى  
 وايضا في الجوارح في من العصابة فرضي ذكر في فافيه فان واذا  
 مسح على الجبهة على شتم طنجها الاستباب وان مسح على الاكتم جاز  
 وان مسح على الاكتم لصفه او ما دونه لا يجوز وبعضهم شرط الاستباب  
 وهو رواية في المسح عن ابي ج ذكر في فتاوى الفتاوى في مسحه العصابة  
 على الوضوء ليس بشئ ففصل الوضوء المربعي ذكر في التهادي في حكم  
 اليه الياسين الصناني رقيق لا يبطئ الوضوء ولم يملكه كجب عليها  
 ان توضع وانما زوجته فلا يجب عليها اعانته لقوله وفيه تلو وتوا على  
 اليه والفتوى وكذا لا يجب على الزوج ان يوضو اذا كانت رقيقة



رجل لم يجد اذاعة مرضية لا تقدر على الوضوء قال م انه يجب ان يمشي  
 ذكر في تافيه فان ومنه شئت بين ولا يجد منه يوشيه ليس به على الارض  
 وجهه على الحائط فحصل في احكام الماء المستعمل ذكر في تافيه فان  
 اتفق اصحابنا في الرواية الظاهرة على ان الماء المستعمل في البدن لا ينجس  
 ظهورا واختلاف في كراهية قال ابو ج و ابو يوسف للشهوة عنها  
 سويكس وقال م سويكس ذكر في تافيه قال م الماء المستعمل ظاهر غير  
 ظهور وجه اخذوا وعنده الفتوى ذكر في تافيه فان السبب الذي يصح  
 الماء مستعملا اتفقوا على انه لا يصح مستعملا سقوط الوضوء اذا لم يتوضأ  
 فقه البتة واذا اخرج الاول قال ابو ج و ابو يوسف يصح مستعملا وانما  
 م في المشهور عنه لا يصح مستعملا ذكر في البه ازية او دخل الجنب في الوضوء  
 يد للاغتسل او رفع الكوز لا يغسله لظهوره بخرافه او قاله  
 وكذا او قال الاصح وما دون الكف ذكر في تافيه فان الحديث او  
 الجنب اذا دخل في الماء للاغتسل وليس عليه نجاسة لا  
 يغسل الماء وكذا اذا دخل وضع الكوز في الجنب وادخل يده في الجنب  
 الى المرفق لا يوجب الا لو او الكوز لا يصح الماء مستعملا وكذا الجنب  
 اذا دخل بده او رجليه في الماء عتبه ويصح الماء مستعملا ولو دخل  
 الحديث راسه في الماء لم ينجس انما ينجس لا يصح الماء  
 مستعملا وان اراد بيمينه الحديث او غسل اطراف اصابه ولم  
 ينس مستعملا علم ينس عتونه ما وكذا اذا كان الظاهر في غسله  
 وضوء الجنب واخذ ويصلي الماء مستعملا بازاء الحديث والنجاسة  
 يصح مستعملا بالغسل للاكل قبل الطعام ويصح وكذا الوضوء في الا  
 او الا سلام او الوضوء او صلوة الجمعة او صلوة العيد في الوضوء  
 الوضوء او القدر وكذا الوضوء في المرأة كجسني ادقاسين او  
 غسل ميت لم يغسلت فان الماء يصح مستعملا في غسل الوجه لا ينافي  
 القوة ولو قوضا الظاهر لازالة الطين والطين والوزن او غسل

في تافيه فان  
 في تافيه فان  
 في تافيه فان

غسل الظاهر بيمينه ولا يصح الا مستعملا في هذه الوجوه المختار ان الوضوء  
 الغسل مستعمل وغسل الكل لا ذكر في تافيه الماء انما يصح مستعملا عندنا او  
 في تافيه فان لا يصح مستعملا على الارض او لا يوجب ذكر في تافيه فان  
 اما وقت فبوت الحكم الاستعمال اتفقوا على انه ما دام على الوضوء لا يوجب الحكم  
 الاستعمال ذكر في تافيه بيمينه البول والغائط في الماء والطين انما يوجب حكم  
 فيه والطريق وكنت شجرة مثمرة بخلاف غير المثمرة للمنه عن الجميع في كونه  
 والظاهر وكلم عليه المنه عنه ايضا والبول قايما الا لغيره كذا في الدرر  
 بول الحرة خمس الا عند ش وان وقيل بول الانثى وقيل بول قرة  
 الذكر الصحيح خمس فيه ما ذكر في المنتجب فصح عنه م رواية شذذ ان  
 بول الحرة ظاهرا منه غير فصل ذكر في الجامع الصغير ان فوق الظاهر وكذا  
 لينة ولا يوجب ذكر في الواضحات ككلب دخل الماء ثم خرج فانقضت  
 فاصابه ان ناسدت فلو اصابه ماء الطير لا يغسل لان في وجه القول  
 الى اصاب ككلب وسويكس وفي وجه الثاني اصاب الشئ وسويكس  
 لانه لم ينس اصول الشئ ذكر في البه ازية اتخذ من الطين الخمس كوزا او  
 قدرا ويكفي حكمه فصل في شأن احكام الماء الجاري ذكر في تافيه فان الماء  
 الجاري اذا كان قويا لم يمان كوز الاغتسل فيه ولو وضوء منه ولا يجس  
 بوقوع النجاسة فيه مالم يظهر اثر النجاسة فيه بلون او طعم او ريح ذكر في  
 تافيه فان الماء اذا كان يجرى ضعيفا ان كان وجد المتوضئ الى تورد الماء  
 يجوز وان كان الى سبيل الماء لا يجوز ان لم يكن بين الوقتين تعدا  
 ما يذهب الماء فب لانه واقعا الجريان يجرى فيه بيمينه والاصح ان  
 الماء الجاري ما قبل النجاسة جازيا ذكر في تافيه فان ان الماء اذا جازيا  
 على الجففة او نجا ان كانت الماء كثر لا ينجس فيها الجففة فاما الماء  
 وان كانت بين لقله الماء فاما الجس وعنه ابو يوسف انه ظاهر  
 الذي جازيه ضعيف بين فيه الحركة كانه من يجرى ان كان لوالق فيها  
 بيمينه لا يذهب فيه سا عتقه لا يجوز فيه التوضئة الا ان ككبت بين  
 عرفتني متبدا ما ينسب على كنهه فباب ما وقع فيه فيه النجاسة في

حرام



المستعمل وقال بعض من يخاف ان كان بحيث لو رجع الماء لفسد حتى يمتلئ  
بمصلحة جريه ثم يتصل قسلا ان يعود غلبه اليه لا يتوجه فيه الا كبح  
بين يدي كل غرضين مقدار ما قلناه وان اراد التوجه فيه يميل وجهه اليه  
مور الماء ويحكي النهر يبي قد صبه ان كان صغيرا او اختلفوا في كراهية التوجه  
في الماء الجاري والاصح سوا الكراهية ذكر في نصاب رجل غسل يديه للطعام  
او من الطعام صار الماء مستظلا ذكر في البزارية ماء الحمام بمنه له الماء  
الجاري لا يجل العورة ومنه كشف ازار وفي الحمام لعنله ومعه لا  
ياثم والاثم للظاهر ولو صب الماء على ازار الحمام كثره او هو عليه يظهر من غير  
عصر قال المصنف اليه رحمه الله العدم مرتب هذا الكتاب رايت في  
الخطوط هكذا ذكر في صحيح الفتاوى كما يجاز الكيف والاصطبل والحمام اذا  
احسب الثوب لا يتجسس فيحصل في بيان احكام الخوض والغدير  
ذكر في قوله الخوض الضيق اذا تجسس فدخل الماء فيه يظهر وان لم يخرج  
سواء شغل ما فيه ذكر في الفتاوى يظهر وان خرج فليكن وان كان لا يخرج  
وكن يفتق مقدار ما كان يظهر كخوض الحمام ذكر في قاضي خان ما  
يجوز الوضوء والاغتسال في الخوض الكبري واختلفوا في قل قال  
معهم اذا كان الخوض بجبال لو اختلفت من في جانب الماء  
مضطرب الطرف الاخر الذي تعاليم لا يرفع ولا خفض فهو كبري  
عامة من يخاف ان كان غشاخي غشم فهو كبري يمتد فيه ذراع  
الارض لا ذراع الكبري هو الصحيح ذكر في قاضي خان واختلفوا في  
قد التمس في الخوض الكبري قال بعض من يخاف ان كان بجبال لو رجع الماء  
كثفه لا يجتنب ما حقه من الارض فهو عتيق رواديه يوسف في ايه  
ان كان بجبال لو اختلف لا يجتنب من وجه الارض فهو عتيق وان كان  
الخوض مدورا اختلف في مقدار ان لم يكن حتى يكون كبري في قاضي خان  
يقول فيه يكون الخوض ثمانية واربعون ذراعا ذكر في المنطق طه بغيره  
وخلين ذراعا والجموع على ان لو توجها انسان عن الخوض الكبري او كان

كان اقل من ذلك يتسل في موضع الاثني عشر جوز التوجه في الخوض الكبري المتين  
او لم يمتد كجاست ذكر في قوله الفتاوى الخوض الكبري اذا اختلفوا في قاضي خان  
وتوجه ان كان الماء منقضا عن الجبل لا بأس به وان كان منقضا لا بأس  
بذكره في قوله الخوض الكبري ان كان الماء منقضا بما جدد لا بأس به وجوز في كل  
جدة لا يمتد اقل من الخوض جاز التوجه فيه ولو وقعت فيه نجاسة وذو  
الجذبهم الماء طاهر اذا كثر في الحرة عنه عظيم بآية تورث فيه  
البدن وبان السمس ثم علا في الفتاوى من منعه الجذب فان كان الماء  
صل على مكان خشن فالما والجذب خشن وان كان الماء كثر ذكر في قاضي خان  
فان الجذب اذا دخل الحمام واكثر وصبت الماء على جسده وخرجت كثر  
بما يرفع الا ازار ذكر في البزارية ولو صب الماء على ازار الحمام كثر او  
سوى عليه يظهر من غير عصر وفي التوضي صبت الماء على ازار خشن ظهر  
ان لم يصبره وقدمت العصر على قول من شرط ذلك ان لا يمتد الفتاوى  
في كثره الخوض وفي الاجناس ماء الحمام طهور لان الذي يمتد فيه  
الجذب من يذهب وسيل الماء اذا ذكر في الخلاصة وقعت النجاسة  
النجاسة في خوض الحمام روي عن ابي جرح انها لا تستقر وسو كالماء الجذب  
الضرورة اذا خوف من خوض الحمام بمنه له الماء الجاري اذا خوف  
من خوض الحمام وانما السمس فهو منقضا منقضا لم يتجسس الماء ذكر في قاضي خان  
اختلف المشايخ في الماء الذي صبت على الحمام وافتح ما قيل منه روي عن  
الشيخ وابي يوسف ان ذلك الماء طاهر ما لم يعلم ان فيه نجاسة فلو جاز  
استان من الحمام وقد اختلف عليه في ذلك ولم يمسكها بعد الخروج و  
صلى جاز وما خوض الحمام طاهر عند ما لم يعلم بوجوع النجاسة فيه  
ذكر في البزارية رجل كشف ازاره في الحمام لعنله ومعه لا ياتم  
والاثم للظاهر ولا شك ان حراة الكشف للمعدنية والصلوة في الحمام  
ان لم يكن فيه تباشير ومكانها طاهر لا يكره وكان اسمعيل الزاهد يعصي  
فيه مع الخوض ذكر في قاضي خان رجل اذا خرج من الحمام ولم يتوضأ



ولم يتصل خارج الحمام لا بأس فيه وفيه وجوب غسل عامة المشايخ في العلى  
واختلف المشايخ في الماء الذي يجب على وجه الحمام وأما ما قيل أن ذلك  
الماء طاهر ذكره في المحيط ولو وقع بول الفارة في الماء نجس ولو احتجب  
الثوب أو الطعام لا نجس ذكره في المبسوط وخبر الفارة وبولها في  
الحمام والثوب لا في الماء ودم البقر والبرغوث والسمك عموماً إذا  
وقعت فارة في السيل ينجس في الرطبة ويصيب الماء ويبلغ قعره  
ذهب الماء الذي يصيب فيه بالعليةان ويورد إلى مضمار الأول  
فإذا فعل هكذا أثبت حراًة يطهر فصل في بيان نواقض الوضوء  
ذكر في الفتاوى لو قام ملاء الغم طمأناً أو ماء تنقيض الوضوء فإن تم طمأناً  
لا تنقيض واختلفوا في ملاء الغم قال بعض مشايخنا لا يملك الكلام  
منه يكون ملاء الغم ولو نزل منه المنة إلى الأرض لا تنقيض الوضوء  
تنقيض وكذا لو نزل الدم من الرأس إلى ما دون الأنف وكذا  
على الأرض تنقيض الوضوء ذكره في البه أزيه الخطا خرج قدر عدس  
لا تنقيض وختم أن قدر فقرة دم تنقيض نزول الوضوء إلى قعره إلا  
ما قضى بخلافه نزول البول أو المني إلى موضع يجب اتصال الماء في الجنابة  
تنقيض الطهارة والأغلاية أن يخرج معه دم مغلوب لا تنقيض بخلاف  
ما إذا كان غلباً أو على السواء احتجوا على استحياء ذكره في قاضي خان  
ولو أدخل وبم برشيت من طرف منه خارج ثم أفرجه لا وضوء عليه قالوا  
ما يؤي هذا الحكم إذا لم يكن عليه بنية فأن كانت تنقيض الوضوء  
كذا لو طهر شاة وحرق منه خارج ثم خرج أن كان عليه بنية تنقيض  
وضوئه والأغلاية ذكره في آخره ولو أدخل أصبه في فرجه تنقيض وضوئه  
ولو أدخل في فرجه ثم أفرجه تنقيض بالخراج السكران إذا كان با  
لا ينفذ الرجل من المرأة تنقيض الوضوء القهقريته توجب  
انتفاض الوضوء والطهارة ولا فرق بين الفرس والتمل وصفة  
الفرس في ما يكون مسموحاً له الجمل إن والتحكك ما يكون مسموحاً له دون

دون جملته ولا يتيسر ما لا يكون مسموحاً له أصلاً وحكم القهقريته حكم التحكك  
أن ينفذ الصلوة دون الطهارة وحكم التمسك بالغير الصلوة ولا الطهارة لا  
أن يكون القهقريته عامداً أو سهواً ذكره في البه أزيه سكرتم اتفاق أن كان  
يخالف لا في الأرض ولا السماء بطل وضوئه ذكره في قاضي خان إذا خاف  
الرجل في وجع البول فحس أحليته بطلته ولو لا القطنية يخرج منه الماء  
فكأنه ليس به ولا تنقيض وضوئه في غير البول في القطنية وإن أتى  
البرق في الداخل في القطن كذلك علم يتبين الطرف الظاهر منها بالبرق  
النافثة تنقيض الوضوء استحياء ما لم يعلم الخلال لأنه ليس سائل  
فصل في بيان أحكام النوم ذكره في البه أزيه أن نام ووضع رأسه  
على ركبتيه قال بعض من تنقيض الوضوء وقال عبد الله بن المبارك لا و  
أن نام وسقط سبط حية سقط فلا تنقيض وضوئه واستيقظ غير  
مستوط عليه الوضوء ولو وضع يده على الأرض ولم يسقط لا تنقيض وضوئه  
وضع يده على الأرض ولو لم يمسح يده على الأرض ذكره في قاضي خان  
أن نام جالس وسقط قال الحكواي أنه يبرأ به أنه أن اتبته قبل أن ينام  
مقعداً على الأرض لا تنقيض وضوئه وحقيقة المني فيه أن المعبر  
فيه استه خالف الفاضل النوم في الصلوة لا يكون حدثاً أو ركناً أو  
ساجداً إلا أن يكون مضطجاً أو متكياً أو نياماً ساجداً في الصلوة ذكره  
أنه لا يكون حدثاً في طاهر الرواية وإن تعدد النوم في قياضه أو ركوعه لا  
تنقيض طهارته في قولهم فصل في أحكام ما يكون نجساً وما لا يكون  
نجساً في بيان النجاسة نوعاً غليظة وخفيفة الخفيفة لا يمنع  
مالم تحس الغليظة إذا زادت على قدر الدرهم يمنع جواز الصلوة  
لو قلنا في قدر الدرهم أنه يبرأ وزناً أو سبطاً والعقيد أن في الحسنة  
كالقدرة والروث والحسنة يقيم وزناً الدرهم وفي يوم الحسنة  
كالخمر والدمع والبول يقيم قدر الدرهم سبطاً واختلفوا في الدرهم  
الذي يقدر به قال الحكواي يقيم فيه الكيل الدرهم في البعد أن كان



في البعد وارجح حقيقة ثم النجاسة الغليظة بالاسم في نجاستها بول قطعي  
كل من اكل من سجون وطعام الميتة والبول ما لا يؤكل لحمه واما الروث  
واغصاء البقر عند ابي حنيفة نجاسة غليظة وعند صاحبها نجاسة لا فرق  
بين المأكول وغير المأكول وكل ما يبيع النجاسة فهو مقصد بالروح وهو  
قول م وسور واية عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف سبيح في سبيح وفي رواية  
فربما في ذرايع وبول ما يؤكل لحمه نجاسة خفيفة تتعارض  
الادلة وقال م حكمهم فحصل في احكام طهارة ما يجب تطهيره  
في نجاسته فان كان كانت النجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
والنجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
لا يطهر الا بالنقل وقال م اذا سجد على وجهه المبالغة بحيث لا ياتي  
الاثر عليه وعليه الفتوى لم يوجب البولي واذا لم يكن النجاسة نجاسة نجاسة  
بلم والبول لا يطهر الا بالنقل وعند ابي يوسف اذا نزل على نجاسته ايا  
منها لم يطهر بالكلية الا اذا نجس نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
يحتك كل مرة وعند الثاني ان الارض نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
فيمفع فحصل نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
فارة ينجس نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
ممكن يخرج منه الاشعاع وعند م لو جعل الارض نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
وعليه الفتوى ان نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
ونفسه ان نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
طهر بالكلية في الصحيح فجعل نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
يتبرك في كل مرة يطهر وعند م لا ينجس نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
ذكر في م في البعد وارجح حقيقة ثم النجاسة الغليظة بالاسم في نجاستها بول قطعي  
وصورة التبرك ان نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
ثم ينجس بالكلية ان نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
فكر في المنة الغليظة اذا نجس نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة

في نجاستها بول قطعي  
ولا ينجس الى نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
فحجاب النجاسة ولا ينجس نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
ما نجس نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
ان نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
وطهر الا اذا نجس ان نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
بفعل نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
او نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
في نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
الكلية اذا نجس نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
سواء نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
بفعل نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
ان نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
ان نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
الرجل ولو كانت نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
وانما اذا كان الفعل نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
منه نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
اذا نجس نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
وكذا النجاسة اذا نجس نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
الدم فحصل نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
ان نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
احد نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
في عبارة السلف في الاعلانية الذي يستلزم به النجاسة نجاسة نجاسة  
الكلية وان نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة



أو يشير في الأولى يجب الغسل على الفاعل المنفرد به وإن لم  
فيه التبع والحق بين ذكره في الآية وجب الغسل في الجملة بنفس  
الأفعال والأفعال وذكور في الزبادات والآيات لا يجب الغسل  
ذكره في فائده خان والأفعال في الجملة لا يجب الغسل في الجملة  
والأفعال في الميت بمنزلة الأفعال في البهائم وكذا الأفعال في  
الصغيرة التي لا جامع شكلها لا يجب الغسل في قولهم بدون  
الأنزال ذكره في البنية يجب الغسل عند منتهى له دفن وشو  
لوي الانفصال والعلامة عند الميت وعند ما ينفى الشهوة عند  
الانفصال في الشهوة الانفصال الميت شهوة على كذا أو كذا  
غيره أو عالج ذكره أو مسك رأس ذكره حتى يسكن ثم غسل  
فخرج بلا ردف وجب الغسل عندهما وكذا الوضوء والغسل على من  
ثم سأل أو أجاب عليه أنه لو سأل بعد البول أو النوم يجب الغسل  
ذكره في فائده خان رجل خرج من ذكره ميتة إن كان مكثه اغتسل الغسل  
كان مكثه لا رجل اغتسل وعلم ويرى على غسل عليه إجماعاً ولو لم  
يكن لا ولم يتذكر الاحتلام كذا عند أبي يوسف حتى يتبين قد احتلم  
قال عليه الغسل أو اغتسل بعد ما بال ثم خرج منه مذني كان عليه  
الغسل عند ما ولو اغتسل بال ثم اغتسل خرج منه ميتة أو مذني لا يغسل  
عليه في قولهم جميعاً ذكره في البراءة إرادة اغتسلت ولم ثم بكى أن  
لذته الأنزال لا يغسل الغسل ثم دخل ما يحيا إليه ما رجا وإن لم توجد لا  
يجب الغسل ووجب لا يغسل الغسل إذا جمعت المرأة في دون  
الزوج ووصل الميت إليه رجلاً أو وجهاً أو ثوباً لا يغسل عليها إذا اغتسلت  
المرأة بعد الجماع خرجت منها ميتة الميت لا يغسل إعادة الغسل في قولهم إذا  
اغتسلت ولم يخرج منها الميت على عن الغتيم إليه فخرجت ما لم يخرج  
منه الزوج الداخل لا يغسل الغسل في الأحوال كلها وبه أخذ الحلواني و  
البيهقي والحاكم الشهيد في الحق فانه قال المرأة في الاحتلام كالرجل

على لا يتوهم خروج الميت وكذا في الاحتلام المرأة لأن الزوج الخارج منها  
ميتة لا الميت فيمنعه الخروج من الزوج الداخل إليه الزوج الخارج وقال  
بعضهم إذا وجدت لذته الأنزال كان عليها الغسل إذا استيقظت إذا  
منه مقامه وسو يتفق بالاحتلام ولم ير شيئاً ولم يتذكر الاحتلام والأ  
لا يغسل عليه كان انتبه ورأى على فرشه أو أخذ ميتة كان عليه الغسل  
تذكر الاحتلام أو لم يتذكر وإن رأى الذي يلزم الغسل في قول أبي الجراح  
وتحتمل الاحتلام أو لم يتذكر إذا نام الرجل والمرأة في فراش  
واحد فغسل استيقظا ووجدتا ميتة بينهما وكل واحد منهما سكر الاحتلام و  
إن يكون ذلك ميتة قال شيخ الإمام أبي بكر بن الفضل الغسل عليها  
اغتسلها وقال غيره إن كان الخاء غليظاً ابيضت فرجها الرجل وإن كان  
رفيهاً ابيضت فرجها المرأة وقال بعضهم إن وقع طولا فهو من الرجل  
وإن كان وقع مدوراً فهو من المرأة ذكره في فائده خان ثمن الماء والغسل  
والوضوء على الرجل فغسل في بيان معنى الغسل ذكره في آخره والمختص  
رجل اغتسل وفي استنانه فرجه وما كونه فيه طعام لا يغسل الماء إليه لا  
يجوز ما لم يخرج ويخرج عليه الماء وفي التجسس رجل اغتسل وفي  
تأكل منه طعام لا يغسل الماء إليه لا يجوز ما لم يخرج ويخرج عليه الماء  
وفي التجسس رجل اغتسل وفي استنانه طعام فلم يغسل الماء إليه  
جاء في كتاب العبد الضعيف المرتب القريب ما اقتضت السيد الإمام  
في المختص فذكره في دقائق النسخ وما اقتضت في التجسس فذكره  
في فتاوى القضاة ووجه القصة إلى الميت ولو اغتسل رجل في الجنابة  
وبقي الحائض نجس لم يخرج لو كان بين الحائض ورجل فجاز وسواء  
فيه المذني والقوي هو الصحيح ذكره في فائده خان الجنب إذا قام في  
المطر جرداً بعد ما تمضمض واستنشق حتى اغتسل جاز رجل ودخل  
أجسته في دمه وسو صابم فمكثوا في وجوب الغسل والعقار لأن  
الأصح ليس بآلة الجماع ولا يغتسل ميتة في الجنب ذكره في الواسع



ولو جامع البتة او انه بالغة يجب غسل عليها ولو كان الصبي بالغاً وجب  
 غير بالغة لا غسل عليها وكس عليه ذكر في المبسوط رجل الغيب ذكره  
 بحرقه فجامع مع احرائه في يوم رمضان عند لم يزل كفارة وان كان  
 لم يزل كفارة وان جامع مع اجنبية لم يزل كفارة ذكر في شرح الحديث  
 ومنه اغتسل من الجنابة ثم اذا اذن يصلي فله ان يتوضأ بالغسل  
 لان الوضوء قبل الغسل سنة وبعد الغسل فرض ولو في الارض  
 اذا ارغسها المرادة قبل البول ثم خرج منها فله لا يغسل ولا  
 اذا جامعها مع زوجها فغسلت ثم خرج منها متي الزوج لا يجب  
 الغسل لا لجامع لان هذا ليس ما يتاخر كان هذا المتأخر في الحديث  
 الا انه الذي لا يغتسل على كل حال على الزوج ام لا قبل لا يجب على  
 الزوج اذا كانت المرادة غيبه وان كانت فقهه فغسل على  
 الزوج ذكر في البرازية ومنه ادخل صبي في دبره لا يغسل صوته ولا  
 غسل عليه ذكر في التمهيد ولو خرج بعد ما بال او نكح او لم يزل  
 عليه الغسل عند منتهى ذكر في الفوائد ولو لم يمتص في الجنابة  
 غسل يديه روي عن ابي الحسن انه لا بأس ان يقول القرآن وكس  
 وهذا اجاب استاذنا في الدين في فتاواه انه لا بأس وهذا  
 به التمهيد ذكر في شرح الزايد بارجل الغسل في جنابة  
 وصلي فيه فقهه بطلت صوته دون طهارة ولو لم يمتص في الجنابة  
 وضوء وقيل يغسل طهارة الاضغاض ومنه وجب بهيمة يغتسل فان لم يمتص  
 لا غسل عليه وعليه غسل الا انه ان كان متوضئاً ولو لم يمتص في الجنابة  
 عليه الغسل ولا كفارة عليه ان كان صلياً في يوم رمضان  
 ذكر في كافيه فان ان الضيف اذا احتكم ان اغتسل بسات صاحب  
 البيت فله ان يتم منتهي يتيم فلا اعادة عليه عند ابي حنيفة وقال عليه  
 الا اعادة بعد الفراغ من الشك وذهب صاحب الهداية الى  
 في نفي الجنابة وما لا يغسله ذكر في كافيه فان الجنابة لو لم يمتص

المصحف بيده مكره ولو لم يمتص المصحف بايديكم جاز ويجوز الاخذ  
 بفلافه قبل اختلاف الجدل الذي عليه ذكر في التحفة وقيل  
 المكروه المكتوب لا مواضع البياض وفي رواية يجوز اخذ المصحف كما في  
 القواعد ولو لم يمتص الكتب الفقه ذكره الشيخ ابو اليسر مكره ذكر في التعاليف  
 لا يكره قراءة الجنب التسمية واذا اراد به قراءة القرآن لم يجر  
 لا بأس بالجنب ان يقول الفاتحة على سبيل الدعاء او شيئاً من الآيات  
 التي فيها معنى الدعاء روي عن محمد اذا قرأ ما دون الآية لا على مقصد  
 التواضع يجوز وذهب الفقيه في العلم انه يفتي على هذا الوجه  
 ذكر في شرح المختار لو قرأ الجنب سورة الفاتحة على سبيل الدعاء  
 لا بأس به ولو لم يمتص بالجنب وحسن يديه وروي عن محمد ان لا  
 بأس بقراءة القرآن ذكر في شرح المختار لو لم يمتص سورة الفاتحة  
 ميت عليه اتفقوا ونبهوا انه من اجزاء بدعها باب التسميم ذكر في  
 التمهيد انه من اجزاء التسميم وضع يديه على الارض سبعة ايام بعد كل سنة  
 ياتي اصابعه ونقطة مرة ان الكراهية ان كثر ويضرب به ضربين  
 عوداً وضرباً لليدين ذكر في كافيه فان تم وضع يده على السهم على  
 ظهر كفة اليمنى ويعد من التسميم الى المرافق ويسبح المرفق ثم يده  
 الى المرفق التسميم ويعد من التسميم الى الكف وحسن يديه وكفوفه  
 قال بعضهم لا يسبح ثم يضع يده على الكفة اليمنى على السهم ويضعها  
 بفعل باليمين ان يسبح وجهه وذراعيه بغيره واضح لا يخرجه ولم  
 يذكر في الكتاب تحليل الاصابع ولا بد منه التسميم الاستيعاب ذكر  
 في حاشية تحليل اصابعه في التسميم لان الاستيعاب شرط وهو المختار  
 فلو لم يمتص سورة لم يسبح لا يخرجه رجل يتم ولو لم يسبح لو كان  
 الوضوء يخرجه يتم مسح الاكتم من وجهه وذراعيه ومنه كفته لا  
 يجوز موطئاً فله لو كس تحت الحاجبين فوق العينين او لم يمتص  
 فاته وفاته صلي لا يخرجه قال العبد الفقير الذي جامع اليه في هذا

اذا اراد غسل الجنابة  
 فليذكر في الاضغاض

برج

الجنابة



عن رواية الحسن بن محبوب في مجموع العلوم المتبعة اذا مسح الاكف من  
كل عضو ولم يترج الحاتم جاز رجل اذا كان في اصابه عتاد فمسه  
وجبه وذراعيه واولاها بالتميم اذ اوده ذكر في البه اربع يجب نزع  
الحاتم والنية ذكر في نكاحه فان اما النية اذا نوى بالتطهر جاز ولا  
نية طهارة التيميم تجزئته والوضوء وقال بعضهم لا بد منه ذلك  
مجد الجنب اذا تميم بوجوب الوضوء اذ اوده عنه الجنبه ذكر في الوضوء  
قوله عدم التيميم لم يمسح ولو الى الله حج عالم كيد الماء او كيد  
ولا يجوز التيميم باقل من ثلاثه اصابع وتبلغ العضوين بالتراب تيميم  
خلافا للثمس لان الحاتم مسحا لا ابصال التراب السهم مقطوع  
الميدني مسح ذراعيه مقطوع الذراعين لمسح موضع القطع وان كان  
القطع فوق المرفع لا يجب المسح ولا يرفع التيميم الا بالنية ويصح التيميم  
واحد مائة من التراب والوضوء عالم كيد الماء او كيد  
لو تيميم قبل الوقت جاز ولو تيميم لصلاة الجنازة او سجدة التلاوة  
او التواتر ان جاز له ان يصلي بذلك التيميم لانها من ايامها الصلوة فتكون  
مكتمة بها ولو تيميم لوقول السجدة او لمسح المصحف لا يجزئ ان يصلي  
بذلك التيميم لانه ليس من ايامها الصلوة متوضعا او متيمما اذ لا  
يسهل وضوؤه وتيميمه لان الكفة لا ياتي في صفة كونه حاتم اذ ذكر في ذكر  
جاز التيميم ولو قبل الوقت خلافا للثمس ولا كم في فرضي واحد وعشر  
بينه يصلي به مائة من التراب والوضوء والنوافل وعند الثمس تيميم الحى وقت  
ويصلي من التراب مائة من التراب متعة بجاز وجنب ومكافئ  
نفسا جازا عنه الماء ما يمكنه ان يركب فيه ان جازا عنه من  
النوم فحسبى وكان له ما يمكنه الوضوء لا التمس تيميم ولم يجب عليه  
الوضوء عندنا خلافا للثمس اما اذا كان مع الجنابة حدث وجب  
الوضوء بان احدث بعد التيميم فجب عليه الوضوء فان التيميم طهارة لا  
واذا كان حدث ما يمكنه نفس بعض اعضائه فهو ايضا على

من بعد ايام الماء متعلق بالوضوء وشوغل النفس وموتها  
خطوة فاشترط لا يقدر استعمال الماء وان استعمل استند حذره ولا شتم  
خوف التلطف خلافا للثمس او جرد يودي الى الهلاك او المرض  
وكو في المصير خلافا لهما او عذر او سبب فيه الماء والقاء النفس  
اي التمسك به ادم حتى يجزئ او عطلت يحصل له اولاد ايمه او عدم  
التي كالدلو والحبل ذكر في السبوط ولا يجوز التيميم في المصير الا بعد ركعتين  
في المصير اذا خاف زيادة المرض باستعماله او لا يقدر استعمال الماء  
وكنى لا يقدر على التوضيع بنفسه ذكر في ملحق الايام ولو لم يسافر  
في ركعتين وحسبى بالتيميم لا يبيد وقال ابو يوسف ما دام في الوقت يبيد  
وسيجب ارجاع الماء ما فيه الصلوة الى اخر الوقت ويجب طلبه  
ان طين فترته قدر غلوة والا فلا ويجب شرا الماء ان كان له ثمنه و  
يباع ثمنه للمسلم والا فلا وان كان مع رفيقه ماء طيبه فان شربه  
تيميم فصل نبي يجوز فيه التيميم ذكر في فافيه فان ان كان الايام قريبا منه  
لا يجوز التيميم وان خاف خروج الوقت واخسروا في هذا التيميم قال  
الفقيه ابو جعفر والجميع في ان علي انه يجوز للمسلم ان يمسح اذا  
كان فيه وبين الماء ميتان كان اخر منه ذلك لا يجوز اذا كان ميتا  
به المسح وان كان خوف خروج الوقت ولا يجوز للمقيم ان يمسح اذا كان  
الماء على يده الميكاني ومواختار الفقيه ابي بكر محمد بن الحسن وعنه ابي  
انه قال اذا خرج المقيم من المصير او من السواد للاحتطاب او لا فاشترط  
ان كان في موضع يسمع صوت اهل الماء فهو حريمه وان كان لا  
يسمع فهو بعيد وبه اخذ اكم المساجد قليل السن وكثيره سواد ذكر في  
البه اربعة ويجوز التيميم بكل ما سواه من الارض بنية او لا ولو جاز  
عليه غبارا ولا مشغول او لا مدقوق او لا ولا ماله ابر لو مدقوقا او  
عليه غبار جاز والا فلا ذكر في فافيه فان ويجوز التيميم بالطين والطين  
لانه في احوال الارض ولو نقص ثوب او مسحه وشم نياره جاز ذكر في



الحضرة ولو نقص ثوبه او لبسته فارتفع البناء ان لم يجد غير اخيه  
بالاجماع وان وجد كذلك عند ابي حنيفة ومالك والشافعي ولو  
يتم جنب او حائض من مكان ثم يتم اخيه في ذلك المكان اخا ذكر  
ذكر في قاضيه فان لم يتم لصلاة الجنازة او سجدة التلاوة وسواها  
جاز له اداء الصلوة بذلك التيمم ذكر في قوله ولا يجوز بالرماد قال  
المصنف رحمه الله القيم رتب الكتاب رتبته في كتب التناوي ان  
كان الرمد من الخشب لا يجوز وان كان من الحجر لا يجوز لانه من اجزاء الارض  
ولا يجوز التيمم بالذهب والفضة والحديد والطلاء مدقوقة او غير مدقوقة  
ولو تيمم بالياقوت واليعقوز والبراق والزمرد جاز له لانها اجزاء  
التيمم لا يجوز عند ابي يوسف وعند سائر المجتهدين في التيمم ان كان  
بالخفاف اقرب اخا ذكره وان كان بالبطل اقرب لا يجوز فصل  
في التيمم المرفوض ذكر في التيمم المرفوض الذي يبيع التيمم سواء كان ياف  
زيادة العرض باستعمال الماء او من جهة ترك الأعضاء ذكر في تم  
التدوير اذا كان المرفوض لا يستعمل الماء الا ان كان ترك التدوير  
يتيح عليه واستوفى به جاز له التيمم ذكر في قاضيه فان ظهر المرفوض  
اذا خاف زيادة العرض باستعمال الماء يتم واذا زال المرفوض  
المبطل التيمم ينقصه اذا كان المرفوض لا يقيد على الوضوء ان لم يكن معه  
من يوفيه يتم وان كان من يوفيه جاز لا يتم وان كان معه من لا يوفيه  
الا ببول جاز له التيمم عند ابي حنيفة على البول او كرهه وقال لا يتم اذا  
كان الا ببول رجع في نفسه فليس في بيان المسجد ذكر في التيمم اذا  
رجل اذا كان في جوانب مسجدان فالأقدم اولى وانما سوي  
فالأقرب اولى وانما سوي بالذي يحتاجه اكثر فالأولى هو  
مسجد حية اولى وان قل يحتاجه واكثر جمعه ولا يتم مسجد  
حية وان كانت تحية الا اولى او ركعة او ركعتان مسجدان فالأولى  
اولى وانما سوي الا ببول اولى وانما سوي احدىهما اكثر ركعتان

كان عاتق ذعيب الى المسجد الذي جاعته اهل بيته الجماعة بسببه وحيه الضيق فخر  
والا فليس ان يجاز منه لعمامة اصلي واقفه لان الصلوة مع الافضل افضل  
ذكر في قوله انما يركب ركبا والركب في المسجد قيس بركم اعطاه فان اركب  
لما ورد فيه وعيد جاعته روي عنه الحسن البصري انه قال يركب يوم الجمعة  
مناد يركب بغيره لانه يركب بغيره والركب ان كان السائل لا يركب  
ركاب الناس ولا يركب بين يدي المصلي ولا يركب الناس الحائض  
يباح اعطاه لان السؤال كانوا يسألون في عهد النبي وم في المسجد  
روي ابن عتيق معتدق بخاتم وهو في الركوع فذكره انه تعالى في قوله  
الركعة وهم راكعون وان كان يركب واحد في ركعة واحدة يركب  
ركاب الناس ولا يركب بين يدي المصلي والسؤال منهم الحائض  
يكره اعطاه لانه اعطاه له علي ابي الحسن وعليه بانه اركب  
ولم يركب في ركعة واحدة لو كنت قاضيا لم سجدت من ركعة واحدة  
ذكر في قاضيه فان كان بعض المصلي من ركعة واحدة في ركعة  
ثم يعتد بعد ذلك اربعين ركعة لم يكن كفارة لذلك الفليس  
الواحد وعنه ان من كان لو كنت قاضيا لا يقبل سجدة من ركعة واحدة  
سجد المسجد رجع يقصد على السجد في المسجد الجامع قال ابو نصر  
البيضاوي من اخرج عن المسجد ارجوان يركبته يركبها في ارجوانهم عن المسجد  
ذكر في التيمم اذا لم يجد التوضي في المسجد الا اذا كان فيه بيت معتد  
له والحيطة باجره كبره الا اذا جلس على المسجد عن البيضاوي  
كذا الكتاب وتعليم البيضاوي باجره وان حشيت لا ذكر في قوله ان  
الركعة لا يركب في المسجد فان اخط كوف البراق توف البوارى حية  
من تحت البوارى لان الارض مسجد وفي الاعمال كفت  
البوارى لا بالسبب حتى لا يمنع الناس من الصلوة اليوم في  
المسجد كره بعض المصنف ورفض بعضهم قال ابن عمر كن في  
علي عهد رسول الله في المسجد والحديث يدعي المسجد والحديث لا



ذكر في فائضه فان وكلوا في صلوة الجبازة التي لا تقوم فيه الجماعة قال عاتق  
الشيخ رحمه الله عذره من غير او كونه سواء كانت الميت والقوم في  
المسجد وان كانت الميت في المسجد والقوم والامام في المسجد واختلفوا في  
وجه واحد وهو ما اذا كان الامام والميت والميت في المسجد فارجح المسجدين  
الناس في الخارج قال بعضهم بكروا في الميت في كل يوم كنية المسجد  
في كنية المسجد ذكر في فائضه فان يصلي في كل يوم كنية المسجد  
مرة واحدة لا في كل مرة ذكر في الفقه انه كنية المسجد تحت حاله  
العلماء رجل اذا دخل المسجد بعد يوم وصلي كنية المسجد وصلى  
العلماء قالوا يصلي كما دخل وصلي في اليوم مرة ذكر في فائضه كنية  
المسجد سنة عندنا وعند الشافعية واجبة ويكفي في كنية كل يوم ركعتان  
ثم اختلف العلماء في صلوة التيمم انه يركع ثم يقوم او يصلي  
يكني ان يركع ثم يقوم او يصلي في صلاة التيمم كما  
دخل المسجد فركع ثم يقوم او اذا دخل المسجد فركع ثم يقوم  
ركعتين ذكر في الجامع الفتاوى المصنوعة اذا ذهب الى المسجد يوم  
الجمعة لا يصلي كنية المسجد اذا كان في وقت التيمم في الحفل لان  
استماع التيمم في كنية المسجد سنة ذكر في الحط ومعلوم ان  
والركعتين يصلي في وقت وضوء التيمم وهو الاصح ذكر في التيمم  
رجل لم يصلي كنية المسجد فخرج من المسجد ودخل ثانيا وشرع الوضوء  
فتيمم ولم يصلي كنية المسجد لا تسقط عنه كنية المسجد لانه يركع  
لخول الاول فحصل في الاذان ذكر في فائضه فان الاذان  
سنة لا واجب المكتوبة بالجماعة عرف ذلك بالجماعة عرف ذلك  
بالسنة والجماعة الامة وانه من شايء الاسلام فان لم تنص على ما هم  
وهو كني الصوت من ان يتفهم كني او قد لا ما اليه ذلك كرو  
قال الخواص انه يكره ذلك فيما كان من الاذان كما في قوله تعالى  
الصلوة وحج علي الصالح لا بأس فيه باذكاره ولو لم يكن الاذكار

الأذان خمس كلمات واداء الاذان لا اله الا الله والاقامة سبع كلمات  
منها خمس كلمات للاذان وكلمتان قوله قد قامت الصلاة مرتين  
واذان الجهر في جماعة سبعة عشر كلمة كلها الاذان الجهر وكلمتان الصلاة  
ثم ثمة النوم مرتين ذكر في خواتمه وصورة التمسيد الفصل بين الكلمات والحد  
الوصل بينهما وذكر في البنية اذ لا يجب الاقامة على الاقامة والاذان بالجماعة  
البناء اذ لا ياتون بغيره ولا ياتون بغيره ولا ياتون بغيره ولا ياتون بغيره  
لا في صلاة والى صوت فان اعلم بجائزته وان لم يكن جائزا لم ولا اقامة فيه  
ذكر في البنية اذ لا ياتون بغيره ولا ياتون بغيره ولا ياتون بغيره ولا ياتون بغيره  
يكتفي باذان التوبة والسجدة ان كان قريبا وقد التفت ان يسمع الاذان  
اليه منها والا ان لم يسمع يذوق ان يسمعها واذا كان في قاضي خارج على  
الاذان عليه ان يجب قال عم من لا يجب الاذان صلاة في حاله  
كلمة في الاقامة قال بعضهم هو الاجابة بالقدم لا باللفظ فيه لو اجاب  
بالف والمسلم الى المسجد لا يكون يجب ولو كان حاضر في المسجد في سجد الاذنة  
فليس من الاجابة ذكر في خواتمه لا يجب جواب اذان سجد الغنم ويجب  
اذان مسجد ولو كان في المسجد ولو كان في التوراة يجب اذان مسجد  
في مسجد غيره ذكر في قاضي فان اذاد الجواب باللفظ في كل ما هو  
شاهد او شهادة يقول ما قال المؤذن وعند قوله في علي الصلاة وفي  
علي الصلاة يقول الله لا حول ولا قوة الا بالله العظيم ذكر في الغنة  
كان المؤذن واحد في زمن عمر عنه كبر وفي زمان قاضي في اذان يكون  
ذكر في جامع البكره واذا اذن المؤذن يوم الجمعة في الاذان الاول ثم كرر  
السمع والتم اذ يوجهوا الى الجمعة لقوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا  
الاطام المنبه واذن المؤذن ياتي بيدي المنبه فاذا فرغ من الجمعة اقاموا  
والسنة المؤتمرة ذكر في درر النور الاذان سنة مؤكدة في الوضوء وهي المؤتمرة  
الخمس وقضاها في الجمعة بخلاف الوتر وصلاة العيد والمكسوف والمكسوف  
والاستسقاء والسنن والسواقي في وقتها ان لا يكبر ولا يصلي الا للضرورة

وَقَدْ كُنْتُ أَتَى بِكَ وَأَنَا فِي الْوَدَّاءِ  
وَقَدْ كُنْتُ أَتَى بِكَ وَأَنَا فِي الْوَدَّاءِ



سنتي بدأ بان يقول في ابتداء الاذان اسم الله اكب ثم وثا في الجنب وهو السجدة ولا  
ترجع وسواء ان يفيض بالسجدة في حق صوته ثم يرجع فيه مع بها صوته بعض  
المواضع اجتمع وجاز وضع يديه في اذنيه فحصل منحي كجزا اذانه ومن لا  
يجوز ذكره في اذان الاذان والاعان والاعان وولد الزمان والعبد وختمهم  
اولي ولا بأس ان يؤذن رجل ويقيم غيره باذن الاول ويكفره اذالم يرض  
به الاول ذكر في التيمم ان يكره اذ ان نفس البصية الذي لا يتصل بالموادة  
بان رقت صوته والجنب والمجنون والسكران ولا يباد اذ ان ثلثة امة  
والفاح على والراكب في المعركه سبب الصلوة قال العبد الفقير رتب  
الكتاب الصلوة في الصلوة الدعاء قال الله جل جلاله وتعالى في كتابه  
اي دع لهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله الملك القادر وصلى عليكم الملائكة  
اي وقت لكم ذكر في خاتمة فيها فرائض وواجبات وسنن واداء  
فان الواجبات لا تكال الفرائض والسنة لا تكال الواجبات والاداء  
لا تكال السنة ويصير ما فعل النبي ام مرة ونكر مرة ذكر في خاتمة فافان قال  
وقت الجنب حين يطلع الجنب المستقيم جران سبي الوجب للاول كاذبا وهو  
البياض الذي يبدأ وكذا بته السجدة فان يعقبه كلام ولا يخرج به وقت  
السجدة ولا يثبت به شيء من احكام النكاح وان في سوا البياض الذي  
يستقيم ويعتبر في الافق لا يترك فيه راد فيه ينشئ سبي مستقيم اذ  
ويثبت به احكام النكاح في حرمه الطعام والشراب والقيام وجواز اداء  
الجمعة واذا وقت الجنب حين تطلع الشمس واما وقت الظهر فتقوا على  
ان اول وقت الظهر حين تنزل الشمس واختلفوا في اخر وقت  
الظهر قال ابو جرح وقت الظهر حين صار ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال  
اول وقت العصر حين يخرج وقت الظهر على الاختلاف واخر وقتها  
حين ينوب الشمس ويكره التأخير الى نوب الشمس واختلفوا في ذلك  
التيمم قال بعضهم هو التيمم في صلاتي الذي يكون على الحيطان قال  
بعضهم هو التيمم في قرصها وانما يعرف التيمم بان ينظر الى قرصها و

ويجوز عنها علم ان الشمس قد تغربت واول وقت المغرب حين  
تغرب الشمس واخره حين يغيب الشفق واول وقت الفجر حين  
يغيب الشفق لا يثبت فيه انما اختلفوا في الشفق قال ابو جرح والشافعي  
الجمعة وقال ابو جرح في البياض الذي يلي الجمعة ووقت النوم من حين يبيت  
النائم الى طلوع الفجر وان اوتر قبل الفجر او بعد لا يجوز ذكر في شيء من هذه  
ولا يجوز الصلوة في الارض الموضوعة ولا في ثوب مضموم ولا في ثوب  
حرام وان صلى ثم صلى عند الشمس وعند الجرح بعيد صلوة ذكر في الجرح  
ولو سجد على الخشب او القطن ان وجد جرحه ويكفي منه جرحا او خلاص  
ان سجد على الشيء ان لم يجد جرحا لغير الجبهة عليه والا فلا قال ابو جرح  
انما في صلوة فدت صلوة ولو لم يمسح بها لا يغد وضوءه لا  
مطلوب في الصلوة واما التحقق اذ كانت جنباته يكونا مفردة  
وقد تفته النائم ليست جنباته خلا بغير وضوءه فصل في افضل  
الاوراق ذكر في الفاح فان الافضل في صلوة الجنب التيمم  
سما وقال في التسليم افضل عند فنتج التيمم والاداء في اول  
الوقت في سبب الصلوة افضل وقال الشافعي في صلوة الجنب بدأ  
بالتسليم وختم بالتسليم اذ كان يديه الى حاله التيمم وان كان  
لا يديه فالتسليم افضل وقد التيمم ما قاله الخواص والقاصه الامام ابو جرح  
النسي انه يبدأ الصلوة بعد ان تشار البياض ويؤخر النظر في الصف  
ويجلى في الشراء ويؤخر العصر في الضيق والشداجيا ويجلي الثوب  
في الصف ويؤخر في الشراء هذا اذا كان السجدة مضجعة وان كانت  
مفردة يؤخر الجرح والنظر في الثوب ويجلي العصر في الشراء ثم تأخر الشراء  
الى لغة القيس سجدت واي نصف القيس مباح ولما في القيس كرو و  
الا فضل في النوم ان يصلي في نصف القيس اذ كان في شق في نفسه  
انه يستغفر في القيس وانه كان لا يشق في الا فضل ان يصلي في اول  
القيس ذكر في التيمم ان كل من لم يمسح ولا يمسح ولا يمسح ولا يمسح  
وتح ان يمسح الموضع من جنبه فيجاء تمام فيها ونقص ثوبه و



مسح التراب عن وجهه قبل النواحي لا بالنسب به وعن الثاني ان المراكب حلت  
 انما اذا كان التراب يؤذي لا يكره وان كان لا يؤذي لم يكره فتم كذا في  
 صلي مكشوف الرأس ان تعاد وكذا يكره وان كان تعاد لا اذا لبس حبة  
 او فرجها ولم يدهك بين اختلوا فيه والحق انه لا يكره الصلوة الى ظم  
 قاعه سلكم ان كان نجاف الظلم والافلاذ كذا في فاني سبعة اوقات لا  
 يجوز فيها قضاء التوايت وصلوة الجازة وسجدة التلاوة ولا يجوز  
 فيها النوافل بعد طلوع الشمس قبل صلوة الجوز الا سنة الجوز بعد النصف  
 قبل طلوع الشمس وبعد العصر قبل التيم وبعد غروب الشمس قبل صلوة  
 المغرب وعند الخطبة يوم الجمعة وعند الاقامة وعند خطبة العيد وعند  
 خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء يكره عند الاذان والاسح في الصلوة  
 المكتوبات والتطوع في قول ابي ج وعنه ابو يوسف وم لا بالنسب به  
 والمكتوبة والتطوع قالوا ان ثمرة دوس الاصابع لا يكره ويكره  
 حيث المصلي يتوب وجده وحية وان مكث ثوبه ان يكون الركعة  
 الاولى على الثانية في التطوع ويكره التطوع الثانية على الاولى في جميع  
 الصلوة ويكره تكرار السورة في ركعة واحدة في الف الف ولا بالنسب به  
 ذلك في النفل ذكر في التيم اذ في شرح في الصلوة بالافلاذ ثم قال  
 الرياء في جميع ما في ولا ياتي الف الف في حق سوط الواجب  
 ذكر في الحيط رجل رفع قدسه في السجود لا يجوز صلوة بالاجماع ولو رثا  
 قدم واحد اختلف المذاهب فيه قال بعضهم يجوز وقال بعضهم لا يجوز  
 رجل من في صلوة من خلف المصلي لا تقصص صلوة وان من في  
 صنف فسد صلوة وان من في صنف ثم وقف ثم لم يزل في صنف  
 جازت صلوة ذكر في ثم في الهداية يروي الترمذي او السنة او قما  
 النبي ولو نوي النفل جاز في الاصح ولو لم يجد وتكلم في صنف جاز  
 ذكر في منية النفل قال بعضهم جاز في سجدة النية في كل شفع لان كل  
 شفع صلوة على صفة والاصح انه لا يكره لان الكل بمنزلة صلوة  
 واحدة ذكر في الحيط لا يكره الا قما او بالعام في النواحي والخطيب  
 وليكن نصف من شيعان لان ما راكبا يكون حتى لا يركب حتى يصلي او

في النواحي والخطيب

في النواحي

وجدت في شرح قباي ذكر في شرح في صنف ولا يصح اقامة سوط خارج  
 المسجد بالعام في المسجد ان لم يكن الصلوة مستحقة للمسجد فلا لا  
 يستعمل ذكر في الحيط ان المانع من الاقامة اشقة الرباطين عام  
 منهم عظيم وسواه يمكن البور منه بدون الفلاح والفترة وكذا هو  
 يكره فيه سبعة وما دون ذلك لا يمنع الا قما ولو كان في  
 لصنف عايط يمنع من الاقامة ان كان الحائط لول عريض ليس  
 نقب فيه رجل واحد صلي في بيت وباب مفتوح وان كان باب مفتوحا  
 يمنع الا قما واقلى المانع ان يمر فيه الحيلة او الاوقات واذا اكل  
 من ذلك يجوز ذكر في التيم اذ في شرح في بيت تدر على القيام لا  
 يصلي في بيت وضع القدم في السجود فرض قال الكنتية الا  
 ان امكنه الوضع قبل القدمين يجوز وان لم يفتح وان لم يكن الوضوء  
 لم يكره وان صلي مكشوف الرأس ان تهاذا يكره وان تعاد لا بالنسب  
 ذكر في القنية بالنسب بالصلوة على الازار الذي يكره بعض  
 الوضوء ذكر في الواضعات اذا رفع عمامته ووضع على راسه  
 لا تقصص صلوة ذكر في فاني فان نويت ان اسقط فرض هذا الوضوء  
 بما وركبة البقية تهيج وتوجهت الى القبلة واقدمت بهذا الام  
 الله اكبر وان كان اما يقول اللهم اني اريد ان اصلي بك الوقت  
 فيسره ما في وتبين ما في الله اكبر وان كان ما يقول نويت ان  
 اصلي مع الامام ما يصلي الامام وان كان صنف وام يقول كما قال  
 ذكر في البيوت في هذا الموضع من تارك الصلوة في كل شهر  
 دراهم وعليه التوبة وعلى هذا يحرم سائر الكتب ذكر في صلاة  
 رجل صلي وحده في دار رجل واقما بعد قراءة الفاتحة او غيرها  
 يقرأ الفاتحة ثانيا ويكره فيه ذكر في الحيط رجل دخل المسجد في  
 وقت الجوز والامام في صلوة الجوز وسولم يصل سنة الجوز وسولم  
 اذا صلي سنة الجوز نويت النواحي في الجماعة والحيلة في ذلك  
 ان يروي او لا السنة الجوز ثم يقطع باب واقما في الامام فاذا صلي  
 الامام يقوم ويصلي سنة الجوز ونوع آخر وهو ان يركب منها وهو ان



ينوي السنة او لا ويكتفي بنوي الفرض بقوله لم يكتف به في نصي  
 الفرض مع الامام فاذا استلم الامام ولا يستلم في كل المصلي مع الامام  
 على يقوم ويصلي السنة بالنية الاولى ولا ينوي مرة اخرى فلو اعتد  
 يستلم هذا هو القول الصحيح قال الميرزا الكلب وجبت واجتهد  
 في كتاب النوازل فصل في النية في ذكر في قوله انه رجل يصلي الى غير  
 النية سنة او اقف الكعبة قال ابو جعفر هو كافر ولو وضع يديه على  
 جهة غير مكة وصلى الى جهة اخرى لا يجزيه وان اصاب وجهه اي وقت  
 اذ اذ اجاز بالتحقق ذكر في فافيه فان اعتقد على ان النية في  
 حق من كان من اصل الكعبة فيكون التوجه اليها غير صحيح واختلفوا في  
 من هو خارج عن مكة قال ابو عبد الله هو الذي التوجه اليه من الكعبة قال  
 غيره من المباح عليه التوجه الى جهة الكعبة وجهة الكعبة ثم  
 بالتوسيل فلو قيل بالامام وروي الحارث بن اسيد اليه نصيبا في الصلاة  
 والناية في ذكر في قوله ان النية يكون بالقلب والتمكيم باللسان  
 يعتبر والى الجمع نية القلب ليس بشرط ذكر في فافيه فان فافيه  
 النية جمع افعال على ان الفصل ان يكون مقارنا للهوى ولا  
 يكون شارعا بنية متناهية وغير الكفر في انه يجوز بنية متناهية في ذكر  
 في قوله انه في الصلاة في سنة النية ونوي عند قوله ولا اله الا الله  
 ولو نوي بعد قوله الله قبل قوله اكبر لا يصح ذكر في فافيه في قوله  
 على انما على انها الى بنية يجوز قال بعضهم الى انتهاء انما او قال  
 بعضهم الى التوذكير وقال بعضهم الى ان يركع وقال بعضهم ان يركع  
 من الركوع المقتضي في النية يحتاج الى نية اربعة اشياء  
 نوي الصلوة ونوي تعيين الصلوة ونوي الاقتداء بنوي التمسك  
 والامام بنوي ما بنوي المنذور ولا يحتاج الى نية الامام واذا تمت  
 النية لمن اراد الافتتاح يكتفي ويرفع يديه فيصير رعا في الصلاة  
 واخفض اليأس في وقت الرفع وكيفية انما وقت الرفع  
 حالة التمسك بمكانه بديانة عند بديانة وفيه عند فافيه وكيفية الرفع  
 قال ابو جعفر يفتي اول اصابعه ويقيم فافيه فاذا اراد التمسك ثم

ثم اصابعه ولا يرفع يديه اصابعه كل التوضيح في الركوع ويقيم على النية في  
 السجود ويرفع يديه هذا اذ نية وليس طرف الجاهلية شعبة اذ نية  
 والفتنة فوق اذ نية ثم يكتفي بالافتتاح عند ما شرط وقال الشافعي ان  
 فصل في قراءة الفاتحة ذكر في قوله انه ادرك الامام في القيام ياتي  
 فافيه ان كانت صلوة يجافى بالفتاة وان كانت صلوة يجافى في  
 ياتي في موضع سكوت الامام فافيه فافيه لو ادرك في الركوع لا يني بالفتاة  
 وحل يني في الركوع قال الاسكاف يني ولا يستج وقال الهندواني  
 يستج ولا يني ولو ادرك في السجود فافيه هذا التفصيل وان ادرك في  
 العدة يني اختلاف ذكر في قوله انه ادرك المعتمد في الامام في  
 يكتفي بالافتتاح فافيه يترك الشا او يكتفي ويركع وان ادرك في  
 السجود فافيه يكتفي بالافتتاح فافيه ياتي بالفاتحة ثم يكتفي وكذا لو ادرك في  
 العدة ولو ادرك الامام بعد ما اشتغل بالفتاة قال الشيخ الامام ابو  
 بكر محمد بن الفضل لا ياتي بالفاتحة بل يسمع وقال غيره ياتي بالفاتحة ويصلي  
 ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الامام يجهر بالفتاة لا ياتي بالفاتحة  
 لانه وان ستر الفتاة ياتي بالفاتحة ذكر في قوله انه قال الحلو في الامام  
 ان يروي للصلي التمسك في البيت وقيل التطوع في المسجد  
 حسن وفي البيت افضل ولو تكلم قبل الفاتحة هل سقط ام لا  
 لا يمكن ثوابه انتقص من لا يتكلم ذكر في قوله انه رجل صلي سنة ثم اشتغل  
 بالاكلي او ايسع بعد السنة ومنه ياكل الفاتحة او يركع ثم ياتي  
 في السنة المتناهية عن الفاتحة البيت ان كان يعلم ان يصلي في البيت  
 والا فافيه افضل كذا السنة الطهارة ذكر في قوله انه رجل ترك السن وان  
 تركها بعد رفق معذرة وان تركها بعد عذر فافيه فافيه فافيه فافيه فافيه  
 ترك الاربع قبل الظل وان بعد ادركه الجواز لا يفتي الاساءة الا ان  
 هذا فصل في النية واما لا افضل منكرا في كفو ذكر في النوازل ان ترك  
 الصلوة الخمس لا يباح الا كفو وان راد فافيه فافيه فافيه فافيه فافيه  
 ياتي وقيل لا يباح عليه تركها ذكر في قوله انه التطوع جماعة في غير  
 رمضان مكرود قال الفقهاء في كتاب الهند ما حرام في تركها

في قوله انما على انها الى بنية يجوز قال بعضهم الى انتهاء انما او قال  
 بعضهم الى التوذكير وقال بعضهم الى ان يركع وقال بعضهم ان يركع  
 من الركوع المقتضي في النية يحتاج الى نية اربعة اشياء  
 نوي الصلوة ونوي تعيين الصلوة ونوي الاقتداء بنوي التمسك  
 والامام بنوي ما بنوي المنذور ولا يحتاج الى نية الامام واذا تمت  
 النية لمن اراد الافتتاح يكتفي ويرفع يديه فيصير رعا في الصلاة  
 واخفض اليأس في وقت الرفع وكيفية انما وقت الرفع  
 حالة التمسك بمكانه بديانة عند بديانة وفيه عند فافيه وكيفية الرفع  
 قال ابو جعفر يفتي اول اصابعه ويقيم فافيه فاذا اراد التمسك ثم



اذان واقامة في ناحية المسجد لا يكره ذكر في البئر اذية اقتداء بالناس طار  
 يجوز وطحا كره الاقتداء بحدوة الرغائب وصعدة الهات ولبنة الصدر  
 ولو بعد النذر الا اذا قال نذرت كذا ركعة بحد الامام بالجماعة بعد اذان  
 الخروج عن العهدة الا بالجماعة ولا ينبغي ان يتكلم الاجلح لانه لم يملك  
 في الصدر الاول بهذا التكليف لاقامة امر مكره وسواء الاداء والتفعل بما  
 جماعته على وجه التداخي ولو ترك اقبال صفح الصلوة تاركاً لاسم الله تعالى  
 انه ليس من الشارح حسن ذكر في التنية لانه ليس بالجماعة في الصف  
 في سرية التنية كما ينبغي لا تخافنا المسجد قال الشيخ حبيب الله بجاز  
 الجماعه في هذا المسجد في امره في حفظ هذا لان فيه بولي لا يصل التمسق في  
 الصف ذكر في قوله انه الاقتداء في الوتر خارج رمضان يجوز وفي النوا  
 وفي القدرين لا يجوز والمعنى عدم الجواز الكراهية لعدم اهل الجوز  
 ذكر في القافيه فان تبا القنوت قال في الركعة الاولى لا يتم وعنه الى نقص  
 اركبتم انه تنقبت في الركعة الثالثة ايضا وبه اخذ القاضي ابو علي الشافعي و  
 والجمهور على ان السجود بركعتين اذا قنوت مع الامام في الركعة الثالثة  
 لا تنقبت مرة اخرى ولو نسي القنوت فتذكر في الركوع فيه رواه  
 الصحيح انه لا تنقبت في الركوع ولا يعود الى القيام رجلى في القنوت  
 وتذكر رجلى رفع رأسه في الركوع فانه لا تنقبت ويسجد السجود في  
 اخر الصلوة ذكر في القنوت في وجهه لا يعرف القنوت تحت طيات  
 يارب يارب ثم يكبر بجاز ذكر في الشافعي رجلى اذا قال الله اعظم في  
 تحت طيات وهو اختيار المصنف في رتبة اتان في الدنيا حسنة وفي الاخرة  
 وقاعدات النار بجاز ذكر في قافيه فان واختلف علما في انه هل  
 يصلي على النبي عزم في القنوت ام لا قال بعضهم لا يصلي ذكر  
 في سورة النجم اخذ في ثلاث حرات كنعني ففسل في السجود ذكر  
 المصنف اذا لم يصنع ركبة على الارض عند السجود يجزى وهو اختيار  
 الشيخ ابو العباس واحسان في علمائنا انه يجوز يصلي في سجده  
 حشيتي كبره ان وجد والا فلا يصلي على النبي او على النبي المكلوم و  
 سجده ان استقر جبهته وانعته على ذلك رفع رأسه في السجود فبقا  
 ثم اوفى فان كان في السجود اخرا لا يجوز وان كان في الجلوس اوفى

في سجده السجود

بجاز وقال بعض المشايخ اذا زال جهته على الارض بجاز وحسن  
 في رفع يديه في السجود لا يجوز وتورفع راسه قبل الامام يعود الى  
 السجود وكذا الورفع راسه قبل الركوع ذكر في مكنع الابرار يجب  
 على من لم يأت به اربع عشرة رتبة في الاعراف والرخد والتخل والاسماء  
 وديم ولج اولوا الفقان والتخل والمتمتع لوص وفصلت والتميم  
 والانشاق والعلوي وعليه سبع مئة في الصلوة ولو سمع المصلي في  
 ليس معه لا يسجد في الصلوة وسجد بحد هاتان سجدها لا يجوز  
 ولا يتطلى الصلوة ولو سمعها منه بحد ما قنوت بسجدة قبل ان يسجد  
 معه وان اقتدى بسجدها سجدها فان في تلك الركعة لا يسجد ولا  
 ان في غيرهما سجدها خارج الصلوة كما لو لم يقتدى في الصلوة  
 خارجا عما حاكم دخل في الصلوة واعادها وسجد كقعة غير النكاح والشي  
 وسجد للادوية ثم سجد واعادها سجدة اخرى ولو كرر رتبة واحدة في  
 مجلس واحد كقعة سجدة واحدة وان بدلتها او خلطت سجدت في التوبة  
 والديانة والانتقال من مخصص الى اخر بتدليل ولو تبدل المجلس في  
 الوجوب عليه وان اجد مجلس الثاني ذكر في حاشية المصنف ان  
 في سجدة اتها واجبة او سجدت قال الشيخ ابو الحسن الكوفي انها  
 وقال غيرهم من اجبائهم ترك الواجب عند اوجبه الاسادة و  
 سهوا وجب السهو وحل كنعني تبليغ او تبليغين ذكر في الامام  
 ولستم تبليغين لا ياتي سجود السهو وما لا يصحهم ياتي في السهو  
 قال تبليغ من تلقاها وهم دله ياتي بسجود السهو وتواتر في السلام احواد  
 وقيل لا يجوز ففسل في ثلاث القاري في الخطا في الاعراب  
 ذكر في البئر اذية الخطا في الاعراب ان لم يغيره المصنف لا يغيره ولا يترك  
 اصولكم كبره ان او الركن على الركن سجد ذكر في حاشية المصنف  
 لا يغير الخطا في الاعراب وعندنا ان تغيره فان كان اذ اقرا  
 واذا انقلى المصنف ربه في البئر ونقبت الابرار وقرا وعنه آدم ربه

في سجده السجود







المسألة الرجل في صلوة مستمكة ثم كثر التحرك والاداء ففصل صلوة الرجل  
 قلته المحررة ان كثر التحرك بالفتة كانت المرأة اضعف عاتكة وصار لها  
 ان يجازيها بصلواتها من الرجل حتى لو كانت المرأة على الكثرة والجل  
 بجذائها اسفل من الرجل او خلفها ان كان عضو الرجل عضوا متصفا بغير  
 صلوة قال الفقهاء في كتاب ربي في نسخة الخواني قال رجل اذا  
 تنحى ليمسح بالبرق ان حلقه لا يفسد في زلة البصر المستمكة في الصلوة  
 المستمكة يوجب فساد صلوة الرجل بسبب صلوة المسافر  
 ذكر في منية النية والنية اذا سافر تيمم الصلوة الا اذا كان في ولايته  
 لا يعمى سافرا اقول اذا لم يتوكل في السفر اما اذا تولى في السفر ان يعمى سافرا  
 ولو كان ولايته ولو خرج ايم مع جيسه في طلب العدو ولا يعلم ان يركم  
 فانهم يتوكلون الصلوة في الزحاح وان طالت وكذا الملك في ذلك الموضع  
 ويقيمون في الرجوع ولو كانت في عدة السفر ذكر في شرح اللطيف  
 يمين نية الاقامة في اهل الاجية وقيل لا يقيم كالحاج وكذا اهل السكون  
 اذا قصدوا موضعاً منهم فصار لهم فطر ولو اقاموا في موضع الجاهل هو نوايا الاقامة  
 فطر ثم لو اقام بهم واستقيم اذ لم يملكه وليس بمباين في ذكر في المحال  
 رواية عن ابي يوسف ان الدعاء اذا كان في تطوف وتر حال في الغار  
 ارض مستوية بيوت والمهامة في سائر الغيب معهم رحالهم وانما لهم  
 كانوا من حيث نزلوا الا انهم لو اخرجوا في الجبل والماء واخذوا الحجارة  
 والمخاض وقيل في الجاهل وهو قواعب الاقامة فطر ولو كان السكاد  
 الا انهم يقيمون في الجاهل ان يقيمون في الجاهل في منى من الوقايع  
 لحام الدين ولا بأس في السفر بترك السنن قيل ان يصلي لو تولى  
 وقيل في سنة الجاهل وقيل يصلي ركعتين المغرب ايضا ووافقه فقهاء  
 المذاهب صاحب المستمكة ذكر في القافية فان اذا جاوز المقيم عن  
 محضره فاصداً مسيراً ثلثة ايام وليا له يسير الا بلى وفيه اللقائم  
 يسير السفينة يركم فطر الصلوة ويرخص له ترك القيام للمسافر اذا

او اقتصد يسير في وسط ثلثة ايام وليا له يسير في كل يومين او في كل  
 يسير يسير الا في ثلثة ايام على رجل ويحرم اعتدال الرجل ويجوز ما يخطى به  
 في كل ايامه الوالي ولا يملك يدور ما في يصلي ركعتين في كل يومين او في كل  
 يفتي صلوة المسافر الا اذا كان في ولايته وانما السفر بدخول حجة حتى لو اتم  
 فقتل في ذلك في ثلثة ايام ولا بأس بترك السنة في السفر لما روي  
 عن عمر رضي الله عنه قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر فلم يفتي في ترك  
 النوى وفي ابن عمر ترك السنة الموكدة في السفر الا السنة التي قاله في  
 رايته في تركه بالمسوط هذه السنة في ذكر في شرح اللطيف في حاشية  
 سنة في آفة الصلوة فتركت في الاكل ركعتين على قدم البصر دم المديونة فطر  
 الى كل صلوة مثلاً المغرب ما جاز وترأخ زويت في الحضر وقصرت في  
 حتى يدخل مقامه ذكر في النوادر اذا سلم الا انهم لا يؤمن من الصلوة كره  
 لم الملك ما عدا الى الدعاء والتبج لان تاريت السنة بغير ضية افضل من  
 الدعاء والتبج والصلوة لانه ورد في الخبر ان سبب الفلك مستقر وان  
 المصلي اذا فرغ من الصلوة فقبضه الملك في وقوفه في حشر رب  
 السالكين ذكر في نوادر الفقهاء والمعتدي اذا اتى بالركوع او سجود قبل ان اتم  
 هذه على ثلثة اوجه اما ان اتى بها قبله او بعده او بالركوع بعده  
 سجد قبله او بالركوع قبله وسجد معه اذ اتى بها قبله ويؤكد الامام في  
 انه الركعت ثمانية بالركوع والسجود قبل الامام في كل ركعة عليه  
 قضاء ركعتين بلا قراة ولو ركع بعد الامام سجد بعده جازت صلوة  
 انتهى قال الفقهاء في كتاب ربي في ثلثة ايام في كتاب النوادر اذا اتممت  
 ان مدرك اول صلوة الامام لاصده وسو تقضي قبل فوات الامام  
 في الصلوة الاولى ثلثة الركعة الاولى فركعة وسجود في الثانية  
 ثلثة في الاولى وفي الثانية ثلثة في الثالثة وفي الرابعة ثلثة في الخامسة  
 الامام ركعة بلا قراة لانه لا قراة في الثانية فركعة ركعتين الاولى  
 بلا سجود في الثانية ركعة ثم ركعة في الثانية مع الامام بغير سجود

ركعتين في الاولى لا يجزى  
 في الثانية ركعتين في الثانية



في رابعة الامام فيهم عليه الشبهة والرابعة فيقف ركنين وقفاً الا  
 في الشبهة فها هو وقفاً الرابع في الشبهة فيهم فها هو وقفاً  
 الكتاب رأيت صفحاً في كتاب ابن امام ذكر في الحديث ولو في  
 الزوج الامامة يوم الزوجة مقيمة بتعاله اذا كانت مستوفية  
 المتجر اما اذا لم يستوف فلما تكون مقيمة بتعاله وان كانت بعد الدخول  
 عند ايام ذكرها في الحديث مع الامام اذا كان برزقهم من مالهم فالبعض في  
 بينهم لان لهم ان يذهبوا حيث شاؤوا في صلوة الم  
 يعني ذكر في فضول القادري اعراف اذا توجه للصلاة فالتسعة ان  
 على قفاه ورجلاه كذا القبلة وقال النسب بتمام علي جنبه الا ان كان  
 وضع في الخلد وحدهما لو فعل ذلك جاز والاول اولى ذكر في القاضية  
 ينظر ان كان يقدر على القيام والركوع السجود يصلي ما يبرك ركوع وسجود  
 ان لم يقدر يصلي ما عدا ما يبرك وان صلى جاز عندنا المستحب له ان يصلي ما عدا  
 ما يبرك ذكر في القادري ولو قدر على الاتكاء دون انتصاب لزم اذا اتصفوا  
 متكئين ولو صلى ما عدا لا يجوز ولو لم يقدر على السجود مستويا وقدر عليه  
 مستنداً الى ما يجب عليه ان يصلي ما عدا ادتيك ولا يجزئ ان يصلي  
 مضطجاً ذكر في الجامع الفوائد ما يحضن بجزء من الايام برأيه سقطت عنه  
 ما اذا ابتداء فصل من الصلاة في يوم وليلة في الاصح مريض اذا  
 بجزء من القيام برأيه وامكنه الاستئانة بغيره ففصل ما عدا ما لو صلى  
 ما عدا مقيداً بغيره الا عادة مريض كفته ثياب خفة ولو ربط افرج ثيابه  
 من ساعته او ثبته مسقة له ان يصلي منها وجازت صلوة الا فرس  
 وان قدر الاقتراب القاري فصل في صلوة الجمعة ذكر في فرائد  
 تامله ابو يوسف وكل موضع فيه الشبهة فيقف الا سلام ويقيم الخلد ويجوز في  
 الجمعة ذكر في فضائله شتم طه لها كون الغيبة او لم يكن فيه الشبهة والواحد  
 عنه اجماع القاسم وكل قرية فيها واية وحاكم وفي قوله ما قرية كيمتكون الناس  
 فيها يجوز فيها الجمعة وان لم يكن مسجد جامع وعنه ابي عبد الله لو اجتمع أهل

أهل القرية في أكبر مسجد هم لم يسوا فيه يجوز فيها الجمعة وكذا يجوز  
 الجمعة في المسجد يجوز فيها الجمعة وقتها والموضع الذي لم يقد له  
 مسجد المسجد وسو مشق في ذكر في بئر ابيه خطيب محمداً او جبا ثم توفوا او  
 اغتسل جاز جميعه خطيب باذنه الامام وحق بالناس بان يجازوا في  
 في كتب اصحابنا انه اتوا الامام والخطيب افضل مكنة ليس بشط ولا يوجب  
 عندنا ولا في كل مسجد الكلام احكاماً واني اخرج لمؤلف ذكر في القاضية  
 فان ويكفي في التبع والتبليغ والجموع اية ان في لم يسجد الخطبة لا يصح  
 الناس انما قرأة القرآن والتسبيح والذكر والفتنة قال بعضهم ان  
 القرآن انما يذكر في افضل وقوله بعضهم الاضغاث افضل ذكر في  
 انما اتفقوا ان التبع الامام افضل ام الاوتوا قال بعض في  
 التبع افضل والاصح ان الاوتوا افضل ذكر في بئر ابيه والخطيب ان التبع  
 من الامام اولى وان سمع الخطبة ثم عند خروج الامام تطيع الصلوة وان  
 صلى ركعة قبل خروج الامام ثم اضاف اليها اخرى وسجد ان كان في  
 بين الامام ارباً من قريبا منه بخلاف اليه مستند السجدة ذكر  
 في حدود الشبهة اجماعهم لم يصلي الجمعة لانهم كثر لهم اداء الزكوة بخارج  
 واليه راجع راجع في قوله الشبهة ولا يكره في التبع انما في الواقعة  
 لو ان مصلحاً في الصلاة مع مصلح في التبع في التبع وقيل فيه الخلد والافس  
 سجد في صلاة الجمعة واخذت احدى الزمة كنيس ثم برأ الاوتوا ذكر  
 في الشبهة الا حياط في التبع ان يصلي السنة ارباً ثم الجمعة ثم يوتر ارباً  
 سنة الجمعة ثم يصلي الظهر ثم ركعتي سنة الوقت هذه هو الصحيح المختار  
 ولو كان اداء الجمعة صحيحاً فقد اداها مستحباً وان لم يكن الجمعة صحيحاً فقد  
 الظهر فالاربع عشرة والاربع فربما في ركعتي بعد هذا سنة ذكر في حدود  
 في الجمعة فزحوا لموت تبا في ناسوا اليه ذكراً تبا والامام يسجد اليه  
 قائماً عن الصادق لا يركع الا لا يجاب ثم طاعتها المصنوع لا يجوز في التبع  
 خلافاً للنسب وهو ما لا يسجد أكبر من الصلاة بينه فيجب عليه الجمعة لا كان

شبهة في صلاة



مطلقا او مال منقذ ذكر في القاض فان وامر وقاض في هذا الاصل في يوم  
الحدود وكذا المنيخ منقول عنه الى يوسف والاوله اختيار الكوفي و  
الثاني اختيار البخاري او فاداه عطف على المص والقيم لم وهو ما اتفق عليه  
المص عند المصالحه كركن الدواب وجمع السكر والذوق للزوم في  
المولى وصورة الجبارة وكذا ذلك وهو ما فتنها ايضا السلطان اذ في  
السلطان بامانة الجبارة ذكر في مخرج الابح لا تقع الا بنية ثم ولما المص او فاداه  
والسلطان اذ نابه ووقت الظلم والخطية قبلها والجماعة والاذن العا  
والمص كفي موضع لم امير وقاض في هذا الاصل في يوم  
اصح في الكرم من لا يسمهم وفاداه ما اتفق عند المصالحه وتقع في مص  
في مواضع من الصحيح وحيث الامام في موضع فقط وعند ابي يوسف في موضعين  
ان حاله بينهما من ربي المص في الموسم تقع الجبارة في الحقيقة اذ  
الجماز لا لا المص الموسم ولا يوفات وفرض الخطية تسبحة اذ كونه عند  
سما لا بد من ذكر كونه في خطية وشتها ان يخطب بما يملك في الخطية  
ينص على انها حكمة مشيئة على اذ اية والايعاد بالتقوى والصلاة  
على النبي ودم فيكم وكر ذلك واتفق الجماعة على منة سوي الامام وعنده يوم  
وشتها فيكم من معة فلو نزلوا قبل سبحة ستائف الظلم وعنده لا  
ستائفها الا ان نزلوا قبل ثم دعه وتسلخ في وقت الظلم وشم طوب  
بها شنة الامانة لمص وللذكور والصحي سوا الحية وسلاية النبي والكر  
فلا يجب على الاخي ولكن وجد ما خلاها لهما وكذا الخلاف في الحج ومنه  
سوا خارج المص اذ كان سميع العباد يجب عليه خدم وبع يتيه وفيه لا  
جمعة عليه ان اذ كان اخاه في فرض الوقت ذلك في العبد والمريض  
ان يوم فيهما وتنفق به من لا عذر له لو صلى الظلم فيهما مع الكرم  
ثم اذا سبي اليها والامام فيها سبيل كرم ولا لا سبيل عالم بمر كرم  
ويشترع فيها ذكر في الهاديه والاخي اذا كان لا يقدر ان يسي في الجبارة  
تفقه وحقك في يتولى لا يفترض عليه السبي عند ابي ج وعنده في

في هذا ذكر في القاض فان ليس على المص الجبارة ولا في ولا صند الجبارة  
عند الجماعة وان وجد ما خلاها والشيخ ان في الذي صنف وخرج في السبي لا  
يلزم الجبارة كما لم يفي ولو لم يفي ان يمتنع جيب في الجبارة والجماعات والعبد  
ليس على العبد الا ذوق حضور الجبارة قال الامام ابو جعفر عليه السلام ان  
وان لم يمتنع سبيل اياه بقدر الشك في ذلك ان كان في بيعة القوت  
اذا دخل المص في يوم الجبارة اذا نوي ان يملك ثم يلزم الجبارة واذا نوي  
ان يخرج منه قبل دخوله وقت الصلوة او بعد لا الجبارة عليه وفيه لا  
عليهم الجبارة في اصل القوي والبراري لهم ان يصيرون الظلم يوم الجبارة  
باذان واما في بخلاف من يجب عليهم الجبارة فانهم لا يصيرون الظلم في  
المص بجماعة ذكر في الجامع المص لزم ان الجماعة تائب مناب الظلم جميعا  
اخي اية اخيه السنن والنواحي كلها فيكون كذا الصلوة التي يصلي في يوم  
الجبارة وقت الظلم من صلوة الجبارة فيكون الاربع التي يصلي في الاول  
سنة الجبارة والركعتين يصلي في الامام صلوة جبة وبعد الجبارة اربع ركعات  
صليها وباسنة الجبارة واربعة اية يصلي ناديا اخو الظلم ولا يصلي اذ  
الامام ولم يصلي بعد قتي فيه بغير السورين ذكر في المهتمات تارة الجبارة  
نشد مرات فهو فاسق قال الخواني يخطي العبد له وبع يتيه لا يبي  
ان يصلي غير الخطيب لان الخطية مع الجبارة كنه واحد ذكر في خلاصة  
العبد وربي ولو خطيب قبل الزوال وصلي بعد الزوال لا يجوز ولو خطيب  
فدنا اذ قبل ثم توفا اذ اغتسل وصلي جاز ذكر في منية المص في  
خطيب باذنة السطحة وصلي الجبارة بان يجوز ولو خطيب وصد لم  
يقيم احد لا يجوز ولو حضر واحد اثنان وخطيب وصلي بالثقة جاز  
ولو خطيب بجمعة النساء لم يكر ايها وحد حق ولو خطيب بغير اذ لا  
وسواها لم يكر ولو اذن بالخطية فهو اذن بامانة الجبارة وكذا التوكل  
الخطيب ولا يصلي بهم اياه ان يصلي لهم ذكر في الخلاصة خطيب  
ثم لم يشهد الخطية بالصلوة لم يكر ولو اذ لا نور من شهد ما جاز







فصل في صفة الجنائز ذكر في خاتمة الفتاوى غسل الميت ثلثة مؤ  
كدة وكيفيته ان يجرد الميت عندها ويوضع على عورته خفة قدر زراع  
سبعة من سبعة وسبعة ركبة في روايته الحسن عنه اية ج في ظاهر الرواية  
يوضع خفة ستة السواد ووجهها ثم يغسل ما تحت الخفة كغسل السواد  
بيد ولا يغسل باليخيل في يده خفة ويغسل سواد تلك الخفة كغسل السواد  
بغير خفة ثم توضع وصود بالصعولة الا اذا كان صغيرا لا يصح عليه  
فلا توضع ولا يد باليخيل ولا يفيض ولا يستقي رجلا مات ولم يجد  
ما دفن فيه او صعدوا عليه ثم وجد واما غسل ويصلي عليه ثانيا وغسل  
من قبله بالخرق وغير ذلك وفي غير قول اية ج وفيه قس السبع اداويها  
نار او ثوب من جيب ادماء تحت عدم او قس قصاصا او جرم  
او قسك انت ما دافعا عن نفسه او مال غسك وما تحت ابنة او قسك  
لمادة زوجه ولما ولد ولم يغسل اذا عاش الجرح في الموكبة في قولهم  
وهكذا اروي الحسن عنه اية ج اذا خرج رجل قتل على ثيابها ثياب نسي  
ذكر في القافية فان ثمن الشراة في حال الموت ولا تبال له قسك لانه  
ربما يقصر عن مضمونه وقال لا اقول يكون كافرا اخذ بالتدوين ان يقول  
استشهد ان لا اله الا الله واستشهد ان محمدا عبده ورسوله امنت بالله  
بعائنه وكتبه ورسله واليوم الاخر وجميع ما جاء به محمد واثباته هذا اذا  
كان المرعفي عالما وان كان جاهلا يقول المكلف بلفظ التمسك على ثلثة  
وغيره من جنس ككبري بورد محمد كبري صا يستعمل في در ابناءهم ككبري  
بركته وحمدك يستعمل ككبري وجميع يستعمل لوه وحمدك فوشته لوه وكوكب  
انسان ككبري صا ايد وكنت وقيامت وصراط صا ايد وكنت ويستعمل  
غيره بركنت ووجه تعالى دن كورد وكنت بركنت صا ايد وكنت دس و  
عند الميت في حال الحالة لا يكون بكاء حتى لا تشوش الميت فيجلى ان  
خفة في اصبعه بركنت استسنة ولهواته ويدخل في تخريج ايضا عليه  
الثاني اليوم ويستعمل ان يكون غسك الميت على الكهانة وكبره جبا  
ادوا بغير يغسل الميت تحت بركنت كس الجوانات والموتية الا  
انه يكره بغير كرامة له وليس لا يجزى لانه موقف على الغسل لا على انما على

على غير وضوء وتوجد ميت في الماء فلا يغسل لانه الخطاب بالغسل ثوبا  
على بنية اتم لو لم يوجد منه غسل وتوجد كسبته الغسل جاز في ظاهر الرواية  
يكتفي ستة السورة الفلانية وثمة كسبته كسبته الغسل ثوبا  
صا الميت البالغ او البقية الثاني في غير الغسل يغسل ولا يوضا و  
الاصح ان يوضع الميت البتة على سبعة ركباته وعلى الغسل على يده  
الخفة صا يغسل السورة لانه من السورة حرام كالبطخ وهذا  
تومات المداة من الاجانب يتمها اجنبية خفة عند الضرورة وما  
حكم الحنفية المسمى في الغسل انه مات فليس لو كان ان يغسل لواز ان  
يكون انثى وليس لمادة ان تغسل لواز ان يكون رجل وكنت يتم سواد  
كان المتيتم رجلا او اداة بخفة ان كان المتيتم اجنبيا وبدون الخفة  
وان كان ذارم لم يجرم منه والغسل بالمال الجاري عند مذهبنا وعند  
الس الاضطر بالمال البارد الا ان يكون عليه وسخ او نجاسة و  
ليس في غسل الميت استعمال القطن في ظاهر الرواية وعند اية  
ج يحل القطن المخلوج في تخريب وطمه وبعضهم من العلماء قالوا يحل  
في صياحه اذ فيه واما فعله في دبره فيقبح وكذا دعي ان يغسل ثلاثا  
تأويته بالطمه وتوكان الغسل واحدا في ذلك الموضع لم يجر اذا  
لاجرة للغسل وان كان مستعدا جاز اخذ الاجرة ويجوز الاجرة  
على الجنائز ودفن الميت وهو قبره ويكره قراءة القرآن في غسل  
قال الفقيه لميت الكتاب مايت في كتب الفتاوى واليهي فغسل  
الكتفين ذكر في خاتمة اكثر ما يكتفي الرجل ثلاث اواب ليس فيها  
عامة عندنا واستحسنها المتأخرين وقال بعضهم من علماء مذهبنا ان  
كان الميت عالما مؤدنا اذ من الاستساق ثم وان كان الاداري لا يتم  
ذكر في القافية فان اكثر ما يكتفي من الرجل ثلثة اواب وادناه  
في الرجل ثوبان قميص ولبانة وخفة ثم يبط فوق ثوبا ويطفئها و  
كفى المداة لها ثلثة قميص وازار ولبانة والماحق في الكفن  
بمنزلة البالغ والطفل الذي لم يبلغ هذا السهو ان كفى ثوبا وادناه  
ذكر في خاتمة وكفى المسمى بغير اية الرجل ما اذا يغسل اذا جاز



والمراد ما ذا عيسى اذا خرجت الى زيارة ابويها ذكرني النبي اذ رآه يومئذ  
لم ياله ولا نه يحب عليه نفقة فقل الناس ما لو هب الناس  
فهمسوا في كل الجنة وما تعلق به ذكرني في خاتمة عبادي على الجنة  
بالجنة والمراد بالجنة هي الجنة المبيت لا يعني الجنة ذكرني النبي اذ رآه  
السنة في كل الجنة عندنا ان يطلعها اربعة نفقة جوانها الاربع ذكر  
في خاتمة وسيد بالجنة ويحس بها لا تجلي ولا يطا ولا يابس  
ركوب بالجنة والماء افضل ذكرني القاضى خان ولا يابس  
البحار بارسان الرفع ويكره الصلوات بالذكور وعنه ابراهيم كانوا يمشون  
الوجه والوجه هو استغوا به يمشون ذكرني النبي اذ رآه في الامام الاعظم  
اولي والا فضلنا كل المص والامام المص والقاضى خان اولي  
وامام الخي يعلونه في سائر الاوليا عندنا وعنه الثاني وسوروة  
الحسن عن امام القوي القاضى خان عليه تسبب العصباء ذكرني القاضى خان  
اذا انتهت الجنة الى قبره الخلو في التقدم قبل ان يوضع من  
اعلى الى الخيال خان وصفت عن الاعناق جلسوا ويكره القيام  
السنة في القبر عند المحدثان الارض روضة عذابا بسا في  
صلى عن الامام ابراهيم كثر الفضل لو اخذت يا بوتا من حديد لا يابس  
به كفى ينبغي ان تقيم شئ فيه التراب او يلقي الشقيقة السليما  
بين الميت ذكرني في خاتمة وفي الجمع ان خان ذهاب الامام عذابا  
بوضع الجرد اذ اراه وان اصبغ الى الكعبة حتى لا يذهب الامام عذابا  
ذكرني القاضى خان اعلم ان الحكمة في صلوة الجنة لا ركوع ولا  
سجود فيها انه لو كان فيها مكان في التكبير على الله تعالى لم  
الاضام يقول الله تعالى في يوم القيامة لم سجدتم الصلوة وعلم  
فيقولون انما كنا سجد الصلوة فقد سجد المؤمنون للميت فوضع الركوع  
والسجود في صلوة الجنة باب الشهود ذكرني خلق الامام  
سوفه فتد افعلى الحرب او البغى او قطاع الطريق او وجد في الحرم  
وبه انهم حرامه او قتل مسلمي غلبي ولم تجب بتكفيره فيكفر ويصلي  
عليه ولا يغسل ويوفى بدنه وثيابه الا انه يغسل اكله كالقود والكل

[illegible]

الحمد لله رب العالمين











متين كالقضاء والنذر المطلق والكفارة لا يجوز زنته مطلقا وذكر في الحادي وان  
نوي التطوع غير يوم النكاح اختصوا في كراهة ولا يصحح انه لا بأس بذلك  
فان ظهروا انه كان من رمضان صلياً عنه وان ظهروا من شعبان كان من تطوعه فان  
افتر عليه القضاء فكأن في الاضطرار في هذا اليوم ان وافق يوماً كان  
تجمل ذلك بان كان يوم شمس او يوم جمعة فالصوم افضل وان لم يكن  
اختصوا فيه ما لم يكن سلمه النذر افضل وقاله نضر بن يحيى الصوم افضل و  
الصحيح ما روينا عن من ان يصح يوم النكاح غير مطلق ولا عازم قال مولانا رحمه  
هذا اذا لم يكن ماضياً ولا مقبلاً كان كذلك والا فافضل ان يصوم غير التطوع  
بنفسه وخاصة وينبغي بالعام بالكلية والانتظار الى وقت الزوال وروي  
على ابي يوسف فليس عليه الصوم وما يتعلق به ذكر في غير اية اليوم  
اذا خرج من الايام ودخل على الصائم فليست عليه اوجبه ان كانت الغلبة للزوال  
او للقدم او كانوا سواء ففي الاول لا يفته وفي الثانية يفتد ولا يلزم الكفارة  
وفي الثالث يجب ان يكون على التماس والاستحسان فيلزم  
القضاء استحساناً صائماً اذا دخل اصبه في دبره اختصوا في وجوب الصوم  
القضاء والمختار ان لا يجب عليه الفسل والقضاء وفي قتاد في صحيح الامام  
يختار ان يجب عليه الفسل وقضاء الصوم ذكر في الفتاوى ما لو كان  
الاصبع مبتلاً بالي او بالدهن فسد والا لصائم او دخل اليه اذ ذل  
عليه وان صبت متعة عليه القضاء والمختار لا يفتد عليه ذكر في القاض  
فان رجل نزل وتفرغ فانه لا يفتد صومه وكذا اذا جامع فيما دون  
الخروج ولم ينزل وان نزل في صفة الوجود كذا كان عليه القضاء  
دون الكفارة ومنه الناس من قال لا يفتد صومه في الاستماع  
بالكف وحصل سباح لانه يفعل ذلك في غير رمضان ان اراد  
السهوة وان اراد شكك في السهوة فلو انما هو ان لا يكون انما ذكر  
في الكل الذين قال النبي دم كالح اليد فهو مملون ذكر في البئر اذ لم يخرج  
في التبريد الذي يوجب الكفارة اذا التقي الحيطان اذا نزل اولم ينزل  
ذكر في القاض فان اذا قبل اوائيه او شرباً بهوة فانه عليه القضاء  
دون الكفارة وان جامع في دبره صائماً عليه القضاء والكفارة انزل

انزل اولم ينزل في قول ابي يوسف وقد وكذا اذا التقي على قوم لوط وغيره  
فيه روايتان وفي رواية كما لو اوبه اخذ السباح وفي رواية لا يلزم الكفارة اذا  
اكل الصائم ما لم يוכל كالحصاة والنواة والقطي وشيشي والتراب والخبث  
والسجود اذ لم يترك وسجود مطبوع والجوز الرطب قد صوم ولا كفارة  
عليه هو الصحيح وكذا لا يجب الكفارة بالكل الجيني ذكر في الربيع ولو سجد  
رجل في رمضان ولم يخن في الصوم من القليل ثم اكل من الشرب لوجاه عليه  
القضاء دون الكفارة في قول ابي حنيفة وقال لا ان افتر قبل الزوال فليس عليه القضاء  
دون الكفارة في قول ابي حنيفة وقال لا ان افتر عليه القضاء دون الكفارة ذ  
كر في المختار صوم العبد في ايام التمتع حرام ذكر في شرح النكاح ولو  
عاجل شارب ذكره بين فانه قال من بنى سلمة والفقير ابي العباس نفد  
صومه ويؤم عليه القضاء وقال ابو القاسم الصنف لا قضاء عليه لكن  
يكرد ويأثم بذلك الفصل سئل عن هذا ابو حنيفة فقال ليس بأس في  
والقاضي نضر بن يحيى يجوز اذا خاف غلبة الشهوة لا يكره وعنه السبع غير مكره  
ذكر في النوازك سئل عن الحسن عن قضاء الشهوة باليد ايجوز عليه  
ام لا قال اما في غير النوازك ليس يفتد ان يفتد شهوته بين ولا يفتد  
عليه وعنه ابي حنيفة وقاله نضر بن يحيى ان خاف غلبة نفسه ان يفتد في ايام التمتع  
ان يوجوه قال الفقير لا اقول بهذا القول ما قاله قتادة والذين يفتد  
ما يكون الاية ومع ذلك جاء الاثر في الفتوى عن ذلك روي عن ابي حنيفة  
انه سئل عن ذلك فقال ذلك حرم من الزنا وكما حرم الاية فانه ذكر في  
الواقعات وحصل بجمل لانه يفعل ذلك في خارج الممكن ان اراد قضاء  
السهوة لا على قوله دم كالح اليد فهو مملون وان اراد به شكك في ما يفتد  
السهوة ارجو ان لا يكون عليه وبال ذكر في الفتاوى الصائم اذا عاجل  
ذكره من افتر عليه القضاء ولا كفارة عليه هذا الفصل خارج  
ان قصد قضاء السهوة وان قصد شكك في شهوته ارجو ان لا يكون  
عليه وبال ذكر في النكاح وتوفي صوم التمتع في الشوال اقول  
عنه انكره الحديث والتبني بالمصاري من تمام سنة ايام من شوال متصلة بعد  
يوم الفطر لا يكره وعند مالك يكره لانه يفتد باكل الكفارة وروى قوله دم  
صام رمضان وابته سنة من شوال فكان صام الدهم كله ولا تبته لانه يفتد

من كان كذا



الفصل يوم الفطر ذكرته بترأته من اكل بشرة عينا متقدرا يوم قبله لان حقيقة  
وليس الاستحالة ذكرته جامع الغناوي اذا قال الرجل لا اؤتيه ان اؤتيه  
على او غير طالع ففقات ورعت وتالمت لم تطلع في معانيها ثم ظهر ان  
طالما اختلف الشايع فيه قال بعضهم ان صدقتها وهي ثقتة لا كفارة عليه مطلقا  
ومو الصحيح لانه على يمين من القليل من النحر وعلى المودة الكفارة انما  
اقتضت مع العلم بالظهور اذا افترق في رمضان في يوم ولم يبق معه اخلافي يوم  
ان كان عليه كفارة واحدة وان افترق في رمضان عليه ثقتة فكل طرفة واحدة  
صدقة وقالوا كيف كفارة واحدة وان احتلم في نكاح رمضان لم اكل كفارة  
كان عليه كفارة واحدة اكل صوم التطوع بغير عذر فيه روايتان والاصح  
لا يحكي ولكن على عذر والضيافة عذر في يوم ويومين او غير ذلك لا يكون عذرا  
لنومه وما اذا اؤتي احدكم الى طعام فليجب ان كان مغفرا فلياكل وان كان صائما  
فليصوم لهم والاول اظهر لقوله من افترق في اخلافي ارضه المسلم كتب له ثواب الف  
يوم وثمة فقيه يروي في التطوع كتب له الف يوم ذكرته بترأته بستر على حقيقته  
ان اكل لم يطلع او افترق على ميتين ان الشمس غربت ثم ظهر عذرا لا كفارة  
عليه وان شك في طوع الجزاء والنوب فاستحب ان يرفع الاكل والاكل  
يتقنه ولا كفارة عليه ذكرته الجزاء رجل اكل واكثره رائحة طوع الجزاء لا كفارة  
عليه في المذهب الصحيح وان اكله رائحة انما الفروب اكل حقيقته رطل قال  
جاريته انظر الى طوع الجزاء فحبت ومالت لا تطلع في معانيها ثم بان انه لم يطلع  
في ذلك الوقت لا كفارة عليه بل عليها وهو مذهب الفقهاء فثبت في  
الاغنياء ذكرته في انه يجوز الاعتكاف في الجامع وان لم يصلوا صلاتها  
بالجماعة قال قاضي خان لا يقع الاعتكاف الا في المسجد الجامع وفي رواية  
عن ابي بصير في كل مسجد اذان واقامة ولو صلى ولا يكون الاعتكاف الا  
بالصوم عندنا خلافا لمن قال انما الصوم في الاعتكاف واجب على من  
قام في النقص في صوم فيه ليس بشيء في ظاهر الرواية وفي الجزاء عن ابي  
سنة لا ولا يجوز المسكف من السجدة الواجبة لازمة ثم عية كالمسكف او  
واجبة بغيره كالبول والنايط والايود المسكف رقيقا ولا يشهد حياة  
ولو جرح المسكف من السجدة فمعه عذر بطل اعتكافه في القول الى عذر  
يدين حية يكون اكثر من نصف يوم وكذا اذا خرج بغير عذر ما سب بطل اعتكافه

في قول ابي ج وبيح المسكف الاكل الا في البيت في اعتكافه وكوز اعتكاف المسكف  
الكل في صوم وفي رواية لا يجوز افترق في يوم ذكرته جامع الفتاوى رجل لو نذر  
اعتكاف شهر وسوتين وبيح الشهر كونه الاكل والنوم بغير المسكف في  
المسجد اذا رويك يعني انما يبيح الاعتكاف فدخل ويدكره ما بقدرته  
او يقبل ثم ينفق شاة ولا يجب على المودة صدقة الفطر لا ولادة الصغار  
وعلى الجد ذكرته القدوس في الاعتكاف سجت وهو المكث في المسجد مع  
وثية الاعتكاف وحرم على المسكف الوطى والمسكف ثمة انزل بالقبلة  
المسكف فاعتكافه فمسي في صدقة الفطر ذكرته في انه المسافر ولو لم يمس  
اذا افترق لا يبيح شاة صدقة الفطر ولا يقطع بالنعيم وان كان ولا كره  
الثاني ويجوز تجديدا يوم او يومين روي عن ابي ج كسنة ادستني وقال خلف  
بن ابي ج يجوز في رمضان ولا يجوز قبله وقال زبالة يجوز تجديدا وهو  
القبلي اذا دخل رمضان وعليه الفتوى ذكرته في الضايع فان العتية الذي  
هو ثم لا وجوب صدقة الفطر ان ملك نصبا ما ضاع عنه مكنته دنيا  
بدنه واثامته وفروسه وسلاحه ذكرته بترأته ولا يجب في رأسه  
واحد الا واحدة وان ملك نصبا ما كسبه وعلى الرجل ان يؤدي صدقة الفطر  
عنه نفسه واولاده الصغار ولا يجب ان يؤدي عنه اولاده اكله اخوته  
الصغار وان كانا في حيا له ولا عنه والريم وان كان في حيا له ولا يجب  
الصدقة على اليقيم والكنون اذا كانا له مال وعنه الى ج واليوسف يجب على  
والديه اذا كانا غنيين ويؤدي عنه مملوكه كخوته مسلمي كانا اذ كانا ولا يجب  
صدقة الفطر عنه جسد النجار عندنا خلافا لمن وجب عنه بدنه واجهات  
اولاده عندنا خلافا لمن ولا يجب عنه مكاتبه ولا يؤدي المكاتب عنه  
نفسه ولو كان العبد بين رجلين لا يجب الصدقة عليه ما ذكرته قاضي خان  
الواجب نصف صاع منه ثم ادبى او صاع منه ثم ادبى في قول ابي  
قال ابو يوسف وم الزبيب بمنزلة النعيم والصاع بمنزلة الرطلان فما  
ستوي كليمه ووزنه نحو العبد مسي والماس صدقة اذا اعطى الصدقة با



لو زن منون غير الحنطة يجوز في قوله ان في دم لا يجوز ذكر في الضرر والهر  
 او امض يوم الفيل والحي ر باق قيس من يقيم له لان الملك موقوف تام  
 لو زود في قديم ملك البيع ولو اجبرت بيت الملك لمسته في  
 وقت العقد فتوقف ما يثبت عليه ووجب دفع كل شخص فطانه اليه  
 واصدح لو فرقه اليه فقيم من لم يجر لان المنصوص عليه الاعتداء على مولا لا يستغنى  
 بما دونه ذلك وتما انما اكره في جاز ونحوها اليه فقيم من كفى الا انه سوا لاد  
 ذكر في الاقلع اقله دم كان يخرج في الفلحة قبل ان يخرج اليه المصنوع  
 ذكر في قاضيته ان مقدار الم اوج عند احيانا والس ما روي عنه في ج  
 اصل كل مسجد هم كل ليلة سوي الوتم عشر في ركعة خمس ترديات  
 بعشر تليحات في كل ركعتين وقال مالك بعين ستة وثلاثون ركعة سوي  
 الوتم وان صعدوا باثني ستة وثلاثون كما كان لابا نيس بن خذ الش وخلفا ان صلا  
 باثني عشر في ركعة وماراد عليه في ستة وثلاثون فروي في رواه هو سجد وان  
 صعدوا الزيادة باثني ثلثه وكلما صعد الامام تركه يتخطا ما عدا الله ويحسب  
 مقدار تركه وكذا استقر بين الم وكذا الجماعة والوتم مقدار تركه ترك الوتم  
 هكذا روي الحسن ع ر ر وروى في الانتظار غير ان شاشا واثنا عشر  
 واثنا عشر ركعة ذكر في قاضيته ان كتاب الزكوة اذا اراد الرقعي  
 اداء الزكوة الواجبة تلو الا فضل سوا الاعلان والاعلان وفي القلو  
 عات سوا الفضل والاسرار ذكر في قوله انية هل ياتم بياض الزكوة بعد  
 التمكن قاله اكره في انه ياتم وهكذا قاله الحاكم السعيد في المستقى وعنه ان من  
 اتى الزكوة من غير عذر لا يثبت له ما روي في حديث عن ابي يوسف انه ياتم  
 ذكر في قوله انية يجب في الذهب في كل عشر في سنة لانه الذهب نصف  
 شتال معصوم بالكان اولم يكن مصنوعا كان او غير مصنوع عليه كان لرجاء او  
 انما بتر الكان او بسكتة ذكر في الخاينة ونحوها سوي الذهب والفضة والفضة  
 من الم ارجع لاجب الزكوة عند الفلح ان يكون النصف في كل واحد  
 او يبيع قيمتها مائة درهم فانه كان الفلح غالبا فهو بمنزلة الفلوس والفلوس  
 بمنزلة الفلوس ان توالا للتجارة وعلقت قيمتها مائة درهم يجب منها الزكوة  
 والا فلا وليس في الزيادة اربعين وروى اواربع مائة يجب ربع قيمها

فصل في التمر اربع

ربع ثم سماه ويكمل نصاب الفضة بنصاب الذهب ونصاب الذهب  
 بنصاب الفضة وبووض التجارة ايضا فبذلك يكملي نصاب الذهب  
 باعتبار القيمة وعند صاحبها جميع باعتبار الاجزاء وبغير الذهب والفضة من  
 الاموال لا يكون للتجارة الا بالنية وقيمته في النصاب في كل في الحول  
 عدم الانتفاع فيما بهي ذلك ونصاب النصاب في خلال الحول  
 حكم الحول باب مصرف الزكوة ذكر في القاضي فان ونصرف الز  
 ما ذكره لسته تالي في قوله ان الصدقات للفقراء والمساكين وابن السبي  
 الفقير عند اية ليس له نصاب وعند ما ينفقه ولا يسأل اليه سوا  
 المسكين هو الذي يسأل من الناس ولا يجده قوما الم فوالذي ايا  
 في ولحقه ولا مال مع خندق يجوز ان يأخذ الزكوة مقدار البذلخ اليه ولحقه  
 ولا يجوز لمن عليه الزكوة ان يدفع زكوة ما روي عنه في امه وليس  
 والى مكاتبه ولا يجوز الدفع اليه مكاتبه ولا يجوز الدفع اليه من حاكم  
 ولا اليه من يهيم ولا يجوز صرف الزكوة اليهم لا يجوز صرف زكاة  
 البهي والطيح ورحم الارض وعلته الوقف باب زكاة البهي  
 ذكر في القاضي فان في صدقة الابل ليس في ما دون خمس من الابل  
 سائمة زكوة وفي الخمس سائمة وفي العشرة شتان وفي خمسة عشر  
 ثلث سائمة وفي ثلثين اربع سائمة وفي خمسة وخمسين ثلث سائمة وفي  
 مائة اربعة طعنت في الثانية وفي ستة وثلاثين ثلث سائمة وفي مائة  
 طعنت في السنة الثالثة وفي اربعين حققة وفي اية طعنت في السنة  
 الرابعة وفي احدى وستين حققة وفي اية طعنت في السنة الخامسة وفي  
 ثمانين وسبعين ثلث سائمة وفي احدى وثمانين ثلث سائمة وفي مائة  
 مائة اربعة طعنت في السنة وفي مائة وفي مائة وفي مائة وفي مائة  
 وفي مائة وفي مائة وفي مائة وفي مائة وفي مائة وفي مائة وفي مائة  
 وفي مائة وفي مائة وفي مائة وفي مائة وفي مائة وفي مائة وفي مائة

في مائة







الركاذ هو الحال المذكور في الارض مخلوقا كان او موضوعا والمحدث ما كان  
 مخلوقا والكنه موضوعا معدن الذهب او كونه ان وجد في ارض الخارج او  
 ارض العلم خمس وباقيه للواجد ان لم يملك ارضه والا فملكه ولا شيء فيه  
 ان وجد في داخل ارضه فيه يداينها ولا في لولاها وجنم وفيه وزر  
 ان وجد في جبل فيه ستة الاسلام كالنقطة وما فيه ستة الكوفة خمس  
 وباقيه للواجد ان لم يملك ارضه والا فملكه له اي الملك اوله النخلة  
 ركاذ صحراء دار الجبل كركبة التمامه وجنم اي ان دخلها جرم دار الجبل  
 باق ما وجد في صحراء ركاذ ملكه له وان وجد في دارها ركاذ ملكه  
 ملكه وان وجد ركاذ خارجها ملك ارضها لم يملك خمس وباقيه له  
 باب زكوة الخارج ذكر في طبع الارض في باسقة او شئ شي  
 او اخذ منه ثم صلى العلم على او كتم بلا شئ بل مضى وتباعد عنه شي انما  
 يجب في ما يتيقن ستة اذا بلغ خمسة او ثلث والنسبة ستون صاع وما لا  
 يوسق فاذا بلغت قيمة خمسة او ثلث منه او في ما يوسق عند ابي يوسف  
 عندهم اذا بلغ خمسة اشبال منه الى ما يقدر به نوبة ما عتق في القطن خمسة  
 اجمال وفي الزعفران خمسة اشبال لا ياتي في طبخ وقت غارته  
 وخشيش وتين وفي سقي بنو ارب او دالية او سائمة نصف الوتر  
 تين ربيع مودن الزرع والشمس العلم اقل او اكتم اذا اخذ من جبل  
 او علم ارض وعندهم اذا بلغ خمسة افواق والذراع ستة وثمانون  
 رطل وعنده ابي يوسف اذا بلغ علم قرب ويؤخذ علم ان من  
 ارض علمه ثمانية نفقته وعندهم علم واحد ان كان اشتم اياهم مسلم  
 لو اشتم اياهم ذمي اخذ منه العلم ان وكذا الواشتم اصحابه مسلم  
 او ايسلم هو خلا لا ياتي يوسف وتيسم وعلى الخرافة والحق منهم ما  
 على الرطل ولو شئ ذمي من مسلم ارض علمه ثمانية نفقته الخارج وعندهم  
 يتبع على حالها وان اخذ ما منه شفعة اوردت على البائع ثلث و  
 البيع ما والعلم ذمي دار حبلت شيئا خارجي ان كانت لذمي او مسلم  
 شيئا ما ياتي وان شئ ما باء العلم فعلم ولا شيء في الدار ولو كان  
 لذي ذمي وما دالسا والبيع والعاني علمه ما وما انفق رصفها البيع خارجي  
 وصحونه وسخنه وطله والذرات عند ابي يوسف فلا يملك ولا شيء

في قوله في ارض علمه في وان كانت في ارض فواجب في حياها الصالح للزراعة  
 العلم والخراج لا يجمع في ارض واحد كمن يجمع في ارض واحد في ارض واحد  
 اجتمعت العلم ارض كمن يجمع في ارض واحد في ارض واحد في ارض واحد  
 او موطن في ارض واحد في ارض واحد في ارض واحد في ارض واحد في ارض واحد  
 يباح ان يجمع في ارض واحد في ارض واحد في ارض واحد في ارض واحد في ارض واحد  
 موسدا في ارض واحد في ارض واحد في ارض واحد في ارض واحد في ارض واحد  
 المراد به شوال وفيه العلم في ارض واحد في ارض واحد في ارض واحد في ارض واحد في ارض واحد  
 العلم في ارض واحد في ارض واحد في ارض واحد في ارض واحد في ارض واحد  
 ارض اربعة من العلم والعلوم وسلامة العيش وسلامة البدن في  
 الاحاض في ارض واحد في ارض واحد في ارض واحد في ارض واحد في ارض واحد  
 الاستحقاق وهو ان يملك مالا فاضلا على مسكنه وثياب بدنه ودره  
 وسلاحه ونفقة عياله واولاده الصغار عدة في حياها واما به ومنه  
 العلم ارض امن الطريق قال الفقيه ابو الليث ان كان الغالب في  
 الطريق سلامة فيرضى في ارض واحد وان كان الغالب في الطريق الخوف والعلم لا  
 يرضى ولو كان في بينه وبين مكنة كمن يملك في الطريق بخلاف الانهار و  
 لا يثبت الاستحقاق في علم ارض واحدة في ارض واحدة في ارض واحدة في ارض واحدة في ارض واحدة  
 الزوج او بمن لا يجوز لكما على التام به علم ارض واحد في ارض واحد في ارض واحد في ارض واحد في ارض واحد  
 كان ارض واحد او كان ارض واحد في ارض واحد في ارض واحد في ارض واحد في ارض واحد  
 والنسل افضل ومنه كان خارج المسقات اذ قصد المكنة في ارض واحدة في ارض واحدة في ارض واحدة في ارض واحدة في ارض واحدة  
 او طاعة اخرى لا يجوز المسقات الاخرى ما لموافق تحت لاهل  
 المدينة ذوال الحليفة ولاهلى التمام جفنة ولاهلى النجف ورن ولاهلى  
 اليمنى علم ولاهلى التمام ذات غرة ومساكنة ومنه كان داخل  
 المسقات في ارض واحد في ارض واحد في ارض واحد في ارض واحد في ارض واحد  
 اذ ارض واحد في ارض واحد في ارض واحد في ارض واحد في ارض واحد  
 وتقبل الجرح ان استطاع منه ان يودي احد ولا يستقبل الجرح وتقبل الجرح



۱۰۸

ملفوظات







وذكر في الجامع الفتاوى يستحب ان يكون النكاح طاهرا وان يكون قبل  
خلقة او يكون عقد في يوم الجمعة وان يتولي عقدته ولي وان يكون شهود  
عدلا قال كوسني اوائيه بانه فبطلت او اعطيك مائة على تكون  
اوائيه فبطلت او صهرت في اوائيه او صهرت بك زوجا فبطلت  
عند اليهود وكان مخالفا قال في زوجه نفسك مائة فتات بالتمتع و  
الطاعة في النكاح ذكر في الحاشية المطلقة ثمة لو زوجت نفسها  
غير كفو ودخل بها الزوج ثم طلقها كالمسكول لم يملك الزوج الاول على  
هو المختار وهذا في كل حفظه ذكر في جامع الفتاوى وي رطل مبعث  
اقوتها فخلعت امرأة الى زوجها فقال ابنت زوجت ابنته من فلان فبطلت  
الزوج واحد من العوم لا يصح النكاح لان هذا النكاح غير سهود لان العوم  
كلهم في جوف من تكلم ومن لم يتكلم هذا ان يري الوف على ان يتكلم  
واحد وسكت ابني والحق كلف لا يصح هذا وقيل يصح النكاح  
وسو الاصح وعليه الفتوى ذكر في بزارية النكاح بين اهل السنة وختم  
لا يصح وقيل لا ينبغي للحنفي ان يزوجه بنته من ابني المذهب كمن تيمم  
منهم ذكر في القسمة نكاح المكره والسكران جائز دون المجنون والبصير  
بلا اذن ولتيمم البكر لا تستحقه بالنكاح ذكر في القسمة فان ولد  
تزوج الحرة على التتابع جاز نكاح الاربع الاول ولا يجوز في  
الخامسة واذا تزوج علم اعلى التتابع جاز نكاح التسعة وانما  
لانه في تزوج الخامسة كان ذلك وسواء على ذلك النكاح الاربع  
قبلا ولا تزوج التسعة دل على ذلك عايف والنكاح الاربع قبلا يجوز  
نكاح التسعة والخامسة ذكر في بزارية ومنه كان في انسان اختلفت فاته  
لا يجمع واحدة منها ولا يجمعها ولا يجمعها ولا يجمعها في نكاحها شهوة في  
نكاح في الاربع عليك عيني او نكاح او يفتيها في نكاح في نكاح  
ذكر في القسمة وفي فتاوى ظهيرية لو اخطى زوج شيئا من ارب المرأة

المراة خلاسته وان اعطى وقبل التسليم لانه حق المكالمه وان اعطاه عند التسليم بعين  
سيتم ده لانه رسوخ كذا في الفتاوى فان ذكر في الجامع الفتاوى وان اخذ اهل  
المراة شيئا من الزوج قبل تسليمها اليه فليس بزوج ان يخذ منه شيئا اذا  
دخل في ملكها كاجرة السمار ولو اخذ منه عند التسليم او بعين فله ان يستمرده لانه  
رسوخ ذكر في خلاصة ولو قال لو دخل لامراة رجل سمعت من الناس ان  
زوجك فلاتامات جاز لها ان تتزوج بزوج اخر ان كان الجرح عدلا ولو  
ان المرأة اذا تزوجت بزوج اخر لم اجزها حاجة ان زوجها في اوجبت  
الاول فالنكاح جائز هذا في فتاوى الشافعي لم يشترط تصديق المهر او كمن  
يتم له العدالة في الجرح ذكر في المهرات فلاتامات واذا دفع الرجل  
الى الرجل شيئا لا بقية الصغيرة او الكبيرة على ان تيمم وجهها عليها بغير  
بمنزلة المهر وليس له ان يبيع ولو دفع الى جدها لو كانت في عياله و  
حمايته بغير بمنزلة المهر المهر ليس له ان يبيع ولو دفع الى اهلكا ان كانت  
في عياله وحمايته بغير بمنزلة المهر وليس له ان يبيع ولو دفع الى العبد  
والولي وليت في عياله لم يباع ولو دفع الى غيره لانه بغير بالملك اي  
رسوخ ان كان دراح او غيره وله الرد وان كان فاضلا وله رد شيئا و  
ان كان دواب بغيره فبطلت يوم القبض ان ملك بغيره وان ملكك  
بغيره فبطلت لانه امانة والآ على لا يفتي وهذا القول صحيح ذكر في  
العيون ولو اخطى الزوج شيئا من ارب المرأة وموخر المهر المهر في الحال  
لا يملك اذا كان قبل تسليمها اليه فليس بزوج ان يستمرده لانه حق المكالمه  
كاجرة الرلال وان كان عند التسليم او بعين فله ان يستمرده لانه  
ذكر في مجمع الفتاوى في حال العلم المهر لا يملك الا في البكر او في  
بني القوم الكمية الدم وويردم والمهر من النكاح في موضع امانة النكاح  
بالوعد بعد النكاح ومنه الفقهاء ان في استنار ارب المرأة على ذلك الوعد  
وقد يوطى النكاح في بعض الحالات فموتت سبوتها بالخلق بينه وبين  
بنته ويكون ذلك لاجلها ويوطى ثوبا يقال لها سوادك بينه وبين الارضاع



الحكم في النكاح

لا نقول ويطلق سببا اخر سببها انفسه ودونك على وجه المكافاة واطل الرضا  
بالقربة النسبية وكل الاصلاد من الجانبين لا يرفع الدرهم والحيوان والاثواب  
الا بشروط بان العقد في المستقبل وكل ما يمسك الخلق الى البت او المرأة  
المخلوبة من طهر سبب ربح الفدية مطلقا ليس له ولاية الرجوع في ذلك  
وما سوى ذلك فمقتضى مقتضى بطلان العقد بشي في المستقبل والمطلوع  
كما يجوز عند وقوعه ولا يمكن الرجوع بعده بان العقد واستحقاق المقصود  
اما قبل ذلك فكل واحد من الطرفين ولاية الرجوع في المدفوع ان كان قايما او  
قيمة ان كان حالكا لان ذلك بمنزلة المبتوض على سوم السهم في حكمه اذ  
حق كذا سداد التام انما هو استيفاء ما قد تم فيها ذوا الاقام وانه يصح  
عنه ذلك الاقام فان العبد الفقيم مرتب الكتاب رتبته في فاضل فان الضمان  
منه المرفوع يكون منه ما ذكر في الدرهم والوزن غير المرأة اقله شمة ودرهم هذا  
عندنا واما عند الشي كل ما يصح فله من اسوا كان سماع احد الشاهدين  
ودون الاخر ثم حقه الفسخ الا في دون الاول ثم يكره لا ينفق النكاح شيئا من  
والسكران الذي لا ينفق وشهادة الملائكة ذكر في جامع الفتاوى كما روى  
ابن الصغيرة من رجل فله ما لا يكون متفقا لغيره ذكر في الفتاوى فان رجلا  
تزوج امرأة على انها طاهرة او على ان احصاها في النكاح فله في النكاح  
النكاح والتم طهرا وكل ولا ينفق المرأة ولا يكون احصاها ما قاله الفقيه في  
البيت هذا اذا ابداء الزوج فقال تزوجت على انك طاهرة وانما بعد  
المرأة وقالت زوجت نفسي منك على اني طاهرة او على ان يكون الا حبيبي  
الخلق نفسي كما كانت فقال الزوج قبعت جاز النكاح ويقع الطلاق و  
يكون الا حبيبي ما ذكر في الزيج ونسب يوقعه ان تزوج الاتام الا ان  
يقول اليه الموصي ذلك ذكر في الخزانة واذا جدد النكاح لم يرد المهر  
الثاني عند ايه خلافا لهما ولو جدد النكاح اجبا لما قيل من زيادة المهر و  
قيل من قوله قبي ان لم يذكر مهر لا يجب شيء ذكر في الفتاوى رجل ز  
وجع ابنته وسلمها الى زوجها بجواز ثم قال انه كان عارية قبل النكاح ولم

لان النكاح سببا ومنه جهة وقيل لا ينفق الا بنية لان النكاح عاين  
يكون علم اذ وقيل الجواب على التفصيل ان كان الاب من الاثر  
لا ينفق قوله لا ينفق ذكر في جهات رجل نظر الى فزج ام اوانه كذا  
عليه اوانه كذا اذ انظر الى موضع الجماع حتى قالوا لو نظر الى فزجها  
وهي قائمة لا يحرم وعلم النكاح الى موضع العينة ثم وقال سيد  
القضاة في فتاواه المقيم النكاح الى داخل الفرج وعليه الفتوى  
ذكر في القينة ولو زفت بلا حجاب فله ان يطالب الاب بالعت  
اليه من الدما منير والعقبة وان كان الحجاب قليلا على المطالب  
بما يليق بالمسبوت في عرفه ولا ينفق وروى في خلاصة حكم  
تزوج امرأة فزج به بائنا ودلت له اولاد قال يملك الاولاد  
ويطلق الاتام ذكر في بسوط امرأة رجعت ولدتها على حرم المرأة  
على الزوج ام لا وايضا رجعت امرأة في زوجها على حرم على  
جهام لا الجواب لا يحرم كذا في المذكورين في قولهم يجب ذكر في  
الواقعات امرأة اذ ارسلت ام امه موت امه على ابيه لان  
امه صارت اختا ابنته من الوطاع ذكر في الفتاوى اقول هذا  
ليس بشيء لانه كل من طهر على ان تنكح اخت ابنته وايضا كل من طهر على ان  
ينكح اخت اخيه ذكر في الفتاوى فان اذ تزوجت الفتاة شيئا من  
النكاح الفاسد قبل الدخول فلهما ما اذا تزوجا بعد الدخول  
فلهما النكاح والنكاح الفاسد لا يجوز الرجوع والعقد يكون فاسدا وانما  
يجب بالوطء وكذا بعد الخلوة ذكر في فتاوى رجل حلف ان لا  
يتزوج امرأة تزوج فتوفي فبلغه الجمل فاجاز له بالتول كذا وان  
اجازة بالفسخ لا يثبت وعليه حكم المالك ولو قال كل امرأة امه  
من طهر فلهما ما تزوجا فتوفي فبلغه الجمل فقال اجاز النكاح  
اقتضت فيه قال ابو القاسم ان في الزيادة اليه انه يثبت قوله  
وقد حكى اروي حلف من عمة له وعنه ايه الحسن كان ينفق بالحوار ذكر  
في المقيمت رجل زني بامرأة فثبت منه ثلثا اربسان حبس فتم  
وجها الذي لم ينجها فلهما ما جائم وان جازت بولاد لا قبل منه ستة اشهر

في النكاح



ابنه الصغيرة من رجل طينة مصلي لا يرب الخمر فاذا اموه منه اطر فقال  
 بعد الكسبر لا ارضع بالسكر ان لم يكن ابو حاتم بلسكر ولا يرب عليه  
 احل فيه صبا حات فالسكر باطل ذكر في القاض فان اذا كان حلت  
 يخرج سكره لا يكون كغذاء لقضائه من نبات الصالحين وان كان سكره  
 وان لم يكن كغذاء وعنه اذا كان الفاسق مستحقا فخره ما مضى عند الله  
 كان عوان السلطان وغيرهم كغذاء النبات الصالحين وان كان مستحقا  
 عند الناس لا يكون كغذاء في ظاهر الدنيا عنه الى ج لا يعبر له في  
 في قولم واليه يوسف قال في احدى الروايات عن ابي ج صاحب الزمعة  
 الدنية كالحاتي والحاكك والتباغ لا يكون كغذاء لمطار والبنار و  
 الصراف هو الصحيح قال شيخ الامام الزاهد علي بن زيدي لا يكون كغذاء  
 معلوم لان ثمرة الحطب فوق ثمره السب اذا رزقت المرأة  
 نفسا بغيره كغذاء للاولياء من العصبه حق الفسخ ما عده منه ولا  
 يكون الفسخ بعد الكفاة الا عند القاض فانه يجتهد فيه ولا  
 يكون هذا الفسخ طائفا ما في ذلك قبل الاول والخلوة سقط كل  
 ولا عدة عليها وان كان بعد الخلوة الصغيرة كالحا عليه كل المهر وثقة  
 العدة ولا تبطل حق الفسخ عتوبه سكونه بعد ما علم وان كان الزنا  
 فان قبض مهرها وجرها حابا بغيره ذكر في الجامع الفصولي في حاتم  
 في الكفاة ذوالرم الحرم وكذا ابن التيم وكل في اذنا والحق الولي  
 وكلهم ولي وقبل ان الفسخ المصيبة ولو رزقت بغيره كغذاء ولا  
 من الولي برضه الولي ولو اشتب الى غير سبه فتم رزقتا كانا  
 النسب المكسوم اسم لا خيار لها ولا الاولياء وان كان دون  
 الا انه كغذاء بالنسب المكسوم لا خيار للاولياء لانه كغذاء لهم ولها  
 الخيار لانه لم يجر لها زيادة منقصة وقد ماتت فثبت لها الخيار  
 ذكر في ابن ابي عمير كغذاء لغيره كغذاء لغيره لان ثمرة الفواكه  
 ارفع من الحطب والنسب وذا الحال وكذا العلم ليس لغيره باس

في  
 ر

ابنه الصغيرة من رجل طينة مصلي لا يرب الخمر فاذا اموه منه اطر فقال  
 بعد الكسبر لا ارضع بالسكر ان لم يكن ابو حاتم بلسكر ولا يرب عليه  
 احل فيه صبا حات فالسكر باطل ذكر في القاض فان اذا كان حلت  
 يخرج سكره لا يكون كغذاء لقضائه من نبات الصالحين وان كان سكره  
 وان لم يكن كغذاء وعنه اذا كان الفاسق مستحقا فخره ما مضى عند الله  
 كان عوان السلطان وغيرهم كغذاء النبات الصالحين وان كان مستحقا  
 عند الناس لا يكون كغذاء في ظاهر الدنيا عنه الى ج لا يعبر له في  
 في قولم واليه يوسف قال في احدى الروايات عن ابي ج صاحب الزمعة  
 الدنية كالحاتي والحاكك والتباغ لا يكون كغذاء لمطار والبنار و  
 الصراف هو الصحيح قال شيخ الامام الزاهد علي بن زيدي لا يكون كغذاء  
 معلوم لان ثمرة الحطب فوق ثمره السب اذا رزقت المرأة  
 نفسا بغيره كغذاء للاولياء من العصبه حق الفسخ ما عده منه ولا  
 يكون الفسخ بعد الكفاة الا عند القاض فانه يجتهد فيه ولا  
 يكون هذا الفسخ طائفا ما في ذلك قبل الاول والخلوة سقط كل  
 ولا عدة عليها وان كان بعد الخلوة الصغيرة كالحا عليه كل المهر وثقة  
 العدة ولا تبطل حق الفسخ عتوبه سكونه بعد ما علم وان كان الزنا  
 فان قبض مهرها وجرها حابا بغيره ذكر في الجامع الفصولي في حاتم  
 في الكفاة ذوالرم الحرم وكذا ابن التيم وكل في اذنا والحق الولي  
 وكلهم ولي وقبل ان الفسخ المصيبة ولو رزقت بغيره كغذاء ولا  
 من الولي برضه الولي ولو اشتب الى غير سبه فتم رزقتا كانا  
 النسب المكسوم اسم لا خيار لها ولا الاولياء وان كان دون  
 الا انه كغذاء بالنسب المكسوم لا خيار للاولياء لانه كغذاء لهم ولها  
 الخيار لانه لم يجر لها زيادة منقصة وقد ماتت فثبت لها الخيار  
 ذكر في ابن ابي عمير كغذاء لغيره كغذاء لغيره لان ثمرة الفواكه  
 ارفع من الحطب والنسب وذا الحال وكذا العلم ليس لغيره باس

في  
 ر



ذكر في القاضى فان يحكى الاصل والعدل والسياسة انتهى فيما يليك والى  
عند حقن عصبته والكولسة لا يملك ومواطنته والجماع فيها وتجدد حنة اركان  
كان عليه ان يستوي بينهما فيكون عند كل واحد منهما موطنا وليست اذ كانت  
وبالجماع السب والبكر والمراصة والبالغة والبالغة والمجنونة والفتاة  
الجديدة والعقبة في القسم سواء وكذا الزوج الصحيح والمريض والمجنون  
والبالغ والمراصة والمسلم والذوق ذكر في قوله ومكره يوعى ويغنى  
ولامة يوعى ويغنى في بيان الخصانة ذكر في القاضى فان حق  
انما هي الخصانة الصغيرة حال قيام النكاح او بعد زواله الا ان كانت  
او تزوجت ماتت الام فان ماتت او تزوجت فبانت الاخت لاب وام  
فان ماتت او تزوجت فبانت الاخت لأم لم يختلف الرواية في ترتيب  
هذه المراتبة وبنات الاخوات اولى من بنات الاخوة وبنات الاخوة  
لاب والام اولى من الاخوات في قولهم اولى من اهل البيت ثم المأثرون  
وبنات الاخوة اولى من العمات والعمات في النكاح على كونه في النكاح  
ولا حق للامة وام الولد واحصل الذمة في حق الخصانة بمنزلة احصل  
وانما يطبق حق الخصانة في الخصانة لهؤلاء السنة بالتمزوج او ان تزوجت  
بما جنى كان تزوجت بغيره من الحرمة كالجدة اذا كان زوجها قد  
الضيق او الام او ان تزوجت بغير الصغير لا يطبق حقها والنساء اقلها  
كالمستغنى الصغير فان استغنى بان ياكل وحل ونسب وحل وفي  
رواية اخرى يستحق وحل نالاب بالتمام اولى بالجارية حتى تحيض وختم  
حتى تبلغ قد الشهوة بالسب النفقة ذكر في القاضى فان يجب  
لزوج نفقة امرأته المسلمة والزمية والفقيرة والنسبة ان دخل بها اذ لم  
تكن كربة كانت المرأة او صغيرة بجامع منها او لم يجمع منها لا نفقة لها  
المكتوبة اذا كان امة ان ابوها المولى بها نفقة ولا نفقة ولا نفقة  
كذا المذمومة وام الولد والبوذة ان ينجس بها وبني زوجها ولا نفقة  
لها المولى والمكاتبه اذا تزوجت باذن المولى فهي كالمرة ولا نفقة لها

الى البوذة ذكر في قوله النفقة الواجبة المأكل والملبوس والمساكن  
المأكل ما لا يوقى والماء والخل والماء والخل والنفقة كذلك يرضى الا دام  
اعلاء الخ والام والام والام والام والام والام والام والام والام والام  
النفقة والام والام والام والام والام والام والام والام والام والام  
كذلك وماله الصغير انما يرضى الا دام او كفاة الخ من الشيم وتوكل  
المرأة لا الخ ولا الخ قال السلم انما في كتاب لا الخ وعلى الزوج  
بأيتها بلعام مهاد او بآيتها على الخ والنفقة وقال الفقيه ابو  
السب انما يجب على الزوج ان ياتى بها بلعام مهاد اذا كان من  
بنات الاشراف لا تخدوم بنفسها في اهلها او لم تكن من بنات  
الاشراف لم تكن لها نفقة لا تقدر على الخ والنفقة انما اذا لم يكن كذلك  
يجب على الزوج ان ياتى بها بلعام الا اذا ولا تقديم في النفقة عند  
يجب عليه كذا شيئا بالمعروف وكذلك يختلف الاماكن والاداء  
ذكر في كتاب الخفاف للمراة ان تقول لا اسكن مع والزوج  
او مع اقربا لي في الدار قال سيد الامام ابو القاسم افراد البتة في  
الدار كافي ذكر في قوله انما كانت المرأة لا اسكن في بيت واحد  
مع امك او امك وام والزوج ليس له ذلك ذكر في القاضى فان يبر  
في النفقة ولو قضى القاضى بالنفقة ففضل الطعام او رضى فان  
انقضت ختم بذلك الحكم ذكر في القاضى فان المستدة غير الطعام  
سبحا النفقة وسكنى كان الطلاق رجيا ام بانيا او غيا والى المدة  
والاعلاء واللعان وروية الزوج وجماعة الخ في النفقة سواء المهر  
او المدة النفقة المدة بالخص كذا في قولها مع البتة فان اقام الزوج  
البتة اقرارا بانقضاء المدة سقطت نفقة الخ ان يقر ببتة و  
سقطت عدتها بالاشهر المدة او المدة بجماعة انقضت عدتها لا نفقة  
لها وكذا اذا كان القاضى فرض لها نفقة المدة فلم ينفذ حتى مات  
احدهما سقطت النفقة ذكر في قوله انما والمستدة اذا لم يزوج  
الزوج خرج زنا وسكنى زنا كانت ناشرة فلا نفقة لها  
ولا سكنى لها كتاب الطلاق ذكر في القاضى فان رضى







ذكر في النكاح ولو قبل اخذ المرأة بيت الحرام وكذا لو عانقها ولو  
 لا ثبت الا في شهوة رجل وطأ امرأة ابنة قبل الدخول فعلى ابنه مهرها  
 ورجع الابن على ابيه ووقعت الفقة بين الابن وبين المرأة  
 ذكر في القاضية فان اذاع ان زوجها طلقها ثلثا وسوكتها ولا يقدر  
 المرأة على منع نفسها وسبها ان تبتليها بغيره عن دفع الشتم منه  
 نفسا فيجوز لها ان تبتلي بغيره ان يبتلي بها بغيره او اذا لاءت  
 العسل لا تحل لو قتلها بالية تبتلي بها فانما ذكر في الايضاح رجل قال  
 لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا فادان يدعيها فغير  
 ان يتبع الطلاق فثبت ان يخطبها واصل ثم يدخلها بعد انعقاد  
 النكاح ثم تزوجها بعد ذلك لا يتبع له لا تحل له النكاح ذكر في  
 فصول النكاح ولو قال الخالف المظكوم متفق بكلامه ان شئت  
 فنية بقدر اسم نفسه ودون خصمه لم يتبع الطلاق بصدقه بل بالي  
 ذكر في القاضية فان وان قيل كان الطلاق ثلثا ولم يكن اربعا او اثنين  
 قلنا لان عباد ابن ادم على ثلثة درجات درجة الجسد ودرجة الرد  
 ودرجة القلب واذا طلق الرجل امرأته بالواحد خرجت منه حرة وادان  
 طلق اثنين خرجت منه حرة وان طلق ثلثة خرجت منه حرة لا  
 تحل له حتى تنكح زوجا غيره ذكر في درر النور كيف الواجب عليكم كل ذراع  
 ان يمتد بحاله ولا يمتد بينه اذا اختلف الواجب رجل الى سور على  
 الف وسبعمائة مائة في البعد كان ذلك مقيده بحاله ولا يمتد  
 لم يكن فان اعلم حال ولا يمتد به والاحسن وبعد ما خول لم يمتد  
 ذكر في جامع المصنف في النكاح كسرها بانه طالق وقالت له زوجي اذاع  
 ثم اذاع لا يتبع ما لم يقصد فطاحله وكذا لو قالت له زوجي اذاع  
 الدعاء انت طالق بان قال له فلا طلاق له فان كان مودعا بالجل  
 وقال بعض الفقهاء رجل نكح امرأة طلاق رجلا بزوجية فطلقها وهو لا  
 يعلم منها لا يتبع وتيسر بغيره فضا وقال البعد الفقهاء بانه الكتاب

سب ائت في القاضية فان ما يتول ائمة الدين وعلى المجتهدين رجوعه عليه  
 اجماع في صفة المسبكية ان زيدا اذا طلق امرأته بانيات ثم طلقها في حق  
 ابنته ثلثا جعل يتبع النكاح ام لا قيل لا وقيل يتبع والاصح ان لا  
 يتبع وعليه الفتوى لانه لا بأس في المنة والبيان لا طلق الابن في  
 حق ابنته فاعتبار المنة اولى من اعتبار اللفظ وذكر في القاضية على  
 حلف بالطلاق وحلف في مينة ولا بد من ان حلف بواحد او  
 ثلثه قال ابو يوسف يتحرر ما في ذلك ويحل بما يتبع عليه الحر واليه  
 ان استوي طلقه ياتل لانه حيا طاقول رجل قال لامرأته  
 انت بانيات ثم قال في الفقة انت طالق ثلثا لا يتبع النكاح عندنا  
 في كون النكاح بغيره فلو طلق في المنة والبيان لا طلق الابن في  
 وعندنا ما يتبع كونهما في اللفظ صريحا والافصح قوله لان الاعتبار بما  
 للمنة دون اللفظ وفيه شبه في العيون مشكوك فيه في ابن دوي كذا  
 رجل طلق امرأته بانيات ثم قال لها انت طالق ثلثا قال بعضهم يتبع النكاح  
 ان كانت في الفقة وقال البعض لا يتبع النكاح سواء كانت في العدة او لا  
 ان في مواله في حق وعليه الفتوى وهذه المسئلة وقع في فتا وايضا  
 ابن دوي عبد العزيز ذكر في الهداية رجل لم يأت به فقرة ولا يكتفه ادخل  
 داخل الفرج ليس له زوجة حق المطالبة بالتمتع وذكر في العيون  
 رجل قال لامرأته انت طالق بعد دس فوجب كيف يكون هذا  
 الجواب ان كانت المرأة تبلغ نكح وان لم تبلغ لا خلافا لابي يوسف  
 ذكر في المستصفى رجل قال لامرأته ان لم توضع ولدت عند كل ما  
 خلق الله تعالى في سبع سموات والارضين والجنة والنار والرب و  
 اليأس انت طالق ثلثا كيف يكون هذا الجواب انما توضع عند  
 المصنف لا تطلق ولو قال بولم القيمة فثبت في الحال وقدر في الردية  
 ذكر في مينة المنة رجل وكل وكذا ان طلق امرأته فطلقها الاكثر ثلثا  
 نوي الزوج ثلثا صحيح لانه وافق وان لم يوافق لا يتبع عند ابي حنيفة

ذكر في الاسماء والنكاح  
 ابي حنيفة على نية الخالف ان كان  
 مطلقا وعلى نية  
 ان كان طاقا  
 ذكر في النكاح والنكاح  
 اذا اطلق عاذا اربعا  
 او طلقا او طلقا كذا اذا  
 فحل النكاح فلو طلقا  
 نية بغيره ان في النكاح  
 فتمت بولته وبانته اتفاقا وقضا  
 عند الخصام والفتوى  
 انما في الخالف مطلقا  
 اختلفوا هل الاعتبار بالنكاح  
 او نية المستصفى والفتوى  
 ابي حنيفة الخالف ان كان  
 مطلقا لان كان طاقا  
 او لو لم يكن الخالف



ذكر في الحاشية ابراهيم بن زوجهما على ان يطلقها فطلقها  
جاءت المرأة والا فلا ولو كانت على الحاشية ان لا تهرجها فابله فابله  
وانه لم يطلق قال الحاكم ابو الفضل كل شيء يجوز منه الجعل فابله ان يهرج  
جائزه على الزمان بذلك الشرط وكل شيء لا يجوز منه الجعل فابله فابله فابله  
الشرط بالكلية والصدقة مثل البهائم ونحوه الحديث رجل خلق او  
خلقها ثم طلقها ثم طلقها فوقع الثلث فقد اخطأ منه قال طه بن الحارث  
والابن لا يهرج البهائم من لم يصديق فليطالع في الميسر الطلاق على ضربين  
صريح وكناية فالصريح قولان طلاقه وطلاقه وطلاقه فلهذا يقع  
الطلاق الرضائي لانه صريح الاتفاق يستعمل في الطلاق والاستعمل في النكاح  
فكان صريحا وانما يوجب الرجعية بالنسبة وانما الغرض الثاني وسواء كان  
خلاصة بها الطلاق الا بالنية او بدلالة الحال لانها غير موصوفة بالطلاق  
بل بحكمه وختمه فلا بد من النية او دلالة ذكر في الخلاصة رجل قال لا اوتيه  
ان لم يكن ذكر في الحديث فانما طلاقه فليطالع في الميسر فلهذا يقع  
الحديث يقتضي بالاستسقاء والذكر لا يقتضي في الحديث سكران قاله لا اوتيه  
ان لم يكن اوسع واما ما كان فانما طلاقه فلهذا يقع عليه ولا  
يضع الطلاق ولو قال لا اوتيه او سكران او اوتيه فانما طلاقه يقع على  
الرجوع وقال المرحون في ميعه على ارجحها فليس التزوج بجزء النفقة  
ذكر في الحاشية ان هذا حديث شريك تحت جعل البلوي والرجوع والاتفاق قال  
التنوير عندنا خلاصة من كان الزوج غائبا فوفقت الا والحاكم  
وانما النية ان زوجه انما يرب عاجز عن النفقة وطلبت من القاضي  
ان يزوجها بها ان كان القاضي ضيفا لا ينفق بخلاف من جبهه الا اذا كان  
مجهودا ووقع اقراره على ذلك وان كان ضيفا يزوجها بها قال  
شيخنا سمعنا جاز تزويج القاضي اخطأ لانه قضى في فصلين تحتلف التزويج  
سبب عجز النفقة والعشاء على النية وكل واحد منهما تحتلف من كان  
ظهيرين المرحون في لا يقع هذا التزويج لان القضاء على الغائب انما يجوز

عند الشيء وتنفذ في احدى الروايتين عن ابي جاذب المسهر عليه  
وتثبت لم يثبت المسهر وجه وهو لا يجوز عند القاضي لان المال على  
وراءه فحق الجذب ان صار الغائب غيبا ولم يسم به ان يصدر  
بها في المسافة فكان ان هذا جاز في هذه المسافة فاذ الحكم  
القاضي بذلك لا يجوز قضيه ذكر في رواية ابو بكر لا يعرف عالم  
النية يجوز ان يكون في ماله وهو يعذر على سبب البهائم  
بنقضها على فيكون هذا ترك الاتفاق وتبطل الاتفاق عن  
الحاكم لا يجوز التزويج بالاتفاق من الغائب اولى من غير الجواز  
في البرائة امرأة قالت لزوجهما فوطئها فقال الزوج اكرهه فوطئها  
فانبت طلقا اختلفوا فيه قال نعم بن حبيب وحمد بن سلام لم يدرها انه على الجا  
ينفع في الحال بل وجوده لم يوطئ وقال الا انه على الشرط فلا يقع الا بعد  
وجوده والشرط وقال الامام محمد بن الفضل اذا نوى الجوازات ينع وان  
نوى التمسك لا وقال الا انه في حالة الغيب فعلى الجوازات ينع في  
الحال وعليه الفتوى وكره في القاضي فان امرأة قالت لزوجهما فوطئها  
فانبت او رثت في الشتم فقال الزوج ان كنت كما قلت فانبت طلاقا  
فانعت اختلفوا فيه قال القاضي ابو جعفر وابو بكر الاسكاف تطلق  
كان الزوج كما طلقا او لم يكن وعليه الفتوى فان قال الزوج نويت  
التمسك قال ابو بكر الاسكاف لا بد منه الا بان في القضاة اختلفوا  
في معنى التوطئ فان قال ابو بكر الاسكاف التوطئ ان هو الذي اذا راي  
اجتبا مع امراته او باعده او جازمه يدعه ولم يهرجها وقيل يثبت  
امراته مع علامه البائع او من ارعته الى الضيقة او باذن لهما في الد  
قول على امراته وكونه قاضيه فان رجل قال لفلان طلاقا على و اموال  
فلان المسكين على و اموال امراته ولم يهرجها اختلفوا فيه قال ابو بكر  
محمد بن الفضل والنفقة ابو جعفر وابو بكر الاسكاف وابو بكر سيد بني  
امراته بملكية واصل وان نوى ملكا فملك وان قال لم اوتيه الطلاقا

يرت



لا يصيد في قضاء وان كثر ثمنه وارثا يتبع على كل واحد بائنه وان لم يكن  
 له امرأة لا يزعم ثمنه او فعل ذكره في المخطوط رجل قال لا وانه ان فعلت  
 كذا اخلال الله علي حرام ولم اربع سنة لا يتبع الا على واحد كذا اعني  
 انما يخفي الامام محمد بن عبد الوهيد الا زوجه ويا والخطيب مسود بن الحسن  
 الكوفي وكذا قال الفقيه ابو القاسم واليه الخ بن الرستقي وقال ابو بكر  
 محمد بن الفضل طاعت جيسا في الحال وبها فيه عمر بن محمد السني ذكره في الحاشية  
 رجل قال لا وانه انتهى على حرام الف حرة يتبع واحد ولو قال لا لهما  
 انما على حرام ونوب واحد في احدى النكاح في الاخرى صححت البنية عند  
 ابي جعفر عليه السلام في فصل في الاستنشاء ذكره في قوله انما الاستنشاء انما  
 يتبع لو كان مستقلا بالتمتع حتى لو تنفس بين الطلاق والاستنشاء  
 لا يقع استنشاء في القافيه فان ومن ثم انه لا استنشاء ان يكون  
 ولا ينقطع بالتفليس ولا بالامتناع من الحب ولا بتخلي العدا بين الا  
 والاستنشاء او بين ما قبله ومن ثم انما ايضا عندنا ان يكون مستوحا  
 بحيث لو قرب الانسان اذنه الى فيه سمع ويصح استنشاء الا انهم  
 ذكره في قوله ولو استثنى سمع اذناه وجوز له ان يرفف الاستنشاء  
 بما استثنى اذ كذا قال ابو يوسف وابي طيوس وابي ابيهم النخعي وابي نصر بن  
 سلام والاشيا بالقلب غير معتبه ذكره في الحاشية ولو استثنى بحيث  
 يسمعها دون غيره لا يصيد في قضاء ويجب ان يسمعها بعض الجوارح  
 يسمع رجلا بكنبه فيشهد ان على ذلك عند الحاجة ذكره في البنية اذنه و  
 لو قال ان شئت فانت خالي وان لو شئت فانت خالي خالي تطرح  
 في الحال ولو قال ان شئت فانت خالي وان شئت فانت خالي وان شئت فانت خالي  
 تطرح ولو قال ان شئت فانت خالي وان شئت فانت خالي وان شئت فانت خالي  
 فمصلحة في الخلع ذكره في الحاشية ولا يجوز ان لا يشاء او يشاء  
 موجودا وموصوف وسبق في التسمية ولا يجوز زعم الثوب المطلق بكنية  
 انه سمي باليسين بال منقول لم يثبت وان سمي موجودا مملوكا يجب

يجب التسمية وذكر في القافيه فان ولو قال انت على دابة او ثوب  
 لا يجوز ذكره في الحاشية وقالها على عبد او ثوب فان كان بئنه جاز الخلع  
 وان كان بغيره ففي البند يجوز ويجب له عبد وسط وفي الثوب لا  
 يجوز بئنه لا بغيره المهر ويتبع طلاق بان واذا قالها على امرأته او ثوب  
 او ثوب لا ينفك له فخلع جائز ولا يجب له ثوبه ذكره في القافيه فان و  
 ان قالها على ما في بيته من ثوب فان لم يكن في البيت ثوب كان الخلع مقبولا  
 عندنا بغير بدل ذكره في بالالف والامام ابو بدو وفيها وكذا لو قالها  
 على ما في بيته وليس في البيت ثوبه ذكره في البنية وانما الخلع حرة  
 فالعقب وانه انك وباتيك وفارقك وقلقي نفسك على الف  
 درهم وتيم الخلع بقوله اخلع فقلت اخذت اولم يذكر مالا ولا ثوبا  
 اذا ذكر بدل لا يجوز الا ما لم يقل الا في طاعت وان كان البديل مملوكا فيه  
 او ثوبا في رواية تيم الخلع لان حقوق الخلع ترجع الى الموكلي لا الى الكولي  
 فصار كالنكاح وفي رواية لا يتم لانه ما وضعت بك الكولي لا لانه ما  
 على البديل والواحد لا يصح مستمدا ومستنصفا في البيع وكذا في الكفاية  
 والصحيح عنه ومن ثم ولو قال لها انتم يا عيني ثلث تطهقات بكذا انما  
 انتم بيت لا يتم الخلع عالم بقول الزوج بعبته الا اذا اراد به التخيلا دون  
 الما وانه في الرواية الصحيحة لانه اربا الخلع الذي هو معاوضة لان  
 الما معاوضة لا يتم بذكر واحد اذا كان اجنبا كما في النكاح ولو قال لها  
 اخلع نفسك بكذا يتم كفتها بالثوبية حتى تالت اقصمت وهي لا تعلم  
 فالصحيح انه لا يقع الخلع عالم تسليم للمادة كالمس بخلاف الطلاق والتمتع  
 والتمتع به فانه يقع وان لم يعلم بعبته لانه استعاطى محض ولا يستعاطى  
 يقع مع الجهل وبئنه الخلع في جابنه فقلت لطلقات بقولها حتى لم يصح  
 الزوج عنه ولم يخل بعبته عن المجلس ذكره في الخلع القفا ووجه قبول  
 الصغيرة انما في الخلع في قول الطحا لا البهارة في المهر ولو قال انما اخلع  
 بكذا فانك لاني عالم تطقة لانه وتقيم على المجلس في المهمات

ت

ك



المسألة إذا اختلفت مع زوجها على مال ثم قامت البينة على زوجها  
 أنه طلقها ثلثا أو بيا قيس الخلع يتيقن ويستتم بدله الخلع والتفريق  
 لا يمنع قبول البينة عند ذكره خلاصة رجل وكل رجل بيا قيس البينة  
 على مال في المهر أو كسبل على غير أو ختمه لا يقع الخلع ويصح بيا قيس ولو وكل  
 رجلا بيا قيس جسد على مال فاحتقه على غير أو ختمه يجوز والفرق بينهما  
 ذلك الخلع على غير بيا قيس بدله ولو احتقه جسد على غير أو ختمه يجب عليه  
 قيمته فيجوز نفسه من الفوق ذكره في رد المهر فحصل بيا قيس الزوج  
 بيا قيس بيا قيس في العقد وبعد ما لأن على الحليمة بأن لأن زواله معلقا  
 للطلقة الثالثة فيعدم قبلا ومنع العزم في العقد لا تنبأ النسب في صحة  
 لا مطلقته بها بالثبوت ولو كانت حرة بالثبوت لواقعة حرة بيا قيس ولو  
 ثلثا فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره والمزاد من الطلقة  
 الثلث والثالث في الالة كانت في المودة لأن الرق منتصف على الحليمة  
 على ما حوف والكتاب في الالة على العقد ولزوم الوطئ ثبت بحديث  
 مشهور يجوز به الزيادة على الكتاب وهو حديث العسيلة وقد حقق هذا  
 البحث في كتاب الأصول وأدفعناه بعون الله تعالى وتوفيقه في شرح  
 المرقاة وطولس التوضيح بما لا مزيد عليه ولو كان ذلك العزم راجعا لغيره  
 لمع لأن الله ط الأيلاج ودن الانزال وهو موجود فيه بيا قيس على مصلح  
 بتولم بيا قيس ويخضع لطف على قول بيا قيس عدة الزوجه الثاني لا  
 سيد ما عطف على غيره بيا قيس ان ولى السيد الله لا يكون محلا لتعين  
 ملك النكاح للحليمة بالنقص وكراهة نكاح الزوج الثاني بشرط التحليل وأن  
 علفت للأول بيا قيس قاله تزوجك على ان اهلك ادعالت المرأة  
 ذلك او وكلها اما لو طهر ذلك في قبيلها فلا يكره عند عامة العلماء  
 ويهدم الزوج الثاني ما دون الثلث ايا حكمه فحصل في الطلقات  
 ذكره في قاضيه فان اطلقا رتبة المكوونة بالحققة بنسب او رضاع وحكم  
 حرة الوطئ والودعي الى غاية الكفارة رجل قال لا رتبة انت على كظمها

أني ولم يوثقنا او نوي به الطلاق الظاهر يكون طلاقا لو قال انت علي  
 كاتي او مثل آني ان نوي به الطلاق كافا طهارا وان لم يوثقنا لا يكره وفي  
 قول الله عز وجل وقال محمد ومولاهما وعنه ابني يوسف في رواية يكون طلاقا  
 ولو قال هو من امته وامه وولم يكونا باطلا لا يجرم عليه والمراة اذا طلقا  
 بهت من زوجها كانه باطلا لا يجرمها الكفار وقال ابو يوسف يجرمها  
 الكفار واذا اكررت الطلقات على المرأة يلزم لكل طلاق كفار وكذا انما  
 في اربع سنة يلزم بكل اعادة كفار وكفار الطلقات المذكور في  
 كتاب الله تعالى المطلق هو اذالم يكن ويرفع الامر الى القاضي بحسب  
 القاضي في كتمه او يتيقن ذكره في الصدر المسموع الطلقات موصوفة  
 او ما غيرها عنهما او جردت باع منها بعضو يحرم نظره اليه في اعضاء  
 محاربه منها او رضاعا كانت على كظمها آني او نكس او كونه او  
 نصيب كظمها آني او كظمها او كظمها او كظمها آني او كظمها ويصح بيا قيس  
 ويحكم وطئها ودوا حية حية كتمه وان ولى قبله آني قبل الكفارة  
 وكتم للظهار فقط ايا يجب كفار الطلقات ولا يجب بيا قيس اهل  
 لحي الامام ولا يودع كتمه ايا لا يطأ ايا بيا قيس كتمه والعود لمحلها  
 للظهار هو خرم على وطئها وليس هذا الاظهار ايا ما ذكره ليس الا  
 طهارا سواء نوي او لم يوثق ولا يكون طلاقا واما وجوب كظمها  
 رضى وصحى عتق رتبة وان خرجت عن العموم الخلع سواء نوي به سبعا  
 سبعا كذا قدر المرأة او قيمته هذا عندنا وعندنا لا يجوز دفع القيمة  
 او اعطى من به ومنه نوي غير او سبعا او واحد من سبعا في يوم واحد  
 قدر الشهر ما لا الا عنه يوم ايا اعطى سبعا واحد في يوم واحد  
 قدر الشهر ما لا يجوز الا عنه هذا اليوم هذا عندنا واما عندنا  
 خلافا من التملك في ابي الكسوة فصل في الاطلاق ذكره في قاضيه فان  
 الاطلاق منع النفس عنه تران المكوونة منها مؤكرا باليها بيا قيس او ختمه  
 من طلاق او عتقا او كونه ذلك مطلقا او موقفا بربية الشهر في الامام

وان عتق  
 صم شهر بيا قيس بيا قيس



وسهر في الاما رجل قال لا اشتهيكم لا اترككم كون الاما سهر  
 حتى اومضت اربعة اشهر ولم يضر بمتع علي كل واقع تطبيقه و  
 لو قال لا اترككم احدكم متكما كان موينا منه واقع حتى لو كان  
 اربعة اشهر متع الطلاق على احدىهما المولى اذا جامع احواله في  
 دون الفرج لم يكن ذلك طلاقا يكون الا بالجماع في الفرج فحصل  
 في اللعان ذكر في القاضيه خان وسبب اللعان في الا بالزور  
 حين تخرج من مسكن عاقلين بالعين فتم كذا في القاضيه وهر على القاضيه  
 والا حصان في جانب المرأة امرأة ولدت ولدان في سطن واحد  
 واقر الزوج بالاول ونفي الثاني لزمه وعليه هذا القذف و  
 ان نكاحا تم مات احد من قبل اللعان لا ين على الحي وفسما ولدان  
 وكذا لو وليت ولدين احدهما ميت فنفاهما لزمه ولا ين على الحي  
 منها ولو صدقه المرأة زوجها قبل اللعان سقط ولا يحد ذكر  
 في الوجيز سبب وجوب اللعان قول الرجل يا زانية او قال هذا  
 الاول ليس مني وشم لم يقيم الزوجية منها كذا صحيح في لالان  
 بينه وبين احواله كذا كذا او طلق المرأة بشبهة وركنه شهادات  
 مؤكدة منه كان بالايان موثقة باللعن وخشب الرجل كذا على اهل القاضيه  
 وصور اللعان ان يقول الرجل استهد يا ثدي لصا دق في راسي  
 الزنا اربع مرات وتقول المرأة اني كنت لعنة الله ان كانا معا كاذبا  
 فيما بينهما الزنا شير اليها وتكون استهد بانه كاذب فيما رآه  
 من الزنا في احواله ببدء بالزوج والعتة او لا ثم الزوج بمقتد المرأة  
 واعيان ما تم مقام القذف في حق الزوج وفي حقها ما تم مقام  
 الزوجات ما تم منها اربع كبس حتى يبين وحكمه الاستماع كما فرغ منه  
 اللعان في القاضيه لقوله دم المتلعان ويحكمنا ان ابراهيم في القاضيه منها  
 ولا ين في القاضيه الا بالقضاء في لومات احد من قبل القاضيه ثم لا في القاضيه  
 تطبيقه بانيه فلا لا في القاضيه في القاضيه في القاضيه في القاضيه

في خواتم وان كان المحلل صغرة لا يقدر على الجماع والتمه ليست شدة  
 ذكر ابو القاسم اخلف فيه والافق لا يحكم في فوايد شمس الاسلام  
 مقدر بغير سنين التي فتانان وعابت الخشعة حلت للاول ولو كان  
 الزوج جوبيا لا يحل ولو كان عبدا او مديما اتره بوجوبها في المولى حلت  
 للاول ولو كان في آية المحلل فتورنا وادع انتم فيها حتى اتى الخشعة  
 وعابت الخشعة على الاول وتواضعت المرأة ان الزوج الثاني  
 جامعها وانكر الزوج اشتهي الجماع حلت للاول ولو كان على العقب  
 بان انكرت لا يحل في الخشعة اذا كانت المرأة ان ينكر احواله في  
 التحليل متب بعض من شيع عنه فلو كانت فبشبهه كذا حلت صغرة في  
 شة حد من ويد في الغلام بها ثم يرب مستر في المملوك في المرأة  
 فيسكن النكاح لم يثبت المملوك الى بداهة فلا ينكر احواله ذكر في القاضيه  
 الى ادي الحيلة على الخشعة انما كانت اذا خاف ان يحكم المحلل ان  
 يقول المحلل ان تزوجتك او كبريك فاذ اتت زوجها وجامعتك  
 فانت طالق ثلث او واحدة بانيه فاذ امالك ذلك تيمم في المرأة  
 فضا منه فاذ جامع مرة مع الطلاق ولو خافت هذه الخشعة  
 ان يحكمها ما لا يكون ولا يطرد كما حتى لا يقع لها التزوج ان تزود  
 جنتك او امسكتك فواثمة ايام اوقته ايام بقدر صوابها  
 طالق ثلث او اقال ذلك فاذ مضت تلك المدة مع الطلاق  
 فحصل في القدة ذكر في القاضيه خان المعتدات ثلث الخشعة  
 والموطوعة منه بشبهة والمخوف في عينا زوجها والاحتماد قد يكون  
 بالحيض وقد يكون بالاسهر وقد يكون بوضع الخلق او باستحاط  
 اسنان خلقه ولو كانت المطلقة صغرة او ايسة وصغيرة  
 عند نكاحها ثلث اشهر واخلف في هذا الا يأس وقال من فقههم  
 وكنها سنة ولا يحقها وهي ايسة رويته او غير رويته و  
 عليه الفتوى ذكر في الملقط بعت المرأة كسبي سنة ولا

وسهر في الاما رجل قال لا اترككم كون الاما سهر  
 حتى اومضت اربعة اشهر ولم يضر بمتع علي كل واقع تطبيقه و  
 لو قال لا اترككم احدكم متكما كان موينا منه واقع حتى لو كان  
 اربعة اشهر متع الطلاق على احدىهما المولى اذا جامع احواله في  
 دون الفرج لم يكن ذلك طلاقا يكون الا بالجماع في الفرج فحصل  
 في اللعان ذكر في القاضيه خان وسبب اللعان في الا بالزور  
 حين تخرج من مسكن عاقلين بالعين فتم كذا في القاضيه وهر على القاضيه  
 والا حصان في جانب المرأة امرأة ولدت ولدان في سطن واحد  
 واقر الزوج بالاول ونفي الثاني لزمه وعليه هذا القذف و  
 ان نكاحا تم مات احد من قبل اللعان لا ين على الحي وفسما ولدان  
 وكذا لو وليت ولدين احدهما ميت فنفاهما لزمه ولا ين على الحي  
 منها ولو صدقه المرأة زوجها قبل اللعان سقط ولا يحد ذكر  
 في الوجيز سبب وجوب اللعان قول الرجل يا زانية او قال هذا  
 الاول ليس مني وشم لم يقيم الزوجية منها كذا صحيح في لالان  
 بينه وبين احواله كذا كذا او طلق المرأة بشبهة وركنه شهادات  
 مؤكدة منه كان بالايان موثقة باللعن وخشب الرجل كذا على اهل القاضيه  
 وصور اللعان ان يقول الرجل استهد يا ثدي لصا دق في راسي  
 الزنا اربع مرات وتقول المرأة اني كنت لعنة الله ان كانا معا كاذبا  
 فيما بينهما الزنا شير اليها وتكون استهد بانه كاذب فيما رآه  
 من الزنا في احواله ببدء بالزوج والعتة او لا ثم الزوج بمقتد المرأة  
 واعيان ما تم مقام القذف في حق الزوج وفي حقها ما تم مقام  
 الزوجات ما تم منها اربع كبس حتى يبين وحكمه الاستماع كما فرغ منه  
 اللعان في القاضيه لقوله دم المتلعان ويحكمنا ان ابراهيم في القاضيه منها  
 ولا ين في القاضيه الا بالقضاء في لومات احد من قبل القاضيه ثم لا في القاضيه  
 تطبيقه بانيه فلا لا في القاضيه في القاضيه في القاضيه في القاضيه



صحيح عندت ثبوت انهم كذا روي عنه سنيان الثوري وخبره في  
 واني سمعت ابيه الزعفراني والفقير اليه السبب وفي رواية عنه  
 وعنه محمد بن عيسى باقر الخفافا واما بنت مينا لا يفيض اقراها تكلم  
 بيا سها وقيل بقدر ثبوت سنة ذكر في ثمانية عدة المولى في  
 زوجها اربعة اسهم وختم يوم المذلول بها وختم المذلول بها  
 الصغيرة والكبيرة المسلمة والكافرة سواء ذكر في ثمانية انما ويا  
 لابن كمال في عدة عدة النساء وفتح الرجال اما عدة  
 النساء فهي من الطلاق والموت واما عدة الرجال فهي سنة  
 اولها اذا كان رجل اربع شوية وخلق اسد يفتن لا كل له ان  
 يتزوج باعارة اخو لم يفتن عدةها والثانية اذا كان له اداة  
 ولها اخت وخلق اربعة لا كل له ان يتزوج بها مادامت هي  
 العدة والثالثة اذا اشتهى رجل جارية لا كل له ان يقرب بها  
 يستبهم كما يحضه والرابعة اذا تزوج جارية لا كل له ان يقرب  
 ما لم يهرم لها كحضه والخاصة اذا اوقعت الحرة حرة منها ولها  
 زوج في دار الزوجات فان تزوج نفسها من غير عتقها ولا عليها  
 العدة عندنا في ذلك لا لا كل له ما لم يهرم لها كحضه وان ربه  
 اذا تزوج باعارة اخو لم يفتن لا كل له ان يقرب بها بل يهرم منها  
 والثامن اذا تزوج امرأة وهي ذات تناسل لا كل له ان يقربها  
 حتى تكلم منه تناسلها والتاسع اذا اعتقا امته ثم تزوج بها لا كل  
 له ان يقربها ما لم يهرم لها كحضه كتاب النكاح ذكر في التمسك  
 ولو قال لعبد فعدا قال في ادعي مينا بخلاف هذا اني اذا اخرجته  
 يكون من الرضخ فلا مينا الا ان يهرم له ان يقرب منه بعد ذلك ولو قال  
 هذا اخي مملوك لا يعتق الا ان يهرم له ان يقرب منه بعد ذلك ولو قال  
 القتي بعد ذلك وفي مملوك فعدا فعدا كان مملوكا له وكذا لو قال له  
 قتي لا يعتق ولو قال هذا حر وقد قاله قتي لا يعتق ذكر في القافة  
 فيا له

في باب النكاح  
 في عدة النساء  
 في عدة الرجال

في خانه النكاح المتزوج من بان صرح في سبيل به بدون النية وكذا في لا يملك الا  
 بالنية ولو قال لعبد اعققتك او حررتك او انت حر او انت  
 عتق او انت مولاي مينا لو ناداه فقال يا حر او يا عتق او يا مولاي  
 او قال هذا عتق مينا وذكر في البه اربعة ولا يعتق في هذا الا  
 في المصليين يا حر او يا مولاي كذا ذكر في المتزوج ذكر في القافة في  
 كذا لو قال على وجه القدر يا ابنه لا يعتق وروى الحسن انه مينا في  
 كذا موالاته ولو قال لعبد يا بنه اقاله لامة يا ابنته لا يعتق  
 هو الصحيح وان نوي قال لعبد ادعيتك مينا عبدك مينا اذا نوي  
 ولو قال لعبد يا ابا او يا جاني يذر لا يعتق في القافة ذكر في  
 النكاح في مينا والامة يعتقها المولى على ان يهرم منها ففتنت  
 عتقت ثم ايت فافتقاس في مينا ولو قال لعبد انت حر على  
 ان تحذ مني سنة فتسك عتق لئلا قال فان مات المولى قبل الحذنة  
 فمورثته قيمته الا قدر قيمة ما خدم عندها وعندهم لهم قيمة ما بقي  
 منه الخدمة وكذا لو كان ان ماتت العبدية فخدمته ثم كره ما بقي له  
 ولو قال لعبد اخذ مني سنة وانت حر عتق منه ساعة ولا يهرم  
 عليه وقال ابو يوسف يعتق بعد الخدمة قبل او لم يهرم ولو  
 قال لنفسه انت حر على ان تحذ مني ثلاثة اشهر ففتنت  
 فلا يعتق وعليها قيمتها وان لم تحذ فذكر في القافة في  
 ولو قال على حذ الجارية مينا لو قال ما يجي بطيختا مينا ولو قال  
 ثم قال بعد ذلك رجا اذ لم يكن ولد فعدا فعدا لامة في ذلك  
 او كذبت كانت ام ولد رجل مات وعليه ديون ولم يهرم  
 الا جارية وقيامها ولد فادخلت النكاح والاميت وان هذا  
 الولد من الميت وانما ميت مينا على دعوا لا يعتق شيئا الا  
 ان يهرم على اقرار المولى في صواته النكاح ام ولد له ولو شهدت  
 الورثة النكاح ام ولد للميت ففتنت شهداءهم ولا يسبيل للموت

في عدة النساء  
 في عدة الرجال



عليها وفي المسئلة اشكال ينبغي ان يتبين شيئا اذا كان معه ولد لان  
الام تنصب حصصا عن الصنف في اثبات النسب منه اربعة  
في المولود ذكر في حق ابيه خمسة الفا وفيه بها مقدم اربعة اوجوز بوجه  
قوله ان مات من مخرج هذا فانت قد قبلت موته بهم ذكر في القاض  
فان رجل قال لعمري ان مات ابي ما به سنة فانت قد قال ابو  
سويد بن قيس بن زياد وموتهم مطلق صحيح رجل قال لعمري  
انت قد قبلت موته بهم فانت بعد شهر قال البعض يعني في جميع المال  
والصحيح هو لو قال لعمري ان مات من مخرج هذا فانت قد قال فانت قد اذنت  
ماتت او قال اذا حدثت به حدث الموت فانت قد اذنت فانت قد اذنت  
لا يجوز بوجه ولو قال ان مات من مخرج هذا في بلد كذا في سنة كذا  
فانما بوجه المولود اذا اذنت من سيدة كذا ولما يقصر ام ولده ذكر في  
جميع القضاوي ولا يسمع المولود في التدبير ويتبين في المملوك وان كان  
حاطب محلي وبترا ذكر في باطنه فانما اذا ذكره الرجل على ان يدبره  
فمنه في التدبير ويرجع بغيره في التدبير على المكره في الحال واذا  
المولي يمتنع البعد ويرجع ورثة المولي بغيره تدبره على الار  
ايضا اما لا يجمع المكره بما قدم على المكره ذكر في الوقايع ترحل  
مات وترك مدم اعتق ووجب عليه السعاية كيف تقوم مدرا  
اقتضى فيه والمختار نصف قيمة لو كان قنا ذكر في القاض فانما  
لو قال على جارية خفيته انما كان في بطنها من ولد فهو من ماله  
سواء استبان في خلقه او بعض خلقه بغير ام ولد وان لم يتبين  
عندنا ولو قال على خفيته جارية من ماله بعد ذلك كان ريحا  
ولم يكن ولوا فمقتضى الامة في ذلك اذ كانت له ولدت ام  
الولد تعقبا بموت المولي من جميع ماله ولا سعاية على كل حال والجار  
المستتم كذا اذا اذنت ولوا فادعياء معا بغير ام ولد لهما ما اعترفا  
احدنا اذ مات احدهما عتقا كذا في قولهم ولا سعاية عليهما وان كان

في على المعتق في قوله ابي 2 وقال صاحبنا اذا احدى سبي في خبي  
الامة ومثله اعتق احدى سبي الا في نصف قيمته ان كان في قوله  
وسبي في نصب احدى سبي ان كان في ممر رجل استولد جارية  
ولو نصم ام ولوله ويوم قيمته ولا يوم عتقها واذا اراد الرجل  
ان يخاص جاريته لا يقيم ام ولوله لو اذنت جارية من سبيها من ولد قيمته  
ثم تزوجها ولو لم يولد اذ يجبر ام ولد على الكفا في فصل في سبيها  
بكتاب الحكماء ذكر في الوجه وعلى المولي بغيره الكفا في  
سوانه وفي رواية لا يملك الا بغير ضاه او بغيره القاض والتدبير  
ان ان يخرق نفسه ويرجع الى الوقايع في الكفا في بدو دفع  
المولي في الرواية الصحيحة ذكر في جميع القضاوي رجل كان يبيع  
الي وقت الحصاد او قطف اذ يبايع جازا سبيها ما وكل  
عاسدة ان يكون بمولاه حتى الغني بدارهما والعقن والمعدن  
الجارية والفا سدة بدارهما مولاه كان الكفا في شتمه ببيع  
اقتداء حيث يتبين الغني وبالكفا في شتمه حيث لا يتبين  
بعد التمام فيطلى الشوط فاسد في حكمه كذا في كفا لا بغيره  
كما في شوط خدمته مجهولة مدتها وكذا في شتمه في حق ماله وفي قوله  
مجان في ماله واما قوله ط ان لا يبايع فانه شوط لا في كفا  
اذ ليس ببركن مف الشوط لا العقد اذ لم يكن في حكمه وعلى جارية  
اي بالشبهتين ذكر في السبي على ان الكفا في اذ اجني خطا كذا  
او عدا والمحال ان لم يخرق فبذلك الكفا في مقدم على الجارية ذكر  
في قضاوي ابن الفخاري ذكر هكذا في الوسيط اثر الكفا في  
بعض الغلولاد الف لا جني وعليه الكفا في ومات عن  
الغني يدا بدين الاجني لانه اقوى من دين المولي كانه لا  
سقط مكره حاله ودين المولي سقط بالخر ولا يجب الزكوة في  
بدل الكفا في ذكر في جميع القضاوي اذ مات الكفا في وعليه



دين بدار بالدين ثم بالكتابة وقيل بالدين حتى يؤخذ بالدين وسيلكم  
 قضي استجبت ما حتمت الحكومات نصف حجة كتاب الامان  
 ذكر في التفسير ان النبي عليه نوعين من اليمين باسمه تعالى وعيى بغيره اما باسمه  
 تعالى ذكر اسم الله تعالى بحرف القسم فهو ما بالجنه واليمين بغيره ذكر اسم  
 صالح وجاء صالح حيث لم يحكم اليه باسمه تعالى عند الحث وجوب  
 الحلف وحكم اليه بغيره عند الحث لزوم الحلف بحلف  
 اراد ان يحلف بغيره ليس له ان يحلف بالطلاق اذ الله ما والامان  
 المحلف به ومثاله ما في رضى ذلك وبه انية بعض ما يحسم منه  
 صانته لا موال الناس وحقوقهم وما يحسم لم يحسم وانما في المنع  
 للمنفعة ان ينقض الاخر الى القايض وصورة قوله تعالى بانه لا  
 افضل كذا كبر الحما وسكون الحما او بعضها او رضى يكون مينا  
 لانه ذكر اسم الله تعالى بحرف القسم والحلف في الاحواب لا يمنع  
 من اليمين ولو قال الله سكون الحما او بعضها لا يكون مينا لا  
 حرف القسم الا ان يترجى بالحكم فيكون مينا لان الكسر  
 يتبع سبق حرف الحفظ وهو حرف القسم وقيل يكون مينا  
 انما به ون الكسر ون حرف القسم ولو قال كفى الرسول  
 او كفى الايمان او كفى الوان لا يكون مينا ولو قال لا افضل كذا  
 قاله بالحلف يكون مينا لان الحما من اسماء الله تعالى ولو قال بانه الله  
 تعالى او بانه لا افضل كذا يكون مينا وكذا لو قال وجلان الله تعالى  
 وعظيمة وكبرياؤه او قاله مكنوت وقدرته ان يولي اليمين او لم يولي  
 يكون مينا وعهد الله وقته الله يكون مينا والله والحق  
 والوصم لا افضل كذا افضل في الرواية الظاهرة بغيره تحت كفاية  
 وتبعد اليمين بتعدد الاسم اذ الم يحلف بالاسم الثاني مع الا  
 وروى الحسن انه روى عنه انه قال ان عليه من روى واحد وبما حذر  
 من ان يحسم منه واكثر الحث على طاهم الرواية ولو قال والله لا

صنع

الحلف

صنع الدار ثم قال والله لا ادخل هذه الدار عند خياري مرة بغير  
 كفاية ولو قال ان فعلت كذا فهو بري عني الحلف فهو  
 يميني ذكر في قوله ولو قال ان فعلت كذا فاني ان ادخل  
 البقعة اذ من العسوة او من الزكوة اذ الصوم رخصان فهو على  
 هو المختار ذكر في قوله رجل قال انما يري رسول الله صلى الله عليه وآله  
 حلف الاخرى ان يقال عليك عهد الله وشانه ان كذا فيقسم بيمين  
 ولو حلف باسمه تعالى كانت اشد رتبة اقوال باسمه تعالى وكذا في القايض  
 فان اذا جاز الحلف بالنقض عند البعض لا حث ومورداته عن  
 حث وعليه ان الحلف في منقسم القسمين والواحد في وقال البعض حث  
 والنسبة على قوله الاكتم ذكر في قوله رجل حلف بيمين فلما  
 انقضت فحلف على ان يضر به عارا ولو قال ان كلمت فلانا كذا فاد  
 يحلف عليه فيه اذا لم يحلف عليه فقال الحالف طارط يا طارط  
 اسبح حتى كذا انكرا بيمينه انما حث هذا وقع ذكر في قايضه فان رجل  
 حلف بيمين في حبس بابا في حث يموت فهو بري باليمين في القسم  
 حلف بيمين اذ الله حث به فمع سنة فهو على الحث القسم بيمين  
 حلف لا يمين اذ الله فاشتهر يا صبيحة مدركه لا حث رجل حلف  
 ان لا يعبري حرم ادا به سباحة في سوا حرم ادا به سباحة  
 لا حث وان كان حث حرم كان حثا ذكر في قوله رجل حلف  
 ان لا ياكل اللحم فليحج البيت مع الارز ما كل لا حث رجل حلف  
 ان لا ياكل شاة فاكل اللحم لا يكره حثا لان العسك اثم  
 للصافي والشهد اسم مختصا ذكر في القايض فان رجل حلف ان لا  
 يدخل هذه الدار ما دام حثا فلان في حث فلاه باهله ثم  
 عاد ودخل الحالف لا حث رجل قال لا والله ان غصبت الدار  
 بغير اذني كانت طارط حث بيمين اذ الله حث ثم لا حث  
 به ذلك ذكر في قوله رجل حلف يا طارط ان لا يركب حثا



في الزنا وفي حيل الاصل على اللواط في روايات ريان المرأة  
 في دبره واثابة العلام رجل حلف على ان لا يباح اراؤه فلا يخطئ  
 وفي النوازل لا يثبت وفيه ايضا قاله كنيث وبه يفتي ولو قال  
 ان انت جازا ما جازا في طاعة ما بهيمة لا تفسد الا اذا كان  
 الخالف رستا قيا يمين حلف الواجب رجل حلف على ان لا يسبح عبدا  
 ويأذره غيره بيمينه جناح يمين الكلي او ذهب نصف الباق لا  
 يثبت رجل حلف على ان لا يسبح هذا الشيخ تعالى رجل واخذ منك  
 الشيخ في يمينه واعطاه بدله في دفعه بذلك الخالف يكون بينها  
 بالتعا على لا يثبت في يمينه هكذا روي عن ابي يوسف ذكر في ما  
 فيه كان رجل حلف على ان لا يسبح عبدا او كونه قارعه فانه  
 المأموم لا يثبت الا ان كان كاف الخالف في الائم ان لا يسبح  
 يمينه وان كان الخالف من يمينه العقد بنصفه دة وبنوع  
 الا واليمينه رجل اراد ان يمينه في ثوبا فقال الباي وانه لا يباح  
 بيمينه ثم باي شعة لا يكون حاشا ولو قال المستمي لا الائم يمينه  
 بيمينه ما شئت او ما جردت كانه حاشا ذكر في ما يمينه رجل حلف  
 على ان لا ياكل طوا لا يثبت الا باسمي عواد منه الملبوق حاشا  
 ولا بالسكر وغيره رجل حلف على ان لا ياكل طوا لا يثبت ما  
 شئت له حلاوة ذكر في ما يمينه رجل حلف على ان لا يذوق ارض  
 فاكل خبز اخبز يمينه حلف على ان لا ياكل خبز اذكر في الوجيز رجل طعن  
 على ان لا يمينه ورجل اراة فتمد وجهه بيمينه اذنه فيمنعه الجمر روي  
 عنه م انه لا يثبت سوا اجازة بالنقل او بالتول كسوق المهر  
 واعطاه القدره وكونه وبه اقية بعض من يخاف وقال عامة  
 العلماء ان اجازة بالتول يثبت وان اجازة بالنقل لا وعليه  
 الفتوى لان الاجازة بالتول يمينه لية انشاء العقد في  
 حق تنفذ حكمه ولو قال كذا اراة ان يمينه في الخالف حكمه

فاكل خبز اخبز  
 لا يثبت

فكل اراة يمينه وجمها مطلق واحدة فان تزوجها ثانيا لا يخطئ  
 وكذا في اية واذا دعيه لا يتبع الا ارة لالة اللفظ بوجوب يمين  
 الفعل ذكر في الوقعات رجل اخذ يمينه في يمينه فقال له رجل  
 آف ان اكلها فمراية كالمى وقاله ان العيت فاني طالمى قان  
 والتمى بعضا لا يثبت في يمينه اذكره است في خرج منه فم ذكر في  
 الشرايى رجل لو حلف لا اسكن هذا الدار وهذا الخلية  
 خرج خيرة كالب ملكى وفي اهلك ونفك حنث لكونه موقفا  
 خرج كالب ملكى لا يثبت لان هذا العقد مستثنى حكم الوف  
 قوله هذا مقيد ولو حلف لا اسكن هذا المصغر خرج عن كالب  
 ملكى وفي اهلك ونفك منها لا يثبت عند ابي حنيفة وفيه  
 واهلكه ومساكنا مع حيث يثبت ويقيم ابو يوسف فعل لا يثبت  
 واعبته ثم ما يوم يمينه كالمى قالوا هذا الحسن وادفع لك  
 لو كان اليمين في الخلافة فمى نية الخالف كالمى او فمى كالمى  
 عنه الى يوسف ان كالمى اذا دخلت على المعنى او الما طبع كمر  
 والا فلا كمر كالمى انتم بيت هذه الثوب فهو حنث يمينه  
 في كلى دفعت قال امرت الكتاب اليمين على نية الخالف فمى  
 ونو كالمى فمى نية المستحلف وهذا في الما فمى كالمى اذا اكره  
 على مع على حلف انتم دفعه الخلاف يمينه بايمه يسبح عند الاكره  
 انما يمينه ملك يمينه فمى كالمى كالمى المستقبل على نية الخالف  
 ذكر في فتح الفتاوى رجل قال لا اراة ان دخلت الدار الى  
 فانت كالمى فمى الخ الخالف دارا فمى دخلت الما ارة  
 الحدية قال بعضهم في الما ان كان اليمين غليظة فمى من  
 تلك الدار الدار لا يثبت وان كانت يمينه لاجل الا فمى  
 وان لم يكن له نية حنث في قول ابي حنيفة ومن فمى دخلت الما ارة  
 الخ كالمى الدار لاجنه وقت اليمين ان كانت الدار عن تلك

كالمى بعضها

روى



ان الله انما لا يملك الموت شيئا من قبل ان ياتى اجله  
 وانما الموتى لا يملك الموت شيئا من قبل ان ياتى اجله

الا فبعد اليقين بوجوبه او جنة او غيرهما في الجنة ذلك لا يثبت  
 وان مات الا فوجوهات جبرائيل لورثة تان دخلت بعدا  
 مارت لاهد الورثة بالقسمة لا كثبت وان دخلت قبل القسمة  
 اختلف فيه والاشيخ انه لا يثبت وان مات صاحب الدار و  
 عليه دين مستوفى حقه في يمينه ذكره الوجهين اذا تميزا هو  
 قربة مستوفى كالصوم والصلاة يلزم الوفاء وان نذر بما  
 ليس بقرينة مستوفى بنفسه كعبادة الخمر والشرع  
 الجنازة وقراءة القرآن وكفه لا يقع وكذا لو نذر ان يكتب  
 الميت او على ان اشح لا يقع ولو نذر بما هو موصية لا يقع وان  
 فعله يلزم الكفر في كتاب السيرة المحمدي عليه ذكره  
 قال بعضهم من الغاية يوزن اذا وجد في مكان الغيبة بان  
 راد يمينه مع السلام او جالس مع شربة الخمر فكتبه لا يثبت  
 وعلى عصام بن يوسف على الولاية في سب وقا كذا في قوله  
 قاله اليماني على المنكر والنية على المحل فقال الولاية هاتوا  
 بالسوى والفعال كما ضرب عشرة سوطا في اقروا في بركة  
 قاله عصام بن يوسف سبنا الله ما رأيت ظمنا الله بالولا  
 منه ثم من ثم ايم الخليفة ابتداء وانما كان فان تعبد البيت  
 خفية واخذ المال منه يد صاحب مكابرة فان استوفى حقه  
 لا تقطع ذكره في الكافي ان دخل السارق ثوبا وباب الدار  
 مفتوح لم تقطع ولو دخل ليلا حقه باب الدار وكان الباب  
 مفتوحا ردوا بعد ما صلى الليل او يوم خفية او مكابرة  
 ومع سلاحه وصاحبه يعلم به او لا تقطع ولو دخل بغير الشا  
 والعتمة والناس يكتفون ويذهبون فهو بمنزلة النصار  
 ولو علم صاحب الدار بدخول اللص لا يعلم ان حقه صاحب  
 الدار او يعلم به اللص لا صاحب الدار تقطع ولو علم لا يقطع

يقطع ذكره في الفتاوى في جماعة نزلوا في سرق بعضهم من بعض متاعا  
 وحده حب المتاع كقسطه اذ كت راسه لا تقطع ولو كان في سرق  
 جماعة قطع ولو سرق من بيت واحد قسما لم تقطع فوقع اذ  
 دخل الدار وجمع المتاع ليلا وركب في سرقها وخرب فاقضوا ان  
 ظلماء قوت لا يقطع وان لا يقطع وان خرج بغير كسب لا لقوة الماء  
 وقطع لاصحاقه النفس اليه لا الى الماء على المتاع على دار  
 في المنزل وخرج الحمار من المنزل واتي الى منزله ان روى  
 لا تقطع الحمار في عدم الضمان على الثابت وغنم سارق ثوبا  
 فتمت حشرة في بلدة وفي بلد اخر انقص لا تقطع وعلم ان في ان  
 سارق ثوبا بايوم السيرة كتبه انقص يوم المرافعة والى مكة  
 لا تقطع سرق نصف دينار وديار حشرة تقطع ولو كان  
 دينار الا سرق وديار حشرة لا وعى الامام لا تقطع في انا خفته  
 الا ان يكون وزنها وقيل عشرة درهم فما كوز باني النسا  
 ولو سرق ثوبا وديار حشرة منقوشة والخفية تحالته لا  
 تقطع في كافي الرواية وهو الصحيح في المساقوتين وباب  
 عليه وسم قحنه قطع في اقلنا في قال في هذا اللفظ اشاع  
 الى انه انما يكون حوزا كان له اذا كان تحت قبضه قال الحواشي  
 الصحيح انه يلزم القطع بكل حال ذكره في الواقيات اذا سرق  
 من الخاتم نصبا ليلا قطع وبالنهار لا تقطع لان الخاتم حوزا له  
 الا انه اختار الحوزا بالاذن ولو سرق منه ثوبا كت راسه قطع  
 عندا في لانه حوزا بالفاظ في السيرة وعندم لا يقطع الحلق  
 في الحوزة فساد كسب موضوع فيه وعليه الفتوى واما الخافي  
 ان نام فيه في الخاتم في يمينه لانه يودع عنده وهذا  
 مشيئة الوديعه تعلق بها بوجوع كسب الخاتم وان كان  
 غير تام فتمن انه ثوبه يمينه ايضا وان لم يعلم لا وكذا الخافي



وخرانت التجار اذا سرق منها ليقطع لانه الاذن يخص بالحق دون  
الغير والمال في هذه المواضع حرجا بالحق حتى لا يسهل ط حضور صاحب  
ولا يجب القطع الا باخراج منه وتوسر الجوالح من ظم الرواية او  
سرق الرواية مع الجوالح لا يقطع لانه الظاهر حرجا الا اذا كان مع  
الرواية رجل سرقها فيقطع فيه وان سرق الجوالح واخذ ما فيه قطع  
لانه حرجا بالجوالح ولو سرق الباقى ثوبا في ارضه لم يقطع وهو  
مصاب لم يقطع عند ابي يوسف ولو راى في الصلوة سارقا لم  
يملك الغنم فله ان يقطع الصلوة وان لم يقطع ياتم وكذا اذا افترق  
مال المصطفى بغير قطع وان لم يقطع لا ياتم فيه ذكر في البهائم  
وشترط ان يكون المال المأخوذ حرجا اما بالحق في حفظ المال او  
والدكاكيني والخنوت والافنية او بالحق في توسر في الحر او  
ولي حافظ بان سرق في تحت راسه وسواكم في الصلوة والصلوة  
يقطع وان سرق في اذنة من المرحي لا يقطع قال ابو بكر  
الاسكاف لو كان عليها في حفظها يقطع وهو المختار وللغنم  
ما دوى بالليل باب مكسره ودخل وسرق منه يقطع دخل ارض  
مختار وباب الدار مفتوحا لم يقطع مع المختار في قنانه وبات  
عليه منه في قطع ذكر في قاضي حان وقد يقطع اليه  
في المارة الادلي وفي الثانية رجل ايسر ياتم لا يقطع بعد ذلك  
وكتب في توب آما صدقها في اللويحة هو على ثلثة اوجان  
اخذ المال وقتل قال ابو ج يقطع بين ورجله في خلاف ثم يصيب  
حي ويطلق تحت سدره ييسر في حق كوت وملك ابو يوسف و  
محمد يصيب حيا ولا يصيب شاة او واذا اخذ المال ولم يملك قطعت  
بين ورجله في خلاف في دفعة واحدة ويحكي بسبيله يقتل لم ي  
حقا من ولا يصيب به غير ذلك وان خرج من القافلة في اللويحة  
الناس ولم يأخذ المال فانه يذرع ويحكي بسبيله كتاب البهائم ذكر

ذكر في قاضي حان ايسر لا يقطع الا بمقتضى بيان عن التملك  
على صفة او المال يجوز ان يقول البائع بعثت منك هذا كذا او قول  
ابيك هذا كذا ويقول المشتري اشتريت او قبلت او ضمت او  
اخوت ولا يقطع بغير الا بانه قال المشتري بعني هذا الثوب  
كذا فيقول بعثت او يقول البائع اشترت مني هذا العبد كذا فيقول  
اشترتني وكما لا يقطع لفظة ولا ولا لا يقطع بغير الا لا يستعمل  
حوان يقول البائع سايبك هذا العبد كذا فيقول المشتري  
اشتريت ذكر في حانته ولو قال البائع بعثت بعثته وقال المشتري يا  
اشتريت سبعة ففقا بضا ومضيه على ذلك كان بيا سبعة وشترط  
اخر ما كلفا ذكر في القينة رجل مات عنه زوجة واولاد فباع  
شيء من متوقلاته على جنتهم الى النفقة وون غير هذا ذكر في جامع  
العضو لبي وبن تحيط بالم لو باع عينا منه ماله في اجنبة بغير فاس  
لم يجر المأثبات واما اجازت الورثة او لا كما مشتري ياتم القينة او لا  
ايسر وان كان لا يذبح عليه جاز ايسر بغير الشك ذكر في بيع الفكاك واليا  
ومنه ان البائع منه ثم ابا بعه بآكل منه او من الثمن الاول قبل نقد  
الثنى سواد اشترى في المشتري او منه وارثه او منه وكيله اما اذا  
البائع فاشترى وارثه هكذا يجوز لانه لم يبرك هذا المثل افق  
كالاجنبة ولا يجوز ان يملك لا يقبل شاة وبنه ببيع كولين وزوجته و  
غيرهما ان اشترى ما باعه البائع هذا المثل الا ان اشترى منهم كثر  
لاقتال منافع المال بينهم عند ابي وقال صاحبنا كذا لو  
عبد البائع وبنه لانه الا طاك بباينة بينهم خلاف العبد و  
المحبة لانه كسرها لمولاها وقال الشئ كذا ثم ابا بعه بآكل منه  
قبل نقد الثمن ذكر في العيون قال ابو الليث هذا اذا لم يتحقق البيع  
بسبب لانه لو انتقص ما اشترى او بآكل منه الاول جاز اتفاقا وكذا



فصل في البيع اذا تم العقد المبيع لا ينقض البيع لان العقد انما ياتي  
 مملوكة يكون ولو مات المبيع قبل قبض المشتري في قبضه البيع ذكره  
 القسمة رجل اشترى شيئا بالقبض وقبضه ثم باعه منه البايع بالقبض  
 ومحملة اليه اصل مجهول وهو مقبوض في بيع منون فاسد ولا ينقض  
 الشئ في قبض الاول بخلاف ما اذا كان الشئ في حياض ملك وقبضه ثم  
 رثه سبب بخلافه وكذا قال صاحب الزمزمة بان الثاني دان  
 كان ماسدا يضمن قبض الاول ذكره في خلاصة رجل اشترى جارية و  
 قبضها ثم اشترى اودبها ثم علم ان بها عيب لا يرد ولا يضمن على  
 البايع بالنقص بخلاف ما لو باع اودب حبس لا يضمن على البايع بالنقصان و  
 ان كان العلم بعيب بعد البيع ارجح وكذا لو باع موصيا او وصيها بعضا  
 لا يرد الباقي ولا يضمن على البايع بالنقصان لا يضمن الزاوي ولا يضمن الباقي  
 عند ابي حنيفة واليوسف وتوقفها لا يضمن على البايع بالنقصان وعنه ابي يوسف  
 ومريم يضمن على البايع ولو كان ثوبا خرقه ثم علم بالعيب لا يضمن على البايع بالنقصان  
 وعند مريم يضمن ذكره في التمهيد ولو وقع الراجح الى الخلف في حال الشئ  
 بهذه الراجح ما ياتي في التمهيد وجعل لكل يوم كسرة امتداد فابيع فاسد ولو  
 لم يقبل فهو جارية ذكره في اخر ائمة رجل اشترى جارية من رجل وقبضها  
 وفاضم البايع في عيوبها ثم ترك الحفوفة اياها ثم فاضم فقال البايع لم  
 اسكنها طول الحق بعد العلم بالعيب فقال المشتري انما اسكنها  
 لا ينظر على نزول هذا العيب قال القاضي تيمم الحفوفة بهذا لا  
 يكون رعا وانه ان يرد ما عليه ذكره في التمهيد في المشتري في الحال فاسد اذا  
 يقرب في المشتري لا ينفذ مقره ويحل قول البايع جعل العيب اوله لا  
 الا لا يوافق والشايع ما بها لا يملك في حقه في القسمة واذا اودع المشتري  
 ما سدا على هذا البيع بخلاف ما اذا ورثه الوارث سيرة البايع  
 عن الوارث واذا زال المانع في القسمة بسبب هو فسخ منه كل وجه

دلو

وجبه في مقبضه وحق الحافه عادق البايع ونفي القسمة في ان المشتري  
 فاسد عليك بالقبضه كما يصح رجل اشترى من رجل الفم على اذنه ملك  
 المبيع ولا يملك الا في مقبوضه بالاجاز المالك المبيع فيه ذكره  
 الخاتمة رجل اشترى عقارا فاجر قبل القبض لا يجوز وقبضه  
 على الخلاف في بيع العقب ارجح قبضه ولو ارثه فخره  
 لا يجوز قبضه مواعيل الخلاف ذكره في ائمة اشترى جارية  
 من غير ما تملك جارية ما تملك وانكر التوكيد عند الحاكم وقاس البايع  
 وطلب البايع في الحاكم فسخ البيع فالحاكم يفسخ البيع وان طلب  
 من المالك ان يحلف بانده ما وكله بالبيع فالحاكم لا يؤخر القسمة  
 ويضمن ويقول المشتري انقص البيع وانطقى واخلفه بانه  
 ذكره في التمهيد رجل باع عقارا وادارته اودع حاضرا وقت  
 البيع او مضمنا اقراره ففسد فمكت ثم اودعها فاجدنتهم على المشتري  
 من كان حاضرا في وقت البيع ائمة ما يضمن فمكت انه لا يضمن وعنه  
 وكان سكوت في هذه الحالة كما قار دالة لا يضمن الفاسد  
 واجبة من باع جارية ان يضمن فسخ المفسد في ذلك المفسد ولو  
 كان في رايه انه لا يضمن الا لئلا يضمن في بائع التوكيد في  
 بكان سدا باب التمهيد ذكره في ائمة وفي المحيط المشتري  
 بعينه مضمنا بالقبضه وان يكون مقبوضا وعنه في النوازل المشتري  
 رجل عقارا فقال البايع سلمته اليك وقال المشتري قبضت  
 والعقار عيب في حضر ستمها كان ما يقبض في قول الامام وما لا  
 ان كان يقدر على الخلاص ودفعه فقبضه والا لا ولو اشترى  
 بقوة في السلم ففسد البايع اذ يجب ما قبضه ان كان يثبت  
 يكتنه الا ان يكون ما قبضه اشترى في طهر او فرس في بيت فاذ  
 البايع يقبضه فلم يقبض المشتري في حقه ففسد البايع وفي البيع لا  
 يفسخ وان فسخ المشتري في البايع فخره ان كان يكتنه الا فسخه

بالتقص  
 جارية



عشرون في البيع ما كان في دابة وسائر ما كان عليه لا يصح فابطل  
كما اذا باع دارا او مائة ذكروا في اجماع الفقهاء عند البيع  
بالا باع الى المشتري وتفاضل لا يصح وهو ان ملك لنفسه يبيع  
لانته يبيع بحسب البيع رجل راى ببيع عرض او دارا بغيره فله المشتري  
زمانا وبيع كس سقط وعواه وكونه في البيع اذ يبيع رجل ببيع  
او شيعه في ملكه ولم يضيف ولم يبيع والبيع موجود في ملكه صحيح وكذا لو  
باع ارضه ولم يذكر الحدود ولم يبيع اليها وكذا لو قال ببيت كذا في  
منطقة وفي ملكه كذا لو هو انصرف اليه وان كانا نقض منه كذا ببيع  
فان في اكثر لانه باع المعلوم والموجود وكذا لو قال ببيت جارية ولم  
واحد وان اثنان في البيع لهما لهما رجل ببيع شيئا الى رجل وزوجه  
او بعضهما باع حاضر عند البيع فمساكوت في اذعاه احد منهم لا يصح  
واختار القاضي الام في قضاياه انه يبيع في مال الزوجية لا في غيره مما  
اختار ائمة خوارج ما ذكرناه بخلاف الاجماع فان سكونهم وقت  
البيع والتسليم يكون رضاا ولو كانت لا يكون رضاا بخلاف سكون  
الحاضر وقت البيع والتسليم ولو تفرقت المشتري فيه زرقا ونساء  
حيث سقط وعواه يبيع ما عليه الفتوى قلنا لا يصح الفاسدة  
وبخلاف ما اذا باع فضولي ملك رجل والمالك ساكت حيث لا يكون  
سكونه رضا عندنا خلافا لابن ابي ذر وكونه قسمة لو قال لاف ببيتك  
فبطل العبد باللف ودهم وقال الالف لم ابيته من فسكت البائع  
حتى قال المشتري يا محلي ادعني بل قد ابيته بملكك باللف او  
جائز وكذا في النكاح وفي كل شيء يكون لهما جيت فيه صلا اذا رضى  
المكسور في العقد بغيره ان يبيعه الالف على النكاح ولو جاز وكذا  
في كون الحيا فيه لو اهدى مثل الحب والصدقة والادار لا ينفع الا ان  
بعد ذلك خائبة رجل باع عبدا وهو حاضر فسكت اذا انقض البيع  
التسليم ثم قال انما لا يقبل قوله في خصوص بيعا باما او ذما في

في او ذان وروى عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير  
وكذا لا يفتي له فصار كذا وقت بعد البيع وقيل لا يبيع على ما ذكره ولو كان  
موجودا وقت البيع ذكره ابن ابي ازيه رجل باع عبدا ثم انقضه فقا  
احدنا كان ملك العبد رجل باع باما او ذما قال الالف كان ملك البائع  
او باع امره فاقوله احدنا كذا في النكاح لانه الاصل في النكاح  
ومدعي خلافه من قضي فان اراد مدعي عدم النكاح في حيا  
على ان لم يبيع بعد البيع انه باع ملك غيره باما او ذما من ابيهم كان  
على اقرار لا يصح لان اكلت والبيته بيمتت على صحة اقراره  
ولم يوجد وان نقضه ما على عدم الا في صحة العقد لا اقرار  
واحد باطل حقيقة وان حصل الغائب وانكر الا من فقدتم  
الضحية وان زعم الا ببيع في عقد صحيح في حق المتعاقدين  
ويطعن الثمن في المشتري ولا يضمن له العبد شيئا عندنا  
عند الثاني الضحية ماضية في حق مالك العبد ايضا ذكره في الفتوى  
البيع يبيع المحل باع كذا في اربعة احوال ما ذور مديون باع  
منه مولا الثاني في مديون والموصية بعد موته فلو باع من  
سنة لم يضمن وحاسبا صحيح والثالث ببيع رب المال مفعلا  
والاربع في مديون باع منه دار لم يضمن عند ابي حنيفة  
لما يجوز بخلاف ما لا يبيح ذكره في منية المبيع رجل اشترى دارا  
وغاب البائع والمالك المشتري على جميعها ووضع الاول في القايين  
ويت حنيفة في العيب ووضعت على يد امير فانت في  
بيع وحضر البائع ليس للمشتري اخذ الشيء منه وكانا  
المشتري لا تاخذ القاض لم يكن يتولى تجارته لانه لو فعل  
ذلك كان القضا على البائس لا يجوز ذكره في طائفة المديون  
اذا وقع الى صاحب الدار جيت قال لم يضمن وقد حكى منه  
فباع الا في بعض الشيء وهلك في بيع كحك منه مال المديون



عالم بحديث رب الدين فيه قبضه لنفسه ولو قال بعلمه بملك فبا حكم  
قبضه الثاني بعلمه بتعريفه بملكه بملكه فبا حكمه فبا حكمه فبا حكمه  
تسبب باع ضيقه وادعى ما كان المستحق به بنية انه باعها في صورة ديني  
لمشى والادعى بنية انه باعها في حال البلوغ فنية المستحق با ادعى بنية  
الادعى ادعى ولا قام الادعى بنية انه باعها في صورة ديني وادعى المستحق  
بنية انه باعها بعد البلوغ فنية المستحق با ادعى لانه ثبت العلم  
بذكره في الجانية اذ اذنت من رجلي شيئا ثم اختلفت فقلت  
المرادة كنت رسول زوجي اليك وكان ابني علي وجه اكرامه  
وليس لي ثمن وقال ابني لا يلي بعتك ملك واني عليك الثمن  
كان يقول في ذلك قوله المرادة والنية ببيع ذكره في حكمه  
رجل حضر بيا ثم ابيع الى الشكوة المستحق به بيهدي بالملك  
سبب انه الاول شهيد له بالملك المطلق قاله رابته في قوله  
اخر انه يلقى والاول اذ اذنت في النوازل اليهود يهودون على  
انها في حاله على سبيلهم القاضيه من اية جهة يهودون وان  
سببهم فلم يجبه واصل بقبضه بشا وانه قال القضاة الربيع  
اذا كان اليهود عدلا لا يقض شهادتهم وان لم ينو السبب  
فكونه قسبة وانه اشترى شيئا وانه غلبه فاشترى فله ان يبيع  
على البائع حكم البائع على غير استناد الى ابي ابي اسلمة رابته  
وكان يفتي بالرد رقا فتناسى فكونه القسبة ربي باع ففني  
ما حصى ذكره اخصصه ابو بكر الرازي والقاضيه جلال الدين والكنه  
الروايات في كتاب الخصا بنية انه يبيع وبيع في قاضيه وبيع بنية  
فكونه القسبة ربي باع عبدا او جارية ملكه كسب قبضه بنية  
فما كان انما يقضى البيع وكسبه بنية انه يبيع وقاله ابو اسلمة في ذكره  
القسبة ربي باع ورضاه ثم ادعى انه كسبه وقضاة اذ كان صغيرا  
على خلاف لم يقيم البنية واراد تخفيف المدعى عليه ليس له ذلك لان

لان التخفيف بناء على المدعى لم يبيع لكان انتقص وان اقام البنية  
والحكم انه يبيع البنية لان الشكوة على الوقف يبيع لانه يبيع  
الشكوة على عتق لانه يبيع بنية انتقص البيع ولو باع عبدا ثم  
ادعى انه يبيع في باب المدعى ذكره في طهرته استمرى بسمكة  
فوجد في بطنها لودودة فان كانت اللودودة في الصدف للمستهلك  
اللودودة لان الصدف مما لا يملك وان لم يكن اللودودة ملكا  
وكذا لك لودودة لودودة في وجبة فداشته امها ذكره القاضيه  
خافه الاب اولوقيه اذ باع عقارا للصغيرة قاله الشيخ الامام ابو  
بكر محمد بن الفضل ان راى القاضيه يقضى البيع فله للصغير كانه لم  
تقصه البقية اذ باع او اشترى بالادعى فاشترى ثم لم يجز ذلك  
ولو طلق او اعتك ثم اجاز بعد البلوغ جاز ذكره في كتابه فانية  
اشترى بشفقة منور اسلوا منه ارض وقبضه ثم باع البائع  
منه كفى الارض بنية ولم يذكو الشقص كاد المستحق بان يبيع  
شيئا من الثمن لكان هذا الشقص ان كان ما يستحق في العقد انما  
اتى او الاكثر بزمه جميع الثمن وانتقص البيع وانه كان شقلا  
ففي ذلك الشقص المقتسم وهو البيع الاول وفي الارض الثاني هو  
المقتسم بزمه فحقه انتقص ذكره في الجمع ربي باع على ختمه طعام بنية  
في عليه الطعام بزمه وتوفى فاقبض نقد المدايم كان العقد بذا  
ذكره قسبة اذ باع جارية ثم ادعى انه كان دتم بما او كانت ام  
ولم وادعى بنية لا يبيع الا اذا كان في يده ولو ولدت في  
ملكه قوله ان ولدت في يده وبيع ولقد قاله بنية وبيع البنية  
البيع ذكره في البيع بزمه ولو كان البيع بنية انتقصه المستحق باذن  
البائع او بغير اذنه والثمن مقتود او توفى فيه في الدية  
او خيار البيع بما وادعى البائع ملك المستحق بالان في الثاني بالا  
لان خيار الرذينة والسبب لانيه وتزوج الملك فقصاره مودعا ملك



نفذ ذكره العاوية اذ باع اموال الورثة شيئا من المكة فنفذ ان باع نفسه  
 كل شيء يعلم نفسه هكذا يجوز وان باع متينا لا يجوز لانه يكتفى ان لا  
 يتبع في هذا في نفسه قال صاحب المحيط ومنه قوله لا يجوز البيع في  
 كل ذلك الشئ امت في نفسه فيجوز ذكره العيون اختف فيه  
 قال ابو جرجان قال سمعت منك يصح في هذا الكدار ولا يصح في  
 كم نفسه من هذا في البيع فاسد علم البائع اولم يعلم وقال ابو يوسف  
 البيع جائز ولو لم يمتد يا خيار اذا علم والجمعوا ان المشتري اذا كان  
 المشتري يعلم مقدار نصيب البائع فيجوز البيع علم البائع اذ لا  
 ذكره في قينة اشتمت با عبدا واختفه بحال اخذ منه ثم استحق العبد  
 لم يرد على ما كان على المقتول هذا قول ابو جرجان خلاف لما هو عليه ان  
 حب اموال المقتول نفسه فافترق صاحب الامم في العبد  
 واكمل الاجم لم يمتد خلافا لما ذكره في نفسه وفيه باع ضيقة اليتيم في  
 رجل نفس ان لم يكن اداء عنها قال ان كان في بيع رخصة اهل  
 القاضي المشتري في نفسه ان لم يكن امكنه اداء الثمن فيها والآفة في  
 البيع ذكره في غير اذنية رجل اراد رد المشتري بالبيع فقال البائع  
 المبيع غير هذا قال لقول قول البائع وان اراد رد الثمن في وقتها  
 البائع الثمن غير هذا قال لقول قوله المشتري لانه غير متبعي فكان  
 منكرا في حق الواجب بالعقد والمبيع متبعي وهو يدعي نفسه هذا  
 العقد في هذا العيني وهو منكور ذكره العاوية في الزعفران رجل باع  
 اخر شيئا فادعى ثالث ان البائع اقر منه المبيع اورعهه قبل ان  
 يبيعه منه فلان لا ضرورة بين المدي وبني المشتري في حق البائع  
 فماذا حكمه واما المدي البتة عليه ولا يتبى بئس ذكره في الحائنة وكل  
 اشتمت في عبدا فوجبه يجب ان يكون البائع ان يكون عند ما كان اقام المشتري  
 شيئا هذا من شهد اصدى انه يمتد به هو السبب وشهد الا على اقرار  
 البائع بالسبب لا يتبى كما لو ادعى فينا في يد رجل انه لم يشهد احد

احد ان شهدني انه ملكه وشهد الا في اقرار ذي اليد انه ملكه لا يتبى  
 هذه البتة ذكره في ثمانية المسالك اذا ظهر بعبده فهو بالخيار ان  
 اسكنه وتعلمه في بيت المال فيكون الاتفاق ويا على صاحبه اذ في  
 ثمة وان شاد باع وبالا في ان لا يتبى ببيعة فان لم يكن اسكنه في  
 بيعة ولا يوجد بخلاف الفضل حيث يوجد لاقا اقرار العبد  
 الا في توفيق له على الا في بخلاف الفضل فان كانت المدة باع  
 واسكن ثمة ذكره في النوادر باع عبدا ما حبس ستة اشهر وم  
 الرثن الى صاحبه اذا وصف علامته وليس له ان يتوفى البيع ثم  
 القاضي يرجع في الاتفاق على الا في مدة حبسه في ثمة اذ باع وان  
 حضر مولاه رجع عليه ذكره في ثمانية رجل باع عبدا ثم اقر انه كان  
 حرا لا يصدق في ثمة المشتري ولا يبرأ المشتري في ثمة المشتري  
 بزازية ولو قال بئس كل ما في هذا القوت في الوقت او البتة او الشايب  
 اذ في هذا السبب اذ في هذه الصنوعة اذ في هذا الدار اذ في هذا  
 الجوال ان علم المشتري في باع في هذا الموضع جاز في الكفر وان لم يعلم جاز  
 في غير الدار والقوت ذكره في الطهارة والبيع اذ في من الرهن لانه عقد  
 فكان ثبت الملك صوت وحقه والرهن لا يشتم الا عند المهادك  
 منه ولا صوت عند الطهارة بشرط الموضي ذكره في ثمانية صيغة اذ  
 رشت لها خيار البيع والشفعة ان قالت طلت الشفعة وافر  
 نفق وقاتل افترت نفق مع الاول وطلت الثاني وان قال طلت  
 حتى له الشفعة والخيار نفق كلاهما اذا سمع الشفعين بيع الوار فمكت  
 قالوا لا يطل شفعة ما لم يعلم المشتري والثمن كما تكو اذا تم وجبت  
 فمكت ثم علمت ان الاب زوجها من خلاف فودعت في ردها  
 ذكره في الكافي اذ ادعى بيع بغيره فاحش لا يجوز البيع بغيره فان  
 لا يتبى في الناس في ثمة عند الاما في ذكره في الحسوط في البيع  
 في المقدم ليس فيا سدا على الاطلاق بدليل جواز بيعة نفسه  
 فانه اذا باع نفس المقدم في نفسه يجوز بدليل ان القاضي اذا  
 قضى بجواز بيع المقدم بنفسه فصادقه وذكره في الملك ثمة فان بيعه







ثم انما ذكر في الواقيات رجل اشترى فرسا على انه سنة خمس  
 ثم وجعل سنة خمس او على ان سنة سبعة فوجعل ثمانية فله ان يرد  
 رجل السنة ببقية على ان لا يشتري فوجعل سنة ليس له ان  
 يرد له لان النوس لم يوجع كل طم والمراومو الصفة والقيمة تزايد  
 تناقص من صف الصفعة والبقية لم تكن من صف القليل رجل  
 اشترى ببقية على ان في بطنها شاة ثم تبين انه ليس له على ان لو  
 بالجار ان شاة اقل وان شاة اسكها ذكر في القاض فان يجوز  
 بيع الوجه فيما سوا المتارفة تركه الميت ولا ملك بيع المتار  
 لانه لا ملك الا الحفظ وبيع ما سوا المتارفة للفظا ذكر في الجوز  
 رجل باع مال البقية بغير اذن القاض ثم بلغ البقية فله ان  
 يبيع ويبايع من المشتري ما ذكر في قبضة اذا وقع البيع بغير  
 ما فسد ذكر الحصة ابو بكر الرازي في واقعاته ان المشتري ان لم يرد  
 على البايع وكذا البايع على المشتري ما ذكر في صدر الشريعة وفي عقد  
 منهم ومو تعقد جاز ان اجاز وليه او رد قوله منهم من جاز  
 البايع والعبد والجنون قد يعقل البيع ولو لم اد ويعقد بما اؤ  
 كان لا يرجح المصلحة على العسدة ومو كعتوه الذي وكى  
 عن الغنم ذكر في الفصول من بيعه باع ما ضيعة البع بثمانية  
 من اجنيه ولا مال له سوا فمعد المحلات بقدر الثلث ثم  
 بغير المشتري ما يبي فسخ واتام الثمنين ذكر في صدر الشريعة ولا  
 يجوز بيع النخل الا مع الكوارات ذكر في فائقة ولو باع رجل فنة  
 بيانا فاسد ففعله المشتري بغيره لا يبطل فحق الفسخ في كل الواقيات  
 فان بناء بطل في قول ابي حنيفة وخمس الاجار بغيره الباء و  
 كذا الوو ففعله حق الفسخ ما لم يبين ذكر في جبرط رجل قال لا اشترى  
 ما اقول فاشترى ما ذا موافق كذا كان البايع طامه اذا عاين باع  
 موافق كذا كان على الثمن في ولو كان البايع لا يرد في انما هو اذ

مشاير آراء دعواه  
 من سنيين جمل عوده

١٢٠

سبيل

ثم انما ذكر في الواقيات رجل اشترى فرسا على انه سنة خمس  
 ثم وجعل سنة خمس او على ان سنة سبعة فوجعل ثمانية فله ان يرد  
 رجل السنة ببقية على ان لا يشتري فوجعل سنة ليس له ان  
 يرد له لان النوس لم يوجع كل طم والمراومو الصفة والقيمة تزايد  
 تناقص من صف الصفعة والبقية لم تكن من صف القليل رجل  
 اشترى ببقية على ان في بطنها شاة ثم تبين انه ليس له على ان لو  
 بالجار ان شاة اقل وان شاة اسكها ذكر في القاض فان يجوز  
 بيع الوجه فيما سوا المتارفة تركه الميت ولا ملك بيع المتار  
 لانه لا ملك الا الحفظ وبيع ما سوا المتارفة للفظا ذكر في الجوز  
 رجل باع مال البقية بغير اذن القاض ثم بلغ البقية فله ان  
 يبيع ويبايع من المشتري ما ذكر في قبضة اذا وقع البيع بغير  
 ما فسد ذكر الحصة ابو بكر الرازي في واقعاته ان المشتري ان لم يرد  
 على البايع وكذا البايع على المشتري ما ذكر في صدر الشريعة وفي عقد  
 منهم ومو تعقد جاز ان اجاز وليه او رد قوله منهم من جاز  
 البايع والعبد والجنون قد يعقل البيع ولو لم اد ويعقد بما اؤ  
 كان لا يرجح المصلحة على العسدة ومو كعتوه الذي وكى  
 عن الغنم ذكر في الفصول من بيعه باع ما ضيعة البع بثمانية  
 من اجنيه ولا مال له سوا فمعد المحلات بقدر الثلث ثم  
 بغير المشتري ما يبي فسخ واتام الثمنين ذكر في صدر الشريعة ولا  
 يجوز بيع النخل الا مع الكوارات ذكر في فائقة ولو باع رجل فنة  
 بيانا فاسد ففعله المشتري بغيره لا يبطل فحق الفسخ في كل الواقيات  
 فان بناء بطل في قول ابي حنيفة وخمس الاجار بغيره الباء و  
 كذا الوو ففعله حق الفسخ ما لم يبين ذكر في جبرط رجل قال لا اشترى  
 ما اقول فاشترى ما ذا موافق كذا كان البايع طامه اذا عاين باع  
 موافق كذا كان على الثمن في ولو كان البايع لا يرد في انما هو اذ

ثم انما ذكر في الواقيات رجل اشترى فرسا على انه سنة خمس  
 ثم وجعل سنة خمس او على ان سنة سبعة فوجعل ثمانية فله ان يرد  
 رجل السنة ببقية على ان لا يشتري فوجعل سنة ليس له ان  
 يرد له لان النوس لم يوجع كل طم والمراومو الصفة والقيمة تزايد  
 تناقص من صف الصفعة والبقية لم تكن من صف القليل رجل  
 اشترى ببقية على ان في بطنها شاة ثم تبين انه ليس له على ان لو  
 بالجار ان شاة اقل وان شاة اسكها ذكر في القاض فان يجوز  
 بيع الوجه فيما سوا المتارفة تركه الميت ولا ملك بيع المتار  
 لانه لا ملك الا الحفظ وبيع ما سوا المتارفة للفظا ذكر في الجوز  
 رجل باع مال البقية بغير اذن القاض ثم بلغ البقية فله ان  
 يبيع ويبايع من المشتري ما ذكر في قبضة اذا وقع البيع بغير  
 ما فسد ذكر الحصة ابو بكر الرازي في واقعاته ان المشتري ان لم يرد  
 على البايع وكذا البايع على المشتري ما ذكر في صدر الشريعة وفي عقد  
 منهم ومو تعقد جاز ان اجاز وليه او رد قوله منهم من جاز  
 البايع والعبد والجنون قد يعقل البيع ولو لم اد ويعقد بما اؤ  
 كان لا يرجح المصلحة على العسدة ومو كعتوه الذي وكى  
 عن الغنم ذكر في الفصول من بيعه باع ما ضيعة البع بثمانية  
 من اجنيه ولا مال له سوا فمعد المحلات بقدر الثلث ثم  
 بغير المشتري ما يبي فسخ واتام الثمنين ذكر في صدر الشريعة ولا  
 يجوز بيع النخل الا مع الكوارات ذكر في فائقة ولو باع رجل فنة  
 بيانا فاسد ففعله المشتري بغيره لا يبطل فحق الفسخ في كل الواقيات  
 فان بناء بطل في قول ابي حنيفة وخمس الاجار بغيره الباء و  
 كذا الوو ففعله حق الفسخ ما لم يبين ذكر في جبرط رجل قال لا اشترى  
 ما اقول فاشترى ما ذا موافق كذا كان البايع طامه اذا عاين باع  
 موافق كذا كان على الثمن في ولو كان البايع لا يرد في انما هو اذ



ذكر في حاشية رجل اشترى ثوبا على انه بالخيار ما عتقده ثم جاء يسترد  
بالخيار وفيه عيب وقال المشتري لا يلى سونوكات قال ابو ج و ابو ج  
القول قول المشتري والبيعة على البائع وكذا اذا لم يكن في البيع خيار ثم ط  
واراد ان يرد الخيار الروية فان كان فيه عيب فليس له ان يرد الخيار  
قول البائع اذا راي المشتري بعض البائع ثم عتقده ثم قال لم اجد البائع  
والبيعة على تلك الصفة وقال لا يلى سونوكات تلك الصفة كان القول  
قول البائع والبيعة على المشتري امرأة يا عتقت منه مال ولما كان  
بغير اذن القاضى ولم يكن وصية اختلف فيه اهل ذلك وقال بعض  
المولود ان يبطل البيع وقال البعض ليس له ان يبطل بعد الرجوع ذكر  
في حاشية رجل اشترى ثوبا على انه بالخيار ولم يعلم المشتري ان فيه عيب  
علمه الرد ففهم المشتري ان رايه مشتري الورم والصحيح من الجواب  
في مشتري القصة انه ان كان هذا عيبا يبيد لا يفتى على ان ليس له  
الرد ذكر في حاشية الفساذى رجل اشترى ثوبا على انه بالخيار ثم  
اداشته بانه فشر به لئلا يفتى على عيب قال في القضاة  
يرجع بقتل العيب ولا يرد وان رجع به البائع وانتهى  
منه فله ان يرد الخيار لا يملك الرد ان كان رضى البائع ولا  
الاكالة ايضا الا ان يرد في الثمن شيئا ويترد الحريفة والتهمة  
على البائع فيكون بمنزلة بيع جديد ذكر في حاشية جامع الصغيم رجل  
اشترى ثوبا على انه بالخيار او يوزن فوجد بعضه عيبا ثم ذكر  
او اخذ كله هكذا قال في الاسلام البندوي ذكر في حاشية  
رجل اشترى ثوبا على انه بالخيار فوجد ما قيل في الاكل فهو عيب ولو  
كانت بطنية السهم يعني ما هلك ليس عيب الا اذا شتم طم  
بحول لا ولو كانت اكل لا خارجا عنه العادة ليس له عيب وفي  
الجماعة لا يخفى فقد انقضى ذكر في حاشية الفساذى رجل اشترى ثوبا  
من رجل وابته وحل عليه ما سعى وخرج الى السوق فوجد بالبراب عيبا  
ولو كان ما سعى كالتعاضد عليه الرضى ما عتقده السهم هل يكون

يكون حذرا رضا وقت المشتري في سمر قد منعت على القاضى  
الامام فقال لا يكون رضا ويرد الدابة الى صاحبه لان فيه  
خوف فوت المال فيقتدر وفيه الخوايز اشترى دابة او غلاما  
فوجد عيبا فلم يجد البائع ليرد عليه بالعيب فاطمعه وامسكه ولم  
يعتقده فمضى فابته على الرضا فانه يرد على الرضا ببيع كونه  
ولو جهلك يرجع بقتل العيب ذكر في حاشية النوازى رجل  
اشترى ثوبا جارية وصحى من تحتها فوجد ما عتقده الحنفى ففى قول  
ابن حبه مدعها حتى تبين انها ليست بكاملة وقال ابو مطيع  
بمدعها شفعة اشهر وقلة سفيان الثوري مدعها شفتى و  
قال م اربعة اشهر وخمسة ايام ان كانت ابن عيب اقوار  
بائع با شدة ما يكون او ذرا عني وجوابي وجهي وكوننا  
ذكر في حاشية الفساذى اذا ابتاع العبد منه يد المشتري في ثوبا  
ان البائع الثمن فيكون دعوى العبد من الابا فواة كان البائع  
والمشتري في اقرب ذلك ذكر في حاشية حاشية رجل مضى البيع  
ووجد عيب ورأه لم يبطل حقه من الرد والرجوع لانه  
قد يرد ولا يوف تلك الصفة ولذلك لو اشترى رجل مكان  
العيب ويراد ولا يرد وقد يكون به درهم ينطقه سنيا او  
درهم فلا يرد منه الا نوع سوا ذلك انى انه امر يسير حتى يبين  
عليه فلا يبطل حقه حتى يوف حقيقة العيب ويرضى به  
ذكر في حاشية الفساذى ولو باع الاب صفيعة ابنه الصفيعة  
او حقاير بمنى صفيعة ثم كسب الابن ان كان الاب عادلا او  
مستورا عند الناس يجوز وان كان معسرا لا يجوز ولو اشترى  
وان كان المبيع مستورا او مؤثما فيه روايتان في ردائه  
يجوز ويؤخذ الثمن منه ويوضع على يد عدل وفي رواية لا  
يجوز الا اذا كان فيه الصفيعة سوا الصفيعة وشققت القاضى البيع  
ان لم اصلح للصفيعة سوا كان البائع ابا او وصيا ولا يجوز للقاضى



يسع مال البيت من نفسه اذا الجواز من القاضي انما يكون على وجه الحكم  
 ولا يسع جواز كل نفس ذكرته فافهم فان ولو اشتبهت ببارية على انها  
 بكر ثم قال سبب ثبت كان القول قول البائع مع يمينه وان و  
 المشتبه بما يعلم بالوحي فان زاد اليها علم انها ليست بكر بل ابنة  
 فللرود والارادة منه هكذا ذكره ابو القاسم وروى عنه ابو يوسف  
 انه يردك بشهادة النساء ذكرته في العيوب التي لا تترد  
 اليه النساء وسواء يكون في موضع لا يطعن عليه الرجال فيه الق  
 ان يرد حرة عدله والاشارة ان يكون في القيد انه لا يحب  
 بها فلا يصفوه بها لانه لا بد من ثبوت القيد حتى يتردد  
 الخصومة حتى وان اجترت باليمين فلا يردك بحد وقولها بانها  
 ليس بكريم كمن يكلف البائع وان تكفي به عليه وان علف  
 لا يصفونه بهي وعنه ابو يوسف انه يقضي بالحد وقولها لا  
 تجم وقولها تجم فيما لا يطعن عليه الرجال وعنه محمد انه قال ان كانت  
 الخصومة قبل القبض يفسخ العقد بقولها وان كانت بعد  
 القبض لا يفسخ لان الحاجة ادخالها في ضمان البائع وقولها  
 بانها اذ ليس كجدة ذكرته في العادة في النكاح عيب في  
 الجارية والعقد نكاح البائع واقام المشتبه في البتة على ما اذ  
 اذ قال انما علف المشتبه باقدا مريض باليمين ولا يفسخ  
 على البع كلف ذلك لانه ادعى عليه امر الكواثر به بغيره وان  
 انكره حلفه ذكرته في يمينه رجل اشتبهت بغيره فوجبه بيمينه ثم  
 استعمل اياها على الترد وفي الوارثة لا يفسخ محتمل في استئصال  
 الميراث دون الدابة ذكرته في العيوب في سبيل ابو بكر حنة امه ما علف  
 عنه رجل ببيع ضعة ابنة الصغرة على كوز البع ام لا وحصل لانه  
 ان يملك البع ان كبر ام لا قال ان كان الاب رجلا مستورا  
 عند الناس يمينه جازم ولا لا وليس لابن اذا ادرك ان يملك  
 ببعه ولكن سأل الاب عنه فله فسخ او انقضت

انقضت فانقول قول الاب وان كان الاب غائبا لا يجوز بيعه  
 ففهم في بيان بيع الفاسد ذكرته في قاضي خان رجل ببيع جارية  
 بعتا فاسدا فقال البائع قبل ما قبضه المشتبه في وجبة لا يفسخ لانه  
 اعتق ان البائع صادق في علف المشتبه في اذ قال بعد ذلك في وجبة  
 فالكلام الثاني صادق بعد ما عادت اليه بيمينه ففسخت وان لم يكن  
 الكلام الاول له بيمينه المشتبه في لا يفسخ الكلام الثاني لانه علف المشتبه  
 بيمينه ففسخه صاحب اذ كان بعد القبض وانما اذا كان قبل القبض  
 وتكفي واحد منها فيفسخ بالفسخ بيمينه صاحب اما بعد القبض ان  
 الف واليمين في ملك العقد ولا يفسخ جازم الجالس بيمينه واليمين  
 والدم وكذا كان كذلك وان كان الف وشتر ط فاسدا او لا  
 فاسدا فذلك في قول ابو حنيفة واما ابو يوسف وقال ان كان الف في  
 له منفعة في الشئ لم يفسخ العقد واليمين المطلقا يفسخ في  
 بيمينه صاحب وان لم يفسخ الا في وان كان الف في الشئ لم  
 منفعة في الشئ لم يفسخ الا في قوله الا في او بالقبض او كان الجواب  
 في المشتبه كالا لا يفسخ في هذا التفصيل ذكرته في العادة في بيع نوعه  
 اهو كجائز والا في غير جائز والجائز على عشرة انواع بيع الدين بالدين  
 الدين سميانه سميانه بدين الدين سميانه سميانه بدين الدين  
 بالدين ان يبيع مطلقا وغير الجائز في انواع عشرة ايضا اهو كجائز  
 ووقوف فاسدا اما الباطل لا يجوز بجال وله صور منها بيع الدين  
 والشر والشر بدين بدين بدين والاقبال والسمي في الدين والوقف  
 في السهم والوقف في الخطبة وانكره بالنسبة قبل البيع وبيع  
 الولد في البطن وبيع المنقول قبل القبض واما الموقوف ففسخه عن  
 من يبيع ماله اليه وبيع الميراث وبيع ما كانا والبيع الجور وبيع ما كانا  
 يوقف على اجازة تولد ولها وبيعها اذ اباها ماله ويوسف في البيع  
 يوقف على اجازة القاضي وبيع المومن والمستاجر والذبي في يد ذ

فانه قال في وجبة  
 فالكلام الاول كان في  
 اذ كان فافهم المشتبه في  
 بيمينه في بيمينه  
 ارشاد المشتبه في بيمينه  
 مشتبه في بيمينه  
 الجواز اذ كان في بيمينه  
 بيمينه المشتبه في بيمينه  
 وان كان في بيمينه  
 الا ان يبيع مطلقا  
 جاز البع والاقبال  
 ان يبيع مطلقا  
 وذكره

حنة ربيعة يوقف على اجازة



وبيع المرقن والمتاجر والمزارع ولو تأسسها الاجازة لزوم ان  
 سلم المشتري ذكره في قايضه فان رجل باع جارية بيضاء  
 فولدت عند المشتري منه غيره ثم ماتت الجارية فان المشتري  
 يردها ويترد الولد ايضا لانها لو كانت تامة يرد كما ويرد ولها  
 وكذا اذا اهلكته يردها ولا ياتي اليه قيمته تمام الام وكذا الواكس  
 اك باع عند المشتري ثم دنا من الكسب ذكره في خلاصة وكذا الوقف  
 الراعي المال وام اذا المشتري لا ينفق منه لو تأسسها البيع  
 لا ينفق بيع الثمن في كونه يتوقف على اجازة المشتري ان كان  
 بعد القبض وان كان قبيل القبض في الموقوفات لاني المصارف  
 خلاف الموقوف بيع المرقن عند ابي جهمها اذا باع شيئا ثم  
 فوالباع يعلم والمشتري لا يعلم يتوقف ان علم المشتري بالحق  
 وان تعلم فقبلي العلم بطلان ذكره في قايضه رجل اشترى ثوبا  
 فلم ينفقه حتى اعتقها فجاز الباع اعتاقه عتقت بما الباع  
 ولا شيء مما المشتري لانها قبلي القبض فلو كره فيوقف  
 اعتاق المشتري على اجازة الباع ولو اشترى عبدا بشره وان  
 فتل الباع قبلي القبض اعتقه بغيره فاعتقه الباع عنه كان  
 اعتاق على الباع ودون المشتري وكذا الواكس في خلاصة ثم  
 فاسد ان الباع اذ يلحقها كان الوقف ببيع وكذا الاجازة  
 شاة فاذ الباع يذبحها ولو اشترى في قبضة منقطة بشره اذا  
 فامر الباع قبلي القبض ان يملكها بتمام المشتري فقبلي كان  
 ذلك بغيره من المشتري عليه ثلها هكذا في المتق ذكره في بزار  
 ولا يلحق الكلي الطعام ان اشترى اذ اسد اولاد في اجازة المشتري  
 فاسد بعد القبض قبلي كره وطبقا وقيل يحرم ان وصلت صلحت  
 ام ولا المشتري وينوم قيمة اجازة لا حصة وفي رواية يوم عقوبتها  
 ايضا ذكره في قايضه فان رجل باع جارية على انها مقيمة وهذا

ذكره في قايضه فان  
 رجل باع جارية بيضاء  
 فولدت عند المشتري منه  
 غيره ثم ماتت الجارية  
 فان المشتري يردها ويترد  
 الولد ايضا لانها لو كانت  
 تامة يرد كما ويرد ولها  
 وكذا اذا اهلكته يردها  
 ولا ياتي اليه قيمته تمام  
 الام وكذا الواكس اك باع  
 عند المشتري ثم دنا من  
 الكسب ذكره في خلاصة  
 وكذا الوقف الراعي المال  
 وام اذا المشتري لا ينفق  
 منه لو تأسسها البيع لا  
 ينفق بيع الثمن في كونه  
 يتوقف على اجازة المشتري  
 ان كان بعد القبض وان  
 كان قبيل القبض في  
 الموقوفات لاني المصارف  
 خلاف الموقوف بيع  
 المرقن عند ابي جهمها  
 اذا باع شيئا ثم فوالباع  
 يعلم والمشتري لا يعلم  
 يتوقف ان علم المشتري  
 بالحق وان تعلم فقبلي  
 العلم بطلان ذكره في  
 قايضه رجل اشترى ثوبا  
 فلم ينفقه حتى اعتقها  
 فجاز الباع اعتاقه عتقت  
 بما الباع ولا شيء مما  
 المشتري لانها قبلي  
 القبض فلو كره فيوقف  
 اعتاق المشتري على  
 اجازة الباع ولو اشترى  
 عبدا بشره وان فتل  
 الباع قبلي القبض  
 اعتقه بغيره فاعتقه  
 الباع عنه كان اعتاق  
 على الباع ودون المشتري  
 وكذا الواكس في خلاصة  
 ثم فاسد ان الباع اذ  
 يلحقها كان الوقف  
 ببيع وكذا الاجازة  
 شاة فاذ الباع يذبحها  
 ولو اشترى في قبضة  
 منقطة بشره اذا فامر  
 الباع قبلي القبض ان  
 يملكها بتمام المشتري  
 فقبلي كان ذلك بغيره  
 من المشتري عليه ثلها  
 هكذا في المتق ذكره  
 في بزار ولا يلحق  
 الكلي الطعام ان  
 اشترى اذ اسد اولاد  
 في اجازة المشتري فاسد  
 بعد القبض قبلي كره  
 وطبقا وقيل يحرم ان  
 وصلت صلحت ام ولا  
 المشتري وينوم قيمة  
 اجازة لا حصة وفي  
 رواية يوم عقوبتها  
 ايضا ذكره في قايضه  
 فان رجل باع جارية  
 على انها مقيمة وهذا

ذكره في قايضه فان  
 رجل باع جارية بيضاء  
 فولدت عند المشتري منه  
 غيره ثم ماتت الجارية  
 فان المشتري يردها ويترد  
 الولد ايضا لانها لو كانت  
 تامة يرد كما ويرد ولها  
 وكذا اذا اهلكته يردها  
 ولا ياتي اليه قيمته تمام  
 الام وكذا الواكس اك باع  
 عند المشتري ثم دنا من  
 الكسب ذكره في خلاصة  
 وكذا الوقف الراعي المال  
 وام اذا المشتري لا ينفق  
 منه لو تأسسها البيع لا  
 ينفق بيع الثمن في كونه  
 يتوقف على اجازة المشتري  
 ان كان بعد القبض وان  
 كان قبيل القبض في  
 الموقوفات لاني المصارف  
 خلاف الموقوف بيع  
 المرقن عند ابي جهمها  
 اذا باع شيئا ثم فوالباع  
 يعلم والمشتري لا يعلم  
 يتوقف ان علم المشتري  
 بالحق وان تعلم فقبلي  
 العلم بطلان ذكره في  
 قايضه رجل اشترى ثوبا  
 فلم ينفقه حتى اعتقها  
 فجاز الباع اعتاقه عتقت  
 بما الباع ولا شيء مما  
 المشتري لانها قبلي  
 القبض فلو كره فيوقف  
 اعتاق المشتري على  
 اجازة الباع ولو اشترى  
 عبدا بشره وان فتل  
 الباع قبلي القبض  
 اعتقه بغيره فاعتقه  
 الباع عنه كان اعتاق  
 على الباع ودون المشتري  
 وكذا الواكس في خلاصة  
 ثم فاسد ان الباع اذ  
 يلحقها كان الوقف  
 ببيع وكذا الاجازة  
 شاة فاذ الباع يذبحها  
 ولو اشترى في قبضة  
 منقطة بشره اذا فامر  
 الباع قبلي القبض ان  
 يملكها بتمام المشتري  
 فقبلي كان ذلك بغيره  
 من المشتري عليه ثلها  
 هكذا في المتق ذكره  
 في بزار ولا يلحق  
 الكلي الطعام ان  
 اشترى اذ اسد اولاد  
 في اجازة المشتري فاسد  
 بعد القبض قبلي كره  
 وطبقا وقيل يحرم ان  
 وصلت صلحت ام ولا  
 المشتري وينوم قيمة  
 اجازة لا حصة وفي  
 رواية يوم عقوبتها  
 ايضا ذكره في قايضه  
 فان رجل باع جارية  
 على انها مقيمة وهذا

ذكره في قايضه فان  
 رجل باع جارية بيضاء  
 فولدت عند المشتري منه  
 غيره ثم ماتت الجارية  
 فان المشتري يردها ويترد  
 الولد ايضا لانها لو كانت  
 تامة يرد كما ويرد ولها  
 وكذا اذا اهلكته يردها  
 ولا ياتي اليه قيمته تمام  
 الام وكذا الواكس اك باع  
 عند المشتري ثم دنا من  
 الكسب ذكره في خلاصة  
 وكذا الوقف الراعي المال  
 وام اذا المشتري لا ينفق  
 منه لو تأسسها البيع لا  
 ينفق بيع الثمن في كونه  
 يتوقف على اجازة المشتري  
 ان كان بعد القبض وان  
 كان قبيل القبض في  
 الموقوفات لاني المصارف  
 خلاف الموقوف بيع  
 المرقن عند ابي جهمها  
 اذا باع شيئا ثم فوالباع  
 يعلم والمشتري لا يعلم  
 يتوقف ان علم المشتري  
 بالحق وان تعلم فقبلي  
 العلم بطلان ذكره في  
 قايضه رجل اشترى ثوبا  
 فلم ينفقه حتى اعتقها  
 فجاز الباع اعتاقه عتقت  
 بما الباع ولا شيء مما  
 المشتري لانها قبلي  
 القبض فلو كره فيوقف  
 اعتاق المشتري على  
 اجازة الباع ولو اشترى  
 عبدا بشره وان فتل  
 الباع قبلي القبض  
 اعتقه بغيره فاعتقه  
 الباع عنه كان اعتاق  
 على الباع ودون المشتري  
 وكذا الواكس في خلاصة  
 ثم فاسد ان الباع اذ  
 يلحقها كان الوقف  
 ببيع وكذا الاجازة  
 شاة فاذ الباع يذبحها  
 ولو اشترى في قبضة  
 منقطة بشره اذا فامر  
 الباع قبلي القبض ان  
 يملكها بتمام المشتري  
 فقبلي كان ذلك بغيره  
 من المشتري عليه ثلها  
 هكذا في المتق ذكره  
 في بزار ولا يلحق  
 الكلي الطعام ان  
 اشترى اذ اسد اولاد  
 في اجازة المشتري فاسد  
 بعد القبض قبلي كره  
 وطبقا وقيل يحرم ان  
 وصلت صلحت ام ولا  
 المشتري وينوم قيمة  
 اجازة لا حصة وفي  
 رواية يوم عقوبتها  
 ايضا ذكره في قايضه  
 فان رجل باع جارية  
 على انها مقيمة وهذا

هذا البيع فاسد عند ابي جهم وكذا اعندم وان اشترى جارية على انها  
 قال ابو جهم في البيع فيها وقال م جازا البيع وقال ابو يوسف  
 ان باعها بشره ولو لم يكن جازا وان باعها بشره لم يترك ولو لم يكن جازا  
 باع جارية على ان سبوا له ما المشتري اذ باع عبدا على ان يذبحها  
 كان البيع فاسدا وكذا لو باع شيئا على ان يذبحه المشتري و  
 يتصدق عليه اذ بيع منه شيئا اذ يوقضه كان فاسدا ولو باع  
 شيئا على ان يذبحه المشتري فاسد البيع ولو باع دابة واستثنى ما في  
 بطونها فاسد البيع ولو باع عبدا على ان يذبحه المشتري في بلد آخر  
 البيع وبيع الكلا الذي يثبت في ارضه بغير انباته باطل و  
 كذا بيع الكلا في الحوص او البئر ففصل في بيان بيع النصف ذكر  
 النصف اذ باع رجل مال الغنم لا يخلوا ابا باع ثمنه غير اذ وثقنا  
 باع ثمنه غير كالدراهم والدنانير والفضة والكنبي والوزن في  
 موصفا بغيره شتمه في الحكم والاجازة قبلي قيم اربعة ابي  
 والمشتري والمالك والمبيع ولا شتمه في قيام الثمن في بيع الباع  
 وان حلك منه الاربعة لا يصح الاجازة ان اجازة حال قيام ثمنه  
 جاز فيكون الاجازة الاصلية بمنتهى السبعة ويكون الباع  
 كما لو كسب ثمنه ان حلك الثمن في بيع الباع حلك امانته اذ ائتمنت  
 الباع والمشتري في حال المشتري كان المبيع حاله وقت الاجازة وقا  
 الباع لا يلحق حلك بعد الاجازة قالوا قول الباع ذكره في قايضه فان  
 اذ باع رجل ماله الغنم وصاحب المال حاضر علم قبلي شيئا لم يكن  
 سكوت اجازة ذكره في منية الخفية انما الغنم على وجود احداهما  
 اضاف الثمن ايضا بان قال الباع بعت منه فلان وقال المشتري  
 اشترى منه فلان اذ لم يقبل فلان يتوقف وان لم يقبل فلان سبب  
 وقال المشتري قبلي ونذير قبلي لفلان ينقض ولا يتوقف وان لم

بيع ان يذبحها



اشتمت على ثلثي ثمنه من قبل المشتري لا يتوقف والراي قال ان البيع بمتة  
لاجل ثلثي ثمنه ان اشتمت او قال المشتري ان اشتمت بمتة لاجل ثلثي ثمنه ان  
ذلك الثمن بالخير لا يتوقف وذكر في حاشيته ان ذلك الثمن من يدعي الطوع  
على طوع والاخر عنه كرهه اختلف فيه الصحيح ان التوك منه يدعي الطوع  
في كل الصحيح والناظر في المشتري اذا باع لرجل ماله الغير يتوقف البيع  
على ايجاب المالك عندنا وشبهه الصحيح لان قيام القدين وقبام  
المستودع لا يشترط قيام الثمن ان كان الثمن من التوك وانه كان من  
المودع يشترط قيام وان مات المالك لا ينقذ باجازه الوارث ذكر  
في حاشيته ان العبد يجوز اذا باع شيئا من المولى يوما وجبت او اشتم له  
شيئا يتوقف على ايجاب المولى وانه لا يفي في بيعه بغير اذن المولى  
فان لم يذره اذن في الكتاب ببيع ما يملك الصحيح انه موقوف واذا باع  
المولى العبد المادونه بغير اذن المولى وقبض الثمن فملك عندنا  
ثم اجاز المولى ببيعهم بعت اجازتهم ويحكم الثمن على المولى وان  
اجاز بعضهم ونقض بعضهم بعت العبد والمشتري لا يفي الا باقة  
ويطلى البيع ذكر في الحاشية ببيع اهل المحلة ماله الميت وذكر  
سمه فنداه واحدا في اهل السنة لو لم يفي في ماله الميت في البيع و  
اشتم او لم يفي وصح وسويل انه لو رفع الامر الى القاضي فانه يملك ويخ  
فان لم يفي فانه يملك ورة ذكر في حاشيته ان اذا باع المدين رضى  
الموت منه وارثه عنده من اعيان ماله ان يفي بجزءه وان مات منه  
ذلك المدين ولم يجر الوارثه بطلب البيع المرنه اذا باع او اشتم لا يتوقف  
ذلك ان يفتى بكونه اذ مات او كان بدارا بطلب بقره وان سلم  
جاز ونفذ ببيع ورثته او وصي الراعي اذا باع الراعي او الاله اذا  
باع المتناهي يتوقف ذلك على اجازة المرحل او المتناهي في الاصح الا  
ان المرحل يملك نفق البيع وملك الاجازة والمتناهي يملك الاجازة  
ولا يملك النفق فان لم يجر المتناهي في النفق الاجازة يشترط على البيع  
السايق وكذا المرحل ان لم يجر البيع حتى يملك الراعي نفق البيع ولو لم يجر  
اجارة طويلا ببيع ثم جاز ايام نفق البيع عندكم الشايح وكذا اذا دفع

دفع ارضه فارضه من مكوته على ان يكون البذر من قبل الماعل او لم يبيع  
فباع صاحب الارض ارضه يتوقف البيع على ايجاب المزارع والايام اذا  
باع المتناهي ثم باع ثانيا من رجل اخر فاجاز المرحل البيع الاول او الثاني  
نفذ البيع الاول وطلب الثاني ولو باع الراعي ثم رضى عنه اذا اذاه او و  
او سلم او عارفا جاز المرحل الاول الرضى الثاني او الا جاز او لم يبيع  
نفذ البيع وطلب ما سواه ذكر في المودع والمزور ولا يبيع الراعي والمرحل  
الا بمتة من قبل في الحكم ببيع الوفا ذكر في حاشيته ان ان البيع  
الوفا رضى في الحقيقة وعليه مستند بوجاهة وابنه والامام السعدي  
والفخر ابو حسن اللاتريدي وكان الامام علي الراي على انه يبيع بايم  
يتم فيه الوفا بالوعد ببيع المنقولات لا يفي ويقبض في العقارات  
باسحق ان عند بعض المتأخرين ذكر في حاشيته ببيع الوفا على قول من  
يملك بيانا من الوقف وانه كانت الاجرة له لانه لو عطف  
فانه من غير ذلك كانت الاجرة له فنهنا اذ لم يواو منه المالك لا  
يبيع لان الرد على المالك واجب عليه وقد رد عليه وهذا  
قوله من قال بالغ ودعا قول من جاز وصح الاجازة في البيع  
وغيره البايع ويعون الاجرة له وعلمه انكرم على ما سمعناه ولو لم يفي  
المقر فجاز البايع بالثمن بغير المشتري على قبض الثمن والوفا ما يشرط  
ويجب الاجازة ما يفي من الملق ولذا راد المشتري نفق البيع  
واستردا والثمن له ذك في حاله لان العقد غير لازم ولكل  
واحد منهما قوة الفسخ لان في بيع بينه وبين الراعي في حكم  
الاحكام لان المتناهي وان سباه البيع ولكن غرضه الرضى  
والاشتم بالدين لان البايع يتوله كقول واحد بعد العقد  
رضعت على فلان والمشتري ارضعت على فلان والبيعة  
في السقم فالتلفا صمد والمجان لا الالفاظ والمجان ذكر في حاشيته  
اشتم او اتفقت في هذا الزمان على جواز اضافة  
بعض الاحكام اليه وسواء لا اشتغاع طاعة النسي اليه ولما علمهم

منه والنفق احد فنداه  
بالتفصيل  
في الاصح



فصل في احكام العيوب وذكر في منتهى الخطبة اشتمالها على جارية على ان ياتي  
في عقد مباحرة لا يبيح فيها لان الاستخدام في بيع اليه لا يبيح لان  
الجارية شتمت في الحقة وكذا في الجارية مملوكة من غير اشتغال فكلما كان الاستخدام  
يبيح اليه الاشتغال وان كان يبيح دون الملك في الملكة فكلما كان الاشتغال  
بمرة وليس الاختيار فبيح في هذا اذا كان الاستخدام لم يبيح  
وانما اذا كان كونه يبيح من هذا الاشتغال يكون اختيار الملك وان  
استخدمه مرة اخرى فانه كاف في النوع الاول الذي استخدم في  
مرة الاولى كاف اختياره لان المرة في ذلك النوع غير مملوكة  
لان اشتغاله في المرة الاولى كاف في نوعه لان كونه اختيارا  
ملك لا يبيح في النوع الثاني في نوع اخر حتى ياتي اليه وذكر في كتاب  
حكم المهر في المهر في رجل يبيع كرا في خطبة ان لم يكن الخطبة في ملكه  
ابيع فان كان في ملكه انما يبيح بطل البيع في المهر ومنه في المهر  
وان كانت الخطبة في ملكه نوعا او في موضعين لا يجوز وان كانت في نوع  
واحد في موضع واحد الا ان لم يبيح البيع اليه تلك الخطبة كذا قال  
منكر كرا في الخطبة جاز ذكره في المهر وانما اذا علم الشتم في مكان  
كانه الجارية ان يبيح اذا لم يكن في تلك المكان بذلك الشتم فانما كان  
وهذا دليل على انه يبيح مكان البيع ولو كان في بعض الخطبة في المهر  
بعض الخطبة في المهر لا يجوز ولو كان في الكل في المهر كذا في موضعين  
منه في اشارة رجل اشتم في شتم وصار مملوكة فبيح فانما يبيح  
على البيع حكم النكاح اشتم في جارية وبها قرينة ولم يعلم الشتم في الخطبة  
عيب على الترتيب هذه المسئلة وذكر في البداية والجنون في العيب عيب  
ابدا ومضاد اذا جن في الصوف في البيع ثم عاده في المهر في الخطبة  
وفي الكلب من دلالة على الاول اذا السب في الحالي فبيح فيه وهو  
اباكر وليس مضاد انه لا يبيح المعاودة في المهر لان الشتم في  
تأدي على ارادة ذكر في منتهى الخطبة اشتم في جارية فوجوده لا يبيح لان  
مضمومة عالم يبيع ارتجاع الحرف في سب الداء والجلب فانما يبيح

في المهر

سبب الجلب فانما يبيع فيه قوله الشتم فانما يبيح عيب الجلب انما يبيح  
لم يكن عيب وانما يبيح عيب الجلب لا يبيح على البيع وانما يبيح سبب الداء  
مجموع فيه قوله الاطباء في المسئلة فانما يبيح الداء لان من الجلب والمسئلة  
العيب في قول سبب الحقة وكذا في البيع فانما يبيح عيبها والاروت فكلما  
وقال ابو يوسف انه كاف قبل القبض في قوله الشتم في كل ما لا يبيح اليه  
لرجاله الا الشتم وقال في رواية بكيف البيع مع قوله الشتم وقبل  
دليل وفي رواية في قوله الشتم قبل القبض وقبل ذكر في منتهى الخطبة  
اشتم في ثوب فبيح من قوله الشتم في اليه قوله البيع لا يكون عيب في المهر  
عيب ثم يبيح في المهر كذا في المهر عيب فبيح ان دام على ذلك  
انما المهر وانما يبيح انما يبيح العيب في المهر في اليه بايعة ولم يبيح  
لا يكون عيبا الا باق في المهر دون المهر عيب واقتضف فيه انه يبيح  
الخروج من العدة يكون عيبا وذكر في المهر في المهر في العدة اليه  
قوله عيب وكذا في المهر في العدة في المهر وان لم يخرج في العدة  
المرحلة في قوله انما يبيح في قوله عيب في قوله بايعة فانما يبيح  
من المهر ويبيح اليه علة ايام ومضت العدة ولم يبيح لان  
ذكر في منتهى الخطبة والشتم في المهر في المهر في المهر في المهر  
عيب ولو اشتم في جارية على الخطبة فكلما كان الشتم في المهر فكلما  
البيع كانت بكرا فبيح عيبها عيبها فانما يبيح قوله البيع مع  
يبيح بعد ما يبيح وقيل في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر  
بدرع عودا وكذا واحد بعد القبض فبيح فانما لا يبيح في المهر  
بجميع عيبها ولا يبيح عيبها فانما يبيح في المهر في المهر في المهر  
المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر  
رجل اشتم في جارية على الخطبة فبيح فانما يبيح بالغة لا يبيح في  
فانما يبيح في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر  
عينا فكلما كان السب فانما يبيح السب بوجوب الخطبة والحكم في  
عادي في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر







قوله في ان اشترى رجل من رجل من ثمنه وفيما خلطه من الوصف كالخلو في لا يجوز  
 حال ركن الاسلام على السعد في يجوز رجع ثمن القيمة ان يقول ركن الاسلام ولو باع  
 ارضا مملوكة مع ارض موقوفه ولم يبين صفته المملوكة من الموقوفه في الثمن في يجوز  
 في المملوكة في اصح القولين وبيع الثمن بجوز في ثمنه فان ارضها في بيع  
 فباع الارض به وفي الزرع جاز ولو باع نصف الارض مع نصف الزرع جاز  
 ذكر في مازن رجل لو باع نخيل الذي اشته بنفسه بان يبيع الارض بثلثه  
 اخشيش يجوز ولو باع الزرع قبل ان يبيع ثمنه لا يجوز وبعد ثمنه لا يبيع  
 او يبيع سبل وانه يجوز ولو كان الزرع والارض مشتركة فباع نصفه من ثمنه  
 او افضله جاز وان لم يرض به الا في يجوز ببيع ما ظهر غيبه لا يجوز ببيع ما لم يظهر  
 من المبلغ والباقيان وكذا لو باع الاصول بما فيها من الثمر جاز في الكل  
 فمسل في ما يدخل تحت البيع من غير ذكر وفيما لا يدخل ذكر في القاضيه  
 اذا باع جارية او غلاما وعليها ثيابها التي تباع بها دخل ثياب ثمنها في  
 بيع ان ثياب البائع اعلمها الذي عليها وان كانت اخرها بغير ذلك الثياب  
 وفي المشتري الجارية والغلام ثيابها تباع بها ببيع جارية كان سلم بالثمن  
 وسكت وسومها بها كانه في بيع الجارية والعبد يرضى البائع منها  
 كسوة قدر رسته الموت وان يبيع وعليها ثياب دخل الثياب ان كان  
 ثياب ثمنها او ثياب لا الثياب التي تكون عليها الوضو وبيع ان لم يكن  
 ثياب الوضو وعليه ان يبيع ثياب الثمن ولا يكون ثياب فخط من الثمن  
 ذكر في القاضيه فان رجل باع ثوبا وفيه ثمن او ثوبه في ثمنه لا يدخل  
 اقله ان كان مضمون الجوز يدخل في البيع من غير ذكره الجوز لا يدخل ولا  
 البيع في ثمن النفس ما لا يدخل في البيع بل يبيع ما يشترط ذكره في ثمنه رجل  
 باع عبدا له ما لا يدخل في البيع بل يبيع ما يشترط له ان يكتبه عند  
 هذا البائع ملك المشتري وان اكتبه عند بايعه الاول لا اثر هذا الثمن  
 ان اكتبه عند الثاني عليه بالثمن ان لم يكن ابن وشيعة في المقتضى ان صرنا  
 كانه في لا يجوز البيع في حال فمسل في بيع الاب والام والوصي  
 والقاضيه حال اليتيم ذكر في القاضيه فان ولو اشترى الوضو حال اليتيم بنفسه جاز في

في قوله ابيع ان كان كافه في اليتيم وتقسيم الخيرة في غير القمار ما كان ثمنه الا  
 ان يبيع ما له نفسه في اليتيم من ثمنه في ثمنه بغيره وان اشترى لنفسه ما  
 يبيع في ثمنه خيرة وفي القمار عند البعض ان يشترى بضعف القيمة  
 وان اشترى في ثمن اليتيم بضعف القيمة جاز ولو ان القاضيه اشترى ما له اليتيم  
 الوضو او باع ما له في اليتيم وقبل الوضو جاز وان كان الوضو وصيا منه بغير  
 القاضيه الاب او الوضو اذا باعها غمار البقية فرائي القاضيه بغير  
 ابيع ان كان اصله للوصف حال الامام خواهر زاده وله ان يفضله  
 في ثمنه رجل اشترى ما له وللم الصنف بثلث قيمته او اقل قدر ثمنها  
 الناس يجوز والجواز لا ب عند عدم الاب وتقسيم الغني ودنم  
 يبيع في الحيوان والكنه من ذلك فاحش وفي الوضو وداردوني  
 القمار وداردوني الملقط على الحسن بن زياد القاضيه في الوضو  
 ينم وفي الحيوان وداردوني القمار وداردوني ذكر في القاضيه  
 لو باع الوضو في اليتيم جاز ولم يشترط في الكتاب ثوبا في ثمنه  
 هذا جواب السلف والما جواب المسألة في ان يجوز باع ثمنه في ثمنه  
 اما ان يبيع فيه احد بضعف القيمة او حاقه للوصف الى ثمنه او يبيع  
 منه ومن لا مال له الا هذا بغيره فمسل في بيع التوبة ذكر في  
 القاضيه فان التوبة يبيع نوعي بغيره في نفس البيع وصورته ان  
 يقول الرجل لفلان ابيعك ثوبا او ابيعك ثوبا في هذا في الكلام  
 بهذا الاخر اضافة ولا يكون بين في الحقيقة فماله العلة في ثمنه  
 على ثمنها ذلك ثم باع في ثمنه او بالف درهم وثمنه على  
 كان بينهما من العادة كان البيع باطلا وموجب العلة في ثمنه في ثمنه  
 في نفس الثمن وصورته ان يتفق في الثمن الثمن الذي درهم وباع في ثمنه  
 درهم قال ثم ثمن الثمن ولم يذكر فيه خلافا ورويه اسناد في غير ابي  
 ان الثمن ثمن العلة ولو اتفقا في الثمن بالف درهم واسمها على ذ  
 ثم باع في الكلام بغيره دينار قال لم فهو باطل في الثمن وفي الاثر في

ك



يسجد بآية دينار ولو بقا فاعلم ان البيع كان بحكمة ثم اجاز البيع بعد  
 صحت الاجازة كما لو تباين هذا لاجل ما قد يصح هذا الفصل في بيع  
 العينة ذكر في قوله ان العينة في زمانها فيه فيه البيع الذي يجرى في الامم  
 وفيه اية يوسف قال العينة رجاء ما جوف وقال اجماع الكائن فيه  
 الفار عن العام ذكر في القاض فان رجل طلب من رجل درهم لم يوفه  
 بما دوازه فوضعه المستوفى متاعا بيدي المستوفى من ويقول يا  
 طمعة من سميت متاع هذا المتاع بآية درهم فيشتهى الموقوف وروى  
 ابيه الدرهم وبأخذ المتاع ثم يقول المستوفى من هذا المتاع بآية  
 وعلم في فضلي اليه المستوفى بآية درهم وعيد اليه متاعه ويجب  
 طمعة من عليه ما به وعلم في درهمي هذا اذا كان المتاع طمعة من و  
 ليس المستوفى من شيء ويبريد ان يوفه طمعة بآية بطلاقة علم اليه اكر  
 فان الموقوف من بيع فالمستوفى من سبعة بطلاقة علم وسلم المستوفى اليه  
 المستوفى من ثم ان المستوفى من بيع السبعة من الموقوف بآية وياخذ  
 منه السبعة ويملك اليه المستوفى من فيه الا لاجل فيه في الشيء الذي كان  
 عليه المستوفى من فضلي اليه الموقوف بآية وطمعة من على المستوفى من  
 ثمانية علم اليه اطلعه ذكر في الوجه ولو اشتهى تراب ذهب  
 حب او تراب فضة بفضة لا يجوز الا اذا علم ما فيه من ثمن ما هو  
 وكذا اذا باع بذهب وفضة لا يجوز ولو اشتهى تراب الذهب  
 بفضة او الفضة بذهب جاز بعد ان يكون ميا بيطار  
 او اراي به اراي منه وان لم يخلص شيء منه تراب الذهب لم يجر  
 البيع وسيله والتمنى ولو اشتهى تراب مثلا لا يجوز ولو اشتهى او تراب  
 خلاف جنسه جاز يكون صرنا ان يخلص منه شيء وان لم يخلص منها او منه  
 احد ما شيء بطل البيع ولو اشتهى في ثوب ثوب اكر اشتهى لا يجوز  
 لو اشتهى بفضة او بذهب جاز ويكون ما يخلص منه ثوبها على قدر ثوبها  
 ففصل في الربوا ذكر في القاض فان كان باع الخبز بالخمر متساويا

في بيع الخبز بالخمر  
 متساويا

عدد او وزنا جاز في قول ابي حنيفة واما ما يبيع ولا فيه فيه عند ابي حنيفة  
 الخبز ليس بوزن في ولا عددي وقال محمد بن سعد في وقال ابو يوسف هو  
 وزنه الا ان يكون قليلا لا يدخل تحت الوزن فيجوز بيع الواحد بالآخر  
 ولا يجوز بيع الخطة بالخطة وانما ما يوزن ابيع الدقيق بالقمح او زنا  
 ولو باع الخطة بالقمح متساويا ببيع جاز وان في الشبه قبا والخطة قد  
 ما يكون في الشبه وكذا لو بيعت الخطة بالخطة لا يجوز الا متساويا وان كان  
 واحد من الجانبين جنات شحم ذكر في قوله ان بيع الخطة بالخمير لا يجوز  
 متساويا ولا متساويا وحدهما لا يجوز متساويا ومتساويا ومنه ما عذرو  
 في شحم الطي ابي بيع الخطة بالخمير لا يجوز لا يبيع ولا الشحم وعندهما  
 يجوز كيف ما كان في بيع الخطة بالخطة جاز في لا يجوز في غيرهما سواء  
 في المجلس يجوز وبعد الا فانه لا يجوز عند الائمة الشفة ذكر في قوله  
 فان اذا باع الدقيق موازنة في الشاة الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 فيه روايتان ذكرهما في النوادر في رواية يجوز في الرواية لا يجوز  
 ذكر في قوله انما اهل بلدة اعتادوا بيع الكبيبي موازنة والوزن في كفا  
 فانه لا يبيح المتقدم في الاثبات الشفة بمتساوية ومنه انما  
 ابي يوسف انه غلب الاستعمال في الوزن في يبيع وزنا وبغير الساد في  
 في الوزن وما ثبت وزنه لا يجوز بيعه بجنسه كذا كره ابو ذر ومن  
 يبيع احمى ببيع الكبيبي والسنو احمى والاسلام منها وزنا وكل  
 ما يبيع الاثبات ادا في لا يبيح كذا ومنه في فصل فيما يكون  
 قبضا وسببا ذكر في قوله انما تسليم ابي بيع في المشقة ان يخلص منه  
 وبني المبيع وعلى وجه يمكن من قبضه من غير ما يخلص له لو حلفت بفس  
 ان يخلصه حقيقة كحلف على المشقة وكذا لو حلف المشقة في بني ا  
 ببيع وبني الثمن اجمعا على ان الخطة في بيع الار قبض الوار اذا  
 تمسك له فحقها بلا كلفة والا فليس يقبض ذكر في قوله انما اذا ابي  
 خارج الوار ورضيه بها بطلت حقها مالوا هذا اذ لم يكن في الوار  
 فان كان فيها بناء لا بد منه روية واخرى وما هو المعهود مني وعليه الفتوى

في بيع الخبز بالخمر  
 متساويا



وذكر في خبر آية شرط رؤيته ما هو المقصود كما يصح في الرواية ولو كان شوقاً  
او بصيرة في رؤيته احدى كاشفة لارؤية المخلع والاسفل والخلاد ذكر في  
خبر آية وفي الخبر صفة رؤيته ما هو المقصود من الدار شرط في الرواية رجل  
بائع وسلمي الى المشتري ولم فيها متاع قليل وكثير لا يكون سلباً قبيحاً  
فان رغبته وكذا البائع ارضاه وفيه ذريع ذكر في قاضيه فان قال ابو جعفر  
بني البيع وبني المشتري يكون قبضاً بشرط ثلثة احوال ان يقول  
فكبت بئيك وبني البيع فقبضه وبني المشتري فقبضه وان في  
ان يكون البيع كخبرة المشتري بحيث يعطى الى اراد ان قبضه مانع  
وان ثلث ان يكون البيع مفزاعه مشمول تحت العينة ففصل في البيع  
بالبائع وفي المشتري في خبر آية اوجه اثنان قد اوجوه واذ اثنان  
واوجه المشتري اوجه اثنان على المشتري اوجه واذ في البيع  
في دوى المشتري على البائع اوجه المستحق في ماله الطالب وقان  
يعجزهم في ماله المتروك وسواهم في ثلثة الكيل وسوا ذلك اورد في  
المعاليك لاخراج المال على المدعي عليه وبعض ما يتناحروا على  
المدعي وسوا الاصح ووجه الرجاء في المقدم نصف ورجع الى درهم اذ  
خروج الى الرست ما لا يأخذون لكل فوسخ اكثر من عشرة درهم  
واربعة والوكلاء يأخذون من يملكون له من المدعي والمدعي عليهم  
وكنى لا ينبغي يأخذون لكل مجلس اكثر من درهمين وان كان يأخذون  
من المدعي وكذا الميسور للمدعي وكذا الجلو سن راجع في مقدم  
سنة ووجه في المشتري قبض في خبر آية ذكر في  
فان يبين ان يقع البيع في راسه ط لاهد المتنازعين اولاهد ما وكذا  
لك خبر راسه ط لا يبين جانباً عندنا ذكر في الخبر راسه ط  
ثبت في البيع النسيئة كاشت في الجاني وخبر راسه ط لا يثبت في  
العرف والتسليم وفي الميسور ذكر لاسم وشي في قبول الفقة  
خبر راسه ط يقع في ثمانية اشياء في البيع والابارة والقسمة و  
الصالح على مال بينه والكتب والخلع والتمتع على ماله اذ انتم كل الحق

الخيار من جانب المارة او العبد مع عتق بينه ابوع وان لم يفرق بين الزوج او  
الوكيل في قولهم ولا يورث خياره ط لاهد المتنازعين ذكر في الخبر خيار  
موقت ثلثة ايام او اقل وان شرط الخيار اكثر من ثلثة ايام فسد البيع في قول  
ابو جعفر وقال اذ ذكر وقتاً معلوماً كالسنة او السنة او اكثر جاز ولو شرط الخيار  
سهماً جليلاً لا يثبت حكم العقد في خيار من الخيار في قول ابو جعفر في الخبر  
عند وجوب الثمن غير المشتري ولا يدخل في ملك البائع في قول ابو جعفر في الخبر  
يدخل ولو كان الخيار المشتري لا يخرج الثمن من ملكه في قولهم وجوب البيع غير  
ملك البائع ولا يدخل في ملك المشتري في قوله وعندنا ما يدخل ذكر في  
الخيار رجل لو باع بشرط ولم يبين المدعي فسد البيع بالاجماع فان بطل  
الخيار مثله الخيار خيار بعد مضي ثلثة ايام لا يورث الخيار عندنا  
وكذا صدر السهم وصدر الاستلام في صالح الصيغة اذا انقضت من  
الخيار خيار بينه فخر من صاحب لا يجوز له ان يرضى به بعد وهذا  
عندنا وقال ابو يوسف وزفر بن زياد وملك والسن يجوز  
يكون نقضاً والمراد من الفقة العلم لا نفس المصور في قولهم صاحب  
بالفسخ في الايام الثلثة فتح انقضى رضى به اذ اية فخر او لم فخر  
ان لم يعلم في معنى الايام الثلثة لا انقضى البيع ففصل في الرواية  
ذكر في الخبر راسه ط اما خيار الرواية فيختص بثلثة اشياء في ظاهر الرواية  
الرواية عندنا في البيع خيار الرواية انما ذكر في ثلثة اشياء في خبر الرواية  
ثبت في كل على ملك سيق تحلل الفسخ كالباع والابارة والقسمة  
والصلح عن دعوى المال وكما ثبت في البيع ففصل في ثلثة اشياء  
في الثمن اذ كان عينا والكيل والموزون اذ كان عينا فهو مضمون  
سليم الاعيان وكذا البتة من الذهب والفضة والاولا في ولا  
ثبت خيار الرواية فيما ملك ونيابي الذمة كالتسليم والاربع  
الذمة عينا كان او دينا والكيل والموزون اذ لم يكن متنازعين  
لا تحل الفسخ كالمهر ودرن المخلع وصالح عن القضاة ذكر في القاضيه في  
الفسخ خيار الرواية يقع بغير قضاة ولا رضاء وهو في كل حال  
تسليم بعضه وبعض ولا يورث خيار الرواية كما لا يورث خياره ط ولا

عندنا ما يورث وان البطل في الخيار  
خيار بعد مضي ثلثة ايام لا يورث  
الخيار رضى به

بطلت في بيعه ان يورث بطلت  
البيع والابارة والقسمة  
والصلح



فصل في خيار التخييل ذكر في النسخة واما خيار التخييل فله صورتان احدهما  
رجل اشترى شيئا من ثياب او غيرها من جنس او ثمنه ايام وقبضه ثم جاء به  
غيره وادعى البائع حكيم الخيل ليس هذا الذي بعتك اياه وقال المشتري لا هو  
فذلك قال قول قول المشتري مع يمينه ولو كانت السلعة غير مقبوضة او اذا  
المشتري ان يكره البيع ويأخذ العيني فيه يد البائع فقال له البائع ما بعتك  
هذا قال المشتري لا بل هو يميني هذا لم يذكر في هذا التخييل في شيء منه  
الكتب وقالوا ينبغي ان يكون القول قول البائع والثانية لو اشترى ثوبا  
على بخار احد ما شئتنا ويره والاخر ثلثة ايام جاز ويجوز خيار التخييل  
في جانب البائع كما يجوز في جانب المشتري ودور خيار العيني لا يكون  
موقفا بثلثة ايام فنهى في الاستبراء ذكر في قوله انه اشترى ثوبا  
امراة او من جنيح او من عيني او من ثمنه يادى بكر او حرام على البائع  
برضا او ملك الجارية بالارث او الخلع او الصلح عنه دم الخديجة  
الاستبراء ذكر في بزازية وحكم حياته ولو كانا كانت اية او  
صغيرة سبعة اشهر واذا كانا كانت عاقلان لا يباقيهما  
حكما وان كانت اية قد ارتفع حيضا لمريض او غنم اختلف الروايات  
فيه ذكر في الاصل عن ابي ج وابي يوسف انها لا يقر بها حتى تنقذ  
رواية ثلثة اشهر واربعة اشهر وثمان مئة رواية شهرين وثلاثة  
ايام قال الشافعي كان محمد يقول اول لا يقر بها اربعة اشهر وثمان مئة  
ثم رجح وقال شهرين وثمان مئة ايام والمساخ اخذوا بهذه الرواية  
رجل اشترى وجوب الاستبراء اختلف المشايخ فيه قال بعضهم كونه  
وقال بعضهم لا يكون وكما لا يخلى الولي في مدة الاستبراء لا يخلى الزوج  
وعنه لا يلزم الا اذا اجمعي في التمسك ولو نسخ البيع لا يلزم الاستبراء  
فالحيلة ان تنه وجه البائع منه رجلا شقيا ثم يبيعها ثمنه المشتري ثم يخلها  
زوجها ويشتد ان يكون علاج الزوج بعد قبض المشتري ما كان فليكن  
قبض العتبي كما قال على المشتري ان يسترها اذا قبضها في اصح الروايات  
عنه وذكر في قوله انه اشترى في استبراء الاستبراء ان يتر وجه البائع  
المشتري ان لم يكن ثمة حرة ثم يتر وجهها فلا يجب نكاحها كالحرة حرة

حرة في زوجها منه غيره ثم شتمت بها وتبصرت ثم طلقها الزوج بعد العقب سقط  
 الاستبراء على الرواية الصحيحة فحصل في الاستحقاق ذكرها في الرواية  
 رجل اشتمى عبدا بثوب وثقا بضا ثم استحق العبد وقد حلك  
 الثوب في دين لزم قيمته ولو كان الثمن جارية فولدت منه العبد  
 او اعتقها ثم استحق العبد يلزم المشتري قيمته الجارية ولا يلزم المثل  
 شيئا ولو وجد العبد حرا كان عتقا بالطلاق ولو لم يكن عتقا وذكر  
 في فتاوى ابي رستم الذي اذا ادعى المشتري استحقاق المشتري  
 عليه واراد ان يرجع الثمن لا بد ان يثبت الاستحقاق وبني سببه  
 ثم اذا ثبت الاستحقاق وضح ذلك واكثر البائع البيع فاقام  
 المشتري البينة على البيع قبلت ولم ان يرد مع بالثمن ولا شرط  
 حضرت المشتري بالسمع على البينة عند بعض المالكية  
 به كان ينبغي امام طهيم الدين المرحوم ان يرد اذا ذكر اسم العبد و  
 ذكر مقدار الثمن كاف وعلي هذا العبد اذا ادعى اوله الا ان يرد  
 ادعى حريته على المشتري بالاقامة ورجع البعض على البعض لا ثم  
 حضرت العبد عند الرجوع بالثمن بل اذا شهد اليهود ان  
 العبد الذي اقام البينة على حريته باعه هذا منه هكذا يمكن عند  
 بعضهم بشرط حضرت ثم اذا قبلت بنية المشتري ورجع المشتري  
 على بايعه بالثمن تبطل القاض كان لبايعه ان يرد مع على بايعه  
 الاول بالثمن وان زعم ليس له صلا الرجوع انكر البيع لان تبطل  
 القاض بالنية التي زعم بالعدم ولو اقام البائع المشتري على  
 الثاني او وجهه منه ثم استحق البيع منه يد المشتري بالام مع على  
 بايعه منه وكذلك بنية الباعه لا يرد مع بعضهم على البعض  
 ذكر في حاشية ان احد الباعه ابراهيم المشتري عن الثمن ثم استحق  
 ورجع الباعه بعضهم على البعض فالمشتري الذي ابراهيم الباعه عن  
 الثاني لا يرد مع على بايعه بالثمن ولا يكون ببيعة الباعه ان يرد مع



بعضهم على البعض لتعذر القضاء على ابراهيم المستعدي ذكره في الحديث  
 البايع الثاني اذا ابراهيم المستعدي عن الثاني ثم استحق لاي طبع المستعدي  
 الثاني على البايع لوجود الاباء وحصل به مع البايع الثاني على ما تقدمت  
 المتأخرين قال بعضهم لاي مع هذا ايضا وعندنا ان لم يكن مع  
 على بايعه ذكره في الحديث رجل استحق حماره من يده وقبض المستعدي  
 عليه السجى فوجد بايعه بسمه فندما قرر البيع كفى انما ان يكون هذا  
 السجى فانه يجازي ما قام البنية ان هذا السجى فانه يجازي ما قام  
 لتأخير سرقته ان يقبض بالثمن على البايع وانما يقبض ان اقام البنية  
 ان تأخيرها فانه يقبض المستعدي وقبضه واخذ الحمار منه وانما يثبت طوقه  
 اخذ الحمار منه لانه لو لم يأخذ فلو كان الى احتمال البدل والمبدل  
 في ملك رجل قال البايع في الدفع ان الحمار نبي في ملك بايعي  
 ليس لارجوع في اقام البنية قبلي ان كان كحضرت المستعدي  
 وبنية طحضرت الحمار قال طحضرت المستعدي طحضرت الحمار وكذا  
 في دوي الحمار اذا رجع المستعدي على البايع بالثمن لا يثبت طحضرت الحمار  
 ولا يثبت طحضرت المستعدي عليه في الحمار ذكره في الحديث رجل استحق  
 منه رجل جارية فولدت عنده فاستحق رجل بنية فانه يأخذها و  
 ولها ولو اقر بها لرجل لم يأخذ ولها وكذا رجل كان له ثمن وعليها  
 ثم فاقام رجل البنية ان النجس لانه يقبض بالثمن والتمس رجلها  
 وحصل ثمنه الطفا بالولد قال بعضهم لا يثبت طذكره في الحديث  
 لا بد من الطفا بالولد ولو كان الولد في ملك رجل اخر يثبت ط  
 حضرت ذلك الرجل هذا كله اذا ولدت عنده ولم يولد منه فانه  
 ولدت منه واستحققت انه يقبض عليه بتم الولد يوم الطفوة عندنا  
 ولومات الولد لا يثبت على المستعدي اما لو قتل واخذ المستعدي الولد  
 ثم المستعدي القيمة قال الفقهاء رأيت في الجامع الكبير وجابا بعضهم  
 السيلة هكذا ذكره في الحديث ولومات الولد وتم كغيره الان

ف ورجع لا يزعم شيئا والبراءة له ولزم العفو ولو اكتسب الجارية كلب  
 او حوب لها حبة يأخذ المستعدي مع الاكسب وما وجب لها ولا  
 جمع المستعدي على البايع بالاكسب وما وجب لها رجلي المستعدي جارية  
 فظهر انها حرة وقدمات البايع ولم يتم كشيئا لا دارت له خمر  
 ان بايع الميت فاستحق رجلي الفاضلة عن الميت بايعه به مع مواليه  
 والقيم به مع مواليه والقيم على من بايع من الميت ذكره في الزيادة  
 ولو كان مكان الميت بيع ما لم يثبت منه الثمن لا يبيع مع مواليه ايها  
 البايع ولو وصفا منه رجل ثم باعها الموصوب له من انما كانت  
 من المستعدي فان المستعدي الاول لا يبيع على بايعه حتى يبيع المستعدي  
 الثاني على الاول وكذا المستعدي الثاني من مسلم فاستحق شيئا  
 ذهبي يملكها ابو يوسف في حقه ثمانية اذ الحكم بكتفاه عن  
 الحكم بكتفاه وكذا لا بد من ان يقول الحكم في صورة الاستحقاق ان  
 ملكه بارجوع بكتفاه على الذي بالاستحقاق ولا يبيع على المسلم  
 ولها ان تسادتها على المسلم اذا ظهرت ان المستعدي بايع ما لم يملك  
 من الحمار الا ان ذكر في حكاية لواق المستعدي سحيا او سحفا  
 ففعله وقبضه بسم اراد ان يبيع على بايعه ليس له ذلك لو استحق  
 بالبنية فارد المستعدي ان يبيع عليه بالثمن واكثر البايع الاستحقاق  
 واستحق ففعل فارد ان يبيع على بايعه ليس له ذلك ذكره في  
 الحديث استحقاق المستعدي على البايع انما يوجب الرجوع بالثمن  
 على البايع اذا ثبت الاستحقاق بالبنية اما اذا ثبت باقر المستعدي  
 او بكتفاه او باقر او بكتفاه بالبضوة او بكتفاه لا يوجب الرجوع  
 بالثمن لان اقواله لا يكون في حق غيره وذكره في جواهر الفقه  
 رجل اشتبهه بغيره رجل شيئا فاستحق واستحقه ويقبض الفاضلة بالاكسب  
 فزعم المستعدي على البايع بالثمن فزعم اليه الثمن من غير الزام الفاضلة  
 فليبيع ان يبيع بالثمن على بايعه وهذا من باب ما لم يملك المستعدي شيئا

د



وعند ابي يوسف لا يرد بيع بالثمن الا بالزام القاضى ذكر في الوجه المستحق اذا  
اراد ان يرد بيع على بائعه فقال بائع البنية تحت في ملكي ولم يقدر على  
الاثبات في قبضه عليه واخذ منه الثمن ثم اراد ان يرد بيع على بائعه فانكر  
بائعه البيع ثم اتهم مدعي النسخ البنية بانه باع منه لم اقبضه لانه كان  
اقيم عليه البنية واخذ منه الثمن النسخ ادعوا النسخ بالعدم باع  
مسلم عبدا منه كافر واستحق عند شهادة النسخ وقبضه عليه به لا يرد  
المشتري بالثمن على بائعه مسلم لان البنية ظهرت في حقه فانه وكما  
القبض عليه ذكر في النسخ ان لا يستحق من عاين استحقاقه  
مبطل ملكك كالنسخ وكذا الاستحقاق فاعلى ملكك كالاستحقاق با  
ملكك وان قل لا يجب نسخ العقد في ظاهر الرواية والمبطل يجب  
على الروايات كلها ووجه الاختلاف ان الاستحقاق ان قل اذا  
وروفان كل واحد من البائع لا يرد بيع على بائعه وان لم يرد بيع عليه ولا يرد  
على الكفيل وان لم يرد بيع على الكفيل الاستحقاق على من يرد بيعه  
منه فانه الرجوع على البائع لانه باع ملك نفسه ثم ورد الاستحقاق  
سبب كان عند المشتري في ملكه الا يرد على البائع المشتري في ملكه  
عند ثم اتهم مدعي البنية ان البنية لم يرد بيعه لانه لم يرد بيعه على البنية  
ذكر في قبضه رجل اشترى ابلا بجا ذيل فبطلت بجمعة سمعت ثم استحققت  
يرجع على البائع بالثمن وبالثلث فصول في رجل باع دابة لا فلول  
عند المشتري او لا فلول استحقا رجل فافذه الدابة بجميع الاولاد  
يرجع المشتري على البائع بالثمن وقبض الاولاد في قولهم جميعا لانه  
مؤور من جهة البائع فبطلت الهبة بقبضه على السلامة عند فلول  
عند رجل اشترى شيئا وسويعه انه ليس ملك البائع ثم استحق  
رجل يرد بيع بالثمن فلو اتهم البائع بنية ان المشتري اقر بعد ان اشترى  
البائع بنية لا يبطل قول الرجوع بالثمن بنية المشتري رجل اشترى دابة  
ارضاها صاها ثم باعها مستحقا رجل واخذ منه يد المشتري على بيع المشتري  
على البائع بالثمن في الخارج فلا روايت لفقد البنية ثم ايجبا وقيل لا يرد  
لان الاصل حصل البنية في المشتري  
عند ما لا يتقدم ان البنية ذكر في قبضه

في قبضه رجل اشترى دابة  
ارضاها صاها ثم باعها مستحقا  
رجل واخذ منه يد المشتري  
على بيع المشتري

قبضه رجل اشترى دابة من رجل ارضاها صاها ثم باعها مستحقا  
ثم استحققت لا يرد بيع على البائع ولا على المشتري بالثمن في الخارج  
عند ادوية فانفع عليها ثم استحققت رجل لا يرد بيع المشتري على البائع  
انفع عليها فمسل في بيان الاختلاف ذكر في قبضه فان اذا  
اراد الحق اختلاف المقول والمشتري والموسر لم لا يتخلف عند  
وعند ابي يوسف والتس يتخلف واذا كان خلاف لا يرد بيع بغير قبضه  
الا في رأي الحق اد القاضى وانما شهد البائع على البائع وقبضه الثمن  
ثم ادعي ان ذلك البيع بنية وطلب يني المشتري على كلف عند  
البائع لم يصير من قبضه لانه لم يرد بيعه ولا فلول البائع مطلقا والبائع  
يكون بنية فيقبض الدوي والكليف وكليف بانه ما شرطت ان يكون  
البائع الذي يرد بيع بنية كاله ابو يوسف اربعة اشياء كلف ان  
الخصم قبل ان سأل المدعي ذلك اهدا المشتري اذا طلب منه القاضى  
ان يقبض بالشفعة كلف القاضى بانه لقد طلبت الشفعة حتى علمت  
بانه اذا لم يطلب المشتري ذلك وسو قول ابن ليلى وعند ابي ج  
والم لا يتخلف والثاني البكر اذا طفت واخفارت التوقية فبطلت  
من القاضى يستحقها بانه لقد اقرت التوقية حتى علمت وان لم  
يرغب الزوج والثالث المشتري اذا اراد الزوج بالبيع كلف  
القاضى ان لم يرضى بالبيع ولا فلوله على البيع فقد رتبته والزوج  
المراة اذا سالت من القاضى ان يرضى لها الشفعة في مال الزوج  
ان يرب كلفها بانه ما اعطاك تفصاك حتى خرج ويجب ان  
يكون مسلمة النفقة في قولهم جميعا الب وسن اذا ادعي رجل على  
انها وانكر المدعي عليه فلف بالطلاق على ان لا يرد له او استخلف النسخ  
الطلب المدعي ثم اتهم المدعي سهدوا على ان المدعي على المدعي عليه ان  
وهكم القاضى به لا يقع الطلاق ذكر في النسخ واليه اذ رجلى تهن  
على دعواه وطلب المدعي عليه من القاضى ان يلف المدعي ان يلف  
في دعواه او على ان الشهود صا فون او حقوق في الشهادة لا يجب  
لانه خلاف الشريعة وكذا الوكيل كلف ان يهدى ما انما صاها

ويرجع



في الشريعة لا يجب ان يكون الحلف في كل شيء بل في ما هو واجب  
 قول الله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وان لم تأكلوا أموالكم  
 بالباطل فلا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل  
 في التحليف تطليق الحقوق وان الله تعالى اعلم ان القاضية بحلفه  
 لم الاشاع منه اذ الله تعالى لا يترك عليه ومنه اقدم الشريعة  
 مقدم على الحلف ايضا ثم وجب الباطل واذا لم يحلف ويتم وشرا  
 فحكم بخلافه يعني ذكره في شيء من الحلف الا ان في كل موضع  
 يحلف اذا ذكره في شيء من الحلف الا ان في كل موضع  
 ابيح تحليفه على المسلم به فساد الوكيل لا حلف وانما في  
 الآخر فساد الحلف وانما في كل موضع من الحلف الا ان في كل  
 يعني الوكيل لا يقضي على العلم لا حلف في كل موضع من الحلف  
 اتفاق والابا المظنة فلو حلف القاضية فحكمه وقضيه بالمال لا يخذله  
 فساد في كل شيء ذكره في القاضية فان لا باس بالتمسك في الشريعة  
 الحرام وهي ذبيحة الفقه وذبيحة الحجة والمسلم ان يثبت كل ذبيحة  
 من الشريعة في دار الحجاب الا الاباء والاباء وانما لا يتكلم  
 بتكلمه فان فساد واقعه ان لا يتكلمه فلا باس بالمسلم ان يثبت  
 اذ اذ حلف اصل الاسلام ودار الحجاب لا يثبت لهم ان تتوالى النساء  
 المرأة او كانت ملكة او كانت ذوات رأي في الحجاب فحكمه لا يثبت  
 والشيخ الثاني ان لا يكون البصير ملكا وكذا الشيخ الثاني ان لا  
 في الحجاب لا يثبت له الرهبان الذي كان في صومعته ولا يثبت له  
 المسلم الواحد القوي ان ينفذ من الذي فرغ وكذا الذي كان في  
 قوله ولا باس بان ينفذ الواحد من التثنية والى ان ينفذ في كل  
 فحكمه على كونه ان ينفذ من الذي كان في صومعته ولا يثبت له  
 من الشيخين هما سلاح اذ لم يكن مسلم مسلح واذا استولوا على  
 على اصل الحجاب من اصل الكتاب فبما سببا فصارا بمنهم فان  
 انما في الحجاب من اصل الكتاب بمنهم انما سببا فصارا بمنهم  
 يتجولون في دارهم ولا يثبت لهم اصل الاسلام في دارهم

دار الحجاب فحكمه دار الاسلام ولو كان حيا ودار الحجاب فحكمه دار الاسلام  
 اذ اذ حلف اصل الاسلام ودار الحجاب لا يثبت لهم ان تتوالى النساء  
 المرأة او كانت ملكة او كانت ذوات رأي في الحجاب فحكمه لا يثبت  
 والشيخ الثاني ان لا يكون البصير ملكا وكذا الشيخ الثاني ان لا  
 في الحجاب لا يثبت له الرهبان الذي كان في صومعته ولا يثبت له  
 المسلم الواحد القوي ان ينفذ من الذي فرغ وكذا الذي كان في  
 قوله ولا باس بان ينفذ الواحد من التثنية والى ان ينفذ في كل  
 فحكمه على كونه ان ينفذ من الذي كان في صومعته ولا يثبت له  
 من الشيخين هما سلاح اذ لم يكن مسلم مسلح واذا استولوا على  
 على اصل الحجاب من اصل الكتاب فبما سببا فصارا بمنهم فان  
 انما في الحجاب من اصل الكتاب بمنهم انما سببا فصارا بمنهم  
 يتجولون في دارهم ولا يثبت لهم اصل الاسلام في دارهم

في كل موضع من الحلف الا ان في كل موضع  
 في كل موضع من الحلف الا ان في كل موضع  
 في كل موضع من الحلف الا ان في كل موضع



في الخلق الوارد عليهم سبي تبالا بون يبيع تبالا بون يبيع التبرك الودم ملكوا  
فانهم لا يسلبونهم على سبي عدم النعم وموالا اسلام عندنا ودار الامم عندنا  
خالفه اوراق اشدت وخلق بدار ارباب وولد ثم خلق المسلمون على ولد ما كان  
يكون في سبيهم على الامم في اوجيز واذا خلقوا في امة الكفر في الامم في اوجيز  
اذا كانت قتل الرجال في البعد اذ كانت قسمة في الجند وانشاء في عيولهم  
وتركهم وارايل في ما كان اسلموا لم يبقهم وقسمتهم فاما ارضهم فاما  
قسمة بين الجند وجعلها عسرية واذا كانت قسمة عليهم وجعلهم احرار وترك  
ابولهم وارضهم في ايدهم ويضع على اعناقهم اجرية وعلى ارضهم اراج  
واذا قتل النجا واذا كانت ترك الارضين وبيد النجا وجعلها بمنزلة  
الوقف على القاتلة ارباب في الجند ولو اعتقوا في العبد في شور في دار  
الرب او في ارضه او كانت امة فاستولوا ثم خلقوا في عيولهم في اوجيز  
واعتقت حبي وادلا واما وكذا الخايب والمقيم ولو اسلم احرار عبيد اسلموا  
على دار وادار الرب فاعتقه او دمه او ما يمتد اذ كانت جارية في اسلموا  
ثم خلقوا في عيولهم عتقا اجمع عبيد اسلموا على ارض الرب فاعتقه بده  
ثم غلب عليه المسلمون اذ مولاد بغير شيء وذلك القوي باق في وراعتة بده  
ما اخرج المسلمون قتل ان يمتد جاز عتقه اسلموا عبيد الخايب بدار الرب  
ثم ابق منهم يرد الى صاحبه وفي رواية يمتد في سيدة فاحضه فان  
احصل الرب اذ اسلموا عبيد اسلموا على اسلموا وادار اسلموا عتقا  
اي وادار اسلموا عتقا لاف عبيد الواسم وابق الى وادار اسلموا عتقا  
واقعات ولو كان اى ملك علم باخراجه ملكه من دار الرب ثم يملكه  
لاستولى حقه روي عنه في سبط الدمي اذ اشتهى في دار في القصر انه  
لا يبيع في يابح منه ولو اشتهى في يابح على سبي اى مسلم ذكر في موضي الكتب  
انه يجوز شمله وولا يبيع على السبع الا اذا اشتهى ذلك في يابح على السبع ولا  
يترك اهل الذمة ان يشتموا احرار منهم وادار في مصر من امصار المسلمين  
فان اشتهى في يابح على سبعة في ساحة لانه لو ترك عمارا للمسلمين وفي  
رواية السيم يبيع وكذا لو اكرى دارا من ماله في الارض جازت لانه  
فصار رواتا قال في المسئلة رواية ثالثة في ايجابا ولو اشتهى في سبيها  
بغيره من ذلك فاما اذا اسكن في ماله جاز ولم يمتد اذ كانت لهم دور  
في امصار المسلمين وبالسنة فانه لا يبيع لانه عزم اجلي السهو وبعه المدينة

دار القضاة

بينة وحذا القيد يكون منصفهم كمنفعة المسلمين تحت من قنوا ما تم تاشي  
ولا يترك احد من اهل الذمة ان يسكن في مصر من امصار المسلمين لان  
عدم اطلاقهم من المدينة وجا على رعيه ايضا بجل مع من الكوفة وان كان  
لاطم منهم وادار في مصر من امصار المسلمين تجب على السبع تحت في سبيها  
ذكر في وجيز اسلام البقية العاقل صحيح وزود السكران في عيولهم وادار  
صحيح في جيز الى دار الاسلام مع ارباب او احد من اوجيز في سبيها  
فان مات الابوان فهو على ما كان وان اخرج البقية وعلق او اخرج  
البقية وعلق او اخرج البقية او لا ثم اخرج ارباب في مات البقية  
البقية على عيولهم وان اخرج ارباب او لا ثم اخرج البقية لا يبيع  
عليه ويكون البقية سبيها بده سلام الارب ولا يكون سبيها بده  
الجد الا في رواية الحسن ولو اخذوا عبيد ايجابا لا يكون عتقا في ج  
وعندما يملكونه ولو اخذوا العبد احرار يملكونه بالاجماع ايجابا العبد الى  
دار الرب فاحضه ثم يبيع الى دار الاسلام لم يبق عتقا في ج و  
عندما يمتد ولو كان العبد فاحضه في دار الرب ثم اسلموا  
من دار الرب عليه الكفار يملكونه بالاجماع شرط ولو كان المأثور  
عبد المسلم واكسب عندكم ما لا ثم اخرج بانه ايجابا لم يبق عتقا واما  
لما المأثور منه وبافق بغير شيء وفي العيون رواتا في ما كسبه فلا  
صالح لولي فيه لان ما اكتسبه على ملك الرب وبيع وهدا له الرب في دارا  
ولا ملك له منه فهو في يابح على السبي تكون العبد الضعيف الرب  
الكتاب رايته في قنوا في ابي الفعيل اكرى في رواته بغير ابي الفعيل  
العبد المسلم اذ اسلموا عليه الكفار وادار في مصر من امصار المسلمين  
الى دار الاسلام فاستولى عليه مسلم على ملك والمالك القديم  
على يكون اولى منه بغير شيء فاجاب لا يبيع ملكا للمسلمين ويكون ملكا للمسلمين  
من غير شيء في اذامات اهل الجوز عن ابي يوسف ان الاما يخذ الا من  
غير ارجها ويبيع ذلك في بيت المال وان لم يمتد او يكتسب منها ارجها



الامام وياخذ من الاله قدر اذاج وحفظ ابائنا واذا عاد الاله روعا لينا  
 ولا يواجم حاجته بحسب السنة التي سوفها وروي الحسن بن ابي جازع اذا  
 اهل اذاج ان شاء الامام عمره فانه يست احوال ويكون العلة  
 على ما قال امام محمد في الزيارات اذا خرج قوم من اهل اذاج على  
 عثمان ارضهم لم يكن للامام ان ياقضها ويدها ابل غيرهم ولكن يواجم  
 وياخذ من اذاج من العلة وان لم يجد من سبها معا بها الامام فمن  
 يتولى على في اذاج لا يبيع الارض على قول ابو يوسف وامام محمد واما  
 على قول ابي جازع لا يبيع لانه جرم وموكل لا يبيع ماله بالدين والنفقة  
 ومنهم من قال يبيع لاجل اذاج عند الكل لان اذاج حق متعلق  
 برقة الارض فيكون كالسيد المديون يتعلق الدين به فكذلك اذاج  
 فانه في سبيل في اذاج انما انما الكفة ذكر في غير اذاج اخذ جوتيه  
 دعوة على رأس ولحق ودعا الناس اليه فاقضهم المسلمين ودعوتها  
 اليهم لئلا يكون قد كانت واقعة به بل وهي ان واحد من جوتيه  
 اخذ دعوة على رأس ولده كان كتم المال حسن العهد بالمسلمين وتنها  
 على سبيل جوتيه في اذاج فاجابوه بكتب عالمها الى اذاج  
 اسعد بكتب انه لا يكون فيه وان اجابته الدعوة ولو اهل الذمة  
 وجازاة الحسن بالاحسان منه باب المودة والكرام ايضا  
 الراس من سبيل اهل الفضل من الاله في اذاج لا يواجم  
 الاله على شئ هذه الاحوال لاظهار الفرح والحسن فكل من  
 يحيد به انهم في مثل هذه الدعوة على لا يكون به فدان هذا  
 الى الجوتيه يوم النهر فنه حيث يكون وما يحيد الى الجوتيه يوم النهر فنه  
 اهلهم الى الارض ومنه كان لهم من مزية لا يكون له اخذ ذلك على  
 وجه المواقفة منهم وان لا يفرق لافى هذه الوجه لا يباس به والا  
 عناسم ذكر في غايته البيان من لم يرض حكم القاض فهدم الدين  
 وذلك كونه لافى هذا كلام الله تعالى ومنه ذكر في ما لا يسيح به فقد

فقد كونه لا في ذكر العالم كذا في العلم ذكر في الدنيا كونه كونه  
 يوجب احتياط العمل ولزم عادة الحج ان كان قد حج ويكون ولطمة  
 امراته زنا والولد المتولد في هذه الحالة ولو الزنا وما كان في كونه  
 فيه اختلاف فبوجه ما يجد في الكفاج والتوبة والرجوع عنه ذلك  
 وما كان خطا منه الا لفظ ولا يوجب الكفة فانه مؤتمر على ما  
 ولا يواجم تجد في الكفاج ولكن يؤمر بالاستغفار والرجوع عنه ذلك ثم  
 اعلم اذا كان في المسئلة وجوه يوجب التكفير ووجه واحد من التكفير  
 في المصحة ان يمس اليه الوجه الذي يمس التكفير حسن الظن بالعلم ثم  
 ان كان نية القاض ذلك فهو مسلم وان كانت نية القاض الوجه  
 الذي يوجب الكفة لا ينفعه على المصحة كلام على الوجه الذي يمس  
 الكفة بل يؤمر بالتوبة والرجوع عنه ذلك وتجديد الكفاج بعد الكفاج  
 ثم ان يمس الشريعة على وجه العادة لم ينفعه ثم يرجع عما قال  
 لانه بالبيان بكلمة الشريعة على وجه العادة لا يمس في  
 القينة سبيل حرة عن قتل الاخوانه والساعة والظلمة في ايام الغمرة  
 قال يباح قتلهم لانهم سقون في الارض بالفساد وقيل انهم سقون  
 عن السبي بالفساد في ايام الغمرة فقال ذلك امتناع من دونه  
 روادعوا واكاشا هذا قال وقد سئل الامام ابي سفيان عن قتل  
 يباح قتلهم ويباح قتلهم قال وكان رجلا فقتل من الاخوانه  
 ثم ان كتاب التوحيد على ما يوم اشبه عليهم ما يفيض اصابه  
 فقال نعم لو كان مسلمي قتل كيف فقال من لم يربط الاسلام  
 على اهل الاسلام والفرح بفرحهم والفرح بفرحهم والالاخوانه  
 بخلاف ذلك وان اردتم حقيقا ذلك فاسمعوا نواهي السلطان  
 اني اصحت اليه في الف درهم فاقضوه وقال في يمينه ادعائه  
 كيف يصير الناس قالوا نحن وبنينا وقال كيف يصير هذا قالوا  
 قال ولو بد السلف فنادي اني غفوت ذلك حكم كيف يصير الناس

فقه في الدين  
 في بيان كيف يصير هذا قال  
 في بيان كيف يصير هذا قال  
 في بيان كيف يصير هذا قال



ذكر في حيز المسكونة اذ اريدت كان ابو القاسم الصمد وابو نصر  
ثبتان بعدد وقوع الفقيه في باب المعصية وبيع في كل واحد  
لكن اختار في بيع الفقيه على الام لا ويكفي الكفاية وبيع في كل واحد  
على هذا ذكر في جامع الفصول من اربعين على او فقيهها او فقيهها  
على اربعين عليه الكفو ذكر في الحاشية من اربعين على او فقيهها او فقيهها  
شتم كفو وبيع في حيز المسكونة على ما ينعقد عامة العلماء وكره في حيز  
من استنزه او شتم على او فقيهها ينعقد على ما لا ينعقد على استنزه  
منه كافر وكره في حيز المسكونة وبيع في حيز المسكونة بالديار والى  
الكلمة الاولى او يجوز فقد كان كافر وبيع الطلاق لا اتفاق وهو  
الصحيح وكذا كان بالاصح ذكر في حيز المسكونة الاستخفاف بالعلم  
مكون من علماء الاستخفاف بالعلم والعلم صفة استنزه فصولا  
في رعايا وليدوا خلفه على علمه في حيز المسكونة والاستخفاف  
بالعلم كفو عند عامة العلماء وكره في حيز المسكونة وبيع في حيز  
يوجب به الكفو فكل من كان كفو لا ينعقد وهو كفو لا ينعقد  
منه اذ ينعقد الكفو مع علمه كفو اذ كان علمه اعتقاد لا شك ان كفو  
وان لم ينعقد اذ لم يعلم انه كفو الكفو وكفى اذ كان علمه اعتقاد  
كفو عند عامة العلماء ولا ينعقد بالعلم كفو اذ كان علمه اعتقاد  
وبكلمة مطلق لا ياناهو كفو عندنا ولا ينعقد ما في حيز المسكونة  
الافتقار فان واما الجاهل اذا تكلم بكفو ولم يدركه كفو فاصح  
قال بعضهم لا يكون كافرا ويعد بالجهل وقال بعضهم يصير كافرا ولا  
يعد بالجهل قالوا المحاذل والمستنزل تكلم بكفو استخفافا وبيعهم  
او فرجا يكون كافرا بالاتفاق واذ اعتقاد خلاف ذلك وقالوا  
اذا جازي على ان كفو بان كان يمدون بكلمة باليس كفو في  
على ان كفو لم يكن كافرا عند الكفو بخلاف المحاذل فصول  
الصادق ولو صحت بغيره عندنا قال صمد لم ينعقد كفو كافر

ذكر في حيز المسكونة بغير طهارة عند المعصية ولم ينعقد كفو كافر  
كما فزعوا كفو العلماء كفو اذ كان علمه اعتقاد وقالوا  
على ان الرواية لا يكون كافرا قالوا كفو اذ كان علمه اعتقاد  
فدري بن علي ان لا يكون كفو عند الكفو وبيع في حيز المسكونة  
ليتم قيام المسكونة ولا ينعقد كفو اذ كان علمه اعتقاد  
ولا ينعقد كفو لا ينعقد كافر اذ كان علمه اعتقاد  
او فقيهها كفو سبعة بن بخر اذ قطع اليد والرجل عند الشاة  
عندما قطع دون الرجل كفو اذ كان علمه اعتقاد وكره في حيز  
اي النور واما كفو فصولا فصولا سبع مائة كفو كافر اذ كان علمه  
انهم اذ كان كفو فصولا فصولا سبع مائة كفو كافر اذ كان علمه  
الاصح ولما قال الرجل شوايبه وم شوايبه فصولا فصولا سبع مائة  
فصولا وكذا كفو اذ كان علمه اعتقاد فصولا فصولا سبع مائة  
وم اذ كان علمه اعتقاد فصولا فصولا سبع مائة كفو كافر اذ كان علمه  
توبة له اصله لانه اذ كان علمه اعتقاد فصولا فصولا سبع مائة  
ولا ينعقد كفو خلاف لانه حق متعلق به فصولا فصولا سبع مائة  
ذكر في حيز المسكونة كفو اذ كان علمه اعتقاد فصولا فصولا سبع مائة  
قالوا بالاعتقاد كفو اذ كان علمه اعتقاد فصولا فصولا سبع مائة  
خير من كفو لانه علمه اعتقاد فصولا فصولا سبع مائة كفو كافر اذ كان علمه  
بأن روي فقال من سب كافر كفو اذ كان علمه اعتقاد فصولا فصولا سبع مائة  
اي مجلس العلم فقال من ينعقد على الايمان بما يتوكلون او قالوا مجلس  
علم كفو كافر اذ كان علمه اعتقاد فصولا فصولا سبع مائة كفو كافر اذ كان علمه  
الايمان من علمه كفو اذ كان علمه اعتقاد فصولا فصولا سبع مائة كفو كافر اذ كان علمه  
بكلمة كفو وحكم به غيره كفو الصالح كفو غيره فقد اختلف العلماء  
ذكر فصولا زاده كفو كفو اذ كان علمه اعتقاد فصولا فصولا سبع مائة كفو كافر اذ كان علمه  
سبعة اذ كان كفو لا ينعقد كفو نفسه كفو بالاتفاق وبيع في حيز المسكونة



اخذ حتى سكب في الحشر فقال فقيم دارا ان ابنوني واجبا بما في مختلف  
 المشايخ فبينما كان لبعضهم يكلمه ذكرته فتاواي اياي اللب فبينما رجلى انكر الدنيا  
 لا اهل قال لا اتم كالفقه لنبته كينه ولو تصدق على فقيم سبب في الملام  
 ورجي به الثواب كينه ولو على الفقيه بذكاب فدعا له واكنه المعطي كينه  
 ولو قيل لرجل كل من الحلال فقال احرام احب اليه من الحلال كينه  
 وقال فبينما له ورني جنان يك حلال خور يار وراوسج كينه  
 ومنه اكل طعاما حراما وقال عند الاكل سبب كينه ولو قال عند  
 الفواح المحرمه قال بعض العلماء المتأخرين لا يكره رجلى حلس في  
 مكان وتنتع تشبه بالانكرين ومعه جماعة سيكونه ويضكون منه  
 ففقهه واجلستهم وكذا منه تشبه بالمتكبرين والقوم علبون في صول  
 كالحسين ويضكون منه ففقهه واجلستهم كالبس اكرا حخته ولا  
 ذكرته في المشايخ من علماءنا تكلوا في معنى الكرد ورويتم فقا  
 ان كل كره ٩ ام الا انه لا يكره فيه فقا تكلوا في معنى كينه لفظ  
 احرام وعنه ايج و ابو يوسف الكرد اقرب اليه احرام ذكرته في الزنا  
 يتقدم سبب العالم على الشيخ الفاني عن العالم وليس يلحق ثواب  
 وفي التناسيم توقف الامام في ثواب الجنا واقتار بعض المشايخ  
 في الحلال المشركين انهم ضام احل الجنة ولا باس ببيادة الكليات  
 وفي فتاواي الشنقي انه كره دنانا الممر ولا يفر الحالك وكذا انه اراد  
 احل الذمة وكرم دنانا وشق دنانا ان اكلها ان اكلها بني المسكين ومنه  
 كره لا يفر لان اكلها فقد اسقط حرمته ذكرته في فتاواي في الجنا  
 امر المودف والمنزى على المنكر اذا علم انهم سيموتون والامام في الفتاوى  
 الا وهو دف ماضى عتقا وشمقا والمنكر ما يكره المتكبر والمكبر في  
 في بزازية لا يصدق على القوم وانه فيه طريقة عاوشة ولا يشي قطع  
 الطيشن الرطب في الحقام كره ولا في سبب وينفع به التعذب  
 عن الميت وقطع الباس لا يكره نكاح الميت من بعد اياه في قبل الوفا

في لا يكره لو يجوز الكذب في ثلثة مواضع في الصحيح بيني الناس وفي الجواب  
 وسبع احواله قال في الذميرة اراد به المكارهين لا الكذب الخالص فاجاب  
 ما له المهرودي ان حلالا لا باس بقول صدقته والكل عالم بيني  
 حلال ولا باس بقول صدقته المستحق في الحلال ان الاصل الاول لا  
 للمهرودي لا يكره ولو كان لا يكره الدين يكره الا حكاما يكرهه الذي يشبهه في  
 وينقل اليه منه لم يترقب الفناء ليعبه واذا يقهر الناس وان حلت به  
 في معصية واكسر ففقهه واذا يقهر باصل معصية يكره ايضا عند اياه  
 وعند ما لا وكذا الفاضل عنه زارعتة وان اشته او من رستاق معصية  
 شكره والسمه مع حاجته ان الناس اليه لا يكره عند ما وكان مكره لم يكره في  
 كنه ان يقهر باصل البكره وفي الفتاوى في ذلك على الحاشية غير الولد منه  
 سود الزمان بلا اذنها سبعة ذلك وان كان معصية خلاف نظام الجواب  
 ولم يسه احواله من انه استأجر الولد قبلي السبا ففقهه وباس حله  
 بعينه ويؤول الناس لا يكره له لا باس بان يوايه منه لم يكره في  
 بيع فيه الممر في الشاة في سابع الاولاد وفيها فقه الناس في  
 خلف الشو بياح لاسنة ولاد اجب وتنف الشبه لا على الوجه القم  
 بين لا باس به ايضا البهايم والاراة واحضا ابنه ادم يكره ولهذا  
 يكره استخدا مهم الحقيقه ارشد الناس ولين لان ما به ينزل قنطرة  
 قنطرة فلا يقهر ولهذا شيت ولان كالبقيع والحق الذي لا يبا مع حرم  
 والذي يبا مع كالبهايم ومنه لا يقدر وقد فقهه الله ليس بحرم لوذا  
 بلغ البعير عشرة الايام مع امه واخته وامرأة الابا وانه وجاربه  
 رجلى كشف ازان في الحام لينسك ويعصم ولا ياتم والانه على  
 النافذ وينبغي لرجل ما خذ منه حية اذا كان وفيه احواله ايضا ذكر  
 في درر النور فوض ان كل بقدر دفع الحشاك واستجبت بقدر تقدر  
 على صلوته ما يامر صومه واجب اليه ليس به مائة وحرم ما فوته  
 الا بعد قوته صوم الفدا او دفع حياء ضيفه وكرهه في الامان و

في لا يكره لو يجوز الكذب في ثلثة مواضع في الصحيح بيني الناس وفي الجواب  
 وسبع احواله قال في الذميرة اراد به المكارهين لا الكذب الخالص فاجاب  
 ما له المهرودي ان حلالا لا باس بقول صدقته والكل عالم بيني  
 حلال ولا باس بقول صدقته المستحق في الحلال ان الاصل الاول لا  
 للمهرودي لا يكره ولو كان لا يكره الدين يكره الا حكاما يكرهه الذي يشبهه في  
 وينقل اليه منه لم يترقب الفناء ليعبه واذا يقهر الناس وان حلت به  
 في معصية واكسر ففقهه واذا يقهر باصل معصية يكره ايضا عند اياه  
 وعند ما لا وكذا الفاضل عنه زارعتة وان اشته او من رستاق معصية  
 شكره والسمه مع حاجته ان الناس اليه لا يكره عند ما وكان مكره لم يكره في  
 كنه ان يقهر باصل البكره وفي الفتاوى في ذلك على الحاشية غير الولد منه  
 سود الزمان بلا اذنها سبعة ذلك وان كان معصية خلاف نظام الجواب  
 ولم يسه احواله من انه استأجر الولد قبلي السبا ففقهه وباس حله  
 بعينه ويؤول الناس لا يكره له لا باس بان يوايه منه لم يكره في  
 بيع فيه الممر في الشاة في سابع الاولاد وفيها فقه الناس في  
 خلف الشو بياح لاسنة ولاد اجب وتنف الشبه لا على الوجه القم  
 بين لا باس به ايضا البهايم والاراة واحضا ابنه ادم يكره ولهذا  
 يكره استخدا مهم الحقيقه ارشد الناس ولين لان ما به ينزل قنطرة  
 قنطرة فلا يقهر ولهذا شيت ولان كالبقيع والحق الذي لا يبا مع حرم  
 والذي يبا مع كالبهايم ومنه لا يقدر وقد فقهه الله ليس بحرم لوذا  
 بلغ البعير عشرة الايام مع امه واخته وامرأة الابا وانه وجاربه  
 رجلى كشف ازان في الحام لينسك ويعصم ولا ياتم والانه على  
 النافذ وينبغي لرجل ما خذ منه حية اذا كان وفيه احواله ايضا ذكر  
 في درر النور فوض ان كل بقدر دفع الحشاك واستجبت بقدر تقدر  
 على صلوته ما يامر صومه واجب اليه ليس به مائة وحرم ما فوته  
 الا بعد قوته صوم الفدا او دفع حياء ضيفه وكرهه في الامان و



بشا و هم بول الابي و اكل و شرب و اوكاف و تلبس منه انما و حجب و فضته  
 على حال و انما و كتب العلم في ذكره في تاريخه في الدرهم اليه غشما  
 بان ثمنها صغر او ثمنها فضة كالدراهم اليه تروى في و يار ما يجوز البيع الوا  
 بالاشياء من غير انما كمن يشترط الاتفاق بين في المجلس كما في العلم و ان  
 كان ثمنها صغر او ثمنها فضة لا يجوز فيها الاتفاق على و انما و انما  
 انما العلم بالدراهم اليه غشما غالب لا يجوز الا ان يكون في الفضة انما  
 لعملة اكثر منه الفضة اليه يكون في الدراهم المفضولة و في العلم و  
 بالافتراق قبلي القبض و لا يبطى بعد القبض و اذا فسد العلم بالافتراق  
 قبلي القبض احدى البولي في الروايتي المفضولة لور ذكره في بزارية  
 و الدراهم اليه غشما الفش او الفضة او ب و لا يجوز البيع بعضه  
 ببعض من غير انما كمن في خلاف المجلس كمنه يد اريد لا يثمن  
 و انما الامام الاظم في الدراهم التجارية اليه غشما عليها النحاس  
 انما يثمنه الفلوس نزل العلم في بيع و يبار بدرهم و لم يكونا كمنه تها  
 ثم فقد اوتى قبلي الافتراق جاز و كذا الوتقبض حكما بان كما قال علي  
 اخ و ما ينه و لا في عليه و درهم ما شئت ما كلف ما على صاحبها ما عليه ثم  
 بنفس و بيع الشتر في علوس انقد الدراهم و لم يكن الفلوس حاشا  
 عند يبيع جاز و قال زفر لا يجوز ما لم يكن الفلوس في ملك البائع عند  
 العقد شرا لهما فقتل و انما في البائع او لا قال ما كثر و القبض في  
 و كذا الوتباين و ليس عند علوس و لا عند ذلك و درهم او قبضه  
 قبلي الافتراق انما جاز و انما قبلي قبضه بل في ذكره فلا عيب اذا  
 الدراهم في البيع قبلي قبضه ما كثر ابو و على المشتري في ثمن ذلك علم الدراهم  
 اليه و وقع عليها و قال ابو يوسف و قد عليه قية ملك الدراهم و عليه  
 النسي و الدين كذا و في النكاح يجب قية ملك الدراهم بالاجماع و  
 الاجادة كالبيع و ذكر في الواقات روى الشتر في ثمن بدرهم نقد البند  
 حكم بقوله يجب قية ثمن انما كان لا تروى في السون نقد و ان كان تروى في

لكن انما لا يتحقق البيع و ليس بهما في الا ذكركم انما في الشتر في  
 سلعة بغيره و درهما اليه راجع في بلد ما و قبض السلعة ثم رخصت الدراهم ما ذا  
 يجب عليه حال عليه عشرين درهما و ذكر في و روى في و لو استوفى ثمنه  
 بكتبت و روى في عند اليه لانه اعان و موصي و الوالي مبيع و ذاك  
 و الثمنه مفضل فيه اذ حجة استوفى منه لم يكن باعتبار ثمنه بل باعتبار انما  
 ثمنه و بالكلية و لم يجر في منه كونه ثمنه و لذا صح استوفى منه بعد ذلك و  
 ذكر في حاشية الابن و يجوز البيع بالفلوس النافقة و ان لم يبق  
 فانه كسرت فاعلان كما في ك و المفضولة و لو استوفى ثمنه  
 بتر و شك و عند اليه يوسف قية يوم القبض و عند قية يوم القبض  
 انما و لا يجوز بيع ثمنه النافقة ما لم يبق في ذكره اصلا في الاصل  
 و انما الشتر في الدراهم المفضولة او الفلوس النافقة صح فان  
 كسرت قبلي ثمنه بطل عنق و عند ما لا يبطى ثم يجب قية يوم القبض  
 عند اليه يوسف و انما يتا على به انما ليس عند ثمنه استوفى ثمنه  
 كسرت يجب ثمنه عند و عند اليه يوسف يجب قية يوم القبض  
 و عند يوم انما و ذكر في حاشية و اذا اشترى بها اي بالدراهم  
 المفضولة ثم كسرت فتم ك انما ليس المالكية بها اي في كل  
 ابلاد و في عيون ان عدم الرواج انما يوجب ف و البيع اذا  
 كان لا يروى في جميع البلد انما لا يبيع حالها و يبيع البيع بالثمن  
 و انما اذا كان لا تروى في جميع البلد و يروى في ثمنها لا يبيع البيع  
 لم يملك و كمنه يبيع مكان البائع بالثمن انما قال اعطى ثمن  
 النقد الذي وقع عليه البيع و انما ثمنه اخذ ثمنه ذلك و ما من قالوا  
 ما ذكر في العيون مستقيم على قولهم و انما على قولها على مستقيم و  
 يعني ان يكتفي بالبيع بملك و في تلك البلدة بناء على اخذ ثمنه في بيع  
 الفلوس بالفلوس في عند ما يجوز الاصطلاح بعض الناس و  
 عدم الجوز اعتبارا للاصطلاح الكلي فملك و يجب ان يكون  
 على هذا القياس ايضا و في النقد و في اذا اشترى بفلوس  
 و كسرت قبلي القبض فسد العقد في قوله انما و عند ثمنه لا يبيع كذا في  
 الزمن قال ابو يوسف قية يوم البيع و عليه الفتوى فانه ذكره

انما في الدراهم و الفلوس اذا انقطع ثمنه  
 بغيره و انما في ثمنه بغيره  
 و انما في ثمنه بغيره  
 و انما في ثمنه بغيره



فمما عرفت انما يقع ولا يؤخذ منه مطلقه وان ادعاه واحد ثبت نسب منه ولو قيل  
 او زيد فهو مسلم ان لم يكن في مفرجه وان ادعاه اثنان فثبت نسبهما وان وصف  
 علامته فهو له وان اثبت ما يكون للاسبق او من العبد والذمي وان عليه مال او  
 دابة وسواها فهو له فثبت من عليه ما تضمنه وقيل بدونه ايضا ولم يشهد اياها  
 له من طعام وكسوة وقيل بجهة وتسلم في حكمه لانه وليه وقيل في مال غيره  
 ذكره ولا اجارته في الاصح وقيل له اجارته وكذا في غيره فان ربي وجو ليعطي اذ كان  
 يعلم لو لم يعط لا يحل سبب له ان يعطيه وان كان في بيع ان لو لم يعط  
 يحل لا لانه في غير من عليه وان المتعلق يكون امانة في بيع ولا يحل المتعلق  
 على العتيق ذكر اكد او ائتمتع بغيره في بيع او شرا او كسحا او غيره او اذ كان له ولا  
 المتعلق لا غيره والمتعلق ان يتولى العتيق حيث شاء ولو وجد الرقب  
 ليعطى ماله كانه المالك للعتيق وان وضعه القاض في يد المتعلق و  
 مال انتقل عليه منه هذا المالك بانه امره وان انتقل المتعلق عليه مال  
 نفسه بلا امر القاض يكون متعلقا لاي بيع عليه ذلك على العتيق فان  
 المالك اذ له الرجوع وان لم يشترط له وصدا المتعلق في منفعة  
 ولو وجد العتيق على الدابة كانت الدابة للعتيق كما لو وجد من  
 آخر ونفقة من بيت المالك فان مات المتعلق وترك مالا ينفق الي  
 المالك كتاب النقطة ذكر في ثمانية النقطة على غيره ادم والآخر  
 رفعه ان كان في غير من الرفع وان كان لا فلا والنقطة على وجهين ان  
 خاف قبضها بغير حق الرفع وان لم يخف قبضها فحق الرفع فان رفع النقطة  
 افضى منه تركها عند عاتة الساء وقال بعضهم على رفعها وتركها  
 والعتيق قوله كما انما مضوحا في ثمانية سوادا كانت النقطة وارجع او دنا  
 ارجع او دنا او حارا او دينا او نوسا او ابلا وهذا اذا كان في العلم  
 فان كان في التوبة فترك الدابة افضى ما ذار رفع النقطة ثم قال فيقول  
 وجد نقطة او قد شغل اذ عني شيء فمن سماع من عليه ولو كان في  
 ويوف حيث وجد جهرا كسرنا كما في الحق ولم يجد احد لشهد او كان  
 عند الرفع مع العلم لو اظهر افضى العالم تترك الاتهام وشهد على غيره  
 وان تركه اذ ان الكفر ايضا يعني يافض في افضى في مدة التوف قال في  
 يرفعها ولو لم يفضى بني اذ كانت معلقة او كسرة وغيره الى غيره

[illegible]



[illegible]

فان ينبغي للمحقق ان يشهد عند رفع اللقطة انه لم يرها لصاحبها فان شهد كما  
 اللقطة امانة في يده وان لم يشهد كان غاصبا في قول الجرح وعلى قول ابو يوسف  
 هي امانة على كل حال اذا لم يكن منه قصد الحفظ لنفسه ولا معنى للمقتضى الا  
 بالتقديري عليها او بالمتنع عند الطلب هذا اذا امكنه ان يشهد فان لم يشهد  
 عند الرفع او خاف انه لو شهد عند الرفع يافق منه الظالم فتمسك الا  
 يكون ضامنا وان وجدته يشهد فلم يشهد حتى جاوزه حتى لانه ترك الاشياء  
 مع القدرة عليه ذكر في جامع التفسير قال ابو القاسم اذا اخذ اللقطة  
 ليس له ان يتصدق بها على نفسه وان كان فقيرا لانه في حكم الغائب  
 ولكنه يتصدق بها على الفقراء يقول الفقهاء المتبعضون ان الكتاب من المملوك  
 كذا في صحيح الفتاوى ذكر في قاضيه فان رجع دفع لقطته واسمه فذكر  
 وادعى الخصال وذكر وزنها وقيمتها وعقدتها وكل علامة لها واصناف  
 ذلك فلم يرفع اليها للمحقق وطلب البيعة لايحكم المحقق على الرضا  
 اليه وعلى قول مالك يجبر بالرفع اليه المحل فلو دفعها اليه بالحيطة ثم  
 جاءه اثم وانما البيعة الخصال فان كانت هناك او لم يقدر على اخذها  
 فضا عنها بالخيار ان شاء حتى لا اخذ وان شاء حتى يدفع يقول الفقهاء  
 وجدت في كتاب المحقق ان كان المحقق دفع بقصد التفات لافها  
 عليه وان كان الدفع بغية القصد حتى فحصل في الحكم الاتي  
 ذكر في غاية البيان رجع اخذ الاتي ثم ياتي به اليه السلطان وذلك  
 لان الاخذ لا يقدر على حفظه بنفسه عادة فيا بانه من مرة ثمانية  
 غلما يحصل الفوضى من اخذ فياتي به اليه السلطان او اليه القاضي فيجبه  
 مناه عنه الا بان توافوا على ذلك وهذا الذي ذكره من الاتيان بالبعد  
 الاتي اليه السلطان اختيار الرضا وانما اختيار الائمة الخلو في الاخذ  
 بالخيار ان شاء حفظه بنفسه وان شاء دفعه اليه الا انما وكذا  
 الضال والفقير الواحد منها ياتي ركة في الضرورة قال الحاكم السعيد  
 في الكافي اذا اتى الرضا بالبعد فاحذر السلطان تجبته فادعاه رجع وانما  
 البيعة انه جئت قال يختلف ما بينكم ولا هيبة ثم يدفع اليه ولا اجب

الانصاف کے لیے جیہید الااولیٰ بالفحص  
میں مجھ کو منہ از اقدس لائے گی  
و ان کا کہنے میں



ان ياخذ منه كنيلا وان اخذ القاضيه منه كنيلا لم يكن شيئا ولكن ان لا ياخذ  
 احب اليه قال الحاكم هذه رواية صفه رايته الصفة في كتب القضاة  
 في بعض روايات عن ابي سليمان قال احب اليه ان ياخذ منه كنيلا فان لم  
 ياخذ منه كنيلا وسعه ذلك وان لم يكن كنيلا في بيته وافر العبد حالب اذا  
 حال ذلك باجم الامام وامك عنه فيجب له ان يلبس ويقيم البيعة ان  
 العبد جالس فيدفع الثمن ولا يتقاضى بيع الامام ويتفق عليه الامام في  
 مدة جسه من بيت المال ثم ياخذ منه جسه ان مضى ومنه عنه ان ياخذ  
 اليه صفه لفظ الحاكم ذكر في كتاب في انما الخلف فيجب ان ياخذ اذ اودع العبد  
 زواله عنه ملكه ويحكي ان قال للاحيط لانه جائز زواله عنه ملكه والقاضيه  
 خصم عن النابيين واخذ الكفيل للاحيط وان لم يؤخذ جاز لقيام البيعة  
 وقال الولوي في كتابه اذا كان لم يبيع العبد حالب فاقاضيه لا يملك في بيع  
 لان القاضيه نصب ناطق الامام المتكلم في حياته العيني عليه ويتفق عليه  
 من بيت المال ويرجع بالثمن على مولاه وكونه في بيع وان ان العبد  
 منه اي من الذي اخذ منه عليه شيء اي لانه عليه في التقاضي  
 لان الاتق كافي في امانته على نفسه ولا اخذ بالاشهاد في نفسه  
 راد الاتق اذا استعمل في الطريق كاجبة نفسه ثم اية منه يعني ان  
 لا يملك الاخذ على المولى لانه في معنى البايع ولهذا كان الاخذ ان يحبس  
 الاتق من المولى لاستيفاء الجلي فصار كالبايع الحاكم في باب البايع  
 كتاب المفقود وكونه في حكم البيعة للقاضيه بيع مال المفقود والافق من  
 المتاع والرقبة والتمار اذا خيف عليها الف ولسي له بها الف  
 وعيال له ومنه باع بالخوف الضائع فصار له وراعي او دنانير يبيع بها  
 ومنه لا يبيع بالمفقود وان فعل فقد ولو باعها لفساد ومنه جاز كذا  
 لو علم حيوة كنه لا يبيع من سنين في لا يقضي على المفقود ولو في  
 ليس للقاضيه ان يقضي في مال المفقود ولا في من الحكم المولى في بيعه  
 على حوته ان القاضيه يبيع في مال المفقود واليس له في مال الناصب  
 القاضيه لو اخذ وبيعة مكي في يده وبيعها عند ثمة لا بأس ببيع

ان كان في

سئل بولا ما عموما في له فجاب احدها فذبح الشريك الا ان كان في  
 الراعي سئل يعني نصب ثم كبر اجاب انه يضمن اذ يملكه عظمها بديا  
 فلا يبيع بغيره ولو لم تكن الشريك الناب في الصلوات ولم تكن  
 بيت يملكه ان يبيع رفع الادلة القاضيه في نصب فيما يحفظ كذا  
 اجاب وهذا تنقيص منه على ان القاضيه نصب قيم يحفظ ما كان  
 وعلق فيه ان ينصب المفقود وصحت البيعة دون غم غم ولا  
 من الغائب ولو نصب انما في بيت ما كان الغيب غيبه منقطعة  
 حصل له المفقود في ديونه فيلزم وقيل لا ذكر في بيع المفقود  
 في بيت في مال غيره فلا يثبت عنه الا ان كان كونه واثبات كونه  
 يكون فيما شكوكا فيها فتوريب الوارث المتقاضي اذ يبيع في ذكر في  
 في ان المفقود في حق نفسه يبيع فيما يبيع لا يقسم بالمعني ورثته  
 ولا يبيع في اوائه ويبيع متينا في حق غيره في لا يبيع وحده من اقران  
 اذا مات ولو بقي من اقرانه واحد لا يملك ماله والا فحق ان يبيع من اقرانه  
 في عبده لاني الدنيا والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الحارث قدس سره  
 قال صدر التمسيد هكذا وعليه الفتوى ذكر في انما اية اذا اخذ الرطل ولم  
 ياربه او فلام ملكه انما يبيعها وقال حصار الدين لا يكون للقاضيه  
 ان يقضي في مال المفقود ولا في من عليه الحكم من الحكم المولى في بيعه  
 على حوته قال فواحد زاده وعلق فيه ان يبيع في مال المفقود اذا خاف  
 التلف ولا يبيع اذ لم يملك في الغائب اما اذا علم فدا في بيع النوازل  
 اذا كان المفقود واداه وعلق فيه ان يبيع اذا خاف ان يخرق انما  
 سكته احد وياثر ببيع الامام ويحفظ المفقود فيصير فيما يتعلق بالتقويم  
 ذكر في الجوهري ان راي القاضيه في التقويم جائز في غير ذلك فاما  
 لا يضمن لانه قد ورد الاثر وان كان اكثر منه مائة يبيع ان زاد على مائة  
 فنصف الية من بيت المال وكونه قاضيه في بيعه في التقويم باقدا كمال  
 ان راي المصنف في مال ركن الدين الزنجاني انه ياخذ في بيعه في يوب  
 القاضيه



فاذنابهم به وعليه كما عرف في جنون البقاة وقال امام طهيم الدين قري  
 وفي حكمة التعزير من لا يحكم بالجماعة يجوز تعزيرها باخذ المال وكذا المرأة  
 البقرة اذا ادعى انه خلق بفسق يتيقن ان اعتقدت ذلك بالام  
 من اذنته ولو قال الرجل لرجل ياراني قد قد القذف ولو انكر القائل  
 لا علف وكوفي قسمة رجل قبل حرة او مبيعة او مائة او عاتقها او مائة  
 بشهوة وكذا لو جامعها فيما دون الفرج يجوز ذكره في القصاص ولو قال لغيره  
 يا كلب انه يزور ان كان من الائمة اف لانه بعد شتمه في حرمه وعنه  
 الفقيه الى حيث يصغر انه يزور والصحيح انه لا يزور لانه كاذب قطعا  
 فيما قال فلا يخلو المقذوف شيئا وفي قوله يا جار يا خنزير وما شتى  
 بالكل ذكرنا انه يزور وسور دابة الاله الى عنه الى يوسف وفي رواية عنه  
 محمد انه لا يزور عاتقا في الكلب والصحيح رقبته شتم ان كان  
 ذاروة يوعظ وان كان شقي ضرب وجس في حقه ترك ذكره بزارته  
 رجل ادعى من رجل انه شتمه اذ ضرب وقال له بيته حاضرا في كعبه ولب  
 منه كفن بنفسه الى ثلثة ايام فان اقام على ذلك بعد ان ادرجها  
 وادخلها فوجدته كفن بنفسه حتى سال عنه اليهود ولا يمس قاذرا  
 عدل يضرب اسواها اذ ثلثة ثلثة واكثره تسعة وثلثون في قول الى  
 ومن وان راى الحاكم ان يخطب يضرب ويحبس اياما وعقوبة ان كان  
 المدعي عليه ذاروة وكان عليه ادعى ما فعل يوعظ استخاها ولا يزور  
 ان كان الى ذلك وتكر منه روي عنه انه ان يضرب ويحبس الحاكم ان يخطب  
 منه وفيه اية يوسف ان التعزير على قدر الجرم وصرفا على قدر ما  
 وعلى قدر احتمال للضرب وعنه اية يوسف الرجل اذا كان يبيع وشتم  
 وشتم الصلوة ويحبس ويؤدب ثم يخرج ومنه يتهتم بالتفليس والتم  
 وضرب ان كان يمس ويخط في السجدة اية ان يظهر توبته وكوفي ياف  
 فاني واباب التعزير متفقون ان كان من جنس ما يجب به قد القذف  
 يبلغ رقبته التعزير نحو ان يقول ياراني وانه كاذب من جنس ما لا يجب به

في حكمة التعزير  
 في حكمة التعزير  
 في حكمة التعزير

قد لا يقدح بخوانه يقول يا خبيث يا فاسق لا يجب فيه التعزير و  
 كوفي ذلك متوجعا الى راى القاضى وكوفي قسمة ضرب يجره ويقيم قسما  
 ضرب المصروب ايضا انها يجران ويبدأ باقامة التعزير بالبدن  
 لانه انكلم والوجود عليه يجران في جملته فصوله في حقه في حقه  
 القاضى من جنس ما وتزير ما اقامة بركته المحبس ولو نطق احداهما  
 لا يزور عالم يخطب ضمه تقيده اليه في لو ضعف فزان او كقول من  
 السجدة الى سجن العصوص ودية الجنس شهران او ثلثة وقيل  
 وقيل ستة والصحيح انه منوفى الى القاضى ان قال المقتضى عليه  
 القاضى اخذت الائمة ضمه التعزير ذكره في قسمة رجل ويذكر  
 ويوجد رايه ان لا يجران ويكره يجران من اربعين سوى ولو قد  
 رايه الخردون السكر يزور ولو وجد سكران يؤخذ التعزير في نزل  
 السكر ولو شهد رجلان بشرب الخمر ويوجد منه رايه عند ادعاء  
 كاتبا في المحبس بجمدة والا فتمنع من ان الزاهد في قضا وان  
 التعزير من السلطان باخذ المال ولم يجر كسفة الاخذ وان راى  
 باخذ ما يقيم وان ايسر من توبتهم يصرف الى ما يجر ذكره في قسمة  
 رجل قال لرجل يا مسوءة فانه يجر ولا يجب الحد في قول الى يوسف  
 ومحمد في نصف العقوبة السبي وعلى قوله اية لا يكون قاذرا  
 وعليه التعزير لانه الحق الشتم والمعتوه المسجاة في الدم ذكره في  
 غاية البيان ومنه سبب التعزير كسمة وضرب وكوفي علف  
 على الى سبي لانه يجر في صوته العباد مالا ادعوت به هكذا وجدت  
 في شتم الى علف الاشارة قاله في نوادره ان رستم عن رجل شتم  
 الناس اذ كان ذاروة وحفظ وان كان شقي ضرب وجس ا  
 مروة علفا في الدين والصلح قاله في ظر صفة سمعت من ثقة ان  
 التعزير باخذ المال ان راى القاضى اذ الولى مصححة جاز وفي حكمة  
 ذلك لا يحكم الجماعة يجوز تعزيرها باخذ المال في حقه ذكره في صدر

وان كان ذاروة ذلك  
 صبيح







ما لا ينفصل تجلي القاضية عند تسليمه الي المتولي ثم طرحت هذه المسألة في كتب الفقه  
 وذكر في جوامع الفقه والامام من الوقف ابتداء العيني على ما كان  
 بغيره جامع الفوائد ان الوقف لا يجوز عند ابيه لان المنفعة معدومة  
 والصدق بالعدم لا يصح والاتح انما جاز عند كونه غير لازم ولا  
 يخرج عن ملكه فيباع ويورث الا بقضاء القاضية صورته ما ذكر في  
 خان وهي ان يسلم الوقف الي المتولي ثم يرد ان يصرح عنه محض اتمام  
 لزومه فيختص ان عند القاضية فينقضي بالزوم على قولها فيلزم لانها  
 في حق جبهته منه ذكر في حقه حكم الحاكم بعد موت الواقف لزوم الوقف  
 لم يجر لان الوقف اذا لم يكن لازما انتفى به ملك الورثة لموت  
 الواقف وانما يردل الوقف بملك الواقف بتعلقه بموت  
 فيقول اذا مات فقد وقفت واري على كذا وهذا الوقف لا يكون  
 لازما الا لموت من ارادته عقار موقوف على اولاد رجل وعلى اولاد  
 اولاد اولاد ابدان ما سلبوا بشرط الصفة ما في رجل ان يترك  
 واكثر في اليد كونه ارباب وان يكون له حق في حصة الفكة وطلب منه  
 ابيه صافي لا يقع الوعوي والابن صافي لان الموقوف عليهم لا  
 يكون الوقف وانما هو مقسم من بينه وبين ولاته الوعوي المتولي  
 لان النقص لم ينفذ اليه اربابا به وعلى وجهه ومضى على  
 ذلك ثم ينفذ اليه ما يفي به على الشط بالحقبة قال الفقيه الا ان  
 شرط التولية للاولاد فيكون الوعوي والابن صافي صحيح عليهم  
 جامع الفوائد وقف الامام والمؤذن فلم ينفذ في حقه ما كان في  
 لانه في معنى الفقه الصلة وكذا القاضية وقيل لا سيقط لانه كالابوة وقف  
 في بدستاه فلم ينفذ الابوة صدمات منظر الوارث والمتولي لا سيقط  
 ولو اوجه الامام سقط الوعوي على المتولي كوز اما القاضية لو اورد حلا  
 بان يواجر دار الوقف مودة فهو ليس بخصم لانه وكيفية القاضية بالاست  
 وليس باذن في الحفوة فلم يجر حضوره الا اذا اذنه القاضية المتولية

مع والاذن في الاستبدال ليس بميتول اذا المتولي من يملك النقص في  
 الوقف متولي ذو يد يوم من على الوقف فهو حق الخارج على الملك  
 حكم بالملك الخارج ملو من المتولي بعد هذا الوقف لا يسلم لان المتولي  
 صار مقفيا عليه مع من يدعي الوقف من جهة وخدا ايه يوسف  
 يتولى نيته في اليد على الوقف ولا يقبل نيته الخارج على الملك كمن  
 ادعي حقا وقال في اليد موعلي وجوزت ما في يديه نيته في اليد  
 وتولها نيته وفيه ادعي ملكا في دار بيد متولي يقول وقفه زيد  
 انه وقف على السجدة كذا من جهة بكر فقبل او القاضية عليه موز الوارث  
 لا يطعن الوقف ذكر في اسم ونسب وقف على نوا المتولي عليه  
 ظالم لا يمكن اخذ منه ولو ادعي الموقوف عليهم على واحد منهم  
 انه باع من هذا الظالم وسلم وهو ينكر ملكهم فكيفه ولا منهم اذ  
 عليه من لواقف له ما ذكره ككليف ما ذكره في حق عليه بعينه  
 وكذا الوتر حق والمتولي يوجب هذا الوقف بغير نظر الوقف  
 كان المتولي في غضب منافع الواقف بغيره فيشترى بغيره  
 ان يكون على سبيل الوقف لانه بدل للاول كذا اجس وهذا  
 وهذا يدل على ان دعوي الوقف من الوتر بغيره على سبيل الوقف  
 لانه بدل للاول كذا اجس وهذا يدل على دعوي الوقف من الوتر  
 عليه بغيره فقط ارض بغيره ان ملكه من حق قوم ان يوقف عليهم  
 حكم الحاكم بالوقف فياخذ منه وهذا هو ان دعوي الموقوف عليه  
 بغيره ادعي الموقوف عليه وقف عليه لرا داه باذن القاضية بغيره  
 دناما وبغيره اذن القاضية فغنيه روتنا ما والايج انه لا يقع لانها  
 في الفقه لا ينفذ فلا يكون حقا في شيء اذ ولو كان الموقوف عليه جائز  
 فادع احد مع انه وقف بغيره اذن القاضية لا يصح في روايته واحق  
 ونسب ان سيجي غلة الوقف لا الملك ودعوى غلة الوقف وانما الملك  
 الوارثا الوقف على رجل معقبي تبي يجوز ان يكون موقوف بغيره

ذكر في الآداب والادب  
 ما ذوات المدرس في زمانه  
 السنة من قبل جدي الفقه  
 وقيل له ورعا وقدما ثم دنا  
 ثم مات اذ كان في ان يترك  
 بني وقت سنة الفقه ايه  
 مدة بياضته والابا بياضته  
 من جاء به وقت العلم  
 مع المدرسين ونحو ذلك  
 منه مدرسي المنفصل المتفصل  
 فيعلمي كسبته مدته ولا يقيم  
 في حق اختيار زمانه في الفقه  
 وادراكها كما اجتمعت في حق الادب  
 في الوقف على بغيره في الحكم بغيره  
 وبغيره المدرس والفقه وصاحب  
 وفقهه وما هذا هو الادب  
 بالفقه والادب كذا اقول  
 الا لوسيع في اتماع الكمال  
 اعلم ان اجبا رجلي الفقه  
 في حق الاولاد في غير الارفاق  
 الموجود في الاوقاف بالثقة  
 كقول اربعة اشهر في حقه  
 انقطعت فكل من كان حقا  
 قبل تمام الشئ الواجب حقه وهو  
 استحقاق الشط ومنه لا خلا



القاضي اذ لم لا يصدق ويغيب بان لا يقع لان قضاة القضاة لا التهم  
في الوقف ولو غلب الوقف احد ليس احد من الوقف عليهم خصوصاً  
اذ ان في غيب لا يسمع الدعوى في الوقف عليه سعي وبالاولى ينفذ  
الوقف عليهم لم يملكوا اجارة الوقف لو كان الاجازة كل الوقف عليه  
فان الوقف لا يسمم وغيره لا يسم في الغيبة في يجوز وهذا في الدور والحقا  
والاراضى لو شرط الواقف تقديم العتمة والاراضى وسائر الموانع ليس  
عليه الوقف عليهم بل ان يواجره ولو لم يشترط فيجب ان يكون يكون  
الاراضى والموت عليه برهن انه وقف قبل البيع بقبي وبطل البيع و  
ليس طمسه في حبس المبيع بتمنه ولا ينفذ له ما لم يزل قول المشتري  
وضمه لو برهن المشتري بان كان وقف على كذا لا ينفذ لانه ساع في  
تفرض ما تم به ولا نه ليس بضم في دعوى الوقف على الوقف عليه  
اتول الوقف من غير المشتري وهو مستقيم به لا يملك في غيبه ان يملك  
في طلاق وحقاق وقوله ليس بضم الم لا يقع لان المشتري في بيعه يملك  
ضمم سعي وهو لو كان في الجاهل به من الموقوف عليه لستم بان الواقف  
كذا انما اراد لستم بان في بيع بتمنه على باعه فاعله بالبيع كان كذلك  
فكل ما كانت الواقف رتبه ورثته الى الواقف في حكم بطلان الوقف فوقع  
في نصيبه من الارث فيسحق في دفع دعوى الوقف في المشتري في المشتري  
ذكر في جامع الفصول ان متولي ادعي انه وقف على كذا ولم يذكر الواقف  
قيل سعي وقيل لا يملك في الوقف عند سعي والوقف عند سعي  
اصل الملك على ملك الواقف فلا بد من ذكره لئلا يكون انما يملك فقط  
الشهادة بالوقف بلا بيان واقف يملك في الوقف لا ينفذ عن ويحي ان  
يتسلى ان كان الوقف قدما ولو ذكر الواقف لا المصنف فيصلي لو  
قدما ويعرف الى الفوائد مات الواقف ثم مات القيم فواقف الواقف الى  
غيره فوصيته بتمنه له ولو لم يوصيه الى غيره فولايته بقب القيم الى الغير ولا  
يجب القيم في الاجانب مادام منه ولو الواقف واحداً يملك في الوقف

لك ولو اقام غيره وتسلم نفسه في حقه لم يجر الا اذا فوض اليه على سبيل المولوم  
وفي نقل احوال وقفه في قيمه ونصيبه لوضعه لوقف وذكر ابو يوسف ان في لا  
عليك نصيب وصيته وقيم مع تبا، وقيمة الحب وقيمة الا عند ظهور الحياتة منها  
وقف مشهور لا يعرف واقفة المستولي عليه في المولوم فادعي المتولي انه وقف  
على كذا او شهد بذلك فالحق ان لا يجوز ادلا الشهاده على اصل الوقف  
بالشهادة ولو كان الوقف على قوم باعيا منهم وانما على الشرايط على ظهورهم  
بشهادة واحدة في الوقف وكذا الشهادة الرجل مع النساء قال ابو بكر محمد بن  
الغضنفر الوقف على عشرة اوجه اما يكون في الصحة او في حالة المرض  
او وقف بعد الموت فاما كان في الصحة فالتبعض والاراضى يكونه شرطاً  
لصحته كالحبة وما كان بعد الموت فالتبعض والاراضى ليس بشرط صحة  
لانه وصيته الا انه يعتم منه الثلث وما كان في حالة المرض في كل الوقف  
ان كان يعتم منه الثلث كالحبة في المرض يعتم منه الثلث وشبهه  
فيما يشترط في الحبة من التبعض والاراضى كذلك الوقف في حالة  
المرض ذكره القاضي في ذلك الشهادة بسماع وصرح ما به لاذ ان وجد  
ما يكون سنة عشر في سنة وماريخ الوقف ما بين سنة فينقض القاضي  
انه شهد بسماع ما ذاك الا في بعض سكوت واقفا في خلاف ما  
ما يجوز فيه الشهادة بسماع ما بها لوصف ما شهد بها بسماع لا يتسلى  
الزم من اذنه ادعي عليه وقف ضمة وبرهنه فان ادعي عليه  
هو لم يستل الى المتولي وقد حكم ببطلان هذا الوقف فلا بد من هذا  
الحاكم وبرهنه لا يقع الدفع لان بينه المدعي اثبت صحة الوقف  
بالسليم وغيره لا يقتضيه وجود الشرايط وبنية المدعي عليه تنفيه  
وقوله قضاة ببطلان لا يتم فيه ذكر كقيمة الوقف لانه ربما يكون موصياً  
به ولم يذكر في المحض ذكر في جميع الجرائد ولو اشتهر بما في ارض  
برهنه ودفعها ثم استحق الوضى ما لوقف جائز وفي المشتري لارض  
بنية الارض يوم قبضه وانما جاز لان الارض بولي المشتري فلو كان ملكاً  
فيوقف وقفه وشك في وجود البعد الى الوقف لان بدله ان ليس لم يملك



ملا بفتح وقفه برزيت شهد وان هذا الحدود وقف على كذا ولم يذكر  
الواقف قبل اذ كان قد عدا وان ذكر الواقف لا المصنف قبل ان  
كان قد عدا ويضم اليه الفاء ولو شهد واعلى اثار الواقف بالوقف لا  
يقبل الا اذا قالوا لا بالوقف وهو على جامع الفصولين رجل وقف على نفسه  
على بعض الورثة سواء كان كوصية بعض الورثة فلو لم يكن موقوف من  
الوقف فلي وقف والا فله ما يخرج منه وقف لم يقسم جميع غلة الا  
على ما جاز فيه وما لم يخرج على ما في الارض لتهنكا ما دام الموقوف عليهم او  
احد من في الاصلاء مملوكات كمالهم من جهة الوقف من الغلة الى  
الفاء اذ جازي الجاني واذا كان احدى البقية وقف على جهة تربية فبنا عليها  
البناء فوق وقف بناؤا على جهة تربية اخرى اختلف المخرج فيه قال بعضهم  
لا يجوز وقال بعضهم يجوز وانما اذ وقف البناء على جهة التربة الى  
كانت البقية وقفا عليها يجوز بالاتفاق ويضم تبعها ببقية قاصديان  
رجل وقف ضيقة على جهة مملوكه او على قوم مملوك ثم ان الواقف  
خس منها شيئا اشجارا قالوا ان غرس من غلة الوقف او من مال وقف  
مكن ذكر انه غرس موقوف يكون موقوف وان لم يذكر فقد غرس  
من مال نفسه يكون له ولو رثته بعد موته ومستحق الوقف وسوا ذلك  
استهله القيم من غلة الوقف او مسجد ليس بوقف وسوا الاصح و  
يجوز بيعه ولا يابس بناء المزارع من غلة الوقف ان كان فيه على  
المسجد بان يكون الا اذا ان عليها لاسمح والموم فصولهم لو اراد الموقوف  
ان يشترى ضيقة بكنة الوقف لكون موقوف على وجه الوقف اللد  
فقد وقفت ولم يوجد فيه رواية وفي الموقوف لو قسم لانه يجوز ان  
ما يكون فيه ثمار الوقف وزيادة ثمنه وانما ما يكون وقفا على وجه  
الوقف فهو وقف انه لا يباع الوقف الادله الا يري ان غلة  
تصرف الى عمارة نفسه وما قضى تصرف الى عمارة الوقف الادله  
اجتمع اصحابنا في مال المسجد فيمن لم يقسم ان يشترى به دارا وقف و  
فعل وقف يكون وقفه وخير وقيل يجوز استحقاقه بوجه اية ذكره في الوقف

ذكر في الوقف ولو شرط الولاية لنفسه او لغيره جاز والولاية له وان لم  
يكن الواقف من امة ثقة مطلقا في ان يشترطه من بيعه ويؤلفه من شي  
واذا لم يشترط الولاية لاحد يكون الولاية موقوف مادام حيا وثب  
القيم له لا الى القاضيه ولو شرط الولاية لاجبيه الى لا يخرج من مملوكه  
بجائزته وشرط الاخراج باطل كما لو وكل بشراء ان لا يخرجه قال في التمهيد  
اذ اصيل الواقف ولاية الوقف الى غير من ليس له ان لا ان يشترط له  
يزول وفي رواية روي عنه ابو يوسف انه اذا اقصى القاضيه بولا  
والموقوف ان ينقض الى غير في الوقف عند اللوات بالوصية وليس يتولى  
خر له ولو وقف على اولاده بدخول فيه اولاد ابائيه وفي اولاد ابائيه  
روايتان وفي تمام الرواية انهم لا يدخلون ولو كان اذ وقف  
موقوف على سبائي او ذريتي بدخول فيه من كان من ولده وسلم  
موقوف يوم الوقف لا يخلو ما بعد وان كان في سبكه اولاد  
لا يدخلون فيه جميع الجاني ولا يجوز وقف البناء في ارض ابن ربة او  
اجارة وان كانت ملكا وقف على جهة التي يكون الارض وقفا  
عليها وفي تمام المصنف الوقف وقف الكردار بدوق وقف الارض  
وسو حله وقف البناء بدوق الارض والكردار تاراب عيسى في الا  
ثم غرس فيه الاشجار وبني عليه الابنية وقف ضيقة على  
الفق او ثم اقصى فلم يخل له الا كل عند محمد وقف مكت قرية على قديم ذلك  
الملك جاز عندم وقف ولم يذكر الولاية لاحد عند ابي الولاية بكون  
لوقف التمسك ليس بشيء عندم لم يقم الوقف وبه يفتي وقف شاع  
على الفقة لم يخرج عندم لم يقم الوقف وبه يفتي وقف على اولاد واولاد  
لا ينقض المذكور على الا بالاولاد في البنات فيه وبه يفتي موقوف الوقف اذا  
اسكن رجلا بغير اجر ذكره هلال لاني عليه اسكن وقفا في المصنف ان  
سواء كانت معدة للاستفاد او لا عليه فتواي قاضيه فاني لم يمسك  
ذكره المصنف وفي الجاني وقف على نفسه لا يجوز عند هلال وسوق



محمد و ابو يوسف وقال الخاوي ان مات بعد يكون موقوفاً اباؤه في خلافة  
لوشم ط الوقف الصرف الي عام المسجد ويمنع قدر يعرف اليه ان كان  
مقيم او اذا كان غيب لا يملك له متول المسجد اذا اشتهى بنبلة الوقف دارا  
او خانوما لا يملك المسجد ثم باع ذلك اختلف فيه والعقبة انه يجوز بيعه  
المستعمل في مال المسجد لا يكون من اوقاف المسجد لانها لم تشر اياها الوقف  
قيم الوقف او اوقف من مال على الوقف ليعم جميع في غلته على الوجوع وكذا  
لو ادهم مع مال الميت لكن لو ادهم لا يكون التول قوله والمخرج في ذلك  
ان يبيع الجذع في ذلك شك في ان يبيع ثم يبيع في الوقف المتولي اذا اوقف  
على الوقف من مال نفسه وشرط الوجوع في مال نفسه الا ان يملك بني  
مسجد في سكة خزانة بعض اهل السكة عمارته او بعض الامام و  
المؤذن في عمارته الباقى اولى لانه الخاق في البناء وسو بباقي وسو  
في مذهب المؤذن والامام يملكوا فيه واختار ان الباقي اولى الا اذا اراد  
اليوم من سوا صلح في ذلك منهم اولى لانه منقصة ذلك لا يجمع اليهم  
~~فصل في وقف المسجد وما يتبعه~~ وذكر في التاخير فان اذا اراد  
الرجل ان يوقف ارضه على المسجد وفي عماره المسجد ما يحتاج اليه من  
الارض والحطب ويقيم ذلك على وجه لا يرد عليه الا بالمال يتول وقت  
ارضه حطب ويقيم دوما وحقوقها ورافقها وقفا مودعا في حياته  
وبعد ما ياتي ان يشتغل ويبدا في غلته بما فيه من عماره الوقف واد  
اليوم عليه وادوا ما انتجها مما فضل من ذلك يعم الى عماره  
المسجد وارضه ويقيم دوما مسجد وارضه وادوا الى مكان يتبع المسجد  
واخذوا من الخزين وادوا الى المسجد ان كان له بعض احوال الباقى  
غدا بانه ما كان كافه يقيم ذلك فلا يجوز ان يضاق المسجد وفي  
جنبه ارض لرجل ويؤخذ الارض بالقيمة كونهما ولم يناد المندارة من  
مال المسجد ما شاء الارض والحطب من مال الوقف فان مال الوقف ليس  
ذلك ما يراه وان لم يوقف شرط الوقف ينظر الى ما قبله ان كانوا اشتهى

شتم ان منه له ذلك وانا فلا ويجوز ان يملك المسجد منه ما لم يرد  
اليه الفت والاعلى القلي الا اذا اصدت العا وبن ذلك وفي الصولي  
انفق المتولي على ما يملك المسجد من مال المسجد جاز ليس للمتولي ان  
يملك من المسجد اليه بینه ولم ان يملك من بینه اليه المسجد ذكر في قوله  
اشترى ببال المسجد وادوا على يعم وقفا اختلف فيه والعقبة ان لا  
يبيع وقفا قيم الوقف اذا انفق من مال على الوقف ليعم جميع في غلته على  
الوجوع وفي بعض النسخ ان شرط الوجوع والوجوع والاعلان ان  
يبيع عند المسجد لمصلحة لا يجوز وان اوقفه ان يبيع نفسه لا يملك  
باقية لمراسم ككلمه جاز وروي في اكلوا في يجوز ان يبيع ويشتم في  
شتمه ويجوز ذلك في ككلمه والمتولي وان لم تقطع الشفع ولكن يؤخذ  
شتمه ما هو غير منه وروى عن ان يملك الوقف في الاستقلال  
والقيم كيد شتمه ارضا اكثر ربا منه لم يبيع وشرط ان يكون من ربا  
افترقا فان الوقف وداره ببال لا يبيع به بطل كونه وقفا وادوا  
ولو شرط الوقف في وقفه ان يعم الى عام المسجد كذا في قوله  
فقيه ارضه وكذا الوقف على المؤذنين والفقهاء فان اقبلوا  
على اوقافه اذا شرط الاستبدال لنفسه في اصل الوقف يعم  
اشترط والوقف ان استبدال الوقف به من الشرط ان ربح القيمة  
انه لا يملك الاستبدال ولم يذكروا ارضا ولا دارا وكذا اذا لم يتبدل الا  
استبدال لكل وفي عقد الوقف صح ذلك فكل من وقف الوقف ولا ي  
الاستبدال فان مات الوقف لا يكون لغات ولا ية الاستبدال  
بعدت الوقف الا ان يشرط الولاية بعد وانه هذا ككلمه قول ابو يوسف  
وامام حلاله واما على قوله لا يملك المتولي بعد فان الوقف شرط  
استبدال لرجل مع نفسه على ان يستبدل ما خففه وذلك الرجل لم يجر في  
الخطا يحير ابو يوسف الوقف غير ذكر التاثير ويكون موقوفاً او اقل  
سليمهم اعلم ان الخلاف فيما اذا وقف مطلقا او على شخص بینه وقفا

قف اوله



لم يذكره سم لسم اوله الصدقة حتى لو قال وقف موقوفه او قال وقف  
صدقة موقوفة على فلان جاز الوقف اتفاقا لان المراد منه ذكر اسم اسم  
يكون لفظا عاديا وكذا عرف من ذكر الصدقة انه اراد به الوقف  
على الفقراء دلالة لان الصدقة انما يكون للفقراء فذكر فلان يدل على  
انه يوقف بالحق ما دام قيا فحتى مات يعرف الى الفقراء ذكر فيهم  
تجمع ويبدأ بعبارة مطلقا اي سواء لم يوافق او لم يسم ط لان الوا  
الاستفاد بما وقفه على ان يبدى وسواء كان يملك بقائه قبل الوقف  
شرا ولا لانه لو كان شرط الوقف لا يرد على شرط منه ولا يمار ولا  
يرضى لان فيه تعطيل من نفسه وان اختلفت من نفسه او غلبت حقها  
تختار وجوب الضمان اي ضمان ارجو المصلحة واجب على المثلث والنا  
وبه يتبين نظر الوقف قال الفقهاء في كتاب الوقف ذكر في حقه الملوک  
الوقف ان لم يكن مستحبا وسقطا الى المتولي بغير الرجوع عند اية ج وكذا  
وان ستم الى المتولي بغير عند اية ج ولا يقع عند اتمام عقد وعند اية ج  
لا يقع الرجوع على كل تقدير فانه حكم القاضية بجهة الرجوع تنفذ حكمه والنا  
لان كان مستحبا الى المتولي فالنا فيه الى الحاكم ذكر في حقه وقف  
قديم لا يرد من صحة وقف ودباعة الموقوف عليه ضرورة وقف  
القاضية بجهة تنفيذ اذا كان الباع وارث الوقف في جامع  
لان رجل بني بين ضيعة ابي الاخوان وقف واحضره من قبله فلو  
العدوله والقضاء للامينة وطلب من القاضية القضاء بذلك  
العكس ليس للقاضية ان يقيض بالعكس لانه انما يقيض بالحي  
ومع البنية او لا اراد اما العكس فلا يصح بجهة لان الخط فانه ور  
وكذلك لو كان في باب الخانات لوج من قرب يملكها بوقف  
الخانات لا يجوز للقاضية ان يقيض بغيره ما لم يسهل بوقفه ذلك  
من اذنه ومن سيرة وقفها ان غرسا على ارض مملوكة يجوز  
وقفها بقا للارض وانما بدون اصلها لا يجوز ولا يجوز وقف

مستحب  
بيع الموقوف عليه  
الموقوف اذا كان  
وارث الوقف

وقف البناء ارضي عارية او اجارة ذكر في الفصول من اذا قرب الوقف  
يجوز ان يكون التفتن الى موضع آخر وفي السهم الكبير استبدال الوقف  
بكل الاراضية عنه ابي يوسف وقيل في فوائد طهيم الدين الا ان جدي  
ان استبدال الوقف يجوز ما لم يكن مستحبا وفي قضايا فاني لا  
ملك استبدال الوقف الا بولاية عنه ابي يوسف او كان الواقف جونا  
الاستبدال ذكر في حقه وقف الى الوقف اذا بقي ارض الوقف لنفسه  
من نفسه لا يجوز لان الواحد لا يولي طرفي العقد الا بقية كنه العا  
فيسم العقد بالاشيى ذكر في حقه ولو قال وقف على اولادي يدرك  
فيه الموقوف كل المولود الاولاد وكل من يكون بعد ذلك الاولاد مادام باقيا  
فاذا انقضى يكون في الثاني والثالث والرابع والخامس ويترك في هذه  
الموقوف في القسمة الاقرب والا بعد فيه سواء بين التمس لم يسي  
بشرط بعد البين الثاني فالحق سواء ذكر في حقه وقف على اخوان ما  
احد ما بقي في يد الحي واولاد الميت ثم الحي اتمام بنية على واحد من اولاد  
الاولاد يكون في الوقف بغير بعد بطن وان في عيب والواقف الا في  
اقا الوقف واحد يبقو وتغيب ضما ثم الباقين ولو اتمام اولاد في  
بنية اقا الوقف مطلقا عليك وعلى بنية مدعى الوقف بغير  
بطن او وقف على بني جاعة فلو احد منهم ادعى كسبه او كسبه او كسبه او كسبه  
الدعوى على بعضهم ان كان الحدود في الموقوف ولا يقع القضاء الا  
بقدر ما في يد الحاضر ذكر في حقه وقف على رجل او على دار او على دار  
انما لم يتم ادعى بعد ذلك انما لفلان وقفها عليه فلو اراد بيعه فلو  
كالو ادعى لنفسه لو بني في الوقف فهو لوقف وكذا لو بني في مال  
نفسه يكون لوقف ولو لنفسه من مال فلو سهره عليه فلو لم يذكر  
شئ فانه لو بني من مال علي ما مالم المستأجر بني في دار الوقف على  
ان يرجع في الغلة فلو الرجوع مانوت وقف بني فيه ساكنة بلا اذنة  
متولية وكان انتقلت كذا او كذا الوالم بغير رغبة بناية القويم وهو كذا  
وما يمت فيه هو الذي يصح ماله عليه نص الى ان يخلص ماله من تحت البناء

حيث



ثم يأخذ ولا يكون بناء السباغ فيه مانعا منه صحة التجارة فيه غيره اذ لا بد له  
على ذلك البناء حيث لا يمكن دفعه لواصله اعلى ان يحل ذلك الموقوف عليه  
بشي لا يجوز اقل القيني منه وعاديا فيه صحيح هكذا في جامع الفصولي  
غاب الموقوف عليه من الوقف ثم اوصى اهل بيته من بعدهم عليه اذ لم يسم بغير  
خلاف ان كان من ماله وان كانت من ثمنه وحضر وقت القسمة  
وقت تمام ذكره السنة تحلى امام لا يؤتم ثمن السنة واخذ المرسوم كله  
ثم غلب ونصب غيره سنة منه فقت مالم يؤم ويصرف الى المارة  
ذكر في فائضه ان الشهاده على الوقف صحيحة بدون الدعوى مطلقا  
واما الصحيح ان كل وقف موقوف استينافا مشهورة عليه صحيحة بدون  
الدعوى وكل شهاده على وقف موقوف البعاد لا تصح بدون الدعوى  
ذكر في جامع الفصولي الوقف على اولاده واولاد اولاده وجميع خلفائه و  
خلفائهم ثم بعد ذلك على اولادهم واولاد اولادهم مالم توالد ويطعن بعض  
فخواتهم من غيرهم على اولاده فلا تسلم ما دام من البطن الاول  
حي ذكر في قبضه رجل وقف ارثا على اولاده واولاد اولاده على ما  
يناسبوا بعد انفسهم بينهم على التولية لا ينفصل الذكور عنك الاناث  
ذكر في جامع الفصولي روي عن حلال رجل اذا مال وقفت على  
ولدي الذكور كما لذكور منه ولد ابني والبنات سواء بدخول  
في الوقف ذكر في فائضه ان رجل له مال وقفت على اولاده  
واولادهم كان ذلك ليكن بدخل منه ولد الابن وولد البنت و  
الصحيح ما قاله حلال لان اسم ولد الولد كمال اولاد الابن سواء  
لاولاد البنات فانه يكون في السيم الكبير اذا مال احد الخواص  
امونا على اولادها واولاد اولادها على بدخل من اولاد ابني و  
اولاد البنات الخواص بدخل ذكر في المحيط ولا يجوز صرف ثمنه الى  
التي حدث في المستقبل الى الخواص السابق في ما مضى ذكر في قبضه  
الغياوي وقف انهدم وليس منه الفكتة ما يمكن عمار الوقف  
بكل الوقف ورجع النقض والبناء الى الواقف انه كان قيا والوارث

مصلح  
يرجع البناء والنقش  
وقد انزلهم الوقت  
الما لواقفان هما  
الما لوارثان  
عبد الله

ثبت ان كان ثبانا ذكر في القاضية فان وقف لم يتولى ومثله لا يكون  
 للثمن ان يتصرف في ماله الوقف لان ذلك منقوض اليه المتولى  
 والمستتم فمالم يورثه لا يتم ذكر في قضية ان قبض القاضية في  
 الوقف دخول اولاد البنات على اولاد الاولاد بعد مضي سنين  
 لا ينظم حكمه لاني علة المستتم دون ما مضى به اذ في قبض الشاؤفة بما  
 لتسامع على اصله لانه ابلغ في الوقف لانه يمتد على الاعصار  
 لانه ابلغ وكل ما يتعلق به حق الوقف ويتوقف عليه فهو من  
 اصله ومالا يتوقف عليه الحق فهو من المثلث ابلغ ما في حق الوقف  
 عن غير رضاه عنه انه حال منع اهل الزمة اهل البيت فمالم يمتد  
 في البنا والمفتوحة في خاسا وخمها ولا احد من سادات وجدة  
 قدما في ابيهم عالم اعلم انهم اذا اشتهى دار في المصم ذكر في الوقف  
 الخايع انه لا ينبغي ان يباع منه ولو اشتهى ما يجنبه على بيعها من  
 ذكر في الاجارات انه كوز الما ولا يحل بيعه الا اذا اشتهى ذلك  
 في كبر على البيع في خاتمة مال الخفاف اذا جعل الذي داره كذا  
 للمسلم او بنادى بقبضه المكون واذن للمسلم بالتصويرة فيه  
 متوافقة بغيره انما لو رثته وهذا على قول الكل ذكر في ما مضى  
 قيم الوقف اذا اشتهى شيئا بالوقف بغيره المسجد بدو اذن  
 القاضية قالوا لا يبيع بذلك في مال المسجد ولها ان ينفق على القرية  
 من ماله كما لو بيع منه مالا للمصم ذكر في خاتمة رجل اشتهى دارا في  
 مصر من هذا الا بصار دارا دارا في الخفاف وادار كنيسة ورجعة  
 ادبست بار كيمون في ذلك لصوتهم منوا عنه ذلك ما مضى  
 ولو ضاق المسجد على الناس وجنبه ارض لو جلي يؤخذ ارضه بما  
 لقيمة كرجاء ولو كان في جنب المسجد ارض وقف على المسجد فادار  
 اقامه بدو في الجبل المسجد في الارض جاز ذلك في خاتمة رجل  
 وقف دار في يوم ما وشره اذ وقف معلوما ولم يرد عليه ذلك جاز الوقف  
 وقفه اذ اشتهى اذ اوجه الوقف اذ وقف اذ وقف اذ وقف اذ وقف

اور اسے تمام لوگ حضرت ابراہیمؑ کی خدمت میں لے گئے۔



ذكر في كتابه لرايه موقوف على الفقهاء استباح ما روي في الموقوف  
 فيها الموقوفين وغيره من فروع الاستباحة ثم مات المتبرع فان الاستباحة  
 يكون لورثته وتوابع الورثة بغيره وليس للورثة الرجوع بما زاد لهم  
 في حصص الاراقع عند ما يكون في نصيب الفقهاء سجد له اذ ما في حلقه  
 لا يمس لغيره ان يخلط بغيره فان من حيزه فانما هي لابي اسحق بن عمار  
 منه غلة خافوت اخ لان الكلي مسجد سواء كانت الواقف واحد  
 او مختلف لان الغلة تجمع الكلي كما في غلة امانة وقفت وادارة  
 في حيزها على غلة ثبات لها واخر ما على الفقهاء وليس لها ملك  
 غير الادارة ولا وارث لها غير حق فالوارثت الادارة وقف وتحت  
 لغيره بغير ما يشاء وهذا قوله ابي يوسف لان غلة وقف وقف  
 جائز اما على قوله لا يجوز وعلى السعد قاله على هذا والنووي يقول  
 لم ذكر في غيره من الفقهاء ولو وقف الفقهاء من مالنا لمصلحة علمت به  
 ويوجب في سواها بمنع الزون جزاء كذا الذي قوت من التفسير  
 ذكر في كتابه ان من غلة وقف مسجد على الفقهاء في الفقهاء  
 قاله الامام لا ولكن يشتم على مسجد ان الواقف شرطي الواقف  
 ان يصرف الى ما لم يجد في يصرف اليه قاله قلت لفتاوى الامام  
 وعلى يكون خلا لانه قاله في غلة كذا على المورس الفقهاء  
 ولو ان الامام المسجد اذ لا هذا غلة وقت الحيا وذهب عن  
 ان ملك الفقهاء في الكمال السنة هل سنة منه غلة بغير السنة ام لا  
 قاله الامام لا والمعلم وقت الحيا وصار في الجارية وموت الفقهاء  
 في خلا السنة ذكر في الاشياء والنظام اذ اولى السلطان مدرسا  
 باهل علم نفع تولى ما قد شاد من ان فعله بغيره بالحق في  
 تولى غير الاهل خصوصاً انما تعلم ان سلطان زماناً يولى المورس  
 على اعتنا والاصحلية فكانها كالمسرة ولم وقد قالوا في كتاب القضاء  
 نودى السلطان قاضيا عدلا ففسح السجى النزل لانه اعتد على  
 صارت كان باسمه ولحقه وقت التولية قاله ابن كان ذكره في الفقه

٨٩  
 في ذلك يقال ان السلطان اعتد اصليته فان لم يكن موجودا لم يصح  
 خصوصاً ان كان الموقوف من قدره اهل فان الاصل لم ينزل ذكره  
 خطاب ان تخطت اوقاف المسجد وتقدر الاستقلال يجوز  
 او لم يولي ان يبيعها ويشتم على ما كانا اقرها وان لم يملك ولكن يوجد  
 ما هو فيه منها لا يباع قال الامام فان يجوز استبدال الوقف اذ كان  
 منه حصة الارض بالهوى والدم كان بالدماء وتكون غلة ابيه رجع وقال  
 يجوز وهكذا اجاب الامام السجدة كتاب الله في حق فصول  
 النماز في رجل ادى من رجل شيئا فان ادعى متولاهما فان كان  
 اعضاء الى مجلس الحكم فالتحقيق لا يسمع وعوى المولى ولا شهادة  
 شهود الا بعد اقرار ما وقع فيه المولى مجلس الحكم حتى يشتم  
 المولى والشهود في حق اذ كان المولى به متولاهما لا  
 يمكن نقله الا بكونه وضرب كالحطب العظيم وجر العظيم الكبير  
 والكبير والموزون اختلف فيه قال بعضهم ينقل الى مجلس  
 وثقته التمسكون على المولى عليه والصحيح ان القاضي يثبت  
 اليه رجل يسمع الشهادته بجملة المولى به وثبت هذا في  
 عند القاضي ان شهود المولى شهود والمولى والذي يثبت القاضي  
 لا يسمع الشهادته لا يكون قاضيا فلو من القضاة تلك الشهادته  
 واذا وقعت المولى في دابة لا يمس بها القاضي في المجلس  
 اذ كان القاضي مجلس في مجلس فصول النماز في المولى به  
 كان له حكم وثقته لا يجر المولى عليه اقرار مجلس القضاء و  
 نفسه المولى والموت ان يكون يقال لو ادعى المجلس  
 القضاء لا يملكه جازا بل يطلب الا اجماعا على كل وثقته ذكره  
 ايضا في موضع اخر ما لا يمكن رفعه به واحد فهو كالمجلس وثقته  
 ولا يجر على الاقرار ولا يسمع وعوى الاضطرار في جانيه  
 بغير من اسأل الاسم وثقته قال بعض العلماء ما يباح في نقله الى الكوفة

في



كالخطبة والسهم فخذ اتماله حمل مؤنثة وما لا يحتاج في نقله الى المؤنثة كالسك  
 والزخرف ان القليل فخذ اتماله لا حمل ومؤنثة وقال بعضهم ما اتفق سمه  
 في البلدان فخذ اتماله حمل ومؤنثة اذا اذبح قيمة الدابة مستهلكة على  
 يحتاج الى ذكر الاوشة والذكورة ولا بد ايضا من بيان السن وقد ذكر  
 في بعض الكتب خلاف ذلك ذكر في جامع البليم لا شتم في ذكر المؤنث والسن  
 في دعوى الدابة واذا اذبح كليس لا بد من بيان جنسه كالخطبة والشم  
 وبيان نوعه كالشوية والبرقية والبرقية ويزكر فيها ايضا جيدة  
 او وسط او ردية ذكر في نزارية في دعوى المقتضى بعد بيان النوع  
 والصفة والقيمة لا بد من كونها للرجل او المرأة صغرا او كبيرا اذا لم  
 على احد الوشاة فانقضت عليه فخذ على الكلى ذكر في الدابة ان يكون  
 ان كان بسبب الملك لا بد من بيان الطوع والرغبة بان يقول باع  
 طائفا ورغبنا في حالنا ففقدنا في احوال وجدته ففقدنا في حالنا  
 ربي الدنيا واما انتم فخذ لاله الدين ذكر في نزارية رجلا اذعي من رجلا  
 ووصف سنما اذا فالف سن الدابة بالدعوى والشهادة بطلت  
 الشهادة والدعوى اذا اذبح عليه الا مقدار بسبب حساب الجري  
 فيها لا تقبل بناء ان الحاب لا يصلح سببا لوجوب المال اذعي لا  
 سبب حساب جري فيها لا يقبل لان الحاب لا يصلح سببا لوجوب  
 المال ذكر في الواقيات رجلا اذعي على البقية المأذون ونيانما ذكر  
 لا يبي عليه ولا يخرجه الدين انما باقرار او بيعة ماله البقية فخذ  
 قوله نعم انما علمنا انما مالوا في كتاب الاقرار البقية المأذون بحلف  
 وبه فخذ فان المقتضى وباليدين ففقدوا وسو كوكا كليم ما كان كليم  
 ابنه عامه غم كيف ويقضي عليه بالسكول وسو بمنزلة اكليم ذكر  
 هناك رواية اخرى انه لا يبي عليه بخلاف ان يكون المسليته على  
 الاختلاف بناء على ان السكول بذله وانما ارقت جعله بذلا وهو  
 في لم يحلف لانه لا الملك البذل ومنه جعله اقرا او سو او يوسف و

٨٧  
 وتجد حلفه لان اقرا مع جارية وماله الامام لم شبه ترك البيني في اقرا  
 الاصل و زعم انه قول ابي ج ايضا ذكر في نزارية التاوي ماله الحلف  
 المدعي اذا مال له بيعة حاضرة في المقام لا في المجلس كمن سخط ماله  
 ابو ج لا يحبس القاضيه وماله ابو يوسف يحبس وماله في مضطرب كانت  
 المسئلة مجتهد فيها مجتهد القاضيه ماله راى الميلى اذ يقول ابي ج لا  
 يحبس وان راى الميلى اذ يقول ابي ج لا يحبس يحلفه ذكر في نزارية رجل  
 اذعي حلف المرور او رتبة الطريق على اذعي ماله لولا ان صاحب الدابة ولو  
 به حلف انه كان يمر في حلفه لا يحبس به سببا ولو سهره وان لم يلبس  
 فيها يتواجد وده وطلول وخدمه ويحلف القدر الباب الا علم به  
 اذ الحارب الصحيح ذكر في جامع البليم اذعي حلف جارية عليه ولم  
 يترك قيمتها بغيره ويؤثر به دما ماله بغيره دما ماله لولا ان في قدره ماله  
 القاضيه ففقدنا دعوى القاضيه ببيان القيمة اصلا لا بغيره  
 بالاجماع وقيل انما يشتم في ذكر القيمة في السرة في جنس عاب  
 لا يعرف متى نه بانه اذعي انه حلف منه ثوبا او جارية ولا يعلم قيمته  
 وحلكه انما في حاشية الكتب الى انه لا حاجة الى ذكر القيمة بعد  
 بيان الجنس والنوع وبه صرح في كتاب الرضا في البزارية  
 في نزارية لو كان مستولا لتعلق مؤنثة وكون ملك لا يحضره وذكر  
 فيها ايضا اذعي خواتم في ثوب او جارية في دابة ما حضار الدابة  
 والثوب ليس بشئ لان المدعي جوا انما في ثوبها ومنها ايضا  
 لا يخ امان ماله المدعي ان القاضيه ما يمر في ماله او ملك او لا  
 ماله ماله سوتاييم في يد المدعي عليه يا فرد القاضيه باحضار جرد  
 دعوى المدعي منه جن ان يترك المدعي قيمة العبد لان كليم انه ا  
 فالحس لا يوفون قيمة املاكهم وانما يا فرد بالاحكام اذا اذ  
 انه في ماله كلى ان يكون في ماله بجهة القاضيه ففقدنا الدعوى  
 ان يشتم في المعلوم ففقدنا ماله المدعي به ما لم ينفى الوجود ان كلى

والله اعلم بالصواب  
 في حلف المدعي على ما ذكره  
 في حلف المدعي على ما ذكره  
 في حلف المدعي على ما ذكره



ذكر في فصول النسخ والاموال رتبة الدين في قضاياه الدعوى في دار الوقف  
 على متولي الوقف يجوز ان ياتى باموال المتولي بنيت على الوقف واما المالك  
 على الملك وذي اليد هو المتولي لا يسمع بنيت ذى اليد ويقضي  
 بنيت الخارج على اموال المتولي بنيت بعد ذلك على الوقف لا  
 يسمع لان المتولي صار مقبضا عليه مع من يدعي بغير الملك منه  
 وعند اى يوسف مولى ذى اليد على الوقف ولا يقبل بنيت الخارج  
 على الملك بمن له من اذى عبد في يد رجل وقيل ذى اليد لا  
 يسمع مولى واعتقه ما ينفق بغيره ذى اليد بالاجماع والنسب  
 على قولهما ذكر في الجواب ولو ادعى الخارج انه ارشته في الواسع في ذلك  
 نجحت في ملكه واما صاحب اليد ابيته انه ارشته في غير ذلك  
 اخذ ابنه ولو في ملكه قضى له صاحب اليد رجلا اذا ارشاه في  
 سنة واما ما ارشته على التاجر فغيره على التاجر ولو ارشاه في  
 جارية واما مولى واحد منها انما ولدت في ملكه في امته قضى  
 لذي اليد مولى في يده ولو اقام المدعي البنية على الجارية التي اخذ  
 المدعي عليه انما امته ولدت هذا الولد في ملكه واما ما  
 اليد البنية على مولى ذلك قضى بها وباعها للمدعي ذكر في الكون  
 لو اقام بنيت على المالك وبنيت على ابيه اذ اوارقها فان كان تاجر  
 ابيه اذ ابقا يقضي للمالك وان كان لا يحق له الا اقامه بالبراهة  
 وان لم يورثها او ارشته احدهما دون الاخر او اوارقها وتارخها  
 سواء كان ابيه اولى لان ابيه اذ ابقا يكتب ليكون له حصة  
 ولا يلحق لها الا بعد وجوب المال والنظام انه كان موجودا  
 المالك ذكر في جامع الفصول في اذعي حصة وما ينم فقال خصمه  
 او نكح فشهد انه اذعي حصة وما ينم الا ان توري منه  
 ابي قال وقيل من الذي اذعي اخ يقبل ويبرأ هو المولى في ذلك  
 لا يقبل ذكر في تافيه فان مولى كانت الجارية او عتقت انما اذعي

حرة ما تختلف المستند في فقهى او اقر به ثم اقام البنية على بايعه انما كانت  
 حرة قبلت بنيت على البايع فان لم يكن له بنيت كان له ان يحلف البايع  
 وكذا لو استخفى رجل انما له اعتقه او وثقه او ولدت منه وعتقه  
 المستند في ثم اقام سوا البنية على البايع بذلك قبلت بنيت ذكر في  
 تافيه فان رجل ادعى من رجل عبدا ما نكح المدعي عليه ما يختلف فقهى  
 فقضى القاضي عليه بالكنول ثم ان المدعي عليه اقام البنية فشهد  
 انه كان ارشته في العبد من المدعي قبلى ذلك وذكر في المشتق انه لا  
 يقبل صف البنية الا ان يشهد وابا له او بعد القضا ولو ان رجلا  
 ارشته في عبدا ثم ادعى به عيبا ما يختلف البايع فقهى فقضى القاضي  
 عليه بالكنول ثم ان البايع اقام البنية الى بر اذ ذى اليد في هذا  
 العيب يقبل بنيت ذكر في تافيه انما ارشته في ذلك القيمة اذا كان  
 الدعوى السمة في علم ان السمة كان مضى با اذ لم يكن اذما سوا  
 ذلك فلا بيان الى بيان القيمة ذكر في تافيه فان رجل ادعى  
 عبدا في يد رجل ما نكح المدعي عليه ما يختلف فقهى فقضى القاضي  
 عليه بالكنول ثم ان المدعي عليه اقام البنية فشهد وان كان  
 ارشته في العبد من المدعي قبلى ذلك وذكر في المشتق انه لا يقبل  
 صف البنية الا ان يشهد وابا له او بعد القضا ولو ان رجلا  
 ارشته في عبدا ثم ادعى به عيبا ما يختلف البايع فقهى فقضى  
 القاضي عليه بالكنول ثم ان البايع اقام البنية الى بر اذ ذى اليد  
 من هذا العيب يقبل بنيت لا قال المدعي ان قضيت ليعقوب  
 دسيت قدر اذ قال لا ادري لا يثبت اليه قال على ذلك  
 الشهادة على فقهى العقب وان لم يصفوا الجارية ولم يذكر وا  
 يتقوا في حكم الحبس لان القضا وبالجارية لان العقب انما يكون  
 بعد من السهو وعادة تقولم يقبل الشهادة من عذبة العقب  
 والقيمة بفتح باب الظلم ذكر في جامع ان الشهادة على العقب موقوفة  
 وان لم يذكر والقيمة ذكر في بنيت الحقة استقيمة اموال الدولة

ذكر في الاشياء والنظام  
 رده في حكم صحيح الا في  
 المسئلة الخسيسة كما ذكر في  
 في اذعي رجل اقر بدينه  
 رده في ثم ادعى انما  
 لم يقبل فقهى ان اذا  
 اذعي انما في بعد الاقرار به  
 في المجلس  
 وانشوخة ثم  
 غير المدعي عليه لا يسمع الا  
 اذا كان احد الورثة لا يسمع  
 ضامنه احد قصده انهم  
 ونسبة دولاب الا في المسئلة  
 الا اذعي احد الورثة يقضي  
 قضى عن البايع وانما  
 اذعي كونه فيهم  
 ينصب فقهى  
 رتبة في  
 ذكر في الاشياء  
 والنظام في حكم  
 عفا فيه حكم  
 بعد وجوب على المولى



انما في كتاب ثم ادخلت اذني من خلفي الى رجله انما كان لي مات عنه فاشق  
 اتي به كنه الارث فاجاب في اليد انه مات عنه فاشق  
 ما شق الختم له في تلك الحقة الى زيد ومنه الى بكر ومنه الى بركات القسوة  
 انما حية فلم يجر في هذه الحقة التي تارده الامم في حياضها فاشق  
 الدخول ام لا فكتب الجواب وانما اظلم ان لم يجر في هذا الدخول في اول  
 من هذه الاعداد من العتمة ولا في واحد من عقود العتمة وضاعت  
 وسواها من حياضها لا يسمع دعواد الان والآصميع وعنه حياضها  
 عن دعواد النصارى ودين الهداية ونفع العتمة على مبلغ معلوم في اول  
 الدار ثم تفتت هذا الصلح وبعض ما دفع عند الصلح دين لا حدس  
 على صاحبها ومبعضه لانما اصطلح بتوسط الناس على اكثر من بول  
 الصلح الاول على نفع الصلح الاول ام لا وعلى التقديرين كيف  
 يتم تب الصلح الثاني على الاول فكتب الجواب وانما اظلم نفع الصلح  
 عن الصلح الثاني في الدين في النصارى ومبعضه لم يتم في البيع و  
 البعثة الصلح الثاني في انما الصلح الثاني في النصارى واليونان  
 ما انما يتحقق لو كان الدين المصالح عليه اكثر من اليونان المصالح  
 عنهما فاما في صلح منها لم يتم على هذا الكافي بالحد وانما علم كل في آخر  
 بئني لا يجوز اقراره لا سئل فكتبه ذلك انما من ادعى على  
 ميت ما لا وقدم الوقع الى القاضي ولا بئني بملكي ما راوي في  
 الوقع ما في ما الوقع واذا ما حلفه لان اقراره جائز في حقه  
 اي في حقه نفسه فاشق لم يكن وارثا لا خليفة ذكر في النور ازل رجل  
 في يد ضمة يد في رجله انما وقف جدي على ابنه واما اولاد  
 ابنه فاشق وبما اقر يد في ابنه من اولاد الواقف وانه الواقف كان  
 وقفها على جميع اولاده واولاد اولاده واداد ان خليفة الوفاة  
 بين على دعواد انما اصل الواقف فلا يفي منه لانه لا يابده في حقه  
 النعم على ما ذكرنا وان كان في النعمة في من شئ من حقه الو  
 فلكي ان سئل على يقينه من العتمة وفي اليد ينكر ذكر في الجاني

ذكر في جامع النصوص الى رجله اذني ما لا تاكر كنهه برحق على كسب لا  
 يصلح لوجوب كنهه وانه ميتة نفعه كنفوته ولو لا بئني على كنف  
 عليه قال في هذا قولها وحيد الى كنهه الحال ولا يصدق في انما لم  
 ميتة وكنهه ولو برحق انما لم لا يقبل عند ابي جود الحسم قد كنهه  
 شئ من عند بان يوكل بشئ انما وحيد ما يدفع دعوى الدخول فلو لا  
 بئني لم يجر في كنهه كنهه في كنهه رجل مات وترك ما لا  
 ما قام رجل بئني انما كان جدي ما عتقه واداد اولاد له واما ميت  
 البنت بئني انما كان في الاصل ذكر في الاصل البنت بئني البنت  
 رجل لوراني واداد رجل انما كانت لابيه وتركها ميراثا له لاوا  
 سوادينه واما ميتة على ما اذني ثم لم لم لميت امرأة باقوان  
 قال لهم لوراني لا يقبل القاضي تلك البنت لانه الكذب في ثبوتها  
 وانهم ذكر في خلاصة ولو ان الام يقضاه الدين انما في حقه الوفاة  
 كنهه قال لا ادفع اليك به خافه ان يحضر القاضي في حقه ليس له  
 ذلك ولو دفع اليه الالف ثم قدم القاضي وانكر الاستبراء  
 التوك قول له ولم ان سيوف في دينه من الام ثم سوي جع على الامم  
 كما لو امر خير وبشر وحيد في بين فقال الامم المأمم قد اشتمت و  
 مدمته الامم ودفع اليه الثمن ثم حضر القاضي فاشق ما التوك قول  
 ويا قد عمت ويرجع الامم على المأمم بما اذني هكذا هذا ذكر في القاضي  
 فان فلو ان الامم اذني معذور الدار بعد ذلك انما كانت بئني  
 مات وتركها ميراثا له ولا ارادة حقه على فواض انما تبي واما موا  
 اولاد السهو وعلى ذلك قال سعي دعوى الدخول لانه ادعى على الامم  
 ثم البعض وصح وعواد لا يقبل شئ من الوفاة الاول لانه كنهه  
 له كنهه شهيد واولاد وكذب السهو وقها شهادته فاشق واما انما  
 البنت بعد ذلك انما كنهه الدخول كان اقرني حال صوته وكنهه  
 انما لا يفي في حقه الوفاة شئ وانهم وانه نفع الخصومة

٨٩  
 في حقه الكسب وادانها  
 على يد من ليس له  
 والعراق وبيت كافي  
 قضاة الخانية وقضاة  
 والطوسين باق في حقه  
 ردوا على ما كان في حقه  
 كنهه على ما كان في حقه  
 خليف على ما كان في حقه  
 وردوا في حقه كنهه  
 بئني لا يقبل في حقه  
 ولا ما كان في حقه  
 انما لا يقبل على الخط وادانها  
 بئني لا يقبل على الوقف انما  
 على خط وادانها في حقه  
 لان واقف لا يقبل الا  
 بالجنة ومن البنت والادانها  
 او التوك ولو حقه الدخول  
 خط اولاد الدخول على  
 الدخول انما كانت وانا  
 كنهه على اصل المال



ذكر في فصول الاستمارة ولو ادعى التنازع فشهدوا عليه الملك المطلق يتبين  
 لو ادعى الملك وشهدوا عليه التنازع لا يتبين لان دعوى الملك وشهادته  
 الملك على سبيل الاحتمال والشهادة على التنازع شهادة على اولية الملك على  
 سبيل التيقن فقد شهدوا بالتمتع بما ادعى عاد فلا يتبين كذا ذكره الله تعالى  
 فتاواه وهذا المصلحة وليس على انه اذا ادعى التنازع او لا ثم ادعى الملك  
 المطلق يتبين ولو ادعى الملك المطلق ثم التنازع لا يتبين وكذا في غيره  
 رجل برهن انه ابن عمه لابنه فبرهن الدافع انه ابن عمه لا لابنه فبني  
 الحكم بالاولى يدفعه وكذا لو برهن ان الميت وتراثة ابن عمه لا لابن عمه  
 ادعاءه انما عن جرح اليه انه تعالى انما هو اسم ابي حرة وابوهما مني كبريا  
 سعد فبرهن الدافع انه زعم قبي محض هذا انه ابن عمه بنت علي بن قيس  
 قبي يندفع كذا ادعى عنها انما عن ابيه ثم ادعاءه انما عنه امة واحسان سم  
 وقبي يندفع وبه اتم منه طرد وقال صدر الشريعة هو الصواب عندنا ذكر في  
 جامع الفصول لم يزل يطلب ارشده فادعى انه عم الميت فثبت له الحكم ان  
 يتبين انه عمه لا ابيه وانه اولاد ابيه اولاد ابيه وشهدوا قوله وسو دارته لا  
 وارث له خذ ولا بد بهود ان يشهد الميت ودارته حجة على  
 اب واحد يقولوا سو دارته لا نعلم له ولد ما غيره فلو شهدوا له ادعاءه  
 انه اخ الميت لا ابيه وانه ودارته لا نعلم له وارثا خذ ولا بد من  
 منه ذكر الاسماء ذكر في غيره ولو ادعى انما عنه ابن عمه فبرهن  
 ما قلناه في سائر شهوده فتاواه استقامت المورث يتبين انه وارث  
 لا يتبين جرح الشهادته انه لا يتبين ارشده باقوار الميت على انساب على  
 الغم كذا لو ادعى وارثه وله ابنتان ثم ماتت الماتة ولا دارت له فكل  
 ماله للمورث كذا لو عتبه لان قوله ذلك وصيته فله ماله سو قريبه ومات  
 المورث ترك اداة على المورث والباقي للمورث اقر رجل لابن عمه فلان  
 اخي لا يقيم اقرارا في حق ابنته النسب فلو ماتت ابنته ثم مات المورث  
 ماله للمورث لا لرحمته بان يأخذ هو ماله فصار كوجه له جميع الماله وليس ثم

شرط صرف المال في الموقر ان يكون اقرارا في حال عدم الولاية ولكن في  
 اية حال اقر ومات علم يتبين له وارث يكون ذلك موقر في نفسه او في  
 اقراره التنازع في حال انك مبطل في هذه الدعوى لانك اقرت انك اشتر  
 منه فلان فخذوا اقراره دعوى المدعي واذا كان في نية المدعي انه اشتره  
 فلان وسو عليك ادعى يرد يتبين البينة ولا يثبت اليه الرفع البينة القائمة  
 الذي اليد على اقرار المدعي على انه لا يحل له فيه وانما هو موقوف دفع صحيح ط  
 ذكر في الحاشية عني في رجل يقول لسيته في لا يقع فيه سواد كذا في  
 تنازع اولم يكن حجة لو ادعاءه خارج فادعى ما ذى اليد بعد ذلك صح  
 دعواه على رواية وعلى رواية الجاهل اذا كان هناك تنازع في نفسه  
 وليس له ان يتبع بعد ذلك نفسه ومنه ادعى حيا فانه كان اريب  
 الادعي عنها انما يتبع بحكمته عند الادعاء وحج يتبين عن ذكر الادعاء  
 الوزن والنوع وان كان في تنازع فادعى ادان فلا بد من المصادرة  
 النوع والصفة فيقول روي في اقرار المدعي او المورث على حسب  
 اختلاف النوع ثم يذكر جودته او وسطه او رديته وانه كان يوجد  
 في البيوت تناقضا فيقول ما يبرهن في الحالة عن العيب او قبحه ما يبرهن  
 مال عن العيب تناقضا في لا يسمع دعواه وان قال الحقيقة بالبرهان البينة  
 لان العيب اذ كان في شئ من ابيح بالحقايق فيقول التسليم ان  
 كان سبب التسليم او الاستسكان او القرض فبالاقتناع لا سقوط  
 عن ذمته فيستقيم المطالبة في الحالة اذ كان في شئ من دخول اقراره  
 فانه ظهر له المصلحة في وقال علمنا في حق المسئلة بطلانها  
 في التسليم يستقيم المطالبة بالقيمة وليس كذلك لان اخذ قيمة التسليم  
 كاحتياض عنه قبل قبضه وذا لا يجوز ذلك كمن يطلب ابيه برأس المال  
 ان شأه حال خواهم زاده في سنة 2 كتاب المحقق اذ من رطب في وقت  
 ثم انقطع اوراق الرطب لا ينفذ العقد وكذا لو اشترى شيئا بقرص من  
 رطب والرطب ينقطع من اليد الى ان يسوي كذا لان انقطاعه الى يده  
 او احواله رطب لو ادعى العيب سبب ارشده بان ادعى انه اشترى

هذا هو الصحيح في رطب العيب  
 ان كان رطب العيب  
 ان كان رطب العيب  
 ان كان رطب العيب



بالتسليم اليه وان لم يكن فيه شيء لا يبيع وهو ما يعنى العيب لانه لا يبيع الا ما  
 جعله يبيع في بيع البايع او اسلكك هو او غيره فان جعلك او استهلكك البايع  
 قبل التسليم فليس يبيع وان كان يبيع اجتهاد بغير التسليم في ان شئت  
 وان شئت اجاز واخذ القفاة من المستهلك ولو ادعى على غيره ان يبيع  
 فيها شئ كما بينه وبينه وان قد اذنت البيع حالي وصال الى غيره البيع فواجب  
 عليه تسليم نصف الثمن ان لا يبيع بغير الدخول ما لم يذكر في الدخول ذلك  
 والا بدنيا منه ذكره وارجح الثمن وقت الاجازة في الاستهلاك بغيره ان  
 في الابتداء ولو لم يكن لا يبيع تسليم الثمن قبل القبض من المستهلك في ورثته  
 العاقل المدعي ان العيب على ما كان مشتملا بينهما لم يكن جعلك ام شئ كونه  
 لا حاجة الى قبض المستهلك وقت الاجازة لان العقد قد نفذ حال وجوده  
 ولكن شئ من قبض الثمن ليقوم بكامله باءا نصف الثمن ذكره في قبضه على  
 اقره بما ترك الدخول على ما كان يبيع وهو ان لا يبيع عليه لا يبيع  
 في البيع العفوي ذكره في جامع التكميل الاقوال المستأخر في بيع الاثقال المقتضى  
 والاقوال المقتضى بيع الثمن المستأخر في قبضه رجل ادعى شرا في ثمنه  
 ما لم يبيع ما قام المدعي بنسبه ما ادعى في اليد فليس البيع مبيعا لان  
 الاثقال رقبته على الثمن المستأخر في قبضه فليس له وجه التوضيح  
 بان في ما بينه على وكسبي وانت حلت في ثمنه اختلف المستأخر في  
 شئ في ثمنه اذا كان المدعي عليه ابراه في المدعي من الدخول الى يد  
 على من هم حال يكون اقرارا لتمامه ابراه في هذا المال ومنهم  
 من قال لا يكون اقرارا لان الدخول قد يكون واقعا وقد يكون باطلا  
 وذكر في السداد رجل ادعى ضرب امته وماتت بغيره فمات المدعي  
 في الدفع انما ذهب الى السداد بعد الضرب لا يبيع الدخول اما لو  
 بنسبه الخا حتى بعد الضرب حتى ولو قام البنية هذا ما اوضحه ولا  
 على الموت فبنته الصفة ادعى في طاعة صفة رجل ادعى عينا في يد رجل ادعى  
 ملكا شرا من عاقل تبارك كذا فقام المدعي عليه بنسبه ان الذي يد  
 على يبيع الملك منه بجهة اقره بما قبل شرا لئلا يخذل العاقل ملكا اخيه

اخيه عاقل وصدره اخوه في ذلك واما التسليم منه بغيره من الاثقال ولم يبيعه  
 في الاقرار يجوز كذا قبل شرا لئلا يخذل العاقل ملكا عينا ان ملكه عفاه من ذي اليد  
 فاقترضا في اليد لانه لا يبيع لا يبيع في الخصومة والبيعي لانه ادعى عليه العفوي  
 ادعى الملك والعقب عليه وقال في اليد انما يبيع عاقل وتمام البنية ثم  
 ان مدعى العقب انما البنية على الملك ان ملكه مطلقا يقبل ولو لم يقبل البنية  
 على العقب وتمام البنية على الملك مطلقا لا يبيع في ذي اليد من ان يكون  
 عفاه بغيره الدخول العفوي عليه ذكره في جامع التكميل فلو ادعى رجل لو ادعى  
 بجهة جارية مستهلكة فقام المدعي بنسبه ان الجارية صفة فبنته رايته في  
 ملكه الا يكون دفعا ولو جازا الجارية كان دفعا رقبته ادعى على اقره ان  
 الملك قد مضى فقال بغير دفعت اليه ولكن اقره ان ادفعها اليه فكان  
 دفعت اليه وتمام البنية فكذا ادفع على رجل ادعى المدعي عليه في دعوى  
 الدين ان المدعي اقره باستيفاء هذا المال منه وتمام البنية فقد قبل  
 لا يبيع بنسبه لان هذا دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق لان الدين  
 يبيع باثقالها فيضم المقتضى مضمونا على الثمن بغيره وتمامه على ما هو  
 فاقبل هذا دعوى الدين على نفسه فكانت دعوى الاقرار في طرف  
 الاستحقاق ولو ادعى ان الجارية ملكي وفي يد حدث بغيره فبنته  
 الدخول وان لم يقبل ملكي يوم العقب واصافته اليه ملكه من غير  
 الجارية صحيحة اذا كتبت في دعوى الوقت وقبضها وسلمها الى المتولين  
 ولم يذكر حال كون هذا الدار فخره على يوجب يد كذا في ملك  
 الوقت ذلك والكاوي والخصاف يكتبانه لان شئ الدار يمنع حواشي  
 الصوفة بالموثقة عاقل قول من يبيع البنية للموتى شرا فبنته  
 من ذكره ما يبيع الترخ عنه وذكره ايضا في موضع اخر ولو ذكر الجاهل  
 وقبض عاقل من الدار ولم يقبل نازلة فبنته عاقل وان كان ذكره  
 الخصاف قاله ذلك رقبته لو ادعى عينا في يد رجل ان له جازا صاحب  
 اليد اقره او ادعى عليه وارعه وقال في دعواه في عليه الف وارعه  
 اقره جازا او قال ابتداء ان هذا الرجل اقره ان هذا العقب في ادعى ان

فنت

في بيعه كذا ان الدار على بغيره فبنته الدار  
 في بيعه كذا ان الدار على بغيره فبنته الدار  
 في بيعه كذا ان الدار على بغيره فبنته الدار



الاقرار ليس سببا للاستحقاق وان الاقرار كما ذاب لا يثبت الاستحقاق لمقتضى  
 فقد اختلف في الاستحقاق الى ما لا يصلح له سببا وذكر في النواحي رجل ادعى ان  
 عليه ابيه الف وحسم مات عنه تركه واجنيه بها وفي من وانه يلجأ به باوانه  
 سبباً له القاضيه على موت ابيه ان اعترف لكل ما ادعى الزم في حصته  
 لان اقراره لا يثبت ما عليه من دوائ اقرب الموت لكن انكر الدين ومقتضى الحق  
 عليه يستوفيه من كل التركة بعد تخفيف الدين ان لم يتبين شيئا من الدين  
 والامراء ذكر في الجواز رجل برهن ان له ابيه الميت بحلف على ما  
 ما استوفاه ولا شيء منه ولم يدع الورثة للاستحقاق وفي القاضيه ان  
 ابيه الورثة التخفيف لانه قتل الميت ذكر في منية المنيعة عن رجل ادعى  
 يقول ليس لي ما دعاه احد فقال سوي لي من ذلك منه لان قوله ليس لي لم  
 يثبت قضا لا احد من لو كان هناك قسم برعيه بغير نفيه ولا يفي وعواد  
 ذكر في منية المنيعة عن رجل ادعى الف من ماله في يد غيره وهو في الملك لا  
 لان في الملك بغير ضيق باليد وفي العقب بالفضل وذكر في حصول الاستحقاق  
 شيخ الاسلام برهان الدين عن رجل ادعى ما لا يملكه فقال المدعي عليه  
 على وجه الوقع انك اقررت بالام ان اقام البينة ثم قال المدعي ما دعيه  
 الوقع انك اقررت بهذا المال بعد اقراره بالبرائة على  
 يد دعي المدعي عليه اجاب انه لا يذفع ولو قال انك اقررت  
 بعد دعواك اقر بالبرائة واما البينة فتقبل ذكر في منية المنيعة عن رجل ادعى  
 اذ لا اثر في غير حلفه ان القاضيه ان العيني عليه سبب التمسك بالمال  
 ثم ادعاه عند القاضيه ملكا فقال المدعي عليه عاينه في دفع دعواه  
 انتم اقررت ان هذا لا يملكه سبب التمسك بالمال فلا يذفع له  
 لو اثبت ذلك عند القاضيه بالبينة يذفع دعوى المدعي ذكر في منية المنيعة عن رجل ادعى  
 انتم اقررت ان هذا لا يملكه سبب التمسك بالمال فلا يذفع له  
 شهادان ان هذا المال اقرضه الف قبلي البيني فحقه بها على الخالف لم  
 لانه جعل شرط الحلف قيام الدين للمحال وبالبينة يثبت الاقرار  
 بتا الذي يستحق بالمال فلا يثبت شرط الحلف بوليده ولو شهد

شهدان لشهادان عليه الف ورسم فحقه لها على الخالف حلف الخالف  
 وطلعت امراته لان شرط الحلف قد ثبت بالبينة وذكر في منية المنيعة عن رجل ادعى  
 رجل ادعى على ميت دينا او ادعى ورثة وليس في ايديهم شيء قبلي البينة  
 وحلف الورثة على العلم وكذا لو لم يكن علمت مال منكم ذلك ولو ادعى حلف  
 الورثة لان الخالف اليه اثبات الدين رجل ادعى دينا في تركته واما البينة  
 على ان التركة بيني وبينه اختلف الحكم في منية ماله بعضهم لا يقبل ما لم يبين  
 التركة ولو كان التركة حيا او قاضا لا بد من بيان الحدود اما لو ادعى الوارث  
 الوارث باق التركة بيني وبينه واما البينة على ذلك فتقبل وقال بعضهم  
 يكتفي به ويقتل مطلقا وهذا صحيح وعليه الفتوى وتوالت هذا  
 واستوفى دينه ثم قسم غريم او لا يحل له ان يثبت التركة ولو حضر النولم  
 الثاني فأكبر الوارث الذي وحدته النولم الاول في ارض النولم الاول  
 من المال فهو شفعة لانه اقرانه لم يملك في الالف وحقها سواء ثبت  
 الدين اذ اقام البينة على ان الورثة بالخوا عبد الله التركة والتركة  
 مستقرقة بالودي وكالتا الورثة ان ابانا ما مع هذا العبد ماله هو  
 واخذ الثمن واما ما بالبينة فيمنه رتب الدين اذ لا يثبت الشفاعة  
 عليهم وهم يتفقون والنيات للنيات التركة المستقرقة بالودي اذ  
 ما غريم وادعى الدين فالحكم هو الوارث ولو رتب حقا استخلاص التركة  
 لغريمه الدين وكذا الاصل الورثة اذ امتنع الباقون ولو امتنع الكل عن  
 الاستخلاص لا يجرى وفي ذلك القاضيه منقوب وقيل ذكر في منية المنيعة عن رجل ادعى  
 الف من ماله في يد غيره وهو في الملك لا لان في الملك بغير ضيق باليد وفي العقب بالفضل وذكر في حصول الاستحقاق  
 شيخ الاسلام برهان الدين عن رجل ادعى ما لا يملكه فقال المدعي عليه  
 على وجه الوقع انك اقررت بالام ان اقام البينة ثم قال المدعي ما دعيه  
 الوقع انك اقررت بهذا المال بعد اقراره بالبرائة على يد دعي المدعي عليه اجاب انه لا يذفع ولو قال انك اقررت بعد دعواك اقر بالبرائة واما البينة فتقبل ذكر في منية المنيعة عن رجل ادعى اذ لا اثر في غير حلفه ان القاضيه ان العيني عليه سبب التمسك بالمال ثم ادعاه عند القاضيه ملكا فقال المدعي عليه عاينه في دفع دعواه انتم اقررت ان هذا لا يملكه سبب التمسك بالمال فلا يذفع له لو اثبت ذلك عند القاضيه بالبينة يذفع دعوى المدعي ذكر في منية المنيعة عن رجل ادعى انتم اقررت ان هذا لا يملكه سبب التمسك بالمال فلا يذفع له شهادان ان هذا المال اقرضه الف قبلي البيني فحقه بها على الخالف لم لانه جعل شرط الحلف قيام الدين للمحال وبالبينة يثبت الاقرار بتا الذي يستحق بالمال فلا يثبت شرط الحلف بوليده ولو شهد

النولم التركة







بهمانه ولم يذكر الجارية ولا قبضها لاسمع الدخول رجل بلع عقار بعض  
 آثاره ما حكم ثم ادعى لم يسمع ودعواه ذكر في السهميل رجل لوراني سمي  
 او دارا او دارضا فتعرف فيه المستمدا زمانا فموسكت سقطت ودعواه  
 ولو ترك دعوى وارعت سني فبعض الدخول بالطار على ترك دعواه  
 سني بطل التعبد لان بعد الفسخ يجوز ولو شق زنا وسكت ما كسبه  
 سني ما فيه لا يضمن ذكر في السهميل رجل ادعى انه وقف اولادهم  
 ادعى انه لا يسمع ودعواه كما لو ادعى لونه او لان ادعى لنفسه ذكر في  
 الصفي لوت مال المدعي كل نيته اقيمت فهي باطله فان اية نيته لا يسمع  
 في توليهم جميعا جامع الفصولي رجل لوت مال لانيته وطلب بان اطلب  
 خصمه فخلصه القاضي ثم برهن على نيته عند اية 2 وعند محمد لا وكذا لو مال  
 كل نيته اية فهي زور ثم اية او مال كل شيء وده شهد له فلان وفلان  
 لم يترك ب ثم شهد اية هذا الخلاف ذكر في السهميل رجل ادعى من  
 رجل سته ومانيم فقال المدعي عليه انه اية عن بعض الدخول واما في  
 المدعي نيته انه كان اقر له سته ومانيم بعد اية اية اية فبطلت نيته في  
 الرفع وقيل لا يثبت نيته في دعوى الدخول اية اية وقي لا يسمع و  
 قيل ان ذكر الخصم يقول والتعبد في الالبام اية وقي لا يسمع و  
 الحكم ولو كان صبي في يد رجل ناقرا لورق من اوراقه فادعى بعد  
 حقه الاصل لا يقبل دعواه لانه ظهر رقة حيث اقر به رقة ودر صاف  
 السيد ولي الملك ثم ينقض بيع ان نيته في اية الجارية ذكر في السهميل  
 قال القاضي مومون ما در على الاولاد وقال المدعيون انهم قال  
 بعضهم القول للديون وقال بعضهم ان كان في الدين واجبا لا يولد  
 الا على سوما قال القاضي وثن المتابع ما يقول من ادعى الباء عليه  
 الفتوى وان لم يكن بد لا يسمع سوما قال كان القول للديون وفي النقطة  
 القول قول الزوج في القسم وفي تراض البني نيته الباء او في وان اام  
 المدعي نيته على الالبام بعد حبس في الروايات الظاهرة لا يسمع الا بعد  
 التعاقب بعد سته أشهر انه متم ونيته الحبس وان وقع عند قبي تام مشهور  
 انه عاقل اطلقه وهذا اذا كان له اموال مملوكة كان في اية اية في اية  
 عنه على اية نيته على الالباس وعلى سبه بغيره الخصم اية سبه من  
 جيم شهدا نيته واصل سوتيه في النقا ورواياتها لا يسمع له

رجل ادعى دعواه  
 ثلث سبيل بطل الفسخ

في السهميل

له مال كني ولا نيته في النقا ورواياتها لا يسمع له  
 ذلك ما لم يسمع له مالا وما لم يسمع له مالا في حصول النقا فيه في جامع  
 رجل ادعى من رجل سته وقدم الى السلطان ليليب منه فته  
 بقه فمهر سته او مرتبة وسبه مخاف من التعذيب والضرب فمهر  
 في السهميل فستقطعه السهميل ومات وقد غرم في هذا الا امر فتمت على  
 يد غيره فلو رثته المتوفى ان يطلب منه سته بدية ونهاته اية  
 اية السلطان ذكر في السهميل بغير المدعي عليه باطله او يفسخ بغير  
 الدخول ولو كان المدعي عليه مومونا او لا وعنه في ولو كان مومونا وحده  
 لو كان المدعي عليه من اهل المصر ولو كان غيبا لا يسمع في المعقبات  
 رجل دل على ما عليه ان في فاضل النقا لم يثبت من رجل بضمي الدخول  
 وعليه الفتوى ذكر في جامع الفتاوى وفي الخلاصة رجل بضمي الدخول  
 زمانا ورجل اخر يري بضمي فبطلت ثبات المعقوف ولم يدعي الرجل في  
 حال صوته لاسمع ودعواه بعد ومات ذكر في جامع الفتاوى رجل راي  
 ثوبه المسروق في يد الولد لم يسمع عليه لياض فقال الدلال ردته  
 اية الذي دفعه الى لا يسمع الدلال جامع الفتاوى رجل ضرب اداة  
 لاجل الادب فماتت عليه الدية والكفارة وكذا في الاب  
 الوحي وذا ادب البصير فماتت بضمي الدية والكفارة واما الحكم اذا  
 ضرب باذن الاب فماتت لا يسمع ذكر في السهميل رجل اخذ ارض  
 الرجل عيب وبيع عليها او غرس فيها اذا كانت قيمة البناء اية  
 قيمة الارض فلا يتايل للمصاحب اطلع البناء وروا الارض في السهميل  
 ان مص قيمة الارض ذكر في السهميل في السهميل في ملك المظلي  
 اوية من جهة ذي اليد الا اذا ارضا وقيمة ذي اليد السبع كذا اية  
 كان العين في يد احد من ارضه لم يورثها او ارضا ومارجها سوا اية  
 خارج اية من ذي اليد وان ارضا واحدا سوا اية بغيره لا يورثها  
 سوا كان خارجا او ذي اليد اذا ادعى رجل اداة على رجل اية  
 قد فته لا يلف المسكر في قوله بغيره اذا ادعى احد سماع الوفا واولا  
 بان كان القول لمن ادعى اثبات والنيته نيته الوفا ذكر في السهميل  
 والصحيح انه نيته بالروا او وجد الوفا وبدوته لا يسمع بالروا







میرزا جبار علی نقی  
امیرانہ

فیض الہدیٰ و عطا ارفغ  
میر انصاف



وكتب في بزازية اخلفا في الطويع ما لقول لمن يدعي الجور ولو اقامنا عليه  
من يترك الكفر وعليه الفتوى كما ذكر في التجريد على طلب من اقرضه  
وهم باكثر الاسجوز لان فيه ربوا والخطبة في ذلك ان يسع لموضع  
نواب او عشرة باكثر من عشرة مما يتفق عليه ثم يقرض رجلا او ثلث  
يسع المستم كما في ذلك التوب من المستقرض عشرة وياخذ منه ثم يسع  
المستم كما في ذلك التوب من المستقرض عشرة وياخذ منه ثم يسع  
التوب من البايع الاول بالعمدة اليه المستقرض منه فيسبأه  
المستقرض من التوبة اليه في يسع وقد وصل التوب الى صاحب  
ووصل به على المستم كما في الاول ثم التوب وسواك من عشرة حكمة  
اقتت من الزمان ابو السود سلمه الله ذكر في قنينة اذا قضى الكفون  
الدين المؤجل قبل الاجل اقامت فاخذ منه ثم كتبه تجاوب المستم  
منه ان لا ياخذ من المراجعة اليه صرحت المراجعة بينهما الا بعد ما يقض  
من الايام قبل ان ياتي به ايضا قال نعم وكل حقة الاجل على كل من اقرضه  
يرجع منها حقة ما بقي من الايام ذكر في قنينة رجل فتح باب القضي فلما  
الظيم او فتح باب اصطلح رجل فذهب الدابة او على قنينة دابة قد  
صعبت الدابة او على قنينة عبد الاثني العبد قال ابو ج و ابن يوسف  
لا ضمانا عليه كسفا كما في حقة في خور ذلك اريد ذلك وقال  
م يعني في الاجوال كلها وقال النسي اذا ذهبت في فروع صحتها وان  
ذهبت بعد صحتها ساعة لم يضره ذكر في النكاح اذا رجع به  
انكاحه او اعاد او انه خصها منه فقال المدعي عليه صدم الدار  
كانت له وقفتها على كذا او كذا او اراد المدعي تخلفه خلفه عندهم  
وقال الخليفة بهذا قال في الخليفة ولو اراد ان يخلفه لبا هذا العيني  
منه لا الخلف بالانكاح لان الدار صارت مستحقة بغير رد لانه  
ذمما ذكر في خيط رجل اودي منه رجل كفا له او حوالا ولا يشته له  
خلفه وانما تكفل لزمه المال وان خلف بره او رجع على الاصل  
ذكر في فضول رجل ادعى مالا فاقتره بكتبه به حتى على سبب لا يخل  
بلو جوب كفاه وشمه اخر يندفع الخصومة ولو لا يشته المدعي عليه  
خلف المدعي عليه قال في هذا قوله في هذا قوله في مكرمه المال  
يصدق في انه ممن يشته وكذا اودي اني وقفت الخلف عشرة

عشرة وارحم قرضا فقال المدعي عليه اية ولكن اوتيت ان ادفعها اليه فلما  
ودفعت اليه وبمضى فخذ ادفع صحيح رجلي ثم ادعي قسمة اية محلكية فيه  
ضمه ان الالة حبة رأينا بالكذا لا يكون دفعا ولو جاز بالالة حبة لم يكن  
دفعا لم ينفذ في رجلى مات ولم يكون على الناس وليس له وارث  
فماخذ السكك ويوفى الميت منه غمايه ثم ظهر له وارث كما دون الميت على غمايه  
لخذ الدويو لانه ظلم الزمواكم يدفعوا المال اليه صاحب الحق على كسب السهم اية  
وكان عليهم الامدادا ثانيا وفي الملقط رجل وضو قسما في دار رجل فقال  
قسمة انا لانه اراد اخذ مالي وعلى المقول سببا اية وهو مقتضى في اية  
انه لا ينفذ على جبا الدويو في موضع اية ان عليه الوية لا العضا ومن ان لم يقسم  
الدويو يقسم كسب القسمة وتقسيم الوية على العاقلية ذكر في كسب الدويو اية  
السهم على القسمة واذ بالباقيون ما سببا الطالب قسما كان الا ان عليه  
ذكر في قسمة رجلى مات وترك وارثا وعليه دويو كسب كسمة قال القسمة انوكر  
لا يقسم قسما للمنفعة لانه لا يملك منه وقاله علي بن يقطين قسما وبمضى فخذ  
في القسوة لاني رجل ادعي منه رجل شيئا صحيحا لم يقسم ولم ينفذ في اية  
انف من بعت الدويو وغيره لم ينفذوا بقتلها او لم ينفذوا لم ينفذوا  
لا يقف عليها الا الخواص وفي دعوى البيع لو قال سبب بيع صحيح  
يحق الدعوى عند عامة المتأخرين ولا يكتفي بسبب كذا اية وفيه ولو لم  
يكن له سبب اية كسمة يكتفي بقوله سبب كذا صحيح ذكر في قسمة قال المدعي  
عليه لا غفلة عما شئت الخ بالينة ادعي الاتصال لا سمع ولو  
ادعي انوار المدعي بالوصول او الاتصال لا سمع ذكر في الكسبة اذا  
استحق بعض شايه من خط احد المتستمين رفع قسمة في قسمة  
ثم لم ينفذ القسمة بعد اية ج وان استحق بعض قسمة لا ينفذ في  
القسمة اية ولو استحق بعض شايه في الكسبة ينفذ بالانفا فاذا ذكر  
في خلاصة اية اية مهم المشك ثم ادعت في القسمة سبب وعلى القسمة  
سبب في قسوة لم رجلى عليه دويو لم يقسم احد قسمة بينة القسمة  
كسب المدعي على الدويو قسمة دار فيها ساحة بين رجلين اية  
فساد الساحة لاحد ما والبناء لالا فماد صايف اية اية  
الساحة بنا وبتدعها لرجل والتمس على صاحب البناء في نظام الرواية



له ذلك وليس له ذلك في الرواية وليس لها في البناء، فتح المخرج وما كان فيه  
ان المخرج والفتوى على ظاهر الرواية وعلى هذا القول ان يبين في السبعة  
او ثورا او ثلثا كان له ذلك ذكر في نسخة رجل ادعي منه رجل ان هذا الذي  
يجازي وقف عليه مطلقا وذي اليد ادعي او باي اسم من الواقف  
اربع واما ما بينت به في الوقف ادعي من الوقف ادعي على وارث  
واقفه الذي في بيع المحل وانه وقف على كذا او قضا محليا واما ما بينت له  
بشبه على فاد الوقف فان كان الوقف وبشبه في الوقف وقف فبشبه  
اوله لانه انما رتب ما واقف كان عليه في المحل ادعي من فبشبه الوقف ادعي على هذا  
التفصيل اذا اختلف الباع والمشتري في القيمة ابيع وقف وادعي من يدعي  
الملك المطلق بشبه على ما ادعاه وادعي من يدعي اليدوية باسم ادعي من فبشبه  
مدعي الملك ادعي من يدعي ما رتب ادعي من الزوجين في التزول اذا تزولت اذ  
مرأة قلن زوجهما فان كان حاله الزوج لها اخليه باجرة كذا ما تزول  
للزوج ولها نسبي من الاجل لان هذا اجازي فكيف كان لم يذكر او انما لم  
للزوج لانها تزول فكله باجره وهي متعلقة لان هذا منه استعاره كذا  
لا يستجوز ان اختلفت ما استعاره باجره وما لم يستعير بشبه ما تقول له  
البيوع لانه سكر الاجل ولو كان حاله اخليه فتعك ما تقول لها لان هذا منه  
حيثه وقد قبضت في محض التزول فان اختلفت وماك اذا ذلت  
لتزوليه ليه وماك لا يملك اخليه ليكون قوله مع البيوع انما لان  
الاذن يستند منه جهة وان قال لها اخليه ليكون الثوب له ذلك  
ما تقول له ولها ارجح المشي كما لو دفع غزلا اليه حايك ليس به بالمضغ  
لان في معنى قنن الرطبان وان كان حاله اخليه ولم يذكر على هذا ما تقول  
للزوج ولا شيء لها فكله انما استجرام هذا حكمه اذا اذن له في التزول  
فانما تم خولته ما تقول لها عليها شي مطلق لانها صارت مستهلكة في  
مكن غيب حنطة وطحنها عند ابي ج في ذكر في نسخة ادعي على ابي دينا سبب و  
سكدا بالدين مطلقا يقبل وغدا يمة جاري باجلهم ابا بوايه لا يتبع كما في ذي  
البيوع في كونه هذا اختلاف السبع ولو ادعي المديون نقدا دينه وموانع  
فشهد والبر انه اعطى ارب الدين العا ولم يقولوا عنه الدين نفسه اختلف  
الشافعي قبل لا ذكر في الاختيار رجل له دابة في دار رجل كاذبها صاحبها

جی ایچ سی

ادعی الزوجین فی القبر

حب الودار فحكمت لا تخمن وان وضع ثوبانيه دار فرجى به فضحك يخمن لان السواب  
لا يغيب الودار وكان الاله ارج اعلمنا والارابه نعم علمكم اني اعلمنا في الحاشية رجل  
عنا في بدر جبل استله ورثته من ابيه واليه وستره والانه كان في يد موشه  
لا يقبل شهادتهم ولو اقر المدعي عليه لكانت بحكم على التسليم اليه المدعي  
ذو الرعيه فلما رجل لو ادعي بحاشية تركه واحضر احد الورثه واما المنيته عليه  
وقضى القاضي يكون قضاء على جميع الورثه وانما يكون قضاء على جميع الورثه  
ان لو كان المدعي في يد الودار الحاشية ولو كان البعض بين شقيق  
تقدر ونج الضوري رجل ادعي ذبا على ميت واحضر احد الورثه و  
اما المنيته وقضى القاضي يكون قضاء على الميت وان المدعي ان  
الميت لم ترك شيئا حية اذا ظهر له ياخذ ذكره الحاشية رجل  
ايعار شيئا ومشرط ان يكون المستعير ضامنا لم يحكم في بيده لم يصرح  
في هذا الزمان ولا يكون ضامنا عندنا كما سيجي في الفارقه ذكره الحاشية  
ولو سعي رجل اليه سلطان جابهم وقال له انك لفلان مالا كتمه اذ انه وجد  
مالا او اصاب ميره انا او قال خذ مال فلان الحاشية او انه لم يذ  
الجور يا حيله فان كان السلطان ممن ياخذ المال بهذه الاسباب  
كان سقيما وجبا لضممان اذ كان كما ذبا ضامنا مال وان كان ضامنا  
فيما قاله الا انه لا يكون متعلقا ولا تحبسا في ذلك فذلك ولو مال في  
ضمينه او ظلمه وهو كاذب في ذلك كان ضامنا رجل متعلق به رجل  
خاصه فستقط منه المتعلق به شيء فضاء مالوا يخمن المتعلقا قال القاضي  
الحاشية ينبغي ان يكون للجواب على التفصيل ان سقط بقوله من صاحب  
المال يراه ويكتمه ان ياخذ لا يكون ضامنا ذكره الحاشية ولو ادعي جذا  
وذكر حدوده ولم يذكر اسم الجذر وقال لربي دار على لا تصح وذكرا لم  
والنسب من الرجل انما يحيا اليه اذ لم يكن شهودا اما الدار لا بد منه تحذير  
كما وان كانت مشهوره عند ابيه وقام تحذير ما يذكره صاحب الحد  
وعندهما الحد يدس بشرط اذا كانت الدار مشهوره كذا روي عن الطائفة  
بالكونه عليك هذا في التحذير اذا ذكر لربي دار فلان ولم يذكر اسم النسب







الغيب فاما وخلق ان لا خاتم فيه بل فاحيلة ان يحاكمهم ومنه نعم اسره  
 وهو يتولى القاضيه قد خلقه بكذا في علم القاضيه حاله فباورده  
 ذكره عند السهم به رجل اقر رجل ثم ادعى انه كاذب في الاقرار فنفذ  
 به دم لا يفتت اسله فوله كذا في قوله عياض ان ابي يوسف ان الله لم يكن  
 كاذبا في اقراره وكذا الوادي وارث الحق فنفذ البعض لا يفتت في قوله ان  
 حق الورثه لم يكن ثابته في زعم الارار والامع الخليف لان الورثه او جوارا  
 لو اتوا بالحق لم يلزم نفيه انكم ستختلف وان كان في الدعوى على ورثه الحق فانا  
 يعلم عليهم ان لا نسلم انه كاذب ذكره في فاضله رجل ادعى اعيانا فاختصه الخبي  
 والنوع والصفة وذكر قيمه الكل جله ولم يذكر قيمه كل عين وخصي ونوع في  
 حق اختلف المباح فيه بعضهم شرط التفصيل وبعضهم اكتفى بالاجماع  
 وهو الصحيح ثم ينظر ان ادعى الاعيان فاني من يوزن باحصاء ما يقتضي اليه  
 بغير تحقا وانما قال انما تدهك اد استهلكها وبني قيمه الكل جله في  
 دعواه ويقتل بنه ذكره في فاضله فاني في دعوى الميراث لا يفتت لو ادت  
 عند ابي ح مالم يشهد واعلم الانتقال نفعه ادعى الملك عند الموت او على ما  
 يتوهم مقام الملك وهو ائمه عند الموت فاضله اذا تكلم المدعي بكلامه  
 حكى ان يكون كذبا للشهود ان كان ذلك قبلي القضاء لا يقتضيه وان  
 كان بعد القضاء لا يبطى مقادير الا ان يكون كذبا للشهود فخطا  
 ادعى الارث بالكونه ثم بالاثرة لا تقع وانما عا دى دعوى الموته تسع  
 ادعى لانه اخوه وملك النفقه فذكر ما في المدعى عليه بطلب ما  
 ميراثه لا يفتى لان هذا في الحقيقة ودعوى المال خلاصه فيه التناقص  
 في اقله غير في يد رجل جاد رجل ادعى انه لم يسمه او من مهران انما  
 وصدقه في ذلك صاحب اليد كان القاضيه لا ياوره بالتسليم الى المدعى كذا  
 في نصاب فانه صالح القاضيه الامام عني دفع عمامته الى الرضا فبكره  
 نصلي فاكروا وقدموا التكملة فادعى ان الامامه على دفع اليه باقر عني  
 بفتح الدعوى فانه لا لانه موافقه وصلى اليه من كنهه غيره ولو ادعى على  
 مودع العبد لا يسجد مع ان في العبد كولا لا يفتى في اوصلى الى الكون في

يد العبد لا يسجد ودعوى المولى كذا احد الوكيل بالصلح اذا ادعى كذا كوكبي  
 بالخصومة والبيع والشر او ذكر في الزلفي كما يصح الوسخ بفتح ونوع الوسخ و  
 دفع دفع الوسخ وما زاد عليه بفتح دفع دفع قبي الحكم بفتح بعد الحكم بفتح  
 على مال وكله لم يجرى على خصمه ان المولى اقر قبي الحكم انه ليس عليه شيء  
 بطل الحكم ا قوله ينبغي ان لا يبطى الحكم لو امكن التوفيق بغيره بعد اقراره  
 على ما سياتي في الكارهية رجل ادعى نصف دار في يد رجل ثم ادعى بعد  
 ذلك على الدار انية سجد الاسلام فحذوا لار وصدى لا يسجد دعواه  
 لو كان على العكس يفتى والשוב انه يسجد في الوضوء فيجب كذا في  
 الحكمه في خلاصه وفي العيون لو انتم بغير ادعى على رجل مال او  
 اشته واهله لا يجوز ابر او ان كان عليه دين ولو ابر او اورد  
 لا يجوز سوا ذلك ان عليه دين او لم يكن ولو ان كان لم يكن في هذا الحكم  
 شيء في جاز اقراره في القضاء ولا يقتضي في ورثه بنه على هذا  
 المملوك بذكره وبنه بنه وبغيره لا يجوز اقراره رجل ادعى  
 على اخ الف درهم من ثياب بشر اربعة ولم يكن اثباته فادى ان  
 ذلك الاولن وديعه لا يسجد ولو ادعى رجل عا الف درهم وديعه  
 ولم يكن اثباته فادى ان ذلك لا يقع فوهي يسجد في جامع القسطنطين  
 رجل ادعى على رجل بيتا ثلثه ولا حوتة العيب وسامع ذاك الاول  
 لا نسلم له وادى غيرهم بقبلي البنية في ثبوت البنية اذ احد الورثه  
 خصم فاسجد له وعليه الا ان ياتي به لو ادعى على الميت دين فثبت  
 احد مع ثبت في حق الكل وكذا الوادي احد مع على رجل الميت دين  
 وبه حثي ثبت في حق الكل لو كان المدعى عليه حاضرا فلا حاجة اليه  
 ذكر بنه لانه يشار اليه فلا حاجة اليه ذكر اسمه فذكر قبله ادعى  
 واما العايب فغيره في ذكر قبله هذا في دعوى العيب وكذا في الدعوى  
 من ذكره عن صاحب المله وكذا في توفيق للمخاضى لا يبره في ذكر الجور الثبوت  
 على قوله ابي ح ذكره في الزلفي في واقت ادعى ارضه فشهد زوجه وادى

ان ادعى على رجل مال او دين او غير ذلك فادى ان ذلك لا يقع فوهي يسجد في جامع القسطنطين  
 رجل ادعى على رجل بيتا ثلثه ولا حوتة العيب وسامع ذاك الاول  
 لا نسلم له وادى غيرهم بقبلي البنية في ثبوت البنية اذ احد الورثه  
 خصم فاسجد له وعليه الا ان ياتي به لو ادعى على الميت دين فثبت  
 احد مع ثبت في حق الكل وكذا الوادي احد مع على رجل الميت دين  
 وبه حثي ثبت في حق الكل لو كان المدعى عليه حاضرا فلا حاجة اليه  
 ذكر بنه لانه يشار اليه فلا حاجة اليه ذكر اسمه فذكر قبله ادعى  
 واما العايب فغيره في ذكر قبله هذا في دعوى العيب وكذا في الدعوى  
 من ذكره عن صاحب المله وكذا في توفيق للمخاضى لا يبره في ذكر الجور الثبوت  
 على قوله ابي ح ذكره في الزلفي في واقت ادعى ارضه فشهد زوجه وادى



ففصل اول في بيانها فحيث وقع اليقين عليها على قولها ان تمتد في خلاف  
 لانها لو كانت لا يحكم عليها ذلك الواردت بكتاب قريب قيل خيرا  
 لكن يطل بالكتاب وينفذ عنها اليقين لا يصح ان يقر بما خلافه  
 عنها اليقين اذ في الموضع الرد او المحاكاة وادعى لها الاطلاق  
 كما لو لم يرد ولو برهان قيل يقين بنسبة الموضع انما وقيل على بنسبة  
 الملك لانها كانت الضمان ولو ادعى دفعها الى اجنبية للمصدر ورق كمالها  
 وكذا لا يصدق الا بنسبة عند حسن وذكر لو علم انه دفع الى اجنبية فليس  
 دعوى الحجة ذكر في فصول الاما دي اعلم انه الاصل في دار السلام  
 الحجة فمن ادعى انه في الاصل قال قوله قوله لا تمتد في خلاف  
 فها قد ان رجلا لو ادعى انه في الاصل واما ان حذري لا يقين  
 لان قوله قوله فلا حاجة الى البينة لكن اذا ادعى ان في الدنيا عليه  
 اتمام البينة فلا لا يقين بنسبة بما حوته الاصل دفعا بنسبة الرأ اذا  
 كماله المشهود عليه الشهود جميعه وادعوا انهم اقرارنا بهم لا يصدق  
 الا بنسبة لانه انما لا يصح الاحتجاج بالردع الا يستعمل العبد اذا  
 امتد ويسع لا يقين قوله اي في الاصل بدون البينة وتضمنه الاثبات  
 ببيع ان ينفذ بالتسليم الى المشتري يعني اذا سلم اليه المشتري لا يرد  
 وكنى اما السكون عند البيع لا يكون انما اذا ادعى العبد حجة الملك  
 قال قوله قوله في اليقين لكن لا يمكن بتمتة الرجوع بالثمن عالم بهم شيئا  
 عليه والحقيقة ان يدعى المولى انه عيب وادعى بالرقعة ويقيم البينة  
 على اقره واقرار من العبد يقيم البينة على انه في الاصل وانما يقضي  
 الحجة ليس بما في الاصل لا يقين النقض وانما النقض ما في  
 في موضع يكون ما بلا دونه ادعى انه في الاصل ثم ادعى انه اعترف فلا  
 يقين لانه انكر الملك على نفسه في جميع الاوقات ثم اذا ادعى الاعتراف  
 الاعتراف اقرارا ملك على نفسه في بعض الاوقات فليس ذلك كمن اقر  
 ان هذا ملك فلا يقر ان ملكه يقين كذا هذا ولو ادعى العتق

ثم ادعى حجة الاصل سمي لان العتق لا يقبل البطان ولا يقبل النقض فلا  
 يكون انما نقض منه ما اذا ادعى عتقه ان كنت ملك ربك وقد  
 اعتقته ابوك لا يكون نقضا ولو ادعى انورته غلام انك كنت  
 ابنا اليوم الموت ونحن الوارثون فتمام العبد البينة ان كنت ملك  
 ملك فلا راد واعتقته يقين بنسبة العبد وتصب فضا على البينة  
 في اثبات الملك لان شرطه حقيقة فيصب فضا عنه في اثبات  
 الملك والاعتقاد ثم اذا ادعى ان كنت عتق فلا فدا اعتقته وقضى  
 ان يصب به ثم تمام اخ بنسبة انك عتق لا يقبل لان ذلك العتق  
 على ان ليس كافه وصار كان الناس عتقوا وادعوا العتق وانما  
 البينة عليه ما لا يقبل كذا جهنم ومن ادعى حجة الاصل ولم يذكر  
 اسم اقره ولا اسم ابي الام وحيل يجوز ان يكون حجة الاصل  
 ويكون في الام رقيقا بان اسقوله جارية فلا يقين البينة على عتق  
 العبد بدونه الدعوى عند ابي ح خلافا لهما ويقين البينة على عتق الا  
 وطلاق المرادة حصة بدونه الدعوى ولا عتق على عتق العبد حصة  
 بدونه الدعوى وحصل عتق على عتق الامه وطلاق المرادة حصة  
 الدعوى اشترط ان لا ينفذ وادعى ان عتق وادعى ان عتق البينة ان لا  
 عتق فضا على عند الفتوى الشريعة كما على حجة الاصل في العبد يقين  
 بدونه دعوى العبد اذا كانت ام العبد حصة لانها شهادة على  
 حرم الفتوى وقيل يقين الشهادة على حجة الاصل في غير المدعى  
 غير هذا النقض في حصة فان جارية في يد رجل ادعى ان عتق  
 الاصل وانكرت ان يكون اقرارا بالرقعة وقال في العبد انما  
 قال قوله قوله ويقضي بخرتها اذا بيع العبد وموافق فكذا وفي  
 الروايات ما يقضي ببيع والتسليم ثم قال انما الاصل لا يقين  
 قوله في خلاصة ان يقول النسب اذا بيع وموسا كذا هذا  
 اقراره بالرقعة لو ادعى الحجة بعد ذلك لا يقضي وراوى فحقم  
 الحاكم وقيل لم يرد لانه فقام يكون اقرارا حجة لو ادعى الحجة بعد

حجة







ذكر في شرح صحيح البخاري  
 وتكلم بانفسهم هذا  
 منيع او يبيع نفسه  
 ولا جارة عند الموت  
 احد المتصدقين او  
 احد ما لا يتصدق  
 ما كفت عنه وبالموت  
 استقل المتفق او  
 الا جارة ايا الوتر  
 فيبطل الاجارة  
 لان العقد لم يوجد  
 ذكر في شرح البيان واذا عقد  
 نفسه فبطل الاجارة  
 بوجه من عقد نفسه لغو  
 عدم الاستئصال ايا الوتر  
 كالاب والراق وكوكيل  
 بالاجارة وانا وكيل  
 بالابن واذا مات بطل  
 الاجارة لان التوكيل بالابن  
 توكيل في المانع فصار كالتوكيل  
 في المانع لا لانه وصيه  
 ثم بعد موته التوكيل في  
 نفسه







مفتی محمد امجد علی صاحب دہلی

بجاءه لثمة  
صليب الارض



ذكر في المصنف ان الذي يملك الحق في الاستايج لا يكون خفيما لمن يدعي الاستايج  
ولا لمن يدعي الرهن ولا لمن يدعي الشفعة ولا لمن يدعي المثل ولا لمن يدعي  
الموهر لم يذكر في منتهى النسخ الا جرة تعليم التوفيق جاز ووجوب  
المستحق ان كان له المستحق وان لم يكن المستحق عليه اجر المثل وكذا لو دفع ابنه  
لتعليم المثل والمثل لم يثبت الا جرة تعليمه فيكون له في اهل البلدة في  
ذلك المثل او العلم ذكرته واقعات رجل خدم عند رجل سنة او سنتين ولم  
يستم له شيئا فخرج الاجم ادعى الاجرة على سيحى الاجرة ام لا الجواب  
ان كان قريبا يجب الاجرة لانه يربو الا كثر من الاجرة وان كان غريبا  
لا يجب الاجرة لانه يترعاه فان كان من اهل التمرع ذكرته في نوات رجل  
استاجر رجلا ليجعل الخانات او السوق ويحرسه وتقب الخانات وسرها  
منه شيئا فلا ضيق عليه لانه يحرس الابواب اما الابواب في يد  
اربابها فلا ضيق عليه الا يتضرع فيه ولم يوجد منه ولو استاجر رجل  
من اهل السوق لاجرة على ان يملك في مثل هذا جرت التمس على بين الناس  
فحقا كان لهم استايجهم جميعا ولا جرة بكونهم لان في ذلك مستهم  
الشفع عايد الشفعة فساد استيجهم ذكرته في قسمة ولو نسب التمس  
وقرر له اجرة المثل جاز في فصل في اجارة استايج ذكرته في ما مضى  
رجل استايج بيتا وسوئوله بامتنع الاجرة قاله القاضي الامام على ان  
ان الاجارة جازية ولا يقع تسليم البيت ما دام مشغولا فيقول ما تقرر  
والتسليم الا ان في التوزيع قهر فاقضى وكان له ان ينفق الاجارة  
هكذا اجاب الكوفي في خصم وعليه الفتوى استايج ربحي ما يدره  
معلوم ما يقطع الماء سقط من الاجرة يجب به فان لم ينفق  
الاجارة فحقه عادلة الاجارة فكذا في المصنف في الوجود المذكور اجلى  
استايج شريفا فان قطع الشرب سقط الاجرة او الخانات من  
حقه وقاله الى لك باجرة الخانات ما دام في راحك فحقه وذكر  
كذلك مع استايجه باجرة واجبة ذكرته في المصنف في قوله ان اجرة  
خفي رئيس كل شئ كذا جازت في قوله جميعا ذكرته في ما مضى فان رجل  
استايج دارا بشهر احسبها شهرين ذكرته في الاصل انه لا يترقب اجرة الشهر  
ان في سوا استايج ما دام دارا او دارها وعليه الفتوى رجل اجار من اجار  
كل شئ بربح جازة لكل واحد منهما ان ينفق الاجارة عند تمام الشهر و

جاء

بان

وذكر في الاية اربعة اشياء ان لكل واحد منها النقص عند رئيس الشهر فان  
سكن في الشهر الثاني بربح او بربح اخر ذكرته في قوله ان رجل اجار  
ولم يبق في ربحها شيئا فلا جارة خاصة وكذا اذا ذكر الزرع ولم يبق  
الزرع فان زرعها شيئا انقلب جائزا وفي الاجارة ان سدة النجاسة  
الاجرة باستيفاء المنفعة اذا وجد التسليم ان المستايج منه جهة الاجرة فانما  
اذا لم يوجد فكلوا حسب في الاجارة الفاسدة اقل من التسليم ومنه اجرو  
المثل وان لم يكن تسليما يجب كماله اجر المثل الاجارة فيقضي بالتسليم  
الا في الاجارة الحكومية وجاز الزرع والعيب ثابت في الاجارة  
نفسه في بيان اجارة الحكومية ذكرته في قوله وفي فتاوى سيد الفقهاء  
عنه اجارة استخرجها الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وقبلها  
احل زمانه ورد البعض ووجوه كثيرة والمذكور فيها فليكن اذا  
اراد ان يجر اجرة حكومية او الارض وفيها زرع يسع الثمار الزرع  
باصولها من الذلالم يد الاستايج ربحي معلوم وشيئا ثم يواجر منه الا  
سوة معلومة ثلاث سنين او اكثر في ثلثة ايام من اقل سنة استايج  
بمال معلوم على ان يكون اجر كل سنة من السنة والاولى على ايام  
المشاة منها فذلك الاجارة وثبتت حال الاجارة كجوة فبالمدة  
السنة الا هيئة وان يكون المثل واحد منها ولا ينفق الاجارة في  
ايام الجوار ذكرته في كتابي المحتايج اجارة حكومية اذا اجر بعد التفتق  
اجارة ثلث سوة لا ينفق الاجارة في ثمانية ذكرته في كتابي انما اذا ادعى  
بعض مال الاجارة في الاجارة الحكومية لا ينفق الاجارة مالم  
يؤدي المثل كذا اخبرني السيد اجتم والاكتم فصل في بيان اجرة  
الحايج ذكرته في مستحق الامام والاجم الخاص بالسنة للاجرة وهذه  
منفعة كائنة يعني الاجم الخاص سوا الذي يستحق الاجرة بتسليم  
في المدة او لم يعلم لان العقد فيه واقع على المدة ولو ذكر جميعا المثل  
وقال استايجت شئ الرعي الغنم يكون ذكره لبيان منعه لا يكون  
مستقودا يستحق فاجدا لانه في تلك المدة لا يجوز عليه غيره وانما لو جار  
استايجت شئ الرعي الغنم استايجت ان يكون اجرة فاصلا لانه واقع على الايام







في الامور

لان ان نجعل الزيادة على ارجح المثلث متعنت وان نقص قدر ما ينبغي ان يكون  
 في مثلثه فالاجابة حاسدة ولي ان تنقصه ودرمان في علمه غيبي يسم  
 بان اوجهه بنائية وارجح مسمومة في حقيقته احد التمكن اذ استعمل الو  
 بالعلم او غيره به دون اذن الا ان عليه ارجح حقيقته انتم لك سوادا في  
 وقتها على سكتها او موقوفه للاستبدال وفي الملك المشتبه لا يتم  
 الا ارجح على التمكن اذ استعمله كذا وان كان مقدرا لاجازة وليس في الحاشية  
 ما يخالف هذا التمكن الذي لم يستعمل ان يتولد له اذ استعمله بقدر  
 ما استعملته لان الحاشية انما تكون الحظوظة وكونها خلاصة رجل استبان  
 ارضائهم زحفا كما كانت الزرع باقية وحق الارض ولم ينبت عليه  
 الا ارجح تمام ولو بقيت الارض لم ينبت عليها حتى مضت السنة يجب عليه  
 تمام ارجح المقطوعة فخصلي في اجازة الوداب وكونه في ثم في ارجح  
 استبان وابتة الى خوارزم فاستحق منه الوداب في خوارزم ولم يصد  
 في انتم يكون مستبان ارجح الا ارجح النوازك رجل ارجح وابتة الى  
 موضع باربعة وارجح على ارجح في يوم ذلك فارجح بعد خمسة ايام تار  
 عليه ورجحان لانه فالقصة في الرجوع عليه ارجح الذهاب فاصلة  
 فان استبان وابتة الى ارجح اذ الى البقرة فحق وزحفا فخصلت ضمن  
 فحق عند النوازك ولا يبرأ من النوازك بالرجوع الى ارجح اذ الى البقرة  
 حتى يبرأ الى صاحبها بخلاف الودبة وكونها يستحق حصة في حق  
 الى ملكها ارجح فليس له ان يبرأ في ملك الذهاب وان ارجح فخصت  
 الودبة ضمن لا ارجح استبان بالحق لا لكونه كوكب قال الفقهاء ابو القاسم  
 وسوا القياس وفي الاستحقاق لا يفرق لان العادة جرت به في النوازك  
 بذلك فصار تكانه اذن له في ذلك فبرأ من الودالة وان لم يبرأ  
 في سبيل على التمسك الاسلام على ان يبرأ من غيره ورجع ثوبا الى صاحبها ليصنع  
 فخصت الثوب وقد علقه مع غيره من الثياب على ثبته مودعة  
 او جعل مودعة على ثبته فخصت اذ كان ذلك خارج الدكاة بخلافه والا  
 فلا في انفسه وان التمسك على قول ارجح في الودبة المستمك اذ اخصت  
 في سبيل وكان خوارزم صاحب الخط ان يبرأ ان كان له وجه على ارجح  
 الضمان وان كان قد خلفه كسب القصاص كما سقوا معها واقامات رجل  
 من رجل سقيمة على من سبها الى موضع معلوم فمضت السفينة فمض  
 بها الزرع فزاد الى موضع الزرع اكون مني ما لم يكن على وجهي اما ان كان  
 من صاحب المذبح ارجح كمن كان كاهن ما يجب الا ارجح وان لم يكن  
 ارجح

العلم

مواظا على ما في بيع وقد وصل الى الموضع الذي اكره المبيع في الوجه الثاني ان لم يكن  
 مبيع ومواظا على ما يجب العلم من خوارزمي في نقص فلا يستحق الا ارجح  
 وضع اليد على المذبح كما سقوا في كل كرتها كذا انما يقع موضع التمسك طالع صاحب  
 الخط قد نقص لصاحب قد نقص وانك وقال المذبح لا ينقص المذبح ذلك التمسك  
 قول صاحب الطعام لان المذبح يدعي عليه الا ارجح ومواظا على ما يجب  
 ذلك ويقال لصاحب الطعام ياخذ منه الا ارجح يجب به في حصة التمسك ورجل  
 ارجح نفسه ليمع على التمسك ثم ضاع في التمسك في وسيل صاحب التمسك في ذلك  
 شاة وقال ارجح لا اعلم يعني لان عدم العلم بقدره وكذلك ان نام في الليل  
 لانه نقصه ذكر في حقيقته اذ اراد ان يبيع كسبه كسبه لانه نقصه وانما يافز  
 على ذلك ارجح فلك ذلك وانما يافز بقدر ما يجوز اخذ لغيره فقلت ولم  
 يرد في ارجح التمسك كمن مقدار مبيع ما روي عنه في الصفدي وبعض المسند  
 بين مع التمسك مفهوم المبيع وسواء الوثيقة بحال اذ كان في مبيع الف  
 فحقها خمسة درهم وفي الدين عشرة درهم الى عشرة آلاف فحقها ثمانون  
 درهما ثم زاد في كل الف درهم وان كان الوثيقة بألف الف ان حصة  
 من المشتقة تسكن بحصة بوثيقة الالف فحقها خمسة درهم وان كانت  
 ضعتها عشرة وان كان نصفها فدرمان ونصف وفي الزيادة والنقص  
 مع اعتبار ذلك قلت وحكي هذا التقديم في مفهوم المذبح لا  
 مشتقة اكنة لا تخفف بعلته المال وكونه في ولا شك كسبه الف درهم  
 واما مشتقة كسبه ثمانية وخمسة درهما الا ان يبرأ به كسبه الالف في  
 بالمرضى المختلفة بنصفها وحقها ذكر في مشتق الاحكام من ارجح ما يبرأ  
 انفسه وغاب ليس لا قربايم ان يبرأ من الخانات الى ما كلفها ارجح  
 الاجازة ولو لم يبرأ من المذبح فحقها حصة حصة المذبح فان كان في  
 حصة من المذبح وحقها يجب الا ارجح بغيره في حق طمك ارجح ارجح  
 الطمس مع البذر في حق الطمس فان شطط البذر من القيمة وانما  
 طمس من المذبح رجل استبان ما يملكه يسبح ثوبا ثم ان المالك ارجح نفسه  
 من رجل ارجح الذي ثابته بغيره كذا العقد لان المقصود عليه المثل دون  
 المنفعة رجل استبان ما حوته وارجح بكونه ما استبان ثابته بغيره العقد وكون  
 الزيادة على كماله لكن لا يملك لها هكذا ذكر في الفتيح والبرهان ذلك وجه يكون

مستل  
 ضمان ارجح  
 اذا قال لا اعلم

هذا هو الذي ينبغي ان يكون  
 في الزيادة في المذبح











قال الخصم انما خلاف وفي هذا المثل او التجارة رجل خفي بهذا الاسم والنسب قوله  
 القاضى ثبت عندى فانه ثبت بالثبوت المذموم والافلاحة المذمومة  
 المكتوب اليه بنقد الكتاب على وارث المطلوب ووصيته ان مات المطلوب  
 انتقل المطلوب اليه بالثبوت فقدم الطالب اليه لم يكن عليه ثبوت  
 اولئك حتى يهددوا بجنحة الخصم بآيب القاضى اذا سمع البينة او الاقرار  
 وكتب بذلك اليه القاضى لا ينفذ به المكتوب اليه بل يكلف المدعى اليه  
 اعادة البينة فيصير في سبيل شيخ يزاريه ومنه صار متعيا عليه لا  
 يسمع دعواه بعد فسخها الا ان يسمع من علي البطلان العقباء بان ادعى علي  
 اخذ وارثه لارثه وبرهنه وقضيه ثم ادعى المتعقب عليه الشرع منه ورثه  
 او ادعى الخارج الشرع منه فلا بد من برهنه المدعى عليه على شره ايجبا في خلاف  
 او من المدعى قبله او قضا عليه بالارثه فيرهنه على ما توجب عليه من حقه  
 قضا القاضى بوجه فنيته فاقام من له الحق بنبه عادله على انه قضا له بالحق  
 ادعى لا ينفذ به عندى في قوله لا ان الشاهد اذا سمع الشهاده لا يسمع ان يهدد  
 بقوله خذ لي امك فكلت هذه الشهاده فالتقاضى اذ كان لا ينفذ بقوله  
 اذا سمع وقاله م ينفذ به لا تهازل السهم والى قضاة عند قاضى او ينفذ  
 تلك القضاة ويحكم بجهاد كذا اذا شهدوا على قضاة عند لا ينفذ به فكل  
 للحج يزاريه متعقبه ان يرجع منه حكمه ان كان خفا ورجع دراهم وان  
 كانه فحلف فيه انضاد قضاة فنيته ياتي بما سوغ عندى فان ظهر له نقص خلاف  
 قضاة نفقه ثم ان كان في حقوق العبادى لطلالا والتمسوا والتمسوا  
 ظهر انه اليهودي وجب ادخاره في التعريف ان قاله القاضى بنبه فانه  
 في ماله ويترتب ثبوت وان اخطأ بغير الدية وفي الطلاق والعقار يرد  
 المراهة والبيع الى الزوج والمولى وفي حقوق استبنا كالتزاد والتمس  
 اذا هدو بان اليهودي وجب ادخاره في حقوق الحكم بغيره من ماله الودع وفي  
 الخلف بغيره من بيت الماله هذا اذا ظهر الخلف بالنبه او باقرار المتعقب  
 له اما اذا اتى القاضى بذلك لايت الخلف كما لو رجع ان يهدد عنه  
 الشهادة لا يبطى القضاة قضاة غاب المدعى عليه او مات قبل القضاة  
 لا ينفذ به فيحكم القاضي اذ يبيع اذ وارث الميت زهرة الخلفا اذا

بجواز

اذا تأسى انما في مسيئة على مسيئة وكل عجزا ثم ظهر خلافه فاقضوه يوم القيمة على  
 القاضى لانه ليس من اجبى الاجبى وويلي القاضى لانه اخذ المال بغيره  
 قضاة القضاة بعد اقامة البينة بالحق وقضاة بالحق عداوى او اقفى القاضى  
 القضاة او عليه وليس منه خصم فاقضى ليس له ذلك عندنا ولو قضا  
 بنقد يكونه بجهاد فنيته القاضى او المكنى بجهاد وكنته قضاة بجهاد  
 ثم ينفذ له ان خلافه من جهه بنقد ليس بغيره ونقضه وله بنقضه هكذا  
 قال محمد وابو يوسف قال ما ليس لهم ان ينفذوا ليس له نقضه ولو قضا القاضى  
 بجواز بيع المذموم بنقد قضاوه وفي جواز بيع ام الولد بغيره روايان  
 واظهرهما ان ينفذ وفي قضاة الجاني ان يوقف على انضاد قاضى  
 اخر ان امضى ذلك القضاة نفذ والابطال عند وجه الاقوال وانما  
 بيع الكفاية برضاة فيصح في الظاهر الروايات عداوى وان لم يكن ثبوت  
 راي في المسئلة فاستغنى قضاة فاقضاة فقفى بنتوا ثم حدث له راي  
 لا يرد قضاوه ولم يعلل بالراى الحادث في المستقبل وسوق قول محمد وقال  
 ابو يوسف يرد قضاوه ذكر في المذهب اذ كان في المصنف فاضان كل منهما  
 في حكمه على حق فوقت المصنفه بنى الربطى اعداها في حكمه والام في حكمه  
 والمدعى به ان يخاصي اليه فاضى حكمته والاف بائنا قال ابو يوسف علم  
 للمدعى وقاله لا يلى للمدعى عليه ذكر في الساجح اذا قبضت المراهة من  
 بجهاد ثم حكمها قبل الدخول فقفى القضاة بزوج بنقض اطلها رذوخ  
 هذا القضاة اليه فاحكاما كان للثبوت ان يطله في ضلعيه وبهذه المسئلة  
 يثبت ان المهر المثل لا ينفذ بالطلاق قبل الدخول بل يستلم  
 كله بطلان القاضى اخذ الاجرة على كفاية السجلات والمخاض وغيره  
 نقل الف درهم فتمس ورجع ذكر في القضاة بقبضه اذا اعتقدت بغيره  
 فلم يبار ونبهت نصف دينار وقال ان لم يكن ثبوت له لا يلى والا فكل  
 ذكر في قاضى فان ثبوت الشئ على المهر وسوا القضاة جعل المكارم من  
 اخوان القاضى بالتمس الخصم على صاحب الماله عند البعض وبما المروى  
 عند القضاة الامام محمد السلام كما في الجلاء على ان راجع القضاة قاضى  
 قضا على جواز الشكاح بغير شهود وشهادة النساء وصدقه نفذ ولا يطله ان

الرجوع الى هذا حاله

ان القاضى قضاة على طلاق سكر او قال  
 القاضى لم اقفى شئ لا يجوز شئ وشهادته  
 قضاة







بن ازيق القتيبي في النسب الى الجد لا بد منه وانه كان مؤلفا باسم الجد وهو ابيهم  
 امام ابو حنيفة في ولايته الى ذكر ابي ويبدأ بكتبة عنوانه فيكون هو المعتبر فيه  
 بكتبة عليه عنوانه في ابيهم لا يتيقن اذ لم يكن بعنوان ابيهم في القتيبي  
 الثاني وسع واكتفى بعنوان ابيهم والاحكام طامالا في قاضي فان دلت  
 على ابيهم والابن في جيبه والا فاعاد على عنوانه ابيهم واما عنوان ابيهم في  
 اكتفى بعنوان ابيهم جازوا على العكس لا وصورة عنوان ابيهم في زمان  
 ان يكتب اولاً من جانب ابيهم فلا بد من ملاحظة ما فيه بكونه ابيهم بكتبة توفيقه  
 ولو لم يكتب ذكر اسم القاض في ابيهم ولم يذكر اسم المکتوب اليه بل في قوله  
 كذا في بعض الكتب في منقصة المسلمين وان في وسع واجازوا عليه في قوله  
 وشتم لا يفتقر بقوله اكتب بجملة القاض في ابيهم بكتبة المکتوب اليه  
 القاض في ابيهم بكتبة لومات ادخله قبل وصوله اكتب بكتبة قاضي فان  
 واذ جاء الذي بالكتاب الى القاض المکتوب اليه في القاض في ابيهم  
 بكتبة بغير حق الخصم فانه احضر خصمه وذكر دعواه ان اقر الخصم بذلك  
 استوفى عنه الكتاب وان جرد القاض لانه ذلك فبجته فانه قال في كتاب  
 القاض في ابيهم قال ابو يوسف القاض المکتوب اليه ياخذ الكتاب في غير  
 بيته وقال ابو حنيفة ولا ياخذ قبل البيعة فاذا شهد اليهود انه كتب  
 القاض فلا بد من اعادة الكتاب وسوختهم بكتبة في بعض القاض في ابيهم  
 القاض في اليهود في قوله الى ح في كتابه ويؤلفه من قوادعكم وحولتم  
 بكتبة بكتبة فاما لا لا ادعوا قراء علينا ولم يجمع بكتبة بنا ادعوا لا بكتبة بكتبة  
 لا ترا علينا لا ياخذ الكتاب وانما لا نقرأ علينا ويجمع بكتبة بنا واشهد بكتبة  
 الكتاب ولا يكتفي بتوسيعهم فتم عندنا واشهدنا واذ اخرج الكتاب بنحو  
 الكتاب فانه كانت شهادتهم في القاض في ابيهم بكتبة ردد وانه كان موافق  
 القاض في ابيهم في ابيهم بكتبة اليهود في القاض المکتوب اليه في  
 حقيقة القاض في ابيهم بالحق وانه لم يكتب القاض في ابيهم اليهود لا بكتبة  
 مفصل في قضا القاض في ابيهم بكتبة في قاضي فان قاضي ان يفتي بما علم في قاضي  
 في المصطفى في القضا اذ في غيره وان علم بالحادثة قبل القضا ليس  
 انه ان يفتي بذلك العلم في قوله الى ح ذلك صاحباه ولي ان يفتي بذلك العلم

العلم ولا يقضي بغيره في الحدود والعقوبات على كل حال ذكر في خانه والحق  
 يقضي في الحقوق بغيره بان علم حال قضاياه في مصر وان فلان محض  
 مال فلان او خلق رجل ابراهيم وختمه اسم رجع عنه هذا وقال لم لا يقضي  
 وفي الحدود الذي قضايه بكتبة الزنا والزنا بكتبة لا يقضي بغيره  
 وفي العقوبات وقد القذف لا يقضي بغيره ففصل في التعديل و  
 العداية ذكر في قضا في التعديل بان يقول المذكي موعود اخذ  
 مرضه جائز الشهادة وبه اخذ بعض الناس في قوله بغيرهم هذا  
 لا يكون تعديا وقال بعضهم يكتفي في التعديل الى حمة الفاظ  
 مرضه الشهادة صالح مقبول القول في وقته وقال بعضهم اذا قال  
 موعود جائز الشهادة يكون تعديا وعليه الاعتماد ولا يشترط العدد  
 في المزك في قول ابي ح والي يوسف وقال في شتمه ط عدد الاثبات  
 فيما ثبت مع الشك والاربع فيما لا يشترط مع الشكات على  
 هذا الخلاف رسول القاض في ابيهم والمزك في الشهادة في  
 بن ازيق الواحد كفي والاشان في احوط وعنه الثاني بكتبة طر حان  
 او رجل وادامان والعدالة بغيره اجماعا في قاضي والجموع على  
 لا يشترط لفظ الشهادة في تزكية العلانية وصورة تزكية العلانية  
 ان يجمع القاض في ابيهم بالعدل وان شهد مقول العدل وملك قدس  
 الذي عدله بواقي عدلته وصورة تزكية التران وان بهم  
 وما لهم وسوقهم ان كان سوتنا ما اخرجهم بالعدالة بكتبة تحت  
 اسمهم بكتبة عدله جائز الشهادة ومنه عرفهم بالعدالة لا بكتبة  
 تحت اسمهم بكتبة ادبول بغيره ومنه لم يوفى لا بالعدالة ولا  
 بكتبة اسمهم في كتابه انه مستور وزمانا تزكية العلانية والقضا  
 بتزكية التران ولا يقضي القاض بكتبة العدالة في قوله الى يوسف في  
 وبان في اليهود وطعن الخصم ولا يطعن وقال ابو ح ان كان المذكي  
 قضايت مع الشكات كان في ان يفتي بكتبة العدالة ان لم يطعن  
 الخصم في اليهود واذ اطعن الخصم في اليهود لا يقضي بكتبة العدالة

في القضا في ابيهم بكتبة في قاضي فان قاضي ان يفتي بما علم في قاضي  
 في المصطفى في القضا اذ في غيره وان علم بالحادثة قبل القضا ليس  
 انه ان يفتي بذلك العلم في قوله الى ح ذلك صاحباه ولي ان يفتي بذلك العلم







الزكوة وانما يجرى بطلان عدالة وجه اخذ الفقيه الواسع واما في  
في الآمال ان لا يكون على النور وان تم كالجعة تمت حرات بغير شفا  
وذكر في بعض المواضع انه يخلو عدالة ولم يقدّر ولم يزلوا العدد وجه اخذ  
شخص الامية الحكواني وعليه الفتوى ولا يقبل شهادة عدالة عدونه الجور ولا امر  
السكر لا يخفى كبره والشك لا يمنع احقية الشهادة عندنا فيعتقد  
المنع كجبرته وانما يمنع اداء الشهادة لعمته الكذب وتكلموا  
في الفتوى الذي يمنع الشهادة انفقوا على ان الاعلام كبرية يمنع  
الشهادة وفي الصغار ان كان مطلقا فهو حصة وعنه الى يوسف  
ان كان الفاسق وصحها ذارة جازت شهادته ولا يقبل شهادته  
في مجلس في مجلس التجر والترب وان لم يترتب ولم يكره  
واذا قدم الامم بعدة فخر جوا وحسوا الناس في التاريخ لشهادته  
التي قاله حقا بطلان عدالة لان في جوا للاعتبار في لا يخلو على  
لشهم وعليه الفتوى بانه ان كان عدولا لا يخلو في  
منه ان كان بغير حجة يقبل شهادته ولا لا يقبل في الصغار وشهادته  
التي لا يقبل في جوا ولا يجوز شهادته في الفاسق بالسلطان في اديهم  
بما شاع قاصروا في لقب بالسلطان ولم يماروا اقام على ذلك ان  
شهادته غير الصلوة لا يقبل شهادته في جوا في لقب بالسلطان في  
على وجه التزيم بطلان شهادته ما لم يمار عاديا يجوز ان يشهد  
بالشهادة والتسامح في اربعة اشياء منها النسب فحق لوسيع احد  
من الجماعة التي لا تصور تواطئهم على الكذب عند الجور وعندنا  
اذا اقر احد لان يقضي والفتوى كما قالوا ان هذا خلاف في فلا فالقلا في  
وسمى انه يشهد به وان لم يمان الولادة بما فرأته ومنه الحكم  
حق لوسيع من الناس انهم فلا في زوجة فلان وسعيان يشهدانها  
زوجته وان لم يمان في هذا الحكم ومنها الفتوى في لوسيع من الناس  
انه قاصد عند التلويح وسعى انه يشهد انه قاصد بله كذا قطع منقذ  
بكذا او ان لم يمان في طليد القضاء اياه ومنها الفتوى في اذاسي من  
الناس ان فلا في مات وسعى انه يشهد له على حصة وان لم يمان ذلك  
ونكاهم اذا اجتمع واحد عدله بالكون وسعى انه يشهد به في زينة شهادته  
الشهادة في لا يطلع عليه الرجال كالولاد

110  
دة والحب الذي لا ينظر اليه الرجال مقبول ويكتفى بشهادة واحدة قوة  
سليمة عاتلة بالغة ولا شتم ولا لفظ الشهادة عند حشاش الرجال وعند  
معيض من جبا شتمه وعليه الاقناع والعدول وعليه الفتوى و  
الاشان احوط والى مع انه يقبل شهادته على واحد من الغا وكل  
على وقوع التظلم لا ينعى قصيد بكل الشهادة كما في الزنا فبسته يقبل شهادة  
المؤمنين لرب الدين ولا يقبل شهادته من الدين كدونه ان في حشاش  
يجوز شهادته الدين كدونه التي دون الملت فبسته وتوسهدها على كل  
بالة قبضه من رجل ثم انكر قبضه فبسته لا تخفى وزنه عليه ان شهادته  
رته المال فاحصا عند الوزن جازت شهادتها وان لم تكن حاضرا  
لا يجوز وفي بعض الروايات لا يجوز شهادته التي كان في القتل وده  
التي لا ذرع في المذروع ذكر في جامع الفتوى فبسته تزويرها على  
احكام الناس وهذا قضى غرض الناس منه ما منهم سموة لثنا  
السم والبيع والاقرار والتمايق من رجلين لا يوفون بها ثم اذا  
شهدوا بعد موت صاحب البيع شهدوا على ذلك الاسم والنسب  
ولا يعلم لهم به فك يجب ان تحتم زعمه على ذلك وكره على الفتوى  
بالنسب انه شهد عند بيع جماعة لا تصور تواطئهم على الكذب  
عند الجور وعندنا كما شهادته بطلان كافي كما في سائر الحقوق  
فبسته اذا شهد السهودي يجوز به الشهادة بالتسامح وقالوا  
شهد تانك لا تسمعنا من الناس لا يقبل شهادتها فبسته  
لا يقبل بینه الشراة من الغايب الا بالشهادة باحد العشرة او  
ما ملك بالبيعة بان يقولوا بان وهو ملكي بملك فبسته بان يقول  
لمشتم بان شراة في فلان واما بقبضه بان يقولوا شراة في  
وقبضه وتوسهدها بسم ابيه ونقد ثمنه ولم يشهد اياه عند الكفا  
لا يوقع بالملك لجواز ان الباع ليس بالملك فبسته سئل ابو القاسم  
عن الشهادة في الاغلاسل كيف هي قالوا يقولان يشهدان  
منك بعدم ولا نعرف له بالاسود كسوة التي عليه وثياب بونه  
وقد اجتمعا اراه في التسم والعلافة واذا ادعى صاحب الدين على  
منك في مال كان القاصد كيف اتوهم بعد ما شهد السهود لانه



بمقتضى زوجه الوتره ولو شهد احد المكينين على صاحبه بالعتق فعند ايه حجي  
العبد لها بكل حال وعند ما يمتنع حكمه ويمنع السباية في نفسه على كل  
دفع هذا السباية حاله على المكنون ولا يمان ولا سباية حاله على  
وكون الولاد موثوقا ولو شهد كل واحد على صاحبه بالعتق يستحق العبد  
لكل واحد منهما في نصف قيمته موثوقا كانا او مضمنا والولاد لهما  
نصفان وعند ما ان كان مضمنا فلا سباية وان كان مضمنا في سبي  
العبد لهما والولاد موثوقان في جميعه وان كان احدهما مضمنا والا  
مضمنا سبي مضمنا ولم يسي مضمنا لان في جميعه وان كان احدهما  
مضمنا والا فمضمنا سبي مضمنا ولم يسي مضمنا لان المضمنا في الفاني  
على الموم وبقية جهوده العبد عن السباية وهذا العبد ان علف كل واحد  
منهما على صاحبه وهو حديد سبي لهما عند ايه ح لان المستحق  
بمقتضى ايه ح علف ولولا انه اهدا لم يكن للعبد ان يظلم  
الادمانت وقوله الا ان لم يزد على الوارثان في حقهما  
ولا يبري الا ان لم يزد على النصف وسبي في النصف لهما عند  
اي ح موم في كانا او مضمنا لان ما يمتنع بقاء النصف في حق  
بشر لم يمتنع احد ما فيعتد في النصف وكذلك عند ايه ح  
ان كان مضمنا وان كانا موم مضمنا لا يسي وان كان احدهما موم  
او الا فمضمنا سبي موم في ربع قيمته ولم يسي مضمنا وعند  
ان كانا موم مضمنا في كل الحقيقة بينهما لان كل واحد منهما  
العتق فقد وقع الشرك في زوال ملكه فلا يمان بالشرك  
يخرج ايه ح السباية ذكر في احوال القامت المرادة على مهر ان زوجه  
كانت موم او لم تكن ايه ح موم هذا وانما الزوج البنت الموم او لم تكن  
في هذا المهر الذي يزوج به بنته المرادة ايه ح ذكر في احوال  
ولو شهد والاه او وجه ثبتت ماله للفقراء او اهل بيته فوالا  
يقتضي مطلقا شهد بعض اهل القوت على باقيةهم بزيادة  
اخراج لا يقتضي وان كان خارجا على ارض مبيت وان كان لا يخرج من بيت  
يقتضي ذكر في احوال القوت اهل القوت اهل السكنى الغير النافذة شهدوا

هذا هو الحكم في السباية  
والعبد له بالعتق  
والعبد له بالعتق

بمقتضى ما جاء في علم الموم وتكون القوت وتقتضي قوله الواحد في نجاسة الموم  
في حارة وحكمه ووجهه سوا كان مسلما او كافرا او عبدا والاعتق في احوال وادب  
بما ازيه شهد اهل القوت ايه ح ولم يزل صاحب فراشه على مات حكمه وان  
لم يمتد بغيره قبل الموت ثم مات الموم وعليه وورث الموم وورث منه  
ثم اصابه لم يمتد لانه ورث الموت بزيادة سبي الدين على الميت بحج  
بما ان انت قد سبي بسبب من فم حاجته بان يتولاهات وعليه ديني فمن  
علم ان لم يكن على الميت خلف على انه ما استوفاه ولا يشك منه وان لم  
يرد الورثة الاكتفاء او في القوت وانما ايه ح الورثة الخلف لانه  
صح الميت فلا حجة ولو شهد الموم على سبي ولم يمتد في القوت ان  
شهد على قبض الثمن يقتضي وكذا الموم سبي احد ما وسكت الا في ذكره  
خروج منه بغيره بالقبول لشدة غفلة واحكام على نوع فهو لان  
انه ينظر الى المورث في السبوح وخبر ما مومنا وانما اذا مسك  
لا استسبب سباح وكذا الشهود ان كان في شتم في القوت في القوت  
شتم في الشهادته ما صح فان شهد انت في ان الشتم في حارة  
وشهدا في ان الشتم في حارة فم لم يمتد على النصف  
لمن افطر ودين الكفار في الاثام ما ح صدر الموم في الشهادته اذا ردت  
حرة في حادثة لا يقتضي ايه ح ايه ح ايه ح ولو ادعى الموم  
سباية وابعاد الموم فانما رتبة شتم الوفا ذكر في احوال  
يقتضي شتم وانه اهل على العالم لان الشهادته في باقية الولاد ولا  
على اهل على العالم في حارة شهد اهل ايه ح انه طهر ايه ح  
شتم واثاب ما حذرت كانت الام موم الطلاق لا يقتضي وانه كانت  
يقتضي لان الشتم في حارة وبعده ايه ح ما حذرت وانه طهر ايه ح  
كنه منفعته في حارة بالهوية تامة في حارة منفعته اقتضاها  
الموم والنصف والمنفعة من كانت في حارة بالهوية لا  
يقول الشهادته على الشهادته ايه ح ايه ح ايه ح لان ما حذرت  
على حارة القوت تامة في حارة ايه ح ايه ح ايه ح ايه ح  
افلا في حارة لا يشتم في سماعه في حارة الدين ولكن ان كان في  
الدين او في حارة الحقة القافية وانما كن احد ما حذرت

ش



على قطعة ارض انما من قوتهم او سكتهم لا يقبل وانه كان نافذة ان  
 او على نفسه قضا لا يقبل وان كان له لا اخذ شيئا يقبل وكذا وقف  
 في المدينة شهدا على وقتي في السكة النافذة يقبل مطلقا وفي  
 الاقباسي يمكن ان اذبح لغيره اذبحه بغيره اذبحه وحي فقير  
 يجوز الشهادة ولا يبطئ ان شيئا وفرايف شهدا له قبل  
 مصلح صدقة لغيره اذبحه واما من اقباسي ان كانا غيبين او  
 فقير في يوم شهد لم يقبل ذكره في اربعة تزوجت امرأة التي  
 برجل في حق الزوج الاول على ان يكون اذبحه ان اذبحه الطلاق  
 لا يجوز ان يقضي في حق الزوج الثاني ولو لم يمسح وجاز الكوثر  
 بهود مضار لم يقبل فان كان اتوم مضرا لم يقبل فان هجر  
 بعد ذلك في مسلك اخذته تلك التوكالة شهر مضرا فان  
 على عيبا ذوق مضرا في بالوني لرجل وولاد مسلم يقبل  
 انه وقع مضرا في اقام بنية مضرا في اقام مضرا في  
 يقضي بالوصية في ما ويقضي اسحقا ما وسوقولها وقيل  
 الاستحى فان لم يمسح اقام بنية مضرا في اقام مضرا في  
 مات ابود واصغر في مسلك لا يقبل في اقباسي يقبل  
 استحقاقه في المستحق شهد مضرا في على مضرا في اقباسي  
 مسلكا وليس له مع اث حيث لا قد لا يقبل شيئا وهما ولا  
 بحكم مسلكا وعن الثاني انه لا يقبل في الحيوة ويقبل بعد الموت  
 بخلاف لو مات مضرا في عن ابن مضرا في وابن مسلم في حق  
 الابن في حق الابن الا ان الحكم مضرا في اقباسي لما مات مسلكا  
 وسال الميراث يقبل حق المال ومات منه الابن المسلك  
 واذا اقبس به حكم مسلكا ويقبل عليه ذكره في الميراث في لا يقبل  
 شهادة عقد في امر ولا علم لا يقبل في ما شهد لعنان على خلاف  
 فهو زور ثم شهد وقال تزكيت يقبل ولو قال المديني في عقد  
 فلا فاشادة في اذبحه جاء به وشهد به لا يقبل ولو قال ان  
 لا علم له بالحادثة ثم شهد لا يقبل وعن ابن يوسف انما يقبل

واذا شهدا فاستما على قسمة قسمها بامر بان كان ان قد استوفى  
 نصيبه جازت شيئا واما وان شهدا على اقرار البائع ولم يستجبا للثمن ولم  
 شهدا بقبض الثمن فالسأدة بالكلية لان حاجته القاضية اليه القضاء بما  
 لمقد ولا يمكن من ذلك اذ لم يكن الثمن مستجبا وان قالوا ان شهدا  
 انه باعهم منه واستوفى الثمن ولم يستجبا بقدرا الثمن فهو جائز لان  
 الحاجة الى القضاء بالملك مكره دون القضاء بالمقد فقد انتمى  
 حكم العقد باستيفاء الثمن لان الجاهلية انما يؤتمر لانها يوفى اليها  
 زعمه مانعة عن التسليم والتسليم الا يبرأ ان لا يحتاج الى قبضه فيها  
 لا يقضي بخلاف ما يقضي في قبضه فاذا اقر باستيفاء فلا حاجة هنا  
 الى تسليم الثمن فيها لانه لا يمنع القاضية من القضاء بحكم الاقرار فاذا  
 لم يقبض الثمن لا يجب على البائع تسليم المبيع ما لم يقبل اليه الثمن في عقد  
 الحالة لا يمنع القضاء لموجب اقراره وفي الموضوعين جميعا الثابت  
 من الاقرار بالنية كالثابت بالمعانية ولو قال بغيره منه واستوفى  
 الثمن او تسليمه اليه كذا كذا اذ ائتمت بالنية ذكره المبوط ولو  
 شهدوا به باع وقبض الثمن جاز وان لم يشوا الثمن وكذا الوشهاد  
 باقرار البائع انه باع وقبض الثمن وان قالوا ان شهدا انه باعهم  
 منه واستوفى الثمن ولم يستجبا للثمن فهو جائز لو قيل القاضية عنه  
 ان شهدا على ما يوجب البائع بغير حق فانه ان شهد لا ادري يقبل  
 لشأدة على الملك ذكره في حشر رجل اذبح القاضية رجل وينا فشهدا  
 وضع اليه القاضية ولا تدري باي جهة وضع قيل لا يقبل وقيل يقبل في  
 تخلف الخطوط ولو شهدا على الصلح ولم يستجبا للثمن وسهدا جميعا انهم استوفوا  
 جميع ما صاوط عليه فهو جائز وكذا كذا لو شهدا في الميراث فليكن لان  
 عن شحمة البدن ربا شحمة مسلكا فاشادة على اقباسي الميراث في  
 بالسك وحدها لو شحمة يقبل شيئا وهما في ذكر اقباسي الميراث في  
 الاحكام رجل كتب على القاضية كذا وكذا فاشادة على وجه كيت  
 اليه انما يسه خلافا او اقرارا او بغيره فانه لم اعن به ثمة حكم عليه  
 ومن فاشادة وفي انما لا يقضي فاشادة جاز على حد ان شهد به عليه  
 ما فيه سواء كان له اسهد على جائز او لا ولو راى قوم كتب ذكره في حشر

جاء لان القاضية لم يمكن ان لا يوجب الثمن على البائع  
 كما لا يمكن ان يكون ثمة في حشر  
 كما لا يمكن ان يكون ثمة في حشر  
 في وجود الوضوء في حشر



في الحجة التي سبقت ما في الكفن اذا احسرت و تم صد ذلك لا يقبل لان  
 الطاعون اما اذا كان في بيت و شئت ما منه الكفن يقبل ذكر في شرح  
 الزوج بعد و ما فيها انها كانت ابرأته من الصدق حال محبتها و اما في  
 بيتها انها ابرأته في مرض موتها فثبت الصحة او في وقيل بيت الوارث  
 ذكر في بيت لو اقرت لو اقرت ثم مات فقال الحق له اقر في الصحة و ما  
 الورثة في وجهه قال قوله قوله الورثة و البينة بيت الحق له و ان لم يتم  
 بيت و اراد استخلاصهم له ذلك لو شهد و اعلى انه رضى بهذا البيع  
 و هو بالني يوشيد لا يقبل لم يشهد و ان اقرت بالبيع او رضى ببيت  
 و لو قضي بشكارة الزوج مع زوجة يتخذ قضاء و لو قضي بشكارة  
 الزوج الا ان لا يبيع او شكارة الاب للابن يتخذ قضاء يوسف قضا  
 لم و لو قضي بشكارة النساء في حد او قضى نقض قضاء و ليس  
 لاحد ان يبطله او اطلب ذلك منه فانه روي عن عمر بن الخطاب  
 من انما يبيح خوز و اذ كان في النود في الجاهل ذكر في الفتنة و كيف  
 في طعن العامة فزعم غيره انه قد ثبت و زعم صاحبنا انه قد ثبت و اما  
 البينة ما ثبتت ببيت من يدعي انه جاور ثم القول في حد قوله الحد  
 كونه مثبتا بالاصل في فصل في اختلاف ان الحد في الزمان  
 المكان في ذكر في الم ازمة و لو سأل القاضي عن الزمان و المكان  
 قضا لا يتم يقبل لانها لم يتكلم في زمان و مكان اذ هو في المسجد و كان  
 الا في السوق و لو قال اهدى اقر عذوق و الا في غشيت يقبل في  
 كان و ان اختلفت حد القذف في الما في اذ في الزمان جازت  
 شره و انما في قول ابي ح و ما لا يقبل ولا يبطل الشهادة باختلاف  
 فيما بينها في الايام و البلدان الا ان يتوكل مع المالك في موضع واحد  
 في يوم واحد و اذ انك ثم اختلفت في البلد ان و الايام و الما في  
 ما في ابي ح اجبه الشهادة لان عليهم ان يخطوا الشهادة و دون الوقت  
 كذا قال ابو يوسف في القياس و ان كان لا يقبل الشهادة و ان  
 الا ان يخطوا في ان عتبي منه يوم واحد ذكر في بزار في و لو اختلف  
 في الذكر و ال نوثة لا يقبل بالاجماع و في الغضب لو اختلف في ان  
 الامة يمنع اجماعا كتاب الكفالة ذكر في ما في كان و انما

ما الكفالة بالنفس ان يقول كذبت بنفس فلان او لم اسم او جنته  
 او حبيده او بر و صه او بعضه او غير اسمه و لو قال سوطي او ابي  
 كانت بالنفس لو قال انا كذبت بوجه فلان او انا ضامن بوجه فلان  
 لا يكون كفيلا و عنه ابي يوسف ان هذا على حالات الناس و هو انهم  
 ذكر في ابي ح و من قال كذبت بوجه الذي الذي كذب على فلان انا او من  
 اليك انا اقبضه اما اسم اليك لا يبيع كفيلا ما لم يتكلم بمفظ بدل  
 على الا انهم ام كذا فذلك كذبت ضمنت على جدي كذا في ضامن كذا  
 قاله ان لم يرد فلان ما كذا ما اذ كان انا او من بغير كفيلا و لو قضي  
 الكفالة مؤجلة ابي ح و لو كذا ان يقول كذبت بنفس فلان ابي  
 الخصم او ابي الدباس او ابي ح و في الجاهل جاز ما في الكفالة  
 ابي ذلك الا ان مات و لو قال كذبت بنفس فلان ابي ح و في الجاهل  
 او يبيع الرجل بغير كفيلا في المال و يبطل الاجل و كذا في الكفالة  
 بالمال رضى كذا بنفس رضى مات الكفولة لم كانت الكفالة  
 لو رثته ياخذون الكفيل و لو قال انا كذبت بنفس فلان في اليوم  
 عشرة ايام بغير كفيلا في المال و ان مضت العشرة لا يبيح كفيلا في  
 توهم و ذكر في الاصل انه لو قال كذبت بنفس فلان شهر  
 يكون كفيلا ابد فانه و لو كذا بنفس فلان ابي ح و لم يسم المظنة  
 الشهر ما لم يسم بنفس الحضم اليه فان قال علي انه من  
 و كذا في بعد الشهر مائة مال و لو قال الما في بيته و قضي  
 من الحضم كفيلا مائة مائة ياخذ منه كفيلا ثقت في كلام الرواية  
 و ان كان الما في عليه مائة او الما في به فقصر الا في مائة  
 الكفيل و في ما في العنوي يحكم الما في عليه ياخذ الكفيل في حد  
 الوعوي ثمة اذا اخذ اياها وقت ش و ياخذ و العنوي انما ياخذ  
 ثقت ايام و عنه ابي يوسف ابي ح و لو اخذ في رجل  
 كفيلا بنفس ثم ياخذ منه بنفس اخ و وجه و يبالغ اتمان  
 بشكركم الا في ذكر في ما في ان الكفيل بالنفس اذا اخطى الما في  
 كفيلا بنفس مات الا في براء الكفيل و كذا لو مات الكفيل قوله  
 براء الكفيل انما في الكفيل بالنفس اذا استلم نفسه ابي الكفول

ما استلمت نفسه الكفيل الكفيل  
 براء الكفيل و ان لم يخطى الكفيل



في ازالة الاصل في الكفيل لا يكسبه اذ في الاصل فهو ما فيه من  
 الكفيل لا يكسبه ولو سلم الى الطالب برأي قبل الطالب او لا يحكي  
 لا يصح الكفالة بحال الكفول عنه ويجوز الكفول له الاول ما دأب  
 كف على الناس او واحد منهم فعلى والثاني في كونه ما دأب الناس  
 او واحد منهم على كفيل فحق في الكفالة بشبه كونه اداة الاصل  
 والحالة بشبه كونه كفيل كماله ما دأب في الكفالة على زعم  
 من جهة ومعلقة والمنفعة كونه والمعلقة كونه ان كانت معلقة  
 بشبه كونه متعارف ولا يصح شتمه متعارف بخلاف الكفالة ما  
 يقع تعليقه بشبه كونه متعارف وشبه كونه متعارف فافضه فان  
 ولا يصح الكفالة ببدل الكفالة ولو كانت جدي من كونه واحد  
 على ان كل واحد منها كفيل عن صاحبه جاز الاستحقاقا واحدا  
 ولا يصح الكفالة الا بقول المكفول له وان في المجلس وهذا  
 عند ابي حنيفة ومالك ابو يوسف يجوز اذا بلغه الجهر فجاز وشبه  
 في موضع الترخيص الا جازة في المجلس جامع القول في خمسة رخص  
 كفول باللف يطالب كل واحد ثلث الالف كذا في كونه لا يتم  
 والامام المرحوم في الامام الترمذي في رخصته والكفيل في  
 في الخارج لانه دين واجب فاعلم الطالب به وحبس في  
 حقه ثم كتمه فيه رواية خلاف الزكاة لانه ليس بدين بل هو  
 ملكه ماله مبتدأ حتى لا يؤخذ منه ثم كتمه فلا يصح الكفالة وان  
 كان في السؤال الطالب في جمع يجوز الكفالة بحضرة الطالب  
 وان كان المكفول غائبا وكذا كونه يجوز الاقرار بالكفالة بغير  
 حضور الطالب فافضه فان رجلى كفيل بغير اذنه ثم جاز  
 المكفول عنه لانه مع الكفيل عليه بما اولى لاف الكفالة فثبت  
 قبل الاجازة على وجه لا يكون له حق الرجوع ولا يغير باجازه  
 من كفيل رجلى بنفسه رجلى ثم دفعه الى احدنا ثم كفله  
 هذا وكذا في الاجازة ان يأخذ الكفيل لانه التزم التسليم اليه  
 احدنا ليس بتأيب عنه الا في وجه ولو مات الكفيل قبل حلول

بل على عليه فان اذنه ورثته لم يصب على المكفول قبل حلول الاجل ولو  
 مات المكفول قبل حلول الاجل حل عليه لا على الكفيل فجمع قائل لقائه  
 ان زوجه برأى ان ينيب واراد ان يأخذ منه كفيل بالشفقة قال  
 ابو حنيفة ليس لها ذلك لان نفقة لم يجب بعد وفاته وقال ابو يوسف  
 استحق ذلك واخذ منه كفيل بالشفقة وعليه الفتوى لان النفقة  
 لم يجب في الحال وانما يجب من بعد فنيصم كانه كفيل بما دأب لها  
 على وجهها في استحقاقها لغيرها في ذلك المسئلة على هذا الوجه  
 في الترخيص ايضا وقال في احوث في الحيط والفتوى في مسئلة  
 النفقة على قول ابو يوسف وفي سائر الروايات لواقع مقتضى  
 كان متعارفا بالناس وفي الاقضية اجمعوا ان في الدين المؤجل اذا  
 قرب حلوله الاجل واراد المدينون السوف لا يجب عليه اعطى الكفيل  
 وفي قضاوي الصنف المدينون اذا اراد ان ينيب ليس لرب الدين ان  
 يطالبه باعطاء الكفيل وقال ابو يوسف لو قال ما يلزمه ان  
 على نفقة شهر لا يستعبد رب الدين لو قال لفقاه ان مدينه على  
 يمد ان ينيب عنه فانه يطالبه باعطاء الكفيل وان كان الدين  
 مؤجلا يكتله ذكره في ازالة برأى في حقه على رجلى واحد  
 سما حاضر والا فغائب عن الامام في رواية يفتيه على حاضر وفي  
 رواية عنه يفتيه عليه او يكون الحاضر حاضرا عن الغائب اذا  
 كان الحاضر كفيل عن الغائب او كان الاصل على الحاضر والغائب  
 كفيل عنه وكذا اذا كان في كل منهما كفيل عن صاحبه قال صاحب  
 البرازية يتدبر على الغائب اذا كان الكفالة باجزة لان ما يرضى  
 على الكفيل من ثبوت عن المكفول عنه لئلا يوجب الرجوع له  
 بذلك ولو كانت الكفالة بغير اذنه لا يتدبر الى الغائب لان  
 المدعى على الكفيل ليس بسبب ما يدعي على الاصل حتى لا يجمع  
 عليه فلا يكون حاضرا في الاقضية وقوله اذ كان الاصل على  
 الحاضر والغائب كفيل عنه فيه نظر لانه يجوز ان يكون المال على  
 الاصل لا الكفيل كما قبل الكفالة بخلافه اذا كان الاصل على  
 الغائب والحاضر كفيل عنه لانه لا يجوز ان يكون المال على الكفيل

في ازالة الاصل في الكفيل لا يكسبه اذ في الاصل فهو ما فيه من  
 الكفيل لا يكسبه ولو سلم الى الطالب برأي قبل الطالب او لا يحكي  
 لا يصح الكفالة بحال الكفول عنه ويجوز الكفول له الاول ما دأب  
 كف على الناس او واحد منهم فعلى والثاني في كونه ما دأب الناس  
 او واحد منهم على كفيل فحق في الكفالة بشبه كونه اداة الاصل  
 والحالة بشبه كونه كفيل كماله ما دأب في الكفالة على زعم  
 من جهة ومعلقة والمنفعة كونه والمعلقة كونه ان كانت معلقة  
 بشبه كونه متعارف ولا يصح شتمه متعارف بخلاف الكفالة ما  
 يقع تعليقه بشبه كونه متعارف وشبه كونه متعارف فافضه فان  
 ولا يصح الكفالة ببدل الكفالة ولو كانت جدي من كونه واحد  
 على ان كل واحد منها كفيل عن صاحبه جاز الاستحقاقا واحدا  
 ولا يصح الكفالة الا بقول المكفول له وان في المجلس وهذا  
 عند ابي حنيفة ومالك ابو يوسف يجوز اذا بلغه الجهر فجاز وشبه  
 في موضع الترخيص الا جازة في المجلس جامع القول في خمسة رخص  
 كفول باللف يطالب كل واحد ثلث الالف كذا في كونه لا يتم  
 والامام المرحوم في الامام الترمذي في رخصته والكفيل في  
 في الخارج لانه دين واجب فاعلم الطالب به وحبس في  
 حقه ثم كتمه فيه رواية خلاف الزكاة لانه ليس بدين بل هو  
 ملكه ماله مبتدأ حتى لا يؤخذ منه ثم كتمه فلا يصح الكفالة وان  
 كان في السؤال الطالب في جمع يجوز الكفالة بحضرة الطالب  
 وان كان المكفول غائبا وكذا كونه يجوز الاقرار بالكفالة بغير  
 حضور الطالب فافضه فان رجلى كفيل بغير اذنه ثم جاز  
 المكفول عنه لانه مع الكفيل عليه بما اولى لاف الكفالة فثبت  
 قبل الاجازة على وجه لا يكون له حق الرجوع ولا يغير باجازه  
 من كفيل رجلى بنفسه رجلى ثم دفعه الى احدنا ثم كفله  
 هذا وكذا في الاجازة ان يأخذ الكفيل لانه التزم التسليم اليه  
 احدنا ليس بتأيب عنه الا في وجه ولو مات الكفيل قبل حلول



فان الكفيل اذا قال كنت بمالك على زيد فاقول الكفيل ان له زيدا كذا او لم يولد  
زيد ولم يجد الكفيل لو بالاد او المكفول عنه بعد ما انما على زيد كذا يجب  
المالك على الكفيل لا على الاصيل فلم يكن لزم المالك على الكفيل منه ضرورة  
لزوم المالك على الاصيل كما ذكره وذكره رجل باع من رجلين بالثمن على  
كل واحد كفيلا عنه صاحبه ياره ثم لم يبق البايع احد الوكيلين وهره فان  
ان لم عليه وعلى الغائب الف كفيلا عنه الاخر بامره يحكم بالف بغيره  
عليه بالاصالة ونقصها بالكفالة فان حضر الغائب قبل الاكتفاء  
اخذ منه الحاضر هذا النصف اصالة لان الحكم عليه بهما حكم على  
الاصيل انفا وانقضاء على المكفول عنه قضاء على الكفيل وعينه  
سواء على اخوانه وبها عنه كفيلا بالمديون فان قلنا الخالب الاصيل  
قبل قفا الكفيل وهره على ان له عليك كذا فانه مطلقا كفيلا  
بهما ياروك يحكم بهما على الاصيل ولا يحكم بهما الكفيل حتى اذا اتى  
الكفيل لا يمكن من المطالبة بهما قبل ان يعيد به فانه عليه وان اتى  
الكفيل او لا وهره على عليه على نحوهما بهما على الاصيل بغيره  
بهما الكفيل والاصيل حتى لو اتى الاصيل بعد الحكم بطالبه بهما قبل  
اعادة بهما وفي الخط بهما على ان له بامر عبد له ونفلا  
الغائب بالف بغيره لم ينصف الثاني فاذا حضر الغائب كان  
اعادة بهما على الاصيل انه الدين المستمر لا يجهت الارث لو لم  
عليه لا يكون ائتم خصي عن الغائب عند الامام وانما في كفيلا  
صحتها بغيره قال وقال له ما قاله الامام قبا كذا وما قاله الثاني  
استحقاقا فاذ به عند ما اذا حضر الغائب وصدقه الحاضر له الحاضر  
انما اتبع الخالب بنصف ما يقضي ثم اتبع هو مع الحاضر المطلوب  
فيما اتى وانما اتبع المطلوب بجهته والجميع ان احد الورثة فخصي  
الدين ايضا عن الباقيين وعلى انه يدفع الى الحاضر بغير الغائب وعلى  
لو لم لا ينزع المستوفى منه بل يرد حضور الغائب خراجه المكفول له  
هو الدائره والمكفول عنه هو المديون والمكفول به هو المالك الكفالة  
اولها سلامة وادائها نداه وانما خراجه فانه لم يصرف فيلزم  
حتى يوفى النداهة به اذ ربه وان غاب ولم يعلم مكانه لا بالخالب به ولو  
كفيل عنه رجل باذن سيده من جهة سيده على الاربعين ببيع وثلث

وبالنداء لو فراء لانه قضيه ونيه من مال نفسه لادركه كتاب الخوالة  
ذكر في خواتمه اختلاف العلماء في الخوالة الخوالة تغل الدين او تغل المالك  
لبنه وفي نسخة شيخ الاسلام خواهر زاده الاختلاف بين ابي حنيفة  
محمد بن النضر المطالبة وعند ابي يوسف تغل الدين ذكر في نسخة الخوالة  
هي بعد قبول الحمل والحمل عليه والاصح في غيبة المحل كما  
كفالة الا ان يقبل رجل الخوالة ولا يشترط حضرت المحل عليه  
لصحتها حتى لو اقال على غائب فيقبل بعد ما علم موت ولا حضرت  
المحلى انفا حتى لو قبل لصاحب الدين لك على فلو ان الف  
فما قبل بجهته وره الخالب بذلك واجاز تحت قبض  
له ان يجمع بعد ذلك قال الخالب مات المحل عليه بامر  
وقال المحلى عن تركه فاقول للخالب مع غيبته مات المحلى بعد  
الخوالة قبل استيفاء المحل مال عليه وعلى المحلى ديون كثيرة  
فالمحل مع سائر الغما على السواء قال المحلى مات المحل عليه  
بعد اداء الدين لك وقال المحل بل قبله وتودى حتى قبل الرجوع  
فما قول المحلى ولا يصح الخوالة مع جهالة المال ولو كانت المال  
مالا على الذي عليه الاصيل من قرضي ما حال به اليه رجل مسته  
انه وجائزة وان مات المحل عليه حتى انقضاء الاصل عاد المال اليه  
المحلى حالا ذكر في الخالف كذا وكذا ولو مات المحل عليه  
منفرد وتر كمنه كفيلا بامر او بغير امره لا يعود الدين اليه وانه  
المحلى لا يشترط كذا في كتاب الدين كذا منه فعاده الدين في هذه  
صحة المحل عليه ليست بشرط صحة الخوالة حتى لو اقال على  
فبيع الجرم اليه فقبلت الخوالة في صيرها لغيره لا ويصح بغيره  
المحلى والمحل عليه وذكر في الزبادات بغيره المحلى لان ائتم  
الدين بغيره في قضا نفسه وسو لا يتغير به بل تنقضي لانه لا يجب  
عليه اذ لم يكن بامر ذكر في نسخة الخوالة بغيره يقول

فان كان المحل عليه  
موت قبل ان يقبل  
الخوالة او قبل  
ان يقبل المحل عليه  
فان كان المحل عليه  
موت قبل ان يقبل  
الخوالة او قبل  
ان يقبل المحل عليه



بان كان خط رجل بالمال عند رجل فاعطى الرجل واهاله وعليه صاحب  
كان المحتال غايب لا يقع الحوالة ذكر في النسخة والحوالة على نفسه  
تعال الخيل بخلافه فحق القول للمحتال مع البين علم العلم متمسكة بالاصل  
وفي نسخة النسخة القول للخيل مع البين لانها مع دعوى الدين ولكن ذكر  
المسوكا ذكر ان في فقال القول قول الجاني عليه علم لانه متمسكة  
بالاصل والموسسة ذكر في درر غر الحوالة هي لغة اسم بمعنى الاحالة وهي  
ان نقل مطلقا ومنه فان نقل الدين عنه ذمة الى ذمة اي ذمة المحتال الى ذمة  
المحتال عليه وانما قصت بالدين لانها نقل شرعي والدين وصف شرعي  
فيظهر انه في المحالبة فان نقل اسم جاز ان يؤثر في الوصف اسم على كذا  
ان البيع اسم جاز ان يؤثر في نقل الملك هو وصف شرعي وتتم نقل  
الدين الذي هو البيع الماديون في الدين المحتال وحقا له وحقا عليه  
بيني بطلان ايضا فليست هذا ان النسخة والحوالة بحال به ومنه طالع الحوالة  
رضا الكلي اما رضا الاول خلاف ذوي الخرافات قد بان في نقل  
غيرهم ما عليهم من الدين فلا بد منه رضا واما رضا الثاني فهو  
المحتال خلاف فيها انتقال حقه الى ذمة الاخرى والزم متفادته  
فلا بد منه رضا واما رضا الثالث وهو المحتال عليه فلا يخفى الزام الدين  
واللزوم بما التزم به لا خلاف الا في الاول حيث قال في الزيادة  
الحوالة لا يقع عارضا الخيل لان التزم ام الدين في المحتال له عليه نص  
في حق نفسه والخيل لا يتغير ربه فيه بقعه لان المحتال عليه لا يجمع  
اذا لم يكن باحد ومنه لخصور الثاني في معنى لالهي الحوالة في عينه نقل  
الا ان يقتل الى الحوالة فصوله الى الاجل الغائب كذا في الحاشية  
لا حضور الباقي اما عدم ارشده الى حضور الاول وهو الخيل فيان  
يقول رجل للدين لك على ملايين ملاي ألف درهم فاحسب بها على ذمة  
الدين فان الحوالة تقع فحق لا يكون لانهم مع واما عدم ارشده الى حضور  
الثالث وهو المحتال عليه فيان يقتل الدين على رجل غايب ثم الغائب

في نسخة النسخة  
في نسخة النسخة  
في نسخة النسخة  
في نسخة النسخة  
في نسخة النسخة

يسب فحق الحوالة كذا في الحاشية واذا تمت الحوالة به الخيل  
حق الدين بقول المحتال عليه لان معنى الحوالة النقل كما هو  
يقع في فراغ ذمة الاصل لانه في المحتال بقا اليه الواحد في ملكه  
في زمان واحد ولا يجمع عليه المحتال الا بالتوالي لانها متباعدة بسلامة  
حقه له لانه المقصود فيه مع عدم السلامة وبينه بتول بول  
المحتال عليه مطلقا او حلفه حال كونه مكررا الحوالة ولا يثبت بها  
لان الجرح عن الوصول الى حقه تحقيق بكل واحد منها التوفي حقيقة  
وعندما هذا ان وبالت وموان حكم القاضي باطلا في ذمة  
كتاب الحوالة ذكر في بر اذمة الوكيل بالبيع اذا باع وتسلم ثم اقر  
البائع ان الموكل قبض الثمن واكر الموكل فانقول قول الوكيل مع  
يمينه واذا حلف بر في المسئلة ويحلف الوكيل على التبات و  
لكي الوكيل يدعي عليه بذلك ذكر في مجمع النسخة والوكيل يقتضي  
الدين وكي لا حضوره عند ايم كالموكل به والعقب حقه وانما  
الماديون يثبت ان صاحب الدين ابر او استوفاه قبلت بيمينه  
وقالا لا يكون وكثيرا يجازي بالقبض لان الوكيل بالرد و  
القسمه وبأخذ الشفعة وكي لا حضوره انما كذا في الكافي  
تبا ان المتبض عن الحضور فلم يكن الرضا رضاء جازا يكون  
ضمما كالموكل يقتضي دين الغائب لا يكون وكثيرا بالحضور بالان  
كذا في الحاشية وقولها رواية عن الحسن ان قبض حقيقة غير  
مقصورة وانما يقتضي بطلان لان المقصود بدين حقه لا حاشية  
فان الموكل يقتضي القبض وكثيرا يقتضي بطلان بطلان الحاشية  
ولا يمكن تلك الا بآيات الحضور فصار كالموكل بالقسمه وبأخذ  
الشفعة والرجوع في الحصة فان لهم ان يخامروا ويتبضوا ويقتضي  
الدين الى الوكيل يقتضي الدين لا يكون وكثيرا بها اي بالحضور انما  
لان قبض الدين ليس بمحالة فان شئ الرسول ذكر في التمسك

الرواية اعلم ان الخلاف فيما اذا  
وكل الدين انما اذا وكل القاضي  
بقبضه



والنسي على الوكالة انما يقبض على ضيق ما فيه عندنا فلو قضى شوقه فنهى عن  
 يجوز بناء على ان القاضى لو قضى على الغائب ينفذ على ارفع الروايات  
 قوله ان الشتم في جارية او حصة بالفسخ ولو قال ان الشتم في بالفسخ  
 ماله او حصة الالف صح ذكره المصنف ولو وكل العبد رجلا على ان يشتم نفسه  
 مولاه فقال لولا عبيدك وكلني ان الشتم يمتنع من عبيدك ان لم  
 يقبل لته الشتم العبد يمتنع ان لو وكل رجلا على ان يشتم نفسه فبما هو القاضى  
 يمتنع العبد والوكيل بالخالب بالمال ورجع على العبد فله ان يمتنع ذلك  
 ولو لم يمتنع الشتم انما لا يمتنع لانه لا يمتنع لانه انفسه وان قال  
 انعقد الشتم منه نفسه ادلا انما قال في قدر الشتم او حصة هذا اذا كان  
 الموكل غائبا وان كان حاضرا او مقرر الموكل بان يشتم نفسه صارا  
 نفسه والوكيل يمتنع ادلة ملك التمتع لنفسه وفي اليونان  
 لو قال لرجلي ان شتم في جارية فلان فذهب فادع على المأمور  
 ان شتم في فلان كان لو وكل وان قال ان شتم في نفسه كان لنفسه  
 وان قال ان شتم في فلان فذهب فادع على من قال قبلي ان كذا عيب او كذا  
 ان شتم في فلان وان بعد مصلحته او مصلحتها لم يمتنع بل يمتنع  
 ذكره الوجهين احدى شتما ان يمتنع لم يجوز ان يشتم به الا بال  
 لتوفيق ولو ان شتم ادبعتى فادع على الموكل ولو ان شتم نفسه  
 يقع على الموكل رجلا وكله شتما جارية يمتنع ما شتمه ان نفسه وقد  
 لا يجد ولا يثبت السب ويكون الامة ولو لم يلازم ولا يجوز ان  
 الموكل ولا يمتنع من نفسه ولا يمتنع من ماله وانما اجاز الموكل  
 وكذا لو باع من لا يقبض شتمه لو وكله عند ابي الان كذا  
 الموكل وحدهما يجوز قبلي انما يشتم في ويملك حقيقة بالاجماع ولو باع  
 لم يمتنع عليه ولو باع منه لم يمتنع الموكل غيرهما وضى جازى و  
 نيلها الوكالة الى وقت في المستقبل صحيحة لو قال رجلي ان  
 مع عبيدي عند اقباع اليوم لا يجوز لان التوكيل مضاف الى الغد فلا

فلا يكون وكيل قبله وكذا لو قال استحق عبيدي غدا وطلق امرأته فلا  
 اليوم ولو قال مع عبيدي اليوم او قال استتم لي اليوم ففعل ذلك  
 فغيبه روايتان قال بعضهم الصحيح ان الوكالة لا يمتنع بعد اليوم  
 يمتنع وذكر اليوم للتجمل لا للتوقيت باليوم الا اذا قال الرجلى عليه  
 ذكره في التناوب لا يجوز التوكيل بالخصوص سواء كان التوكيل بالخصوص  
 من قبل الخالب او من المطلوب وقال محمد والسنن ابو يوسف  
 يجوز وسيتوفى فيه الوضيع والشر يف والرجل والمرأة وانه  
 القاسم الصغير وقال ثمس الائمة الحسن الصحيح عندني  
 ان القاضى اذا علم بالموتى التمتع في ابا الوكيل يقبض التوكيل  
 وذكر الطواني انه ذلك موقوف الى القاضى وهذا قريب من  
 الاول التوكيل بغير رضا المضم لا يجوز منعا ولا يمتنع على قبول  
 الوكالة وعند سماعه وهو المختار والشر يف وعنده سواء ذكره او  
 بغيره والمختار وجب اليه لا يكون برزاة بركات اذ لا يمتنع  
 الاجانب والبرزاة اكلية البهائم على حسن الودس فاما  
 الرجال الاجانب كما هو العادة في بعض البلاد فهي برزاة ذكره  
 فتاوى اهل العلم الذين اذا اختلف في كونها حذرة والحال لا يخ  
 اما ان كانت من نبات الامة اف ادلا واسط او الاقنى ففى  
 الاول يقبض قولها بركات اذ لا يمتنع لان الظاهر من حالها ذلك  
 الموكل بالبيع اذا خالف يتوقف البيع على اجازة الموكل و  
 الموكل بالشر اذا خالف الى شتم ينفذ انما عليه ذكره حقيقة  
 بائع اكبر باع الموكل بحضرة الموكل فالهدة على الموكل الموكل  
 بالبيع مطلقا ملك البيع بشرط الجار وملك الفسخ ذكره  
 السداد رجلى ادعى ان فلانا وكله كقوة ادا دعى اليه واما ان  
 لا يقبل الا حضر غيا لم يمتنع واما ان يمتنع بنية يقبض لانه اقام على  
 الخصم وان حضر غيا لم يمتنع بالاجماع الى اعادة البنية لا يخفى  
 بما دلت عليه ودعاية ولو ادعى انه وكيل بكل حق لم يقبل فلان لا يقبض

ذكر في الاشياء والنظام  
 الا سلبه في ورط  
 اذا ادعى انما يشتم  
 بالفسخ ورجع على الخالب  
 ان يمتنع عليه بالفسخ  
 التوكيل اذا استمر الموكل  
 وفتح ناشته بكم  
 نقض على الموكل الا التوكيل  
 بتم ادلاية فانه اذا  
 اشتمه بكم  
 الا ان يمتنع كمال  
 او انقضاء



حتى يخرج فلان وكل عند القاضي وغاب ان عرف الموكل قبضه والآلا  
ذكرنا ان لو كان له رجل بالقبضه ثم غلب غيبه المضم فخذ اعلى وجهه  
الاول ان يكون وكيل وفي هذا الوجه القول صحيح وان كان المظنون غائبا  
الثاني ان يكون المظنون وانما على وجهي وهذا ان يكون التوكيل  
من غير التمس احد وفي هذا الوجه القول صحيح وان كان الطالب  
غائبا والثاني ان يكون التوكيل بالتمس وفي هذا الوجه ان كان الموكل  
وقت التوكيل يعلم علم التوكيل فيخرج على كل حال وان كان الموكل ماضيا  
التوكيل او غائبا وكان قد علم بالوكالة ولم يرد كما في هذا الوجه ان الطالب  
لا يقع عند غلبه كان غيبه الطالب ويقع حاله فمعه رغبه في التمس هذا  
في التوكيل بل يجب ان اذا كان يطلب القضاة غيبه التمس فمعه القاضيه  
ان كان الطالب غائبا وان غلبه فمعه الطالب حتى التمس في المدعي  
باب المقتضى لا يقع وان كان فمعه المقتضى مالم يرد من به المقتضى ولو كتب  
الموكل كتابا الى وكيله فمعه ان غلبه اذا علم فيه وكذا اذا ارسل اليه  
رسولا كانا منه كان عدلا او غير عدل فمعه كبره او ضعفه فقال ان فلانا  
ارسلني اليك قال ان غلبه في الوكالة ينزله وان لم يرد من به المقتضى  
فمعه قوله وانه هو الموكل بما تامة لا ينزله والنزول الحكم لا يخرج  
الي علم الموكل وينزله عند وجوده علم به الموكل او لم يعلم بخلافه كونه  
الموكل او يخرج التمس الا ان يرد من به المقتضى او يرد بها قوله علم اذ لم يعلم  
ولو كتب بقبضه المقتضى ثم ان رتب الدين وجهه في الزم والموكل لم  
يعلم بذلك فمعه ان الموكل ولم يعلم به الموكل فمعه وقبضه ا  
لتمن وحكم في من ضمن ولم يرد من به المقتضى في التمس ان كان هو  
المست الموكل ما دام قويا وان كان غائبا لا يقع المقتضى الى الموكل  
كذا ان كان فمعه حرا في اداءه ودفعه القضاة في كونه فمعه المقتضى في  
القبضه الوكالة بالتمس اذا اشتهر به ما وكل بتمس وقبضه ثم مات  
الموكل به حيا في التمس الموكل او قيمه وان لم يكن له وارث او وراثه  
في التمس الموكل على مديات الزادات وفي مديات اخوي فمعه القاضيه  
فيتمده وفي فوائده في التمس الاسلام به فمعه التمس الموكل بالتمس اذا باع

منه في التمس الموكل بالتمس  
في التمس الموكل بالتمس  
في التمس الموكل بالتمس

ع ومات فمعه مطالبة التمس يكون لورثته او قيمه الموكل او الوصي  
اذا ردت الوكالة او الوصية لا يخرج من الوكالة او الوصية الا  
بعلم الموكل او الموحي وقبضه الموكل والموحي ليس به رضى  
او الوصية بنفسها بل التمس الموكل او الموحي ذكر في قبضه الموكل  
بقضاء الدين صرف مال الموكل اليه دين نفسه ثم قبضه دين الموكل  
من مال نفسه ضمن وكان بتمس عا باع التمس ولا يرد رجل وكل رجلا  
ينقل احده او قننه او الجارية فمعه على العتق او الطلاق او  
وكله بقبضه وان فمعه ذي اليد على التمس الموكل فمعه ضمن  
الصوت يتوقف الى حضور موكله ولا يرد فع اليه وكله ولو وكل  
بقبضه دينه فمعه على الايفاء اليه موكله بقبضه عند اية ج خلاف  
العمي ويتوقف عند تيماني الكلي العمي والعمي فمعه سواء في الجاه  
رجل وكل رجلا باع عني فمعه ان ماله فاراد التمس ان  
الوكالة باع عند القاضي بحيث لو جاء الموكل واكثر لا يثبت اليه  
النكاح فله وجهان احدهما ان سلم الموكل العمي الى رجل ثم برى  
انه وكيل من ماله بقبضه والبعض فمعه ان يقول في التمس لا  
علم له بالوكالة فيقيم البينة على انه وكيل بقبضه والبعض فمعه  
القاضيه ذلك منه واره بالتسليم اليه فيسببه والثاني ان  
يقول هذا ملك فلان ابعده منك فاذا باع وقبضه منه  
بأمره بقبضه المبيع فيقول المشتري لا اقبضه منك لان  
يحيى الملك وتكرر الوكالة وتكرر كون المقتضى صالحا في يد  
او يبيع فيه فمعه ان فيقبضه فيقيم الموكل البينة انه وكيل بال  
بيع والتسليم وكبره على القبض وثبت باتامة البينة ولانه  
التمس على القبض وجهه ثالث ذكر في هذا الباب ايضا بقبضه  
المساعي واحاله اليه دعوى المشتري رجل ادعى ان الدار التي في يده  
كانت ملك فلان وكنت وكلا فمعه فلان ولم يוכלني بالبيع فقام  
وسو ضم فمعه بقبضه البينة وثبت كونه وكيل بالبيع ذكر في  
جامع التمس وقبضه الموكل بقبضه القيمة وبسبه البينة وكل

في التمس الموكل بالتمس  
في التمس الموكل بالتمس  
في التمس الموكل بالتمس



ولو بعث رجلا مستقر من رجل فاقضه ففدح فيه فلو قال الرسول اقرض  
لمسلم مني دسك ولو قال اقرضني لمسلم مني دسك ولو قال اقرضني  
بالاقرض باقرض لا بالاسقمه من والرسالة بالاسقمه من يجوز ولو اخرج وكيل  
الاسقمه من كلامه فخرج الرسالة يتبع القرض للآخر ولو خرج الوكالة  
بان اضاف الى نفسه يتبع للوكيل ولم ينفع فيه امره ذكره في وجهه وان وكل  
رجلا ببيع عبده فاداه وكيله فاداه بعد عذ ليس بوكيل قبل غيره رجل وكل  
عبد غيره باذن مولاه او جنيها فاداه باذن وليه جاز ذكره في القول بالجار  
ولو استقر في الوكيل لو وكله جارية فاستولى الوكيل ثم استحققت افذه  
عقدها وبيعت ولو اضافه المستقر يوم جمع هو بالثمن وقيمة الولد على البيع  
والوكيل هو الذي ياتي الخصومة في ذلك لان البائع التزم بالمقدرة  
السلامة للوكيل الا ان الخصومة في العيب للوكيل مع البائع ودين  
الوكيل ذكره في الحج الوكيل بالبيع اذا اراد عليه المبيع بالعيب بكونه مائة  
يلزم الوكيل وان عثر الرد عليه بكونه بغير الرد عليه الوكيل بالتم اذا  
استقر في وستم للوكيل فوجد الوكيل به عيبا يرددها على الوكيل ثم الوكيل  
يرد على البائع وليس بوكيل بقبض الدين ان يادعينا مكانه لانه عقد  
معاوضة وقد وكل بقبض حقه لا غير فلا عيب الا سببه الى والا فاني  
الوكيل بالاسقمه من ان اضاف الى الوكيل فقال ان فلا فاسقمه من  
منك ثم اذ قال اقرض فلان كما كان القرض على الوكيل وان لم يصف  
الاسقمه من الى الوكيل يكون القرض للوكيل هكذا في حكاية وقيل للوكيل  
الخصومة ان يصالح وفي وكالة الوكيل بالصالح لا بالخصومة وان اذ ان  
ذلك بالكل لا يجوز اقراره على صاحبه لانه وكيل بمقد والاقوال ليس  
بمقد الوكيل بقبض الدين لا بالخصومة حتى كان التوكيل في القدر  
كما لو وكلت رجلا بقبض ديني الغائب بالايجاع ادعى على الغائب  
ان ليس للقاضي ان يبيع وكيله عن الغائب لاثبات ذلك فمن هذا  
لو سمع البنية على الغائب فبخر وكيله وحكم نفذ حكمه بكونه جتهدها فاستقر  
ولو وكلت بقبض ديني وبعثت رجلا لي على ذلك ارجعني على ان يادعه وياتيه بها  
وان كانا وني لم يجر الا ان يوقت له وقتا في خلاصته ويجوز التوكيل ببيع الو  
وقبضه في غير هذا الخصم ولا ينزل هذا الوكيل بوقت المخلو باما قوله

اما ينزل بوقت الغائب فلو قال كنت قبضت حال جوده الوكيل سلمته اليه  
لا يصدق الا بجهة ذكره في الحج الوكيل بالبيع لا يطلب بالثمن فيه فبخر  
الوكيل بالتم ولا يجبر على التقاضي والاستثناء الا اذا كان وكيل بالاج  
كالبائع والسمار والدلال ذكرته في الحاشية اذا غاب المدي عليه بعد  
سمع التقاضي البنية او غاب بالخصومة بعد قبول البنية قبل التقاضي او  
مات الوكيل ثم عدلت تلك البنية قبل لا يقضه وقيل لا يقضه وقال  
تمس الا بجهة وهذا ارفق من سبي ذكره في صدر الشريعة ومصدق  
التوكيل بقبض ان كان غريبا او بدينه الى الوكيل وان كان مودعا  
لم يؤمر بدفع الوديعة الى مدي الوكالة لان المقصد هو اقراره على نفسه  
بجواز الدين فان الدين لا يقضه بالتمسك والمثل ملك للمدين ذكره  
جامع الأصول فلو قال الوكيل دفعته الى الوكيل او وقف في يدي فصدق  
مع البائع بدينه فان كان الوكيل بقبض الدين اذا قال قبضت ودفعته  
الى الوكيل كان القول قوله لانه أمين مدي اعيان الامانة الى صاحبه  
قوله عن الوكالة فانت وكيل وكالتك مستقبلة فتجد الوكالة بعد  
اخرها وهذا في غير الوقف فاما الوقف يمكنه ان يؤول ولا يحد والوكالة  
قوة بعد اخرها في غير الوقف اذا جازت الوكالة بهذا الشرط واراد  
اخرها عن الوكالة اختلفوا فيه ان في لفظ الاخر اجماع قال بعضهم يتولى  
الوكيل رجعت عن قوله يعني ما اخرجت عن الوكالة فانت وكيل وكالتك  
فيصح رجوعه ثم يتولى بعد ذلك اخرجت عن هذه الوكالة فانت  
الوكالة المستقبلة بطلت بالرجوع فاذا اذن عن الوكالة المستقبلة لا يصح  
وكالتها وانما يذكر رجعت عن الوكالة اقرارا عنه قوله الى يوسف  
فان عنف النول عن الوكالة المستقبلة قبل وجوده لم يرد له فلو كان  
سلمة وقال لم يصب النول عن الوكالة المستقبلة قبل وجوده لم يرد له  
يقع لا يقبض واخذ نصيحتي والفقهاء على قول محمد وقال بعضهم لم يرد  
الاخر اجماع عن هذه الوكالة ان يقول خلتك كما وكالتك وقال الشافعي  
الاصح عندنا ان يقول خلتك عن هذه الوكالة فيصرف ذلك الى  
المعنى والمخبر رجل وكل رجلا ببيع شيء او غيره ثم قال لم ادركه ذكره في  
ان يجوز لا يكون غلا ولا وكال الوكالة استلزاما الى لم ادركه لا يكون غلا  
فيغيره من الخراج قال يجوز وكال يكون غلا واذا غاب الوكيل بعد







رجل ادعى شيئا معلوما في الدار نصفها او ثلثها او ما اقله ذلك او ادعى كل الدار  
 فاقترع المدعي عليه بذلك او اكثر فصلا من ذلك على ما علم بما ذكره ولو  
 اصل على ان يافد المدعي ما لا معلوما ليقترع دعواه وبما ذكره المدعي  
 بما ذكره ذلك سواء كان المدعي عليه بما ادعاه المدعي عليه فهو الا اذا كان  
 في البرازية صلح البقية التاجر ايضا جائز في كوز صلح البايع الا ان الخطايم  
 حيب او تاجر صلح دار الصغر وصالح ابو علي ما لم يفسد ما لا الصغر جاز  
 الوصل في الصلح كما لا بد لو رثته منار وقت الرخوي عليهم اولهم وان  
 الورثة كما راكضورا فالصلح باطل وقت الرخوي عليهم اولهم في الكثرة  
 والعقد ذكر في جامع الصغر واربعه ادعى على اخه نصفه فصلا على الف  
 وادعى اخه نصفه فصلا على الف وادعى اخه نصفه فصلا على الف فيكون  
 نصفه لا يرجع على واحد منها شيء لان كلا منهما يقول بنى نصفه ولو ادعى  
 ثلثه ارجعه على نصفه ما افترق رخصا على بعض ما يدعيه من ثلثه  
 يقع اذا ادعى رجل على اخه دارا حصلا على ثلثه منها لم يقع الصلح وهو دعواه  
 في الباقي لان الصلح اذا كان على بعض المدعي عليه كان استيفاء البعض  
 المتأخر والاسقاط لا يرد على الباقي لانه لا يرد على الباقي هذا في الصلح  
 عقد موضوع لرفع النزاع فصول في الصلح من الانكاد بعد دعوى فاقترع  
 لم يجر ولا بد لصحة الصلح من الانكاد حتى لا يفسد منه ايا في حواره هذا  
 الصلح لثبوتها من الصلح اذا كان في كسرها وانما يفسد الترتيب الا ان  
 غير ثبوت الاعيان على هو صحيح ام لا الجواب ان كانت مقصودتها فانها  
 وهي ما يملكه كونه لثبوتها وان كانت صالحة فهو ابرار او غير الوصي فاقترع  
 اقية الزمان وعلى الورق من حرم ابو السعود سلمه ما كان فيه فاقترع  
 على عبد فوجب جبا فترده ان عاد اليه بالغش فيود الاصل وان عاد  
 بالامانة قال له حاله كذا لو كان بالماله كينك او رضى في يد المرحون فاقترع  
 والكنين على حاله ذكر في برازية رجل له عليه الف معلومة الوزن فاقترع  
 جهول الوزن لا الصلح ولو على وجه الصلح يجوز ويحل على انه اقل عليه درهم لا  
 يوافق وزنه فصلا على ثوب لا تبر جاز وانه على درهم لافاش كان  
 البيع ويجوز استي ناهي لوزنه فيما اذا كان المصالح عنه اكثر او مثله فاقترع  
 فيما اذا كان على ثوب من وجهه فترده فيما في اية الجواز فاقترع ولا  
 يقع البرادة عن نفقة العدة في الخلع والمباراة والطلاق ما لا الا  
 في قولهم وكذا لا يقع البرادة عن نفقة الولد والرضاع من غير شرط وان

في الدار نصفها او ثلثها او ما اقله ذلك او ادعى كل الدار

وان شرط البرادة عن ذلك فان وقت لذلك وقتا جازوا ولا فلا وان جازت  
 البرادة عند بيان الوقت والتم طر فان مات الولد قبل تمام الوقت كان المزوج  
 ان يرجع عليه بخصته الا ان اية تمام المخرج وان ارادت المرأة ان لا  
 لم عليها حق الزوج قالوا الحيلة في ذلك ان تقول الزوج فاقترع على  
 ان يبرئ من نفقة الولد اليه سببا فان مات الولد قبل تمام المخرج فلا  
 رجوع في عليك ذكر في نصاب وقته الاب صالح مع زوجة الميت  
 ولي في الميت ولد صغير حاضر وبعض الورثة غائب ان صالح الوصل بها  
 للصغير يقع لان له على الصغير ولاية وان صالح لكونه حصتها من الزمان  
 لا يقع لانه سمي وسولا يملك التمس على النيب وان ملك بيع  
 التمس كنه قاله هكذا اجاب القاضي الامام حفي شيا لانه عنما ذكر في نصاب  
 احد الورثة اذا صالح عن الميراث وابرار ابرار عا ما ملكها ثم ظهر من  
 التمس كنه شيء لم يكن لها اوقرت الصلح على ان يدعي نصيب بعد  
 الابرار ام لا لا رواية فيه غير الصالحات اما قال ابو بكر ان  
 يقول ليس له ذلك وتلك ان تقول له ذلك وهو صحيح  
 ذكر في جامع الجرحي واخرج الصلح بين المتداعين وكتب الصلح فصار  
 كل واحد منهما لصاحبه عن الدعوى ثم ظهر ان الصلح وقع باطلا فاقترع  
 ان يمس بطلان فادعى المدعي ان يدعي ما ادعى له يصح ودعواه الابرار  
 استأجر المختار ان يسمع لان هذا ابرار في حق صلح ما سدد فلا  
 يملك رجل ادعى على رجل شيئا فاكتر المدعي عليه وصالح عليه ثم انكأ  
 المدعي عليه شيئا على العتق او الابرار لا يتخلف المدعي عليه و  
 الكافي في المدعي لم يكن الصلح فدا عن البايع ذكر في التمس على كل  
 لو قال لا ابرار انك عن حصة الدار وعنه دعوى في حصة الدار  
 يملك حتى لو ادعى ما بعد ذلك يبيع بخلاف قوله برات من حصة الدار  
 اذا كان في طلب الواصف ان يخاصمه غيره واما الثاني فلا صفة  
 البرادة اليه نفسه قوله ثم كنه ما عليك من الدين ليس بابرار لانه كنه  
 البايع ليقض ما نأه ولو قال برات من الميراث او عن نصيبه لا يقع  
 لانه حقه من جهة التمس والابرار عن الموصوب ابرار عن طمأنينة

في الدار نصفها او ثلثها او ما اقله ذلك او ادعى كل الدار







ما لو جعلك المال في يد الامة المسترك بما يمكن التجر عنه فان القاضيه لا ينفذ وان  
 فلبوا القضا بل بالوجه بالصلح وذكرتمس الامة الاسلام الحكواني في هذا  
 الفصل ان القاضيه يستعمل الامة ويضلل الوجه الثاني ان يكون وجه  
 انفسا بنسب القاضيه واما الصلح وفي هذا الوجه القاضيه ينفذ في جهتهم هكذا  
 ذكرتمس الامة المسترك وذكرتمس الاسلام المسترك على التفتيش ان  
 الخصومة بين ابيبي قاضي بينهم ولا يردعهم الى الصلح وان وقعت بين  
 الحرم وبنى اصل البلدين او بين قسطنطين ودمع الى الصلح مرتين او ثلثا  
 وان ابوانه الصلح ذكرته خلاصة اما اذا كان الصلح على عوض ثم اخطى  
 على عوض آخر فانه في سوا سقاط اما اذا كان الصلح على عوض ثم اخطى  
 التدر في النفس او في دونهما على مال معلوم جائز ولو كان في المال على كنه  
 من التوبة والارث يجوز وفي الخطاء لا يجوز صلح بغير الورثة في نفسه  
 من التركة وفيها دين لم ينجح وان لم يكن في التركة دين فصالح في نفسه  
 من الوراثه اذا قل تعاسد وان كان اكره فصح وبسته ط بقتض الزل  
 في المجلس اذا كانت الورثة مؤمنين بالتمكة فبسته الصلح ينقض في  
 صلح من التركة بالتمكة ثم نقض الصلح لا ينقض الصلح لان القاضيه  
 حقه استقام والساقط لا يهود قال وسوا الاستب بالصلح بالصلح  
 ان الصلح اذا كان بغيره الما وحده تنقض تنقضها وجوب اليها  
 تكون على هذا واذا كان بغيره استنفاء البقيش واستقام لا ينقض  
 بقضها ذكرته جامع الخصومات ولكل منها نسخ الصلح الفاسد لو  
 صلح احد الورثة من غير قاضي اعيان فبسته والمدعي لا يردى ما هي  
 وكلها في يد المدعي عليهم جاز عندنا لا عند الامم الا عند دون ابوت  
 جائز لا الصلح عن اعيان مجهولة اذ فيه معنى البيع وسو تلك  
 نفسه رباح ولا في التركة لا يخ عن دين ينفذ الى تملكه من نفسه  
 والاصح ان هذا الصلح كونه والجهالة انما تمنع الجواز لو منعت التملك  
 ومعنا لا حاجة الى التسليم اذ التركة بيد مدع وقوله التركة لا يخ عن دين  
 قلنا هذا وجه لا نعرفه اذ لو اجتمع الوطع ما صح عقد في المال و  
 وفيه الصلح لا ينقض الصلح به به اذ امكنه الصلح في نفسه  
 فصالح بالكل منه ثم تعاسد الصلح لا ينقض الصلح الاول لانه استقام

والساقط لا يهود وقيل ان كان الصلح عن النكاح تنقض لانه صلح عن دين  
 فلم يكن استقاما فيتنقض لو صلح عن ديني ثم برهن على الالف والالف  
 لو صلح عن النكاح لا يسمع بسته لان هذا الصلح افتداء عن الدين فلا تنقض  
 ذكر في جميع الفتاوى رجل ادعى عليه الف ورجع فقال كانت علي ولكن  
 تنقض بسته فذفع الالف الى المدعي او صلح او صلح على كسماية  
 ان المدعي عليه اقام بسته انه دفع اليه الالف بالاكس رجع على  
 المدعي بالالف اليه اعطاء وكان الصلح باطلا لانه لو لم يكن هذا  
 على المدعي عليه يعني فلم يكن الصلح فداء عن الدين بخلاف ما لو ادعى  
 عليه الالف ما كثر مضاع على بسته ولم يردع القضاء والامم اذ جاز  
 ويكون الصلح فداء عن الدين اليه كانت عليه كذا في الظاهر من رجل  
 اتهم التهمة وجس فادعى عليه قوم مضاعهم ثم خرج وانكره قال  
 انما صلحك فوينا على نفسه ما لو ان كان في جس القاضيه ما صلح جاز  
 لانه لا جس الا حجة وان كان في جس الوالي لا يصح الصلح جاز  
 ادعى ابرار رجلا في الدعوى والخصومات ثم ادعى عليه بالارث  
 منه ابيه ان مات ابو قبي الا بلاء بفتح الالف والالف وخواذون  
 لم سويوت الالف عند الامم اكن تب الاقار ذكرته في فقهنا  
 رجل قال لغيره اتقض الالف اليه عليك فقال لا عليك بهذا  
 اعطيك اذ سوف اعطيك اذ اتقذ فانه فها اذ استقذ بالكان  
 اقوارا بالكان وكره في بر ازية رجل قال لا اتقض الالف اليه عليك  
 لي فتا له نعم اذ قال غدا اعطيك اذ قال اتقذ فاقضها اذ زفها لا  
 بما وجه السخية اذ قال خذها اذ قال ارسل غدا من يقيها اذ قال  
 صا طنة غدا اذ اذ صا طنة اذ قال لا اعطيك فاقوار في السك ذكر  
 في بر ازية رجل طلب الصلح والامم اذ عن الدعوى لا يكون اقوارا لو طلب  
 الصلح والامم اذ عن المال يكون اقوارا اذا كان للموكل والموكل يملوما  
 في الاقوار وان كان الموكل مجهولا لا يصح ذكرته في فقهنا رجل قال

من صلح غدا على الصلح يكون  
 الصلح فداء عن الدين

في فقهنا  
 في فقهنا  
 في فقهنا







لا يلزمه شيء لانه كذب محض لانه مؤداه دعاء على الغيب بقوله تعالى لا تعلم  
الا الله ولم يرد به عداك احد بحد الا بسبب او بالاقرار كما في الاثر  
شيء كما لو اقر بنو قريظة ومو باكمه من المولى شيئا لا يشك فيه ولا  
يركبه منه ولو اقر انه احل لك غلاما بغير اذن اسما او شيئا الغيب فليس  
الشيء فيه لو توهمها فمما في بعض الاحوال والاشياء لا يلزم شيء  
لان الله على كل شيء قدير ومنه ان الله القائل وسببه ولو اقر مستهزا بان  
قال رجل قال لا اقر اني قتلت فلانا او اخذت ماله او سرقته او  
توهمي فقال المحامي طب منه نعم صفت لا يكون اقرارا حتى لا يلزم شيء  
ذكر في حاشية خان رجل استوفى من رجل غنما في درهما على يمينه  
وربما على ما قد مضى عنه ليرد ما في صاحبه فحكمت في الطريق  
بعضي خمسة اسداس العشرة لان ذلك القدر فرض والباقي  
ووبقية صح اقراره ولزمه ما اقر به وذكر في حاشية رجل قال جميع  
ما في يدي او جميع ما في مانيب ابي فهو لفلان فخذ اقراره ولو قال جميع  
ما املك فهو لفلان فخذ اجبته لا يجوز الا بالتسليم رجل قال لفلان قاتل  
وربما مني ثمنه كذا الوفا على درهما فليزمت ثمنه ولو قال كذا كذا  
فلان مستحق في العدة واصل العدة واثان في ذكر في حاشية واذا اقر  
ان الرجل في العاقبة اقر بيمينه ولزمه ما اقر به وذكر في حاشية الفصل  
الاقرار كما في الاقرار ما لا يكون ما لا يملك عند بعض الناس  
يكون ما لا يملك حكم الاقرار شرعا ظهور الحق لا يثبت ابتداء  
لخذ الواقعة وبالك والحق لا يعلم انه كاذب في اقراره لا يملك  
له ديانة الا ان يسلم بيمينه في نفسه فيكون اجبته منه ابتداء  
في درر خزانة ابي المديون من اعدائهم لا اقرارا بملك حتى  
تخرج عنه او تخطه فعلى ابي التام اخطأ حتى انهم لا يمس بكونه  
عليه اني المديون حتى بعد التام لا يمكن منه مخالفة في الحال وفي  
الخط لا يمكن في مخالفة ما قط ابدأ ولو اعلى ابي ما قاله سم اخذ الا ان  
اي اخذ الخاف من الحق في الحال بيمينه وخطا ذكر في الواقعات

ت رجل قال جميع ما في يدي او جميع ما يعرف لي او جميع ما ينسب الي فهو  
لفلان فخذ اقراره ولو قال جميع ما في يدي او جميع ما املك فهو لفلان فخذ اقراره  
ولو قال جميع ما في يدي او جميع ما املك فهو لفلان فخذ اقراره لا يجوز الا بالتسليم  
اقر في حاشية برنه وعظمه ان كل شيء لفلان او جميع ما يملكه فهو لفلان  
قال المصنف هذا اجبته وذكر في حاشية رجل اقر بانه يبيع عبدا من غلامه  
الثمن ثم جدد حتى جدد لان اقراره يبيع بغير الثمن باطل اذ اقرار الرجل يبيع  
وقبض الثمن ثم اكر قبض الثمن واراد استخلافة المشتري في التماس  
لا تخلف وهو قول ابي حنيفة ومحمد وخذ الى يوسف ستخلف لانه العادة  
جهت بالاقرار قبض الثمن قبض القبض الاشتهر وذكر في حاشية ان اقر عند  
الغائب او عند الغيب او عند الغيب بيمينه ما اقر به صح الاكراد  
لان الكا هو ان الله ان لا يقر من طاعة ما يقره فان اقر الرجل بوارثته  
ومات واختلف المولى والورثة فقال المولى اقر في العدة وماله الورثة  
اقر في المخرج قوله الورثة ولو اقاما البينة فيمنه المولى على العدة اذ وان  
لم يكن له بينة فكيف الورثة على علمهم كونه من اقراره رجل لو اقر بيمينه  
فالاقرار كماله على عند الامام والاكراد يملك الا انهم لا يقره ولا يملك  
العدو والكذب والاكراد سمح على الكذب من اقراره وفي الخط  
قال المصنف من قال بيمينه الاقرار بيمينه مكرها وغيضا من زيارته  
على ضرب من التزيم حتى يقره ما لم تقطع اليه لا يظلم العظم كره على اربعة  
صح النكاح وكذا الواكرو على النذور واليمين صح ولا رجوع فيها وكذا الاقرار  
والنكاح وذكر في حاشية اذ الاقرار الواجب ان يكون موقوف لم يقض له  
هو ب ثم قال انه لم يقض وكنت اقرت به كاذبا ووسا له ان  
ان علف الوسوب له بانه لقد قبضت هذه الحجة التي يدرك  
فمنها ان علف كان اتا قضي وعلى قوله ابي يوسف علف  
بانه لقد قبضت حكم الحجة التي يدرك وعلى هذا الخلاف اذا اشتهر  
بشيء واقر بيمينه ثم ادعى انه لم يقض او اقر بيمينه بيمينه ثم  
اكر او البائع اقر بيمينه ثم اكر او اقرت رب الدين بيمينه الدين و  
السمه عليه ثم اكر او اقر رجل بيمينه عليه بيمينه ثم اكر الدين وقال لا  
سأله على وانا اقرت به كاذبا لان ما قد مكنته به حتى يمسب لا  
يقض بوقوف كتمان و  
بينة موقوف عليه كلف اذ في حاشية  
الكل ما علف بيمينه  
الكل ما علف بيمينه  
الكل ما علف بيمينه

قوله لزمه  
اقراره  
قوله لزمه  
قوله لزمه



فولها وحفظها في عظيم المال فلا يجد في انتمنى منته وكون ادي اية  
الكسرة ودرهم قرضه فله دفعت اية ولكن اربعه ان اوفها الى فلان  
ودفعت اليه درهم حتى ينفذ دفعه صحيح واد ادي قيمة اية تحسبكم فيه حتى ينفذ الا  
حيته راينا ما لم يملك الا يكون دفعا ولو جاء بالامة فيته كذا دفعا وكره في دفعها  
رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وقال في عشرة منها خمسة لك وخمسة وديته بخمسة  
فاستهلك الفاضل مني الخمس وحسبكم الى اية يعني سبعة ونصف لان  
القيمة النكاحية في الخمسة مضمونة والخمسة مضمونة والخمسة اية استهلك  
نفسها امانة فصار مضمونة بالاستهلاك فصار حجة ما ضمن سبعة ونصف  
وكونه الثاني الوضع اذا كان مترا بالوديعه لا يتعصب فيها لمستم في  
المودع ويتعصب فيها لو ارب الوضع الا اذا مال المشتري استمر في ارب  
بالمشتري ملك ما لان يتعصب فيها فاشته وتقول الا انه يصدق بالجماع  
واختلف في موضع الخلاف الصحيح فيها اذا اقر في صغرهما قبلنا وانما المصير  
اقراره وسكوت البكر صلبه رضى في استنار الوي قبل النكاح وكذا  
اذا ازوجها ثم اضمها وكذا اذا ارسل اليها رسولاني الاستنار اذني الا  
ولا شتم في العبد والعبد في الرسول فان اضمها فيضولي لا بد منه التردد  
والعدلية وسكوتك لا يكون رضى فضولي رضى ادي انه لم ياتوا المحرمين  
ان كان باليد الا ان يوثقها باليد في كتمان فيه رجل قال لا ارضى في قس  
فلان اذ قال في يده فلان ثم ادي انه اقام البنت على يدي يده المحرم ان يرضيه  
بعد الاقرار اذ ادي عليه ولا يتقبل منه حتى يشهد الشهود انه خضبه بعد  
الاقرار او على دين عاوث بعد الاقرار وكذا لو كتبت رجل بغيره رجل اية لا  
تصح لي قبلك في يدي ولادني ولا ثم اثم امام البنت علمتم اعيد خيالوني امر اؤ  
على قرض الفاضل لا يتقبل الا بارة بعد الاقرار ذكر في مجمع البحار فتولا  
منه فانيه قس لا يقيم وموقول اية يوسف الا في اقراره باع عبيد منه  
فلان ولم يذكر النفي ثم يجد حوله بايع بغير النفي باطل وكره في خطبته انما  
اقرار المرأة بالولاء جائز وكذا اذ كره في دعوى الاصل ان اقرار المرأة  
لولد باطل لان النسب اية الاب فيكون تخيلا كما يجوز على ما اذالم كني في  
زوج مودف فصار اقراره مستقرا الى الزنا فصار عليها وما ذكر في  
النواصير قوله على ما اذ كان لها زوج مودف فيكون تخيلا عليها ومنهم  
منه قال في المسئلة روايتي على روايتهم انوا رضي اقرارها بالولاء باطل وعلى  
رواية الجائع ودعوى الاصل اقرارها بالولاء صحيح والنسب عليها ومنها من  
يقول على الروايتين جميعا حتى ان امرأة لو ادعت على رجل انها ابنها وكان

الحمد لله الذي جعلنا من عباده الصالحين

مت علی ذلک شیئہ قبلت شیئہ وان لم یدع بندک مالاً او حقاً وکذا ذلک لروای طبر  
علی اذاعة انه انتہا واثام علی ذلک شیئہ قبلت شیئہ وان لم یدع ذلک مالاً او  
منا وروی اصحاب الامام عن ابی یوسف ان النبی علیہ السلام فی حق الصدقة غیر  
مقبولہ لانہ لا یصح اقرارہا بالنبوة فلو یصح النبی علیہا بذلک ففی حق  
المريض وکونه فی حقیقۃ حقیقۃ اقرت باستیفاء مهر بان ماتت وھی مکتوبة  
او معتدۃ لا یصح اقرارہا وان لم یکن مکتوبة ولا معتدۃ صح اقرارہا ولو ماتت  
فی مرض لا مهر لہ فملک قال الخلاف فی الجلی انہ یصح اقرارہا وکونه عادیۃ  
المريض مرض الموت لا یخرج الی حواجز نفسه و فی التبرع اعتد علی هذا و حکم  
عن محمد بن الحسن المرعانی عن شمس الامام الاوزجندی المتبرع فی حق المريض  
ان لا یقدر علی الخرج الی المسجد و فی حق السوء ان لا یقدر الخرج الی التبرع  
و فی حق المرأة ان لا یقدر علی الصدوق علی المسح و فی علیہ و فی النبی علی  
فان تفرقی مرضه لا یصح بدین او غیر فی بد و تقدم دین النبی ولا یصح اقرارہ  
فی حق غدا الصبی فانما قضی فیہ التبرع لیس یصح فیہ الخرافۃ المريض  
و فی خصم القدری اذا اتى المريض فی مرضه موتہ بدین و علیہ و یون لیس  
فی حقہ و یون لیس فی مرضه باسباب معلومۃ فذنی النبی و الدیون  
المودعۃ بالاسباب المقدمۃ فان قبضت و قضی شیئہ کان فی اقراس  
فی حالہ المرضی وان لم یکن دین واجب علی المريض به لایعنی مالاً لک انما یصح  
و عرف لا باقرارہا فلو یمنع لہ دین النبی و فی کل شیئہ عرف فی المريض  
انہ لیس و کثیرۃ اذ معانیہ یرد علیہ ما عرف ان واحد اقراس بالی اقرار  
المريض لو ارشہ بالکل الا ان یصلیہ قہ الوریۃ شہداً سواء کور فی ا  
اكتب لہ لا یصح اقرار المريض بالدين عوارث لا یصح اقراره باستیفاء  
غير ان یمکنته تجب فی حکمۃ ثم اقر باستیفاء دینہ فی الحق و علیہ و یون  
صح اقرارہ علی دین اقرار المريض لو ارشہ بدین علیہ شیئہ یصح قال شیخ الاسلام  
فی فتاویٰ طہم العین لو اختلفا فقالوا لک فی ذالک اقرار فی النبی و قال  
بعینۃ الوریۃ تفرقی فی المرضی فان التولہ فیہ بدین المرضی وانما ما یثبت  
المقولہ ادلی و ان لم یکن لمقولہ یثبت و اراد استیفاء الوریۃ کان لہ  
ذلک و یصح ان لا یراد استیفاء صح اقرارہ الی مهر النکح فافان اذاع  
و یصح اقرت باستیفاء مهر بان ماتت وھی مکتوبة او معتدۃ لا یصح  
اقرارہ وان لم یکن مکتوبة ولا معتدۃ صح اقرارہ ولو ماتت فی مرضه  
مهر لہ علیہ قال الخلاف انہ لا یصح اقرارہ باجماع المصنفین و لیس یصح اقرارہ

66

جاء اقتدار روحنا الموقر الامين  
الوزير ونفى نعيم

في وضع بيانته اليهود في كورنثوس  
التي











اجماع المتكلمين وقيل دار التمسك كالوقوف واجاب بحكم الدين في دار التمسك كنه بني تميم وبالغ  
 سكنه البنايع كما لا يجب اجماع المتكلمين حصة النصفين كما في التمسك كنه في الوقف قبض  
 المرحوم حقه ثم حلك الرضخ عند ولم يمنع من قبضه وقبضه متساويان  
 رد ما قبض الرضخ بالدين ثبوس كنه يقضي بقبضه حتى لم يكن لم يقضي ان  
 ستمه وشيئا منه قبضا، بعض الدين ولو قبض المرحوم ومنه او قبضه من  
 راضيه او غيره او شريك بالدين حيا او صالحا عنه على شيء او اقال الرضخ  
 حقه بدينه على ان ثم حلك راضيه مع حلك الدين و رد ما قبض الى  
 اولى وما قبض كنه ما يبي شيء من الدين كنه كنه ما يبي شيء من الدين  
 الى لا يتجزى وكذا الوقف كنه الرضخ ولم يتم الرضخ على وجه التمسك على  
 الرضخ فله حقه ما لم يقبض الدين او يبره او دونه كاله الرضخ لا شفع  
 بالحق قبضه كنه القول حتى لا يكون للراضخ حق الاخذ بغير رضا الم  
 بعد المناقضة كما قبض على قبضه فصار وجوده للمناقضة وهو  
 سواء في مضمون ما يبي القبض والدين او الرضخ انما ثبت بالعد  
 والقبض يتبع القبض فلو حلك في يد المرحوم قبل الرد سيطر  
 الدين بقدره ولو قبضه وحلك الرضخ قبل الرد اخذ الرضخ ما ادى  
 او يبي ان الاداء وقع بعد الاستيفاء ذكر في هذه ولو قبض بقبضه  
 ان قبض كنه للرضخ حتى يستوفي البقية اعتبارا بطرس المبيع في  
 قبض الدين قبل لم يتم الرضخ لانه زال المانع في التسليم لم يقبل الم  
 الى استحقاقه فلو حلك قبل التسليم استمر الرضخ ما قبضه لانه  
 صار مستوفيا عند الحلك بالقبض ان سبق وكان الثاني استيفاء  
 بعد استيفاء فجب رد ما قبضنا واذا قبض المرحوم ومنه كان عليه رد  
 الرضخ فان لم يمنع الرضخ حتى لو حلك الرضخ عند حلك بالدين  
 وحك على المرحوم رد ما قبضنا وما لو قبضه القاضي لو اذ رضى المانع  
 نفذ قبضه كنه اذ كنه في ثم ولم يبي نعم للربيع كنه قال اذا وقع الرضخ  
 من قبضه ان يحكم القاضي حتى يصح ذكر في قبضه اذ اسقط العود على  
 بيع الرضخ فامنع كنه الرضخ في اذ امتنع باع القاضي بالايجاع وفي  
 حتى الامام لم يبي كنه لم يقضي ان يرد بالرضخ وفي القاضي ان  
 اخذ اخذ مع وفي اخذ الوديعة وفي العدة المرحوم بوسن الرضخ او  
 استقلى عنه بعد اذ لم يقضي وكذا العدة الذي في بين المرحوم قال  
 عماد الدين المذكور في العدة في الف ما ذكر في فتاوى القاضيين اقول  
 كنه ما ذكر في العدة قوله ابو ج وما ذكره قوله ما ذكره الشافعي  
 وذكر في الف ما ذكر في العدة في رضى رضى عند رضى اذ فزاد حقه ابو

[illegible]

سبحه ويكفون انتمى اخص في مع وافا به  
تخبروا القاصه كما اخص من وكذا المكنون  
تخبروا القاصه كما اخص من وكذا المكنون  
والنعم والاربابى اخص



رجل رضى شاة وابعاد لم تكن ان يرب من ليهما كان لم تكن ان يرب وياكل  
 ضامنا فان هناك الشاة بعد ذلك عند المرحن تسمى الدين على قيمة الشاة وعلى  
 قيمة الدين في اقسا الشاة سقط ذلك القدر من الدين واما صاحب الدين يرب  
 المرحن بذلك على الراهن سقط لانه يرب المرحن باذن الراهن كره الراهن  
 ولو لم يرب الراهن سقط قدر حصته من القدر كما لو ائلف الراهن عضوا من اعضائه  
 كما لم تكن ان يرب على الراهن حصته ذلك من الدين وعلى جميع الزيادة والزيادة  
 ذكر في جميع الفتاوى رضى قلب ففته بشفة وقال ان جئت بالشفة الى  
 سهم والا فهو بيع تلك بشفة فالراهن جانيه والتم لم ياكل لان البيع الرضى التعلق  
 بالتم ولو وان كان في هذا الحكم بان في سائر الاعيان المرحونة فني العقب اولا  
 لان بيعه هو فافضل في وضع الرضى عند عدول ذكر في فتاوى رجل رضى عند  
 استا في وشرط الراهن والمركن في عقد الرضى ان يكون الرضى في يد عدول  
 الرضى وقبض العدول يكون بمنزلة قبض المرحن ولا يكون لم تكن ان يرضع في  
 بد عدول الا به ضا الراهن ولو شرط الراهن والمركن ان يكون مستقي على  
 البيع جاز ايضا وعدول ان يبيع ويوفي دين المرحن وليس عدول ان يرضع  
 لو كاله ولا لم تكن ان يرضع من البيع جاز ايضا ولومات الراهن او المرحن  
 يرضع العدول كما كان في بيع وومات العدول بتلك الوكالة ولا يرضع  
 وارشه او وقينه وكره ذلك لوصي الراهن او المرحن الرضى على عدول وشرط  
 رضى اخ في بيع جاز وكره ذلك لوسط الراهن المرحن على البيع جاز ايضا العدول  
 في ان يرضع على البيع كاله ان يرضع بالشفة او النيشة فان كان يرضع بالشفة  
 ذلك لم يرضع بالشفة والراهن يرضع ما يرضع من الرضى في ولده وكره لانه يرضع  
 ولور رضى شاة ووضعه عند عدول في اقسا العدول الرضى ويوضع على عدوله في  
 عند رضى من رضى ولا يكون لم تكن ولا لعله ان يرضع في الرضى بلا اذن سوا المالك  
 البيع ولا يرضع ولا يواجر ولا يرضع ولم تكن والعدول تسمى الرضى الى من كان في  
 وارشه او وقينه ولور وواجر اية الذي يرضع فون كما كاله ولما يرضع بحكم العدول على بيع  
 الرضى فان امانه ببيع ببيع التعاقب على قوله اية 2 واية يوسف وكره وقا  
 الراهن فالعدول بحكم على البيع قبل اذ كان في البيع شرطا في عقد الرضى وكل  
 اية بحكم على كل حال وسوا القوي ذكر في درر خروضا اية وضع الراهن في  
 المرحن الرضى عند بيعه خلافا لانه كاله فلا يرضع منه اية الراهن من العدول اعدا  
 تسمى قضا الراهن في الحفظ ببيع وامانته وقضا المرحن استثناء خلافا

اي

عليك اعدا ان يرضع حق الامن ويعني اية العدول بدفعه اليه اية دفع الرضى الى  
 لانه مودع الراهن في قضا العين ومودع المرحن في قضا المالكية واعدوا اجتمع  
 الامن والمودع بغير بالوضع الى الاجنبي وبحكم على المرحن اية ان هناك الرضى  
 في بد عدوله هناك في قضا المرحن لان يرضع المرحن وكاله اية الراهن المرحن  
 او العدول او غيرهما ببيع اية بيع الرضى عند عدوله الاجل في لانه لو كسب بيع  
 فان شرط اية في عقد الرضى لم يتوكل بالنول وبوت الراهن او المرحن الا  
 بموت الوكيل سواء كان الوكيل المرحن او العدول او غيرهما واذا كان الوكيل لا يرضع  
 وارشه ولا وقينه مقام لانه الوكالة لا يرضع فيها الا بالشرط ولان الوكيل رضى بغير  
 وله اية الوكيل ببيع اية بيع الرضى بغير وارشه اية الراهن كما يبيع حال حيوة  
 بغيره وان مات المرحن فالوكيل عليه اية على البيع ان على الاجل والراهن  
 فباب ليقا ينضم المرحن وكيفية الاجبار ان يقبض التعاقب اياها ببيع  
 في بيع فالتعاقب ببيع عليه كوكيل بالخصوص فباب موكله حيث يحكم على  
 لوضع الضرر ولو وكال بالبيع مطلقا ثم كان في النيشة لم يذكر في ان الحكم  
 ولا يرضع الراهن او المرحن الا به ضا الا في كل منهما قضا في الرضى  
 لراهن حق المالك ولم تكن قضا الاستثناء باه اية الراهن العدول في  
 خرج من الرضى فليس في ما على الراهن والمركن ذكر في قضا فان ارجا  
 على الراهن واجر الحافظ والممنون الذي يحفظ منه على المرحن وثمن الودا  
 واجرة الطبيب على المرحن انما يلزم لو حوت في يد عدوله عند الراهن  
 فيكسبه وانه لم يرضع على المرحن واجرة ولور الرضى وسبق البتة والقيام  
 فبعت في بيع الراهن بزارية والعثم وارجاج على الراهن ذكر في درر  
 وعليه اية على المرحن فونته حفظه كاجر بيت الحفظ واجر الحافظ فان  
 قام على المرحن وان كان في قيمة الرضى اكثر من الدين لان وجوبه سبب  
 الحبس وحق الحبس في المالك ثابت واما مؤن رده او رد في  
 اية من ينقسم الى المصنوع والامانة يعني ان مؤن رده الى المرحن  
 ان خرج منه من كسب الا بية على المرحن ان كان في قيمة الرضى مثل الدين  
 وكذا مؤن رده منه اية به المرحن كداداة اخرج ان كان في قيمة  
 مثل الدين اما اذا كانت اكثر منه فيقسم الى المصنوع والامانة فالمصنوع  
 على المرحن والامانة على الراهن وكذا اعداودة النودج ومصالح الا

اي



والغذاء من الحياة ذكرته في روي على الرضخ الخارج والرضخ وموته بتعنه واصلاح  
منافعه كمنفعة الرضخ وكسوته وادراج رعيه وطيم ولذا الرضخ وسقي البستان والقيام  
باموره كما قال ابن مبرج الى بقائه فهو على الرضخ سواء كان في الرضخ ففضل لا  
لان الرضخ بقيت على ملكه وكذا انما فقه مملوكه لم وما به على حفظه  
على الرضخ اما فاقسته او بالنقص كما قر وكلها وجب على احد من  
الرضخ والمرضخ فاذا ادالاه كان منتهى لانه قضي دين فيه بنه امره الا ان  
يا حبه الرضخ لانه لولا لانه عاقه فكان صاحب او به كتاب الا ان ذكر  
در كلامه في لغة الاطراف والرضخ وشه عارفع ربيع وتقع بغيره احد من الرضخ  
شرح القدر والاقالة تثبت بغيره احد من الرضخ عن الما فيه والاقالة  
المستحق كقول الرضخ اقله وتقول صاحب اقله وقال م سوكا ليس  
يقع الا بغيره احد من الرضخ وفي القفا وفي اختصار قوله كذا في خلاصته  
وتوقف على قبول الاية في المجلس في التبرير توقف قوله الا ان  
المجلس وكما يقع قولها في مجلسها نصا بالقول يقع قولها ولا ي  
لغفل كما اذا قطعتم فمضا تور مقابلة المشتبه في وجهي نسخ فيما سوي  
موجبات العقد قال الرضخ في قولهم نسخ في حق المشتبه قد يخرجه  
على الاطلاق لانه انما يكون قسري فيما هو من موجبات العقد من غير شرط  
واما اذا لم يكن قسري وجب شرطه لانه لا يملك فيه فقهه بيا جدا  
في حق المشتبه انما كان اذا اشتبه بالثوبين المؤهل عينيا قبل حلول الاصل  
ثم تقاعد عاد الرضخ حاله كان به منه وكما اذا اشتبه بغيره او في رجل اتي المبيع عليه  
شبه المشتبه في ثوبه لم يقبل شيئا كان به هو الذي يملكه ثم شهد انه ثوبه ولو  
كانت شيئا فقلت الاية ان المشتبه بالثوبين المبيع بيب بقبضه او اذ في المبيع الرضخ  
وسم المشتبه في ثوبه ثوبه شهد انه اشتبه او بالفسخ عاد ملكه القدر ثم كان ثوبه  
من جهة المشتبه في ثوبه ثوبه شهد انه اشتبه او بالفسخ عاد ملكه القدر ثم كان ثوبه  
بقوله بيب بيب اي الاقامة بعد ولادة البسمة لا يفسخ بسبب الزيادة  
ولو كانت شيئا فقلت الاية ان المشتبه بالثوبين المؤهل عينيا قبل حلول الاصل  
ثم تقاعد عاد الرضخ حاله كان به منه وكما اذا اشتبه بغيره او في رجل اتي المبيع عليه  
شبه المشتبه في ثوبه لم يقبل شيئا كان به هو الذي يملكه ثم شهد انه ثوبه ولو  
كانت شيئا فقلت الاية ان المشتبه بالثوبين المبيع بيب بقبضه او اذ في المبيع الرضخ  
وسم المشتبه في ثوبه ثوبه شهد انه اشتبه او بالفسخ عاد ملكه القدر ثم كان ثوبه  
من جهة المشتبه في ثوبه ثوبه شهد انه اشتبه او بالفسخ عاد ملكه القدر ثم كان ثوبه

في غيره اما الاول فلاق الاقامة بحيث لا يفسد بالتمسك بالفسخ كما سياتي بيانه الا  
اذا ثبت اي المبيع عند المشتبه في اشتبهائه فله قوله او الاصل فان الاقامة يجوز ان يكون  
ثمن الاول لان نقص الثمن يكون بغيره انما يليب وذكر الثالث بقوله ولا يفسد  
لشرط لان فساد البيع به لزوم الرضا كما قر انما ولا يفسد في الفسخ وذكر الرابع بوجوب  
وجاز بيباع بيب المبيع وقبضه بيبه اذا اشتبه بالملك المشتبه في المبيع في بيبه منه ثوبا  
جاز ولو كان بيبا فله لانه بيب قبل القبض ولو باعه منه غير المشتبه في المبيع لم يفسد  
في حق غير المشتبه في الاية فان تعذر حبسها فبطلت وعند ابن يوسف في حق ما كان  
تعذر رخصه فان تعذر رتب بطلت وعند م سوكا فان تعذر رتب فان تعذر رتب بطلت  
وقيل القرض في حق المشتبه في غيره وعند م سوكا في القرض بيبه ثوبا فبطلت في  
الثمن الاول او خلا الجنس بيبه لانه لم يفسد في الاصل وعند م سوكا في حق  
لو بعد القبض ويحكي بيبا وان شرطه ان يفسد بيب لثم الاول انما وعند  
التي يوجب بيبا في حق المشتبه في ان يفسد بيب لثم الاول انما وعند م سوكا في حق  
المشتبه في ان يفسد بيبا في حق المشتبه في ان يفسد بيب لثم الاول انما وعند م سوكا في حق  
بغيره وان شرطه ان يفسد بيب لثم الاول انما وعند م سوكا في حق المشتبه في ان يفسد بيب  
التي في المبيع بيبا في حق المشتبه في ان يفسد بيب لثم الاول انما وعند م سوكا في حق  
بالاقالة فان الشئ في المبيع بيبا في حق المشتبه في ان يفسد بيب لثم الاول انما وعند م سوكا في حق  
وغيره في بيبا في حق المشتبه في ان يفسد بيب لثم الاول انما وعند م سوكا في حق  
لذا الاقامة بعد القبض في حق المشتبه في ان يفسد بيب لثم الاول انما وعند م سوكا في حق  
لم يفسد بيبا في حق المشتبه في ان يفسد بيب لثم الاول انما وعند م سوكا في حق  
منه اجنبية لا يفسد بيبا في حق المشتبه في ان يفسد بيب لثم الاول انما وعند م سوكا في حق  
لا يجوز وفيما اذا نسخ المشتبه في المبيع بيبا في حق المشتبه في ان يفسد بيب لثم الاول انما وعند م سوكا في حق  
في ثوبه اشتبه او ثوبا ولو اشتبه اجنبية في حق المشتبه في ان يفسد بيب لثم الاول انما وعند م سوكا في حق  
شئ ثم قال المشتبه في اقله المبيع فقال قد اقلتك لم يكن ذلك ان قال  
في قوله امام الرضخ وم في ظاهر الرواية في قوله بيبا في حق المشتبه في ان يفسد بيب لثم الاول انما وعند م سوكا في حق  
وعنه ابن يوسف انه لم يفسد بيبا في حق المشتبه في ان يفسد بيب لثم الاول انما وعند م سوكا في حق  
اقله بيبا في حق المشتبه في ان يفسد بيب لثم الاول انما وعند م سوكا في حق المشتبه في ان يفسد بيب  
فاقطع بيبا في حق المشتبه في ان يفسد بيب لثم الاول انما وعند م سوكا في حق المشتبه في ان يفسد بيب  
اقالة باب المراجعة والتولية ذكره في حلق الاية المراجعة بيبا في حق المشتبه في ان يفسد بيب  
زيادة والتولية بيبا في حق المشتبه في ان يفسد بيب لثم الاول انما وعند م سوكا في حق المشتبه في ان يفسد بيب  
ببب ولا ريب في ذلك فالمعنى الثمن الاول شيئا في ملكه من بيبا في حق المشتبه في ان يفسد بيب  
والرخص مملوكا ويجوز ان يفسد بيبا في حق المشتبه في ان يفسد بيب لثم الاول انما وعند م سوكا في حق المشتبه في ان يفسد بيب  
البراز والفسخ والحلل وسوق النعم والسمار في حق المشتبه في ان يفسد بيب لثم الاول انما وعند م سوكا في حق المشتبه في ان يفسد بيب

والملك بيبا في حق المشتبه في ان يفسد بيب لثم الاول انما وعند م سوكا في حق المشتبه في ان يفسد بيب  
ببب ولا ريب في ذلك فالمعنى الثمن الاول شيئا في ملكه من بيبا في حق المشتبه في ان يفسد بيب  
والرخص مملوكا ويجوز ان يفسد بيبا في حق المشتبه في ان يفسد بيب لثم الاول انما وعند م سوكا في حق المشتبه في ان يفسد بيب  
البراز والفسخ والحلل وسوق النعم والسمار في حق المشتبه في ان يفسد بيب لثم الاول انما وعند م سوكا في حق المشتبه في ان يفسد بيب







عند المتعارفين كالجواهر حسب لابرده الى البحر خداجيه مباوثة اذ  
 عيال وقيل لو خصبه وان برى يترده الى وان وان يترده الى ما كره ولا يجب  
 كقبح رتجها الى لوروما الى اصله رتجها مع قبح رتجها يبر او ان لم يكن البعد  
 قبح الدواب في الصبي ولا يبر لوروما مع اجنبية لا تنقض العارية فيبقى  
 مودعا وليس مودع ان يودع والدفع الى الاجنبية لا يصلح ايداع فمضى  
 رجل استعار دابة من انسان فقام المستعير في الخافضة وهو ميتة في يد  
 نجا انسان وقطع المسود وذهب بالدابة لا يعني ولو ان السارق قد المتوكل  
 منه من داخل الدابة ولم يشعر بذلك فمضى ذكرته صدر الشريعة قال في القواعد  
 هذا اذا قام مصلحها فان قام جالس لا يعني في الوجهين ذكرته المتوكل ولو  
 استأجر دابة مدة معلومة ولم يترده بعد مضي المدة حتى تحلكت لا يعني  
 ذكرته ان يبيع رجل استعار دابة من رجل وقام في مغارة ومعه دابة في يده  
 نجا انسان وقطع وذهب بالدابة لا يعني وان خرج المسود منه من فدية  
 به يعني استعار شيئا بوعده اذ لم يترده اقام عليه رده عند القضاء فان  
 لم يترده تحلكت عنده فمضى سواء كان مستخدما له او لم يكن ذكرته الاجنبية  
 رجل اذ دخل دابة في دار رجل فخرجها صاحب الدار تحلكت لم يعني و  
 ان وضع ثوبه في داره فذهب صاحب الدار ولم يحفظ فمضى في الثوب  
 لان الثوب لا يقع الدار فكان الاخراج اطلاقا والدابة بعينه بالدار  
 الاخراج لا يكون اطلاقا ذكرته القواعد المستعير يحل ملك الايداع منه  
 الاجنبية اختلف المتأخر فيمنه قال بعضهم ليس له ان يودع ولو قيل  
 مشايخ الوفاق وبه كان يفتي القفيع ابو السيث ومحمد بن الفضل وكان  
 زهير الدين الرخايني يقول وجبت الرواية منسوبة الى المستعير لا  
 ملك الايداع وحكي ان يبيع ان كانت الايداع مطلقة لم الاخراج  
 سواء كان المستعير شيئا متاعا ان كان في الاستفاد او لاكن استعار  
 ثوبا ولم يبيع الا باليس فله ان يبيعه بغيره هذا في المكلف ما كان في الا  
 معتدة كما في المستعير ان يبيع فيها لا ينافي ان كان في الاستفاد ولو كانت معتدة  
 اعار شيئا له كان يرفع اليه غير ذلك فخرج تحلكت عنده يعني بزارية ولو  
 قبضت بالوقت والحلفت في العلم بان قال ابو حنيفة اليوم تحضه عارية  
 مطلقة الا في حق الوقت حتى اذ لم يترده بعد مضي الوقت مع الا  
 بغيره اذا تحلكت سواء استأجرها بعد الوقت او لا ولو كانت معتدة  
 بالمكان تحلكت حكم المطلقة الا في حق المكان فلو جاز ذلك المكان اذ  
 بغيره وان كان هذا المكان ما قربت منه المكان الا دون ولو قيد في

الحمد لله

في الحمل بان قال عشرة فيخاتم في التبر والخلق في غيره فيها كالمطلقة الا في حق الحمل فلو كان  
مكان الخاتم اية او حديد او يمين ولو شئ وزنه الخطي ولو حمل في السهم او الا  
او لم يتبع ما هو من التبر وزنا واخف لا يمين استحيانا وان حمل اكثر من خمسة  
فخاتم شتم الا انه في الوزن مثل التبر قال الشافعي لا يمين ويكره على انه يمين وسو  
الصحاح ذكرته فان كان استعار دابة لم يذهب اليه مكان مفكوم فذهب  
اليه مكان اخر كان ضامنا ان جعلك ذكرته النجاشي وفيه فائدة شمس الاكليم  
ولو عني حوي فسلك طريق اخر لا يمين وان كان اتبع ارجح مسلكه فمكر  
اذا كان يتبعه فاما في الارض حتى ان الطريق الذي سلك فيه اذا لم يكن  
آتيا يمين فانه فاني واذا كانت للغير المستقيم يطبق الاعادة عما دنا  
المستقيم اذا قضيته حاجته من الدابة ثم ردها على يده يمين منه في عياله فلا  
ضمان عليه اذا عطف هذا سوالوف فيما بين الناس خلاف  
الوديع ولو ردها على عبده صاحب الدابة وتوفيقه على لا يمين  
وكذلك اذا ردها على من يتوفى بهما ايضا هو الصحيح وكذلك لو لم  
يجد صاحب الدابة ولا فاداه فزبطها على ماله لا يمين ذكرته في  
عطف الدابة على المستقيم سواء كانت الدابة مطلقة او مقيدة و  
نفقة اليمين كذلك اما تكون على المقيم وموته الرود على المستقيم في  
الوديع على صاحبها كتاب الوديع ذكرته النجاشي وفي التبر خمسة  
الوديع اذا شرط شرطها على المودع فمك فانه شرطها مقيدة في كل وجه  
يجب على المودع مراعاتها كاستيفاء الدار ذكرته النجاشي فلو لم يراعها  
اذ ان كان المودع اخفا الوديع في هذه الدار فافادها في دار  
اخرى في هذه الحقة اخرى يمين وان كانت ان يمينه اوز من الا  
ذكرته في اربعة اذ قال المودع للمودع اخفيها في هذا البيت  
فخفيها في بيت اخر من الدار لم يمين ولو كان ظهر البيت المشهور  
اليه استكنه او الطريق يمين ذكرته النجاشي والمودع ان يودع  
اليه من عياله كزادته والدوية وابصره والمواد منه راجع المسألة  
او المشاهدة دون المباداة ذكرته النجاشي وتضمنه من عياله في  
هذا الحكم ان يكون ساكن معه فاني نفقة ولم يكن يميني كرجلي عليه  
نفقة لا يكون في عياله اذ لم يكن ساكنا معه كنفقة اذ لم يكن  
يمني كرجلي عليه نفقة لا يكون في عياله اذ لم يكن ساكنا معه واخر  
وقع الطريق في دار مخاف عليها وما استسه ذلك ورفعا اليه خبره  
اذا قال المودع ذهبت الوديع في غم لي قال لول تولد وان لم يذهب

فجاء غريم بن عبد الصمد بن قريظ  
 بمكون ضامن ذكره في خبره  
 بشيء مال المودع والى



وَذُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ  
 وَالْمَسْكِينِ وَرَحْمَةً  
 وَأَن تَقُولَ لِمَا  
 دُعِيَ بِهِ سَعَىٰ  
 وَأَن تَقُولَ لِمَا  
 دُعِيَ بِهِ سَعَىٰ  
 وَأَن تَقُولَ لِمَا  
 دُعِيَ بِهِ سَعَىٰ



الدار التي في بيت منها الوديعة اليه آخر طعن فان كان الوديع في بيت من بيتي  
 لا يمكن فتحه الا بمشقة الصحن والابن والوديع في بيت من بيتي  
 ايام فامنع وحكك يعني لان الثابت معانته فوق الثابت بالثبوت والوثق  
 وكالته بيته فامنع طعن فخذ اولى ذكر في فصول النكاح وليس يفتقر الى ان  
 ان يودع مال الوقف الا اذا اودع من في عياله فلو اقترض حصاره فاما و  
 يعني المستقر من ايضا ذكر في المختار رجل لم يبع آخر الف درهم فاسل  
 رسول النبي منه فذهب وقبض منه ودفعه اليه المرسى فاكمل الرسول  
 ودفعه اليه فالتول قول الرسول مع يمينه انه قد سلم وقبض المرسى لان  
 الرسول مودع ذكر في مباحات النكاح والديعة في البيت في البيت  
 يعني اذا غفلت ام لا لا روايت في الكتب فقبض يعني بتقديره بارسل  
 وقبض لا اذ لو مات في الاصل طبع لم يفتقر كذا الجواب مالو ضاعت او كذا  
 زيب فقبض رجل دخل الحمام ووضع دراهم الوديعه مع ثيابه يعني يري  
 انثا لما قال امام ابو حنيفة لا يرد الوديع ذكر في جامع الترمذي في رجل  
 اودع كس فيه دراهم عند رجل ولم يرد عليه فمادى صاحب الوديعه  
 الزيادة عليه قالوا لا في عليه ولا يفتقر الى ذكره في بيت رجل يبيت  
 الى رجل لاجل اخذ الدابة فاخذ المبعوث دابة وركبها ففعلت ان  
 كان في مكانها يعني الام والمبعوث اربط لايمن والايمن رجل  
 ركب دابة غمره فماتت الفتيح انه لا يفتقر الى ما لم يفتقر الى مكانها  
 عند الامام ذكره الشيخ وذكره في بيت عند الشافعي يعني وعند زر لا  
 يعني ذكر في مكانه لو كان بعيدا عن بيت وديعة عند الرجل او  
 غصب منه هذا الرجل الف درهم او عليه فماتت مع وصوفا المولى  
 فانه لا يكمل الدين قبض المال على الوديع اليه ولو كان الف درهم  
 من قرض او غصب استمكه او دعيه مستمكه فانه لا يفتقر الى  
 شئ من المولى بخلاف الفتيح ذكر في فصول النكاح الى اصل ان الوديع لو كان  
 ثم عاد الى الورقة انما يبرأ الوصوفا المالك في العود لا لو كان به لا  
 انه يبرأ من على السوء بخلاف مالو جودها او مشاها ثم اخبره لا  
 ساء والرهن كما لو دعيه ذكر في فتيحة اذا دعيه الوديع الوديعه  
 الى اجنبية ففعلت عند الشافعي في الاول ذكر في فصول النكاح  
 الى من يجب نفقة كل سهم مني فليس هذا كمن في عياله وابوه

كما لا يفتقر كونه في عياله والمال بالاجل التكملة الخاص الذي استأجره وشاهدة  
 او مسخرة كما لا يجوز يملك من المال كسب الاجانب يعني بالادفع اليه  
 ولو قال لا ادري اضاعت ام لا تضع لم يفتقر ولو قال لا ادري اضاعت ام لا  
 اضعت فمات ولو قال ذهبت لا ادري كيف ذهبت العول قوله ولو قال  
 ابتداء لا ادري كيف ذهبت الا يخرج ان لم يفتقر ولو قال او ضعت في  
 داري او في مكانه او في فتيح ولو قال وفتحت في مكان وفتحت في موضع  
 قبلي يعني او جعل الامانة فهو كونه مجهولا وقبض كونه ذهبت ولا ادري  
 كيف ذهبت ولو قال لا ادري ذهبت في داري او في موضع او في فتيح  
 ولو لم يفتقر في المكان الا في فتيح فماتت في مكان وفتحت في البيت  
 مطلقا ولو قال وفتحت في الكرم سيرا لو كان ضيفا بان كان له باب  
 مفتوح ولو وضعها لادفن بها لو كان موضع لا يدفن فيه لغيره او  
 الا باذن ولو وضعها في بيت خراب في زمان الفتنة فماتت او وضعها  
 على الارض لا لودعها ولو تمام ووضعها تحت راسه او جنبه سيرا  
 وكذا لو وضعها بين يديه سيرا لو كان في الفتيح او في الفتيح التي لو  
 نام فاعدا اما لو نام مضطجعا فماتت في السوء الوديع اذا مات مجهولا  
 يعني اذا مات ولا يعلم حال الوديعه اما غرق الوارث الوديعه  
 والوديعه يعلم انه يورث الوارثه فماتت لا يفتقر الى ذكره في استمكه  
 مات وارث الوديعه مجهولا اما استودع مورثه او انفيه الرجل في  
 داره او وضعها الوديعه في الوارثه المالك وماتت  
 مجهولا لا يفتقر لان النكاح انما يجب في موضع القهرم المخطوط القهرم  
 لاني موضع لم يقره او لم يقره القهرم امه كما لا يفتقر الى ذكره في  
 النكاح ولو قال قبلي ان توت او دعت مال المضاربة فمات  
 الصهر في ثمن مات لاشي عليه ولا على دارته ولو قال الصهر في ما  
 اودعني سيرا فالتول قوله مع الصهر ولا يفتقر عليه وعلى الوارثه  
 ولو قال الصهر في قبلي ان توت او دعت ولا يعلم ان المضاربة دفع  
 الى الصهر في الاثول لا الصهر في ما على الصهر في وان دفنها بيته او  
 اقراره الصهر في ثمن مات المضاربة ثمن مات الصهر في ولم يفتقر

في بيت من بيتي  
 في بيت من بيتي  
 في بيت من بيتي



دنيا في مال الصبي في ولايته على مودع ولومات المضارب الوصية في حي  
 فقال ردنا عليك في حيوتنا قالوا له قوله ولا الضمان عليه ولا على الميت فانه  
 الورثة ردوا مودعنا الوديعة في حيوتنا لم يقبل قولهم ولوم مودعنا انه قال  
 في حيوتنا ردوها قبلي ذكر في المحيط انه لا يقبل ولا يصح مودعنا في حيا  
 قال المودع للمودع وصبت اليه الوديعة او بقية انكر المودع ثم حرك  
 يعني المودع او المضارب او المستقيم او المستأجر وكل من كان المال له فانه  
 في بين اذ اقامت قبلي الباني ولا يوف الا امانة يعني فانه لا يكون دنيا  
 في تركته لانه صار مستمرا في الوديعة بالقبول ولا يصح تركه على المالك  
 او التسليم اليه رب المال ولو حضر الميت قال حيوتنا او لم يترك فكون  
 امانة في يد وصيه او في يد وارثه كما لو كان في يد وصيه فانه على المالك  
 او لم يترك الى صاحبه كما يصح في الميت في حال حيوتنا ذكر في ثمانية عشر  
 شريح عن شاة لرجل اكلت غنلا لحياتك قال ان كان ذلك بالهزار  
 لا يعني وان كان بالليلي مخم وهذا قول اصلي المدينة وفي قول اصحابنا  
 لا يجب الضمان سواء اكله ام لم ياكله او خاره او لم يخره قال ان كان في  
 احد في حيوتنا ثم رد المال اليه ورثته بعد موته قال محمد بن الفضل بن  
 الخطاب عن الدين وسعي في الميت في مطلقه اياه ولا يرد في الميراث  
 عنها الا بالقبول او بالاستيفاء ركب والودع ارجح كان له ودية  
 عند رجل فقال المودع لرب الوديعة دفعت الوديعة اليك  
 بكتبة يوم كذا او اقام رب الوديعة بكتبة ان المودع في اليوم الذي  
 ادعى المودع بكتبة يوم كذا كان بائنا فقه لم يفرق بين الشك في  
 اتمام البتة على اقرار المودع انه كان بكتبة في ذلك اليوم  
 قبعت الشك في بكتبة في ذلك اليوم ولو دفع رجل اليه رجل ثمان مائة  
 درهم وقال اذ اتم الف درهم ركب ركب ثم قال بعد اتمام الف  
 كما عندك ليحصى ثمانية قالوا انهم مضاربون فابعد بها لانه  
 الربح فيكون اصل المال وركبه للآخر ولما موراجه على ثمانية  
 المضاربة ذكر في المحيط رجل اذا دفع اليه رجل الف درهم مضاربون  
 لم يقبل له اقل من اربعمائة الا انه ما ملته الشك في ملكه البطلون

ان المضاربين يخلطون وارباب الاموال لا يهودهم من ذلك فكل من  
 ذلك على ما ملات الراس ان غلبت الشك في سهم في شئ هذا  
 رحبت ان لا يقبل ويكون الامم نحو لا على ما تارخوا ذكر في الواقع رجل  
 عقد مع اخيه عقد المضاربة بالودع ثم ادعى المضارب انه ردودت اليه  
 المودع قالوا له قول المضارب لانه ادعى قصودا ولا يجوز المضاربة  
 بغير المودع ويحكم ما يكال ويوزن سوي المذموم والذميمة بشرط  
 المضاربة خمس اصدعا ان راس درهم وثمانية اشابة ان يكون  
 راس المال عينا لا دنيا اشابة ان يكون المال مملوكا عند العقد الرابع  
 ان يكون راس المال سمي الى المضارب لا بد لرب المال فيه اصل  
 والخاص ان يكون نصيب المضارب من الربح ذكر في ثمانية فانه  
 هذا في قول ابي وابي يوسف وقال محمد بن جابر بالكلية راس الربح عدوا  
 ولا يجوز بالذهب والفضة اذ لم يكن مضاربة وفي رواية الا لا يجوز  
 ذكر في ثمانية المضاربة او لها امانة ما ذاروا لشتمه او كالة فاذا ربح  
 صارت شمة كذا فافسدت فهي امانة فاذا خالف فيها صار غامبا  
 رجل دفع اليه رجل وثمانية مضاربة فاشتمه بالودع او على العكس  
 جازت المضاربة ولو كانت الدرهم وثمانية على رجل فامر المدين ان  
 يقبل على عكس مضاربة لا يجوز رجل دفع اليه رجل الف مضاربة لم يكن  
 للمضارب ان يشتم على المضاربة المشتم كذا اكثر من ذلك المال  
 قال له رب المال اعمل به اليك او لم يقبل فانه اشتمه باسنة بركته  
 من الف كانت حقة الف مضاربة فاماروا للمضارب لم يركب ذكر  
 في ثمانية فانه ولو قال رب المال على ان ما رزقا انه تعالى في الربح  
 فهو بيا جاز ويكون الربح بينهما على السواء ذكر في قصودا على ومات  
 المضارب والمال عدو من ثمانية البس لوجه المضارب بخلاف  
 العدول في الرهن وقيل لوجه ورب المال ما وان مات رب المال  
 والمال نقد بطلت المضاربة في حق المتقرب فان خاض في شئ  
 مرة بطلت في ملكه بغيره بالودع والعقد ففسد في مضاربة الف

البقي

في ثمانية فانه انما المضارب يتقرب  
 في ثمانية فانه انما المضارب يتقرب  
 في ثمانية فانه انما المضارب يتقرب



ونحوها اذا دفع الارب والجد او وجبه الارب مال الصيغة الى رجل مضاربة ومنه ان كل من  
 المضاربة كانت المضاربة فاسدة ذكر في بعض النسخ ان يكون في هذا الحكم شرط ان يكون وجه المضاربة في  
 الربح او يوجب طبع الحكم في الربح فانه يوجب ف والمضاربة وغير ذلك من ذلك ومنه ان لا  
 يفسد المضاربة ويطلب الحكم كذا في التمهيد وتكمل ما جاز للمضارب في المصداق الصحيح  
 من ثم اوسع واجارة او يفتقر او غير ذلك فهو جاز في المضاربة فاسدة ولا على المضاربة  
 ذكر في بعض النسخ ان يكون في المضاربة فاسدة ورجح كان الربح الربح والمضاربة من ذلك  
 تمامها ولو كان المال في المضاربة لا يفسد مضاربة فاسدة ذكر في هذا الا انه لا يفسد مضاربة فاسدة  
 فيه خلافا لما في قولنا في وجه المضاربة في قولنا في وجه المضاربة في قولنا في وجه المضاربة في قولنا  
 ذكر في بعض النسخ ان يكون في المضاربة فاسدة ورجح كان الربح الربح والمضاربة من ذلك  
 محل الاستصحاب الربح والسفوف وغيره كما هو مذكور في ان يوجب مضاربة فاسدة وان يوجب غير ذلك  
 المضاربة في المضاربة المطلقة ان يدفع الى غيره مضاربة فاسدة ولا ان يخطط مال المضاربة بماله او يملك غيره  
 ولو كان ذلك في المضاربة فاسدة ان يدفع الى غيره مضاربة فاسدة ولا ان يخطط مال المضاربة بماله او يملك غيره  
 سقوطه في تحاقف الناس عنه في قولهم ويطلب المضاربة بموت رب المال  
 علم المضاربة بذلك او لا في ذلك لا يملك الممارة ذلك بالمضاربة ولا يملك الممارة  
 شرط في العقد ان لا يفسد في وجه المضاربة في وجه المضاربة في وجه المضاربة في وجه المضاربة  
 ذكر في بعض النسخ ان يكون في المضاربة فاسدة ورجح كان الربح الربح والمضاربة من ذلك  
 هو اولى ومنه قولهم في رواية الحسن بن ابي حنيفة لا يملك المضاربة بماله او يملك غيره  
 ان يفسد فاسدة خلافا لما في وان يوجب وجه المضاربة فاسدة في وجه المضاربة فاسدة في وجه المضاربة  
 وفي وجه المضاربة فاسدة في وجه المضاربة فاسدة في وجه المضاربة فاسدة في وجه المضاربة فاسدة في وجه المضاربة  
 تبالي في وجه المضاربة فاسدة في وجه المضاربة فاسدة في وجه المضاربة فاسدة في وجه المضاربة فاسدة في وجه المضاربة  
 مضاربة فاسدة في وجه المضاربة فاسدة في وجه المضاربة فاسدة في وجه المضاربة فاسدة في وجه المضاربة فاسدة في وجه المضاربة  
 لا يفسد فاسدة في وجه المضاربة فاسدة في وجه المضاربة فاسدة في وجه المضاربة فاسدة في وجه المضاربة فاسدة في وجه المضاربة  
 رزق فاسدة في وجه المضاربة فاسدة في وجه المضاربة فاسدة في وجه المضاربة فاسدة في وجه المضاربة فاسدة في وجه المضاربة  
 نصف وتكمل في الاول ربح ولو لم يربح الممارة ربح الممارة ربح الممارة ربح الممارة ربح الممارة ربح الممارة ربح الممارة  
 فاسدة في وجه المضاربة فاسدة في وجه المضاربة فاسدة في وجه المضاربة فاسدة في وجه المضاربة فاسدة في وجه المضاربة  
 السفوف في وجه المضاربة فاسدة في وجه المضاربة فاسدة في وجه المضاربة فاسدة في وجه المضاربة فاسدة في وجه المضاربة

فان مدة سفره اذ اكسوته ولا طعامه وما يغيبه بتياربه وركوبه وعلف وابسته ونفقة منزله  
 او في ماله من غيره في الكا واجرة من يخدمه في السفر من الخدم والبلخ وعمل الناب وخدم  
 العادة التجارية ماله على قياس قول ابو ج واثاني والنفقة يحسب اول ما من  
 الترخ فان لم ينف من رئيس المال ذكر في طبق الناب ولا ينفي المضارب من  
 ماله في مصر او في مصر اخذ وارا لاني الخامسة فان سافر فطعامه و  
 سفره في ماله بالمعروف وكذا اكسوته وركوبه سفره اذا استجار او كذا اجرة  
 خادمه وخدمته في ماله عليه وعمل تياربه والوجه في موضع يحتاج فيه اليه  
 وحتى ما كان زايلا على العادة ونفقة في مصره من ماله كالنواوير وما بقي  
 من كسوة وغيره ما ذكر في قاضي فان المضارب ما دام يملك في مصر مكات  
 نفقة في ماله لاني ماله المضاربة وفي سفره مطعومه وسفره وركوبه  
 وركوبه يكون في ماله المضاربة فيه غير اسلاف والدولة واجرة الجلام اذا  
 اتجه لايكون في ماله المضاربة ولو سافر عليه رب المال في عقد المضاربة  
 ولو سافر عليه رب المال في ان لا يفر او لا يملك في مصر كذا لم يكن له ان  
 يخاله فان خالف كذا في ماله المضارب اذا سافر في ماله المضاربة و  
 ماله نفسه يزرع اذا سافر في النفقة على المالين سواء دخل المالك  
 اذا مال له رب المال اكل فيه من اكله او لم ياكل في ذلك السفر وما  
 دون السفر في ذلك سواء اذا كان لا يبيت في ارضه او في سفره  
 المالك عقد المضاربة بعد ما صار رئيس المال وعقد لا ينفذ حتى  
 فان صار رئيس المال ورجع بعد ذلك وقد كان دما فيه نقد ذلك  
 البضاعة كسب الهبة ذكر في قاضي فان رجع ذهب لانه الصنف ثم  
 لم ينفذ واحد ويكون في الاب قاضيا يكون في يده او في يده او في يده او في يده  
 لا يكون في يده في حقه او في حقه او المسته في منه بشرا اذا سافر وهذا اذا  
 العلم واستمر عليه والاشهاد بالخروج عنه الجود بعد موته والاعلام لأم  
 لانه لم ينفذ القرض وان كان بالنسيئة فقبضه ولو في حاله ذكر في  
 ما كان فيه حصة الاب لطفه بما له بالعقد ولا يحتاج الى قبضه  
 ولا فرق بينهما في ما اريد مودعه وفي المبسوط لانه شيئا معلوما في  
 ما جاز وقبض الاب يكفي بما قبله والاشهاد عليه للاحتياط و  
 الخروج عنه الجود وسائر الورثة بعد موته ولو ذهب دارا لا ينفذ



احد ما صنفه في عياله كانت الهبة فاسدة عند الكل بخلاف ما لو وجب في  
كبير من وستم اليها جميعا فان الهبة جائزة عند ما ذكر في بزازية وفي ذي القدر  
لو وجب احد ما حصته من الموقوفات ولو وجب نصفه مطلقا نفذ في الربع وتوقف  
في الربع كما لو وجب نصف العبد المشتهر به وهذا خلاف الظاهر وفي ظاهر الرواية  
ان حصته جزء من العبد المشتهر به وبعبارة اخرى الى حصته الباقي وذكر في دار  
خرم ما وجب الاب لطفله بالعقد اذا كان مكوثا وذكر في فائقة رجل وجب  
دارا وستم ما سخر نصفها بطلت الهبة في الباقي ولو وجب دار في رجله  
وليس له مال سوى الدار ثم مات ولم يترك الورثة حصته بقيت الهبة في ثلثها  
وتبطل في الثلثين ولو وجب دارا فميتها في الساع وستم ثم استحق الساع  
ذكر في الزبادات ان الهبة لا تبطل في الدار وقال ابن رستم ان هذا قول  
محمد اما في قوله في يوسف لو استحق وبادة منه تبطل الهبة في الوار لان  
موضع الوسادة في الدار لم يبدل في ذكر في خلاصة ولو خلف ان يجب  
لغيره فوجب وسوم تبطل في اي كان بارا في عياله عند الثلث بخلاف الباقي  
والاعادة والاستواء في الوصية والصدقة والهبة كالهبة واما الوصية  
فليس ان يرضى بدون القبول في قوله كذا والاعادة بدون القبول  
ليست باجادة وكذا الرضى في كل ان كل عقد فيه بدل ماله كالقيد  
فيه لا يوجب الحث بدون القبول عن محمد واحمد الرواية عن ابن ابي عمير  
قال ان وجب له خلاف هذا العبد فهو في الوصية فلا يوقف لم يشأ  
ذكر في بزازية ان وجب المصوب او تصدقا او عارا وصك في ابيهم  
ومنوا على ذلك لا يرضون بما ضمنوا على الغائب لانهم كانوا على ما  
يعتقد لانفسهم بخلاف المرتضى والشيخ في المودع فانهم يرضون  
بما ضمنوا على الغائب لانهم كانوا على المسئلة اذا ضمن يرضى باليمين  
على البايع وان وجب لان رد القصة كذا والعين ذكر في الزبادات ولا يخفى  
في الصدقة الرجوع لان المقصود من الهبة في الاغنياء حصول  
لثواب في الاجرة لا العوض المالك وهذا المقصود حصل بالمصدق  
الصدق في حصول الثواب كالهبة مع وجود العوض فلا رجوع في  
كذلك ائتمنا وقد قالوا اذا تصدق على غني فالتيا كس ان يرضى منه كذا  
في شرح الكافي لان المقصود منها العوض فيكون صبيته فيكون فيها الرجوع

ذكر في الواقعات رجل لوقال  
 وصبت على هذا الرجل في هذا  
 البيت فتفتح الباب فاذا المرء  
 شيخ اهد وانما هو يمشي الى قوله  
 يستعد فتتبعها على ابن الصغار  
 واليه وهو يمشي انهم احياء  
 وكان بعضهم ميتا وذكر في نسخة  
 ونفتا ولا رجل وصبت دارا  
 لابنه الصغرى وفتحها حتى باب  
 لا يجوز ولو كان ابن كني هو  
 الواجب فاذا لا يواكب كني باب  
 تباينة على الموصوب بصفة الازم  
 فيمنع ان يفتح فيمنع تمام الجبة و  
 فيه ايضا وعنه اي يوسف لا  
 يجوز طريق ان يذهب للارث  
 او ان يذهب لزوجها او لاجنبة  
 ومما كان في قبضتها ولو كانت  
 الحجة فتولدوا اليك ولو وجب  
 لابنه الصغرى في هذه الصورة  
 كما لا يجوز لابنه الكبير قال الحاكم  
 الشهيد في المتيقن وسلا عنهما في  
 الى اهل اذ في وجب دار الاثنى  
 هو ما سئم واللا في كني ان يفتح جاز  
 الحجة وذكر بعد ان يواكب كني باب  
 الحجة بالكلية وهو الصريح لان  
 الحجة في الصغرى يفتح لاني  
 مقام قبضتها والجملة في الكبير كني  
 الحجة في الصغرى يفتح في الكبير كني  
 والى الى ريم الزوار الى الكبير ثم يمشي منها

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱







ذكر في قسمة وذهب احد الورثة حصته من الدين لم يوفى بقيل القسمة وفي المكنة بقود  
وعرضي فتح استحقا كما لم يملك قال رضى الله عنه وذهب حصته من الدين لو ار  
او غير تنجح فيما لا يملك القسمة ولا تنجح فيما لا يملكها ذكر في المكنة رجل وذهب ارضا  
الي رجل فيها زرع او بطن او حقل عليه ثمر او ذهب الزرع بدون الارض او  
التي بدون الارض او حقل بدون الثمر لا يجوز لان الموصوب مستحق لغيره  
بغيره فله مع امكان التمتع فقبض احدى غير مكن في حالة الاتصال  
فيكون لمنه المثلح الذي لا يملك القسمة ذكر في خلاصة ولو ذهب  
داره وفيها متاع الواجب لا يجوز ذكر في جامع الفصولين حصة التي لا يجوز  
وحصة المستوفى لا يجوز والاصل في جنس هذه المتاع ان اشتغال  
الموصوب بملك الواجب يمنع تمام الحصة لان القبض شرط واقفا اشتغال  
ملك الواجب بالموصوب فلا يمنع تمام الحصة مثله وذهب جوايا حصة  
طعامه يجوز ولو ذهب لها ما في جواب لا يجوز وعلي هذا الخاير وذكر في جز  
ولو ذهب ما يقسم لرجلين واقتضاها لا يجوز عند ابي حنيفة وذلك الصلوة و  
عند سيبكوز وذكر في جامع الصغير ان الصدقة يجوز بالاتفاق وان تعدت  
لاحد من اثنين ولا في ثلثهما وسلم لا يجوز عند سيبكوز عند كمالون في  
التصنيف ذكر في فصول الفقه ولو ذهب وقيمت في حنيفة او حنيفة في قسم  
او سبنا في لحن لا يجوز لان الموصوب معدوم ولهذا التواضع في الواجب  
ملكه والمعدوم لا يكون قابلا للملك ولو كان مستمرا جاز بخلاف ما اذا  
نت ما تم قيمته وسلم لان الملك على التملك انما التملك في القبض وقد  
كتبت ببطلانته وبخلاف ما اذا ذهب ثلثه في حنيفة او حنيفة في حنيفة  
او حنيفة او حنيفة في حنيفة او حنيفة في حنيفة او حنيفة في حنيفة  
لو قطع او حنيفة جاز لان امتناع الجواز لا اتصال وذلك يمنع التعلق  
بما كان مع ما اذا ازال ذلك الاتصال يجوز وبخلاف ما اذا ذهب دارا  
او حنيفة او حنيفة متاع الواجب لان امتناع الجواز يقيم به الواجب با  
اشتغال مكانه التعلق في القبض فيقيم بالتوفيق في حصة الموصوب ذكر في  
فصول الفقه اذا ذهب الرقيق شيئا ولم يجر في من القسمة والموصوب بها  
زاد على القسمة من غير خيار وذهب في حنيفة او حنيفة في حنيفة  
الحصة الموصوب اذا ذهب حنيفة ولا مال له غير حنيفة في حنيفة

146  
من الموصوب لم لا ينفق تصرف الموصوب لم ينفق ثمنه الموصوب منه وذهب  
مهر ما من زوجها ثمن مات قال القسمة ابو جعفر ان كانت الحصة تقدم بجاهها  
ترجع منه غير سفيها لهما على التمام فزى بمنزلة القسمة تنجح حصة والا فلا  
ذكر في فصول الفقه فان ولو ذهب داره في حنيفة وليس له مال سوى الواجب  
مات ولم يجر الورثة بقية الحصة في ثمنه ويطلق في ثمنه وذكر في الفقه  
اذا ذهب الرقيق شيئا لا يجر في من القسمة والموصوب له ما زاد على  
القسمة من غير خيار وفي الشاوي والمصنف اذا ذهب شيئا الي رجل في  
منه الموت ولم يجر حنيفة مات بطلت الحصة لان الرقبة في من الموت  
كانت وصية فيقتطع الي القبض ولم يجر حنيفة في الرجوع عن حنيفة  
وحده ذكر في فصول الفقه وهو واجب ان يرجع منه حصة من غير الخيار ما  
لم يوفى او زادت الحصة في الموصوب لم ولو زادت الحصة في الموصوب  
لم يجر ذهب الزيادة كاف للواجب ان يرجع في حنيفة في حنيفة  
التي كس او حنيفة الحديد شيئا انقطع الرجوع قصر الثوب الموصوب  
انقطع الرجوع في حنيفة لا وفي الايام في القسمة كالفصل لا يمنع  
خواتمه ولو ذهب عبد كافرا سلم اليه لاي بيع وكذا لو كان سلفا  
سليم القرائن والكتابات ولو قال الواجب استقطعت حتى في الرجوع  
لاستقطعت ولو ذهب عبد صغير ثم صار رجلا طويلا لاي بيع الواجب  
وكذا لو كان حنيفة سلفا او كان قتيلا حنيفة لاي بيع الواجب ذكر في  
خواتمه وان كانت الحصة ثوبا ايضا فقصه الموصوف او حنيفة لاي بيع  
الواجب ولو قطع ولم يخط كان له ان يرجع اذا ذهب الدين في  
الموصوب ليس له ان يرجع منه اذا ذهب احد الزوجين لصلته لاي  
بيع في الحصة وان انقطع السكاح بينهما ولو ذهب احد الزوجين  
شيئا لاي بيع في حنيفة وان كان احدهما مسلما والاخر كافرا وكذا لو  
مات الواجب او الموصوب لم ولو ادعى الموصوب له الملاك كان  
القول قوله من غير خيار ولا يرجع منه حصة من الموصوب بالقبول كالاباء  
الا والاولاد والاولاد وان سفلوا اولاد البنين والاولاد البنات  
في ذلك سواء وكذا الاخوة والافوات والاعمام والامات والحرم با  
نسب لا يمنع الرجوع في الحصة كالاباء والامات والافوات من  
الرضاع وكذا الرحم من كائنات النساء والمربيب وازواج البنين











من صاحب جارية غنم و قال اني عوم اموالكم عليكم حرام و لكني قد اوردتوا  
 القيمة ذكرته فلهذا ينبغي ان يصح ان صاحب الارض انما يملك ما في يده من الارض  
 من ثمنه فانه قد اذن له صاحب الارض ان يملك ما في يده من الارض من ثمنه  
 اقلع زرعك و ان شاء اعطاك ما زاد الزرع تقوم الارض ليس فيها بذرة  
 فاعطاك ففصل ما فيها ذكرته من ارضه الخاصب اذا اوج المقتضوب ما لا يجر له و ان  
 تعدد المقتضوب في هذا الحكم او تلف لاسنه و منتهى الخاصب لم الاستعانة  
 باللاج في اداء الضمان و تصديق الباقي اذا كان فقير او اذا كان غنيا ليس له  
 ان يستم و بالقيمة في اداء الضمان في المصالح ذكرته انما اوتيه و المصدق عليه  
 و المستقيم في ضمانه على الخاصب و يرجع المستاجر و المودع و المرحن بالقيمة  
 عليه و يرجع على المشتري بالثمن عليه و لا يرجع على الخاصب منه ان صاحب  
 و لا استحق منه ذكرته خلاصة رجل اذا ارع عبد الغنم بالاجرة او بالثمن  
 منك ففصل يجب عليه قيمة العبد و لو قال له ارفع مالك فولاك فاعف  
 لا ينبغي ان يجره من ارضه الى اصل ارضه ان ملك ان صاحب عند اداء الضمان يظهر في  
 حق ملك اكتسب باتفاق الروايات و لا يظهر في حق الولد باتفاق الروايات  
 و في العور و اتيان في الظاهر الروايات بالولد و المقتضوب الى المالك فلم  
 يثبت على الخاصب قضاء عنت لا ينبغي و لا يتجدد العصب بالملك الى  
 منكره اذا لم يرضه عند المالك بحيث لا يشاء له يرض ثم حمله ثانيا الى منكره  
 و ضاع ضمي اما اذا كان في يده و لم يرضه عند المالك فقال له على لك  
 ضاع فلم يقبله صار امانة في يده ذكرته تاتار خاتمة المالك اذا اذ هو ان  
 حب في يده العصب و قد انتقض سوا العاني فانه يأخذ العاني و ليس له  
 ان يباله بعتة يوم العصب و لو اذ رجلا على رجلا الى بعض البلاد ذكره ان  
 على الى منكره او الى الموضع الذي اكل منه فاعف ان صاحب اذا استهلك  
 اذ حلك عنت فادى القيمة الى الاول ثم في من الضمان و عني الى يوسف انه  
 لا يجره و لو رد الثاني على الثاني العصب على الاول ثم في عنت الكل و لو اقر  
 ان صاحب الاول اخذ القيمة من الثاني لم يصح اقراره على المقتضوب  
 منه و كان المقتضوب منه ان يقضي الثاني الا ان يقبض الثاني ان يرضه على ما  
 اذ في و كذا الوجهان في الثاني فاعف المودع رد العارة يكون على  
 المستقيم و ثمنه اذا يكون عليه و في الودعية يكون على صاحبها و في العصب

العقب يكون على الناصب ونحو الاجارة يكون على الآدمي ذكر في نصاب  
ساعة بني يد يد عانوت لرجل في الشارع تاج ما من رجل يسع النافذة فكل  
سهر يد رصع كما يخذل في الاجارة فهو معاقداً له ناصب وفي العقب الاجارة  
على قدامك العقب هذا اذا كان شتم بناء او دكان او كوخه لان ذلك يعم  
نصابه فان الناصب الامام لا حاجة اليه هذا انما وعلى لان العقب المو  
جب لاضمان ولا يتحقق في التعارض عند ما اتفقت ما وراء ذلك فيختص  
الامر في ان في قضا الرد يتحقق ذكر في بن اذية حوايت مستغلة سكني  
واحد في حانوت منها قال ابن سلمة يجب اجم المشي وان ادعى  
العقب لا يصدق اذا كان معاً بالملك للمالك وان ادعى الملك لا  
يلزم للاجر وان برهن المالك عليه وكذا لو دخل الخادم وادعى ان هو  
خلف لا يسمع رجلي سكني وارغمه لا يجب الاجارة الا اذا تعارضت  
الوار بالاجر وسكني معاً لانه يكون التمس اماناً كانت معاً للاستغلة  
رجلي استاجر داراً بشهر او سكني شهرين فحق جواب اكتب للاجر في  
قال ابو بكر وعنه انما ناسب يجب وروى الكوفي وابن سلمة التوسعة  
بني روايتين بالملك على المقعد وغيره من غير فصل بين الخادم والوار فان  
خلف التوسعة وسب يفتى ولا يعم عدة للاستغلة بالاجارة سنة او  
سنتين او الاكثر الا اذا ابتاعه لذلك او اشتمه الى لذلك وفيه سكني دار  
الرجل والتوسعة باجملة وانما في فاجم المشي على الرجل المتوسع ذكر في نصاب  
نصاب الناصب يبرأ بتره الى الناصب الاول وكذا ايمه وان  
بر وقبضة المهر لو حلك اذا القعة كعني وحكم العيني هكذا وكذا ابدل  
وخذ الوكا في قبض الاول قبضة مودانية او يقصد بها المالك  
سواء قبض بكلم او بدونه اما لو اقر الناصب بذلك صيداً في حيا  
نفسه لافي حيا المالك والمالك يحكم بغيره انما في الواضحة  
اهلها للمالك ثم كره وتغني الا ان للمالك ان يفتنه كلاً بغيره  
انما في ناسب ناصب الناصب لو باع ما خصب واخذ منه ليس  
لنصاب الاول اجازة ولا اخذ منه اذ ليس بالمالك كما كره في انما  
شاء ذكر في بن اذية المقصود نوعان غير مشقوق كالحي حوته والحي حوته  
فانما يهدم عند الناصب يافتة سحاوية او جاء ما وفه ذهب بالاجارة

محمّد بن ابی طالب علیه السلام و آلِهِ  
و صحْبِهِ اَجمعين







ان يكون الحبس بينهما وسكن عن التبن جاز ويكون الحبس بينهما والتبن لصاحب البذر  
وعنه ايضاً انه لا يجوز ان يكون الخارج بينهما وثمة على صاحب البذر  
او على من يزرع في الارض لا يزرع فيها بذر من ثمرة الرب لا يزرع في  
بذر من ثمرة الرب في الارض وان دفع البذر في الارض في مكانه لم يكن له  
لم يكن له ذلك وكذا ان يزرع البذر في الارض في مكانه لم يكن له  
لم يكن له ذلك ولا يزرع البذر في الارض في مكانه لم يكن له  
صحة ضد الزرع ضمن الزرع اي يزرع البذر في الارض ويقيم فيه ثم يزرع البذر في  
لم يكن له قيمة يزرع البذر في الارض في مكانه لم يكن له  
رجل فيه حبس في الارض في مكانه لم يكن له  
اذ كان بقر المالك في يد المالك فبعت في الارض في مكانه لم يكن له  
المستأجر والمستأجر على هذا واختلف فيه فيمنع هذا لان المالك يحفظ  
بقره بالبيع الى المالك في هذا بقره في الارض في مكانه لم يكن له  
اختلف المالك فيه قاله وفيه لا ينفى ذكره في ان يزرع رجل في الارض في مكانه  
اذ يزرع في الارض في مكانه لم يكن له  
او ان يزرع في الارض في مكانه لم يكن له  
تفتت في الارض في مكانه لم يكن له  
فان كان ثلثه في الارض في مكانه لم يكن له  
شتر في هذه الارض في مكانه لم يكن له  
في هذه الارض في مكانه لم يكن له  
الاربع بذر في الارض في مكانه لم يكن له  
والا فلا يزرع في الارض في مكانه لم يكن له  
بذر في الارض في مكانه لم يكن له  
رجل اراد ان يزرع في الارض في مكانه لم يكن له  
في الارض في مكانه لم يكن له  
في الارض في مكانه لم يكن له  
في الارض في مكانه لم يكن له

ان يكون الحبس بينهما وسكن عن التبن جاز ويكون الحبس بينهما والتبن لصاحب البذر

ان يكون الحبس بينهما وسكن عن التبن جاز ويكون الحبس بينهما والتبن لصاحب البذر

ان يكون الحبس بينهما وسكن عن التبن جاز ويكون الحبس بينهما والتبن لصاحب البذر

ان يكون الحبس بينهما وسكن عن التبن جاز ويكون الحبس بينهما والتبن لصاحب البذر

ان يكون الحبس بينهما وسكن عن التبن جاز ويكون الحبس بينهما والتبن لصاحب البذر

ان يكون الحبس بينهما وسكن عن التبن جاز ويكون الحبس بينهما والتبن لصاحب البذر











ذكر في قد زور الام اذا كانت حرة الاربعين عديم الرق في اصلها فلا ولا على و  
 والا اذا كان كذلك فلو عوب لا ولا عليه مطلقا ولو انما لا ولا عليه يقوم الا  
 ومرت متع الام وحسبته فلا لا في نكاحه ان لم يكن له في نكاحه الا في نكاحه  
 في ميثاق احد ما منه لم يجر وعلى نفسه رق على تولد منه منقصة بعد ثبوت نسبه  
 منه وقت النكاح والصلو او من في اصله رقبا والاني منه لا يكون في اصله  
 وانه الولا والكم في به صاحب الكهنية وغيره على زوال الملك لهذا لا يملك  
 له في التمسح في الولا اذا كان في المتع وزواله فرج بثبوت على الولا يكون في التمسح  
 لما تقرر ان الولد يبع الام في الرقبة والحرية ولا يملك الاب له الولا يكون زواله  
 الولا في ميثاق المتع الام وحسبته في حكمه فاذا لم يكن في جانب ثم رق لا يتصور على الولا  
 ولا وان اذا كان في ميثاقه وجب ان يملك عليه الظاهر المختل له ولغيره وان ا  
 لم يملك يملك على الميثاق وفي الروايات اذا وضعت هذه المقدمات فاعلم  
 صاحب البدائع قال ان نسبه ابي توت الولا ان لا يكون الام حرة اصله  
 كانت حرة اصلية فلا ولا لاصد على ولو صادف كان لا متصفا كما ذكرنا ان  
 يبع الام في الرقبة او الحرية ولا ولا ولا على ام وقد عرفت ان الولا يمنع على  
 زوال الملك بالواسطة لا يكون الا في ميثاق الام فاذا كانت حرة الا في  
 بهذا الميثاق لم يثبت على الولا ملك فلا يثبت عليه ولا او واقعة كمالا  
 رتب الدين نحو ذابن بوري في نسبه في الكمية وكلام صاحب المحيط وكلام  
 ابي محمد وسود بن الحارثي في تحقير ذكره في خلاصة المتع لا يثبت منه  
 المتع والمتع يثبت في المتع لومات المتع غير حصة في حصة  
 النسب وغير متع في المال كقولهم حصة من النسب ولا في المتع ولو  
 مات غير متع موصى به الولا من فرضه والباقي للمتع ولو مات  
 غير متع لا في نسبه في المال كقولهم حصة من النسب ويكون الولا  
 لا قرب حصة المتع نسبه اذا مات المتع عنه ان قالوا لا وكله  
 للام والولاء في نسبه لا في مال الولا البيت المال في النكاح في نسبه  
 الامام عبد الواحدي زمانا لو لم يثبت له نسبه لاف بيت المال  
 صار في يد الظلمة كتاب الائمة به ذكره في فقيه خان الائمة به ما ينفذ

يتخذ من النسب في اقسام منها المخرس الذي منه ماء الغيب اذا غلب واشتد  
 وقدف بالزبد وحسبته اصله من غير حرام على خلاف واذا غلب  
 اشتد ولم ينفذ بالزبد على نسبه عند ابي ج طحاكا كانه اذ كان  
 وعند من حبيب يجرم او عنه ابي حنيفة في نسبه اتم اخذ بنو لهي وادوا  
 حرامت احكامها ومن ان لا يملك شرعها شيئا ولا في طهارة شرعها في نكاح  
 ومكة مستحله ولا ينفذ متعلقا اذا كان لم يملك ويملك بهي اذ ا  
 بالحق المسم ولا يملك عنها وهي خمس في نسبه غلبته اذا ا  
 الثوب الائمة في قدر الدرهم منعت جواز الصلوة وفيها اثبات  
 ماء الغيب اذا لم يجر اذ في طهارة يملك به مادام حلوا عند الكل  
 واذا غلبوا اشتد وقدف بالزبد يجرم قليله وكثيره حرام و  
 احكامه ان لا يملك في شارب ولا يملك ما لم يسكر منه ولا يملك  
 مستحله واما في البازق يجوز عند ابي ج ولا يجوز في قوله  
 صاحب وافتتحت الروايات وفيه من اصحابنا في نسبه غلبته  
 او خفيقة فعلم قوله غلبته واما قوله ابي ج خفيقة في  
 المشكك هو عظيم الغيب اذا لم يجر حتى ذهب ثلثه وفيه  
 مادام حلوا يملك به عند الكل واذا غلبوا اشتد على نسبه عند  
 ابي ج واما في سف الاخر لا يجر الطعام والعدا ادي والعتوى  
 للطعام بدون الهوى واللعب ويكره الاخر المسكر منه في  
 من الزبيب واما المخرس من الزبيب فتشاق تقع ونسبه و  
 اما تقع الزبيب ان يقع الزبيب في الماء وشكر حتى يخرج  
 الماء حلوا منه مادام حلوا يملك به على خلاف واذا غلبوا اشتد  
 وقدف بالزبد حكمه عندنا حكم البازق في جميع الاحكام واما في  
 الزبيب حرمي التيم من ماء الزبيب يملك اذ في طهارة مادام حلوا  
 يملك به عند الكل واذا غلبوا اشتد وقدف بالزبد يجرم حكم  
 المشكك في جميع الاحكام فيما يتخذ منه ما سوى الغيب والزبيب  
 ذكره في نسبه الائمة والائمة به في النسب والائمة في النسب اذا  
 اشتد وهو مبطون اذ لا يجوز شره مادام اسكر عند الاخير











استمر في داره عند الدار وما شفع به و قد كانت طبت المشتقة و انما كان  
 الاثر ما شهد واعني ذلك قال الشيخ الاسلام منيع الانام لم يعلم البيع عند هذا  
 الشبهة فطلبوا استمر عليه كيفية فلا حاجة اليه طلب ان استمر انما وجد  
 هذا الطلب مقدرة بالكتش منه هو استمر مع القدرة على احواله هذه الشبهة  
 كما ان تركه الاقرب منه هو لا و طلب الابعدي مكانه ان يطل الشبهة الا  
 ان يكون في مظهر وغيره انما مقدرة بثبوت ايام وعنه ان في ان لم يطلب  
 في جميع غيره و انما في المصروف و يستمر عليه التملك بعد الاستمر ولا  
 يتغير ان الشبهة عند اية في لان الحق في مقدرة لم يتوطأ الا باستطاع  
 صاحبه بمبانه كان في سائر الحقوق وعليه الفتوى و يتغير اية في  
 ترك الحق كنه والمراعاة الى التاخير مع القدرة على ذلك لانه و ان لا  
 والتسليم كان في تأخير الطلبين الاوليين وقدرة تحت زمان ترك الحق كنه  
 سببه لان الشهم اذ في الاجاز وما دون عاجل كما سببه في غير عذر قبيح  
 لانه لو كان يقدركم خفا وسوا او عدم تأخير في الشبهة بالحوار في عبوة  
 لا يتغير اتفاقا وفي الجاه الفتوى اليوم على قول من تقيم احوال ان في  
 في قصد الاضرار و ذكر في حصة الشبهة و لو كان له الشبهة في عيب كنه  
 تطلب وقال الشبهة طلبت حتى عكت قالوا لا يتغير و لو كان له طلب  
 يوم كذا او وقت كذا و طلبت وقال الشبهة في لم يطلب قالوا لا  
 لتغير لا الشبهة في و نظم هذا في البكر قال الشبهة في و شبهة في الارض  
 والبيع و ذهب الى ان قال الشبهة لا في الشبهة في قالوا لا الشبهة  
 ذكر في شبهة في حقه الشبهة في علم الشبهة في نصف اهلين ولم يقدروا  
 على الخروج للاستمر اذا شهد هذا اصح وقال ابو الليث ان امكنه  
 بعد الاستمر احضار الشبهة ولم يحم ثبوت ايام طبت شبهة حصة  
 الشبهة لانه لا يكون سببا عند علم الشبهة في البيع فقال المظهر و  
 لو طبت شبهة عندم قال الشبهة في حقه و ما كان في العار  
 كما لا يجوز بيعه ولا يملك على حاله فلا شبهة فيه متى بيع الا اذا  
 وانما في التملك والتمليك والتمليك والتمليك فلا شبهة في  
 مثل في غير ذلك عندم في سبيله جائز او وقته ولم يملك  
 جائز او موقوف على العار او واحد وفيه الشبهة وذلك لا

اوضح

ذلك لان في جميع الوقت شفع استمر التملك بالبيع علم كنه  
 الشبهة ذكر في حقه الشبهة ولا شفعة كما لا يجوز بيع من العار كما لا  
 الكويزة و طالت قال الفقيه ابو الليث دار بيعت كنه دار  
 الوقف لا شفعة بوقف حتى لا يأخذ في العلم ذكر في جميع الفوائد  
 ثم وجوب الشفعة على و انت اولها الشبهة في الشبهة ثم انك  
 في الوار ثم الشبهة في الاساس من الشبهة في الشبهة ثم انك  
 في الشبهة ثم الجار الملاصق والملازق الذي لكون واحد منها حاريط  
 على حدة وليس في الجارين ثم نصيب الكاف والمضاق الجارين حتى  
 لو كان بينهما طريق فافق فلا شفعة جار جار مجنون او لا شفعة الجار  
 المقابل اذا كانت السكة نافذة و يجب الشفعة اذا كانت غير  
 نافذة وفي نظم الزند و من الشبهة في الطريق احق بالشفعة من  
 الجار وقال من كان له طريق على ما كان ذلك غير مملوك لا  
 والناس في الطريق فيه سواء و انما اراد به طريقا مملوكا وسوا  
 يكون في سكة غير نافذة او دار و كونهما السكة في سكة حتى  
 العامة كما سجد وكذا في سكة لا احد من اهل السكة حتى  
 سبب الشبهة في الطريق و ان كانا في سكة في سكة  
 او في موقف السكة في سكة في الشفعة فيما يباع من موقف  
 اية وسطها و ان بيعت دار في الاسفل فلهما كما لا يستمر في  
 الطريق حتى الشفعة كتاب المأذون ذكر في جميع الفتاوى  
 كتاب عبد المأذون لا يكون مملوكا في قبضه و يونس لان مال  
 فوق حال الوكيل لان الوكيل مستقر مملوكا والبعيد نفسه ثم  
 الوكيل بالبيع اذا غاب لا يكون مملوكا في قبضه الشبهة ان الوكيل  
 جهة وكيفية فالبعيد اذ في لان الحق للمأذون والمولى كالا فيبيع  
 في وجه الفتاوى و اذا قامت الشبهة على العبد المأذون بدني التجارة  
 و هو مملوك او على اقراره قبضه عليه بذلك ولا يتغير اية حضور المولى

فانما تنضم مع هذا الشبهة  
 بغير ادلة شريفة ما اذ لم يكن  
 على العبد و في جميع



وسواء تجي على العبد الجور ودية مستهلكة لم يقض بها الحال وتوقف القضاء  
 الى العبد المتقاضي في قوله اليه وقال ابو يوسف يقتضي الحال ذكر في نسخة  
 اقراره بعد المأذون بالكفالة لم يصح وبالدين والمغضوب واستهلاك  
 الودائع والفساد والجنائيات في الاموال جائز ويؤخذ به قالوا ولو  
 اقر بالجنائيات للموجب للافع او الغدا لم يصح ولو اقر بهم اقراره وقت  
 واخذ به بعد اقراره في الوصية ولو كان يجوز عليه فقامت  
 الغنة عليه بالنصب لم يقتضيه عليه حتى يحضر المولي وقيل رجل بعبد  
 الى السوق وقال هذا عبيدي وقد اذنت له في التجارة ثم وجدته اذ  
 مستحقا وقد رقت به من لم يكن غارا ولو مال سهم بامره حتى سهم الاكل منه  
 فقيمة ومنه الدين ولو قال هذا عبيدي فباعه وقد اذنت له في التجارة او لم  
 ذلك فهو غار لمن حضر من اهل السوق ولمن لم يحضر وكذلك لو كان مدينا  
 ولم يملكهم ولو كان قناقا وصرح بالبيعة ثم دبره بغير طوق الدين لم يضمن المولي  
 ولو قال بامره في البئر حتى ما يبيد في كل نوع ولو قال اذنت له في التجارة  
 ثم مال لا قوام باعياهم بامره فباعه فوجدوه في اوكس حتى ضمنوا  
 او ما ضمه قد رخصهم ولو قال هذا ابني وقد اذنت في التجارة فباعه  
 وقد كان ابني غيره فهو غار بغير اسر العبد المأذون والورده ثم  
 خالهم لم يضمن واخذ به مولاد عادا الجنائيات والدين عليه وكذلك لو  
 ارسمه ورجل واخذ به مولاد بالتقاضي وان لم يضمن مولاد عادا الدين دون  
 الجنائيات واذا بيع العبد المأذون بالدين قبل يوفى له وقع العبد في سهم  
 من بيت المال قبل لا يوفى بكتلة المذموم والمكافاة لم يملكه ولو اكرم  
 كان العبد لهم ويطلب الجنائيات دون الدين وكذلك لو ادخل المأذون  
 دارا بامان على الدين ولا يسبيل لمولاد القديم بزازية وللمأذون ان يضمن  
 ومن كلف واقراره في رضى موته جائز ودين الصحة والفتنة بالتمتع  
 مقدم وجيز ولو اقرض المولي عبدا الى ذوق المديون الفاعا لم يضمن  
 اقرضها وكذلك ان ادعى ودية فاستمرى العبد بها متاعا فاكو  
 اقرضها بالتمتع ولو ارسمه المولي من عبده شرا فله ان يكرهه بوزارته او  
 لم يكرهه فبعضه له وان صدقه الا ان يقتضي المولي في ثبوت بينه وبين العبد

العبد ويطلق الشئ على الاكثر اذ ان الحكم يقتضي ولما اب وقد جاز اذا  
 مات لم يكن حرا على العتق ولا الاب ان يكره عليه لان ذلك حكم من الحاكم على  
 موته ولا يقتضيه احد وان كان الاب او الوصي اذ لم يملك بغيرها صريحا  
 اقر على عبده بالدين وليس على العبد دين صحيح وان كذبه العبد حتى كان سهم  
 الاستيفاء من العبد بالفتنة ما بلغت منه قيمته فان عتق العبد لا يحل الا الا  
 منه قيمته ومنه الدين بزازية باع المولي منه ما ذوقه حتى يرضى والحبس للمقضي  
 فان سلم قبل الاستيفاء بطل ومنه لان المولي لا يتوجب على عبده  
 ذبا اقر المولي على عبده بدين وليس على عبده دين يرضى وان كذبه العبد  
 حتى كان للمولى الاستيفاء من العبد لا يقتضي الا الاقل منه قيمته ومنه الدين  
 اقراره بعد الجور لا يجوز في مال او لا ثم رجع الامام وقال لا يجوز الا فيما  
 اخذه المولي منه واقراره باستهلاك المال جائز وبالنبيات لا يجوز  
 واقراره بغيره او بوجه عتق ودية لا يجوز حتى يرضى عنه راي عتق  
 يبيع ويشتري فسكت صارا ما ذوقا فالتقاضي والسوا ما المتصرف  
 الذي عاينه المولي ان كان له ما ينفذ وان كان يبيع لا ينفذ ولو اراد  
 يتزوج او راي منه امته زوجت نفسها فسكت بحال بالدين يضمن  
 الاقل منه قيمته العبد ومنه الدين كما لو لم يملك ولو اقرض المولي  
 والفق ان الاتفاق التزم ام الموجب ولو التزم المولي ايضا لا يلزم ازيد  
 منه قيمة العبد ولو التزم موجب الجنائيات لم يلزم جميع الاراسين  
 العبد الجور اذا اقرضه ان اقرضه بغير مال يقرضه رضى واما  
 فبعضه فيما طلقه من الجنائيات الظاهرة من العبد تباه لمولاد او دفع او  
 اخذ في الحال كذا احسنه بزازية رجل ارسمه من ما ذوقه ثم وجد  
 عنها ان نقد الثمن لا يملك على عبده ولا بامره على البائع فكذلك العبد  
 ولا على العبد لان المولي لا يتوجب على عبده ذبا وان كان الثمن  
 يرد لان العبد لو عصب من مولاد وسوقا لم يضمن ملك الرد لان قيمة بزازية  
 من الثمن وهذا بعد قبض الثمن فان لم يبيع منه المولي ملك الرد بالعيب  
 جميع الوجوه لانه ينفذ المولي به ولا يطلب النسيئة اما في كل موضع لا يجوز  
 الى القضاة قالوا في لا يضمن بالامانة ويخذل الرد المولي عليه بزازية او  
 شرط في ارسمه من ما ذوقه بغير قيمة يجوز لعدم التهمة كما يرضى بغير ثمن

اختلاف في بيع العبد بزازية  
 ما ذوقا بزازية بزازية  
 اقرض المولي ذوقا

وعليه في بيع العبد بزازية  
 ما ذوقا بزازية بزازية  
 اقرض المولي ذوقا







وسما ربه ان ياب ويبيع ما سوي ذكرك وما في السمعة تترك له رستين في القباب  
 ويجزى القبيح على السقف المذبح بطلب ادوية ولا يشتم على الجرح في حق  
 يري ان يجر عليه سحر حاض كان ادنيا الا ان الله لا يجر ما لم يبلغه قد جرح وسلم  
 جرح عليه وتبع هذا الجرح عن القبر والادوية لا بد من لا يقع اقرا في حق  
 النوايا الذي جرح لاجله ولو تزوج جرح اداة يقع جرحا ولو اقر عليه جرحا او قصاص  
 حتى اقرا وكذا الوتره او عفا حتى اعفا وتزويجهم ولو باع شيئا من مالهم في حق  
 جاز وبات في حقهم لا يجوز ولو استهلك مال ابنه في حيا نية السهو وزعم  
 ذلك ولو باع الجرح شيئا من قمار او عفا منه النريم الذي جرح لاجله لم يلزم  
 بدينه جازيجه ولو جرح القبيح على رجل يتوم لهم ديوة فحلفه ففقه الجرح  
 بعضهم شريكه في القوف فيما قبض سلم له حقه وبيع ما زاد على حقه و  
 ببيع ما زاد حقه في غيره ومنه النوايا من اذنته اقرار الجرح بالبيع والعقب  
 وعنه ما لا يقع السقف العبد الجرح مالا او عفا يواخذ بعد اعتقائه حتى كان  
 المرأة الجرحه بمنزلة الرجل الجرحه فان ذبحت نفسها في رجل كونه يجوز  
 شكاها نية الخلق بيع القبيح ماله المليون ويقع منه عفا بغير رضا و  
 اصله ان ابا ج لا يبيع القبيح ولا بالتعليب وسما ياذنك واذا باع  
 اداواته لقضاء ديونته فله هذه على المكسوت وبه بالعيب واذا كان كذا في القباب  
 يمكنه الاكساف باذنه بيعه ويقع القبيح وشية يابا في ثوبه فيمنع من الاكساف  
 بغير تصرف البقيع باذن الولي وسوا القبيح ومنه لا النجارة في مال القبيح كالا  
 والجذ والوقع ولا يجوز باذنه الام والاف وانتم وقال الله لا يجوز اراو القبيح الذي  
 يتبعه البيع لانه لم يملكه لا يجوز تصرفه انما هو اراو بالعرف ما هو متروك  
 الشفع والضم لان ما هو متروك حتى كماله لا يجوز بالاذن بالاتفاق و  
 ما هو متروك كمتروك الجبة يجوز بدينه انما هو المتروك لا يجوز عفا في جرمه لا  
 يجر عليه بطلب النوايا فيمنع من التعريف وبيع ماله لا يقع اي بيع القبيح ما  
 المليون في الاذنه ومنه ان اشتهى في البيع كما اذا اسلم عبدا في ذبيحة واستغنى  
 عن بيعه بانه انما هو متروك المليون في الاذنه لو كان في حيا لا يبيع القبيح ماله  
 انما هو اراو القبيح وهو جرح بدينه عفا الذي لا المليون في الاذنه ولو كان  
 متروك حتى ياتي ببيع فلا يملك اياها مالا او اقراره مع كفى عفا اقراره على  
 نفسه قبل الاقرار لانه لو استهلك مالا لغيره مع فله ان ياتي اراو القبيح

فيما سدد لانه الجرح انما يبيع في التول لا بالنفس وكذا الوتره في اداة عفا  
 فله ان ياتي اراو القبيح في حق النوايا من جرحه بدينه على نفسه واولاده  
 وذوي ارباب لان حقوقهم متقدمة على حقوق النوايا ذكر في جامع البنية و  
 العبد القاتل لانه واوقع عند جرحه كذا في مولاد ان يجرى الجرح بدينه  
 عليه اذا اعتق في حق الجرح اراو القبيح لا يبيع وتسلم النوايا في فلان  
 ببيع واسك القبيح بدينه اذا التوكيل لا يلزمه اتمام ما يترجى به وبيع في  
 الف وقال اذ فيه القبيح او عفا اليوم اليه فلان ولم يرفع لا يفي لانه  
 لا يلزم ذلك في قبيح جرحه جرحه على ماله ببيع المولى بعد عفا الجرح  
 فهو قبيح العبد باع فيه على من استقره بخلاف الجاني في النفس لانه  
 يبيع في القبيح اذ في حق النوايا الاكساف البقيع الماذون اذا اقر في ان  
 يجوز له ان لا يذنب وان يبيع الاجارة لرفع العار فافقه وقال  
 جرح الجرح بدينه البقيع الا في اربعة مواضع اولا ان يقر في الوقف في  
 ماله البقيع جازي في ماله الجرح بالحق ان في عفا الجرح وتزويجهم وبيع  
 وكذا في جازي ومنه البقيع بالحق والثالث الجرح اذ اذله لوجه جاز  
 وحته من الثالث ومنه البقيع لا يجوز والرابع جازي الجرح اذ اذله  
 بولاد عفا بدينه ومنه البقيع لا ذكر في حيا نية وبقا في اراو  
 اراو جرحه تم في بيع اذن مولاد فهو عفا بدينه اراو في ذكره في حق  
 البقيع التاج او القبيح التاج علف وحكم عليه بكونه قاله المحس  
 وفي القبيح الجرح لو كان المذبح مالا ولا يواخذ في حاله فلو لا ومنه  
 اصناف من جرحه في حق اذ ذكرك في ذكرك بدينه العبد الجرح بدينه  
 مالا او اشتهى بدينه وراو القبيح بدينه بولاد عفا في العبد  
 وسلم اليه المستقيم في مولاد اراو القبيح التوكيل لان كسبه ملك لاه  
 والتوكيل لم يبيع وكان في عفا ملك المولى عفا اذ في حق العبد  
 انما ان يبيع بدينه بدينه حيا العبد والتوكيل علف في حق مالا  
 ثم ردد اليه بدينه وهذا ليس عفا ان العبد اذا اذله بدينه عفا منه  
 له ذلك ويجب عليه رده اليه وله ان يبيع البقيع المستقيم اذ كان  
 علف مثل ما باع لانه باع لان بيعه لم يبيع فصار عفا وبيعك  
 استمر واد المكسوب ملك بدينه البقيع في حق مقام العبد في العلم



كتاب القسمة في كل ما كان له من المال في الدين في القسمة  
 كما في الدين او كونه لانه لا يسم الوارث في دين من القسمة الا بعد قضاء الدين فلهذا  
 قسمة قبل اداها الا اذا اتي من القسمة ما يفي بالدين وادام قسم لان المانع من  
 القسمة قيام حق الدين فاذا وصل اليه حقه من حصة زوال المانع منه القسمة ولو  
 ابراهه الدين بقسمة اداها الوارثه فيها لهم والدين محبط او غير محبط باز  
 القسمة زوال المانع فانه لا قسم الحام والماليه والبصينه والدين  
 البصينه وهذا اذا كان حال لو قسم لا يبق لكل واحد بقسمة مع كل  
 وارثين اثنين لاحد من كونه وللآخر فليس لا شئ في نفسه ان كان في كفا  
 القسمة صاحب الكسبة والا لكان صاحب القسمة يتقسم بالاقساط وعلى  
 لا يتقسم الكافي ولو ظهر على قسمة في القسمة ان كانت القسمة بقسمة  
 القسمة يبق عند الكل لان قسمه فبقيد بالعدل وان كانت بالقسمة  
 لم ان يبق وقيل لا كما لو كانت بالقسمة في القسمة في الزينة والباب  
 والرجل لا قسم الا بالرضا وكذا الكسبة في القسمة وقسمة ومالا  
 يبري بقسمة القسمة لا يجزئ القسمة ان امكن خرف الدين والمسلم  
 فداخلوا من ان ذكر الحقوق اولم يذكر ما ذكر الحقوق اولم يذكر  
 الحقوق لا يبق كل الحقوق ولا في القسمة وان لم يذكر لا يبق  
 الحقوق ومنه القسمة فانه في قسمة الاب مع البقية المتوفاة  
 جائز في كل شئ اذا لم يكن فيها عيني فاحش ويجوز قسمة الاب  
 على الابن والكسبة الغائب فيها سوى القمار والدين جسد القسمة  
 وحش في كل شئ ما يقيم وان جسد وحش في شئ خاصه كذا القسمة  
 او قسمة ماله لا يجوز ولو مات الرجل وترك اوجة عاقله وانسانا فان  
 القسمة لا قسم القسمة حتى توفيه فانه كان الوارث اكرم منه احد  
 ولم يتسلم والولادة اقل الاولاد فبقيدة قسمة وان كانت قسمة  
 لا قسم حتى توفيه مقدار القرب والبعد منقوض الى اري الامام و  
 اذا قسمت القسمة يوقف يقب الكل واشتروا في مقدار ما يوقف  
 الكل وقال الفقهاء ابو جعفر يوقف يقب ابني وبنيت ابني وبنيت  
 رواه عن ابي جعفر وابي يوسف وذكر الخلفاء عن ابي يوسف يوقف  
 يقب ابن واحد وعليه القسمة هذا اذا كانت الورثة عن موقوف

في كل ما كان له من المال في الدين في القسمة  
 كما في الدين او كونه لانه لا يسم الوارث في دين من القسمة الا بعد قضاء الدين فلهذا  
 قسمة قبل اداها الا اذا اتي من القسمة ما يفي بالدين وادام قسم لان المانع من

ما من المثل بان كان اثنا عشر كانا لايون مع ابن يوقف جميع القسمة ذكر في  
 المختار اختلف المتأخرين في القسمة قال ابن سحابة موقوف القسمة كالموقوف  
 لانه كل للمنفعة فاقسم الزكوة وسبيل ابو جعفر انه لكل بقدر حاجته بقدر  
 ما يري القسمة قال ابو يوسف في الامايل موقوف القسمة وانفق المتأخرين على  
 حلف الاقوال وعليه الفتوى وسبيل عن ابي ليلى فاجاب هكذا استعمل  
 ابو جعفر بن عمر بن عبد العزيز فاجاب مثل ذلك هكذا الحكم اذا كان للمنفعة  
 رزق منه بيت المال كعقبيه وعياله اما اذا لم يكن ميعاد الامام المقتدر  
 عقبيه شئ من حلف الوفاة فاعلم ان ما عيشه يحل له لانه عاقل  
 للمنفعة فيكون كفاية عليهم كما ذكر في الهداية وغيره ما يوقف ما ذكر في  
 المختار القسمة ان وقف من الميعاد الميعاد في مثل الامام ابو العباس  
 انقضى في القسمة باخذ من القسمة اربعة عليهما فانه متعين بان ذلك من  
 كور في المختار غير ان ذلك لم يكن حاضر اخذ في لاقية فيه ببارنة  
 ولحق ان الامام المقتدر اذا عني المقتدر ولحق القسمة كان القسمة  
 بمنتهى القسمة الذي يقسم القسمة في كل الاماير التي فوله اعني اذا لم  
 يعنى الامام المقتدر لم يترك كونه من بيت المال وغيره اقوال الفقهاء  
 الذي اثارته هذه الكتاب رأت بخط مولانا محمد القسمة في القسمة  
 وقال السيد الامام محمد بن يوسف بن حشاش في مشافهة بيني بقسمة ان  
 يقب قاسما من رزقه من بيت المال تقسم بيني ان تقسم بيني ان تقسم بيني  
 فاعلم يقب يقب باجر والاولى ان يكون في الاماير ولو كان باجر فجز  
 اختلف العلماء المتأخرين في تقديره قال ابو الحسن الكوفي في  
 حقه وبقدره في ربيع القسمة قال القسمة وابي العباس في  
 القسمة واليه ذهب بقواهم زاده وعليه الفتوى لانه قطع المنفعة  
 بالقبول والكسبة كسب الاماير لانه اوقفه فاقسمه على طم و  
 الصبغة لانه لا يجوز يقب بقدي لان القسمة لا تقف في حق الموقوف  
 سبيل ابو جعفر الكسبة على كسب السيد قال وسوسني في زماننا  
 وسماخذ لان ربيع القسمة في كل ما فاق بالخذ والماخذ في مشافهة  
 اشهدوا دار الوقف الموقوف في سهم ومنه الميسر في ربيع ان لم يشترط في

كتاب القسمة في كل ما كان له من المال في الدين في القسمة  
 كما في الدين او كونه لانه لا يسم الوارث في دين من القسمة الا بعد قضاء الدين فلهذا  
 قسمة قبل اداها الا اذا اتي من القسمة ما يفي بالدين وادام قسم لان المانع من

في كل ما كان له من المال في الدين في القسمة  
 كما في الدين او كونه لانه لا يسم الوارث في دين من القسمة الا بعد قضاء الدين فلهذا  
 قسمة قبل اداها الا اذا اتي من القسمة ما يفي بالدين وادام قسم لان المانع من



واللهم واعلي انفسهم بالقسمة ثم ادحت امرأة الميت المهر على الميت و  
اتاهت ابنته فلما ان يبطل القسمة ويكون دينها كدين الابن حتى وانما  
القسمة لا يفسد من دعوى الدين لان اجازة التوكيم القسمة قبل ان يصل الدين  
بالكفة ويكون وجوب كدونها مكان لم ان يبطل القسمة هكذا اذا كان  
التوكيم موافقا للدار ولا يفسد دعوى الدين دعوى المهر كما في العياشي  
جميع الفتاوى وان ادعى بعض القسمة بعد تقسيم الدار اياها كان تصديق عليه  
بالبينة مكملة من الدار وادعى ان والده كان تصدق به لك على  
الصغير او ادعى ديناً من اعيان التركة لنفسه بوجه من الوجود لا يسمع  
اقراره على القسمة اقرار منه ان ما دخل في القسمة تركه الميت ميتاً  
لهم فكان مناقضاً في دعواه كتاب الاكراه ذكرته فافيه فان ولو كره  
التها فيه رجلاً لم يتركه اذ بالتسليم اذ قطع يد رجل بعد ما قد تقطعت يدا  
فكل ففقطت يده اذ قطع ان كان المقرب موصوفاً بالصالح مودعاً به  
يتحقق منه الاتفاق وان كان مشكوكاً لم يمتد مودعاً بها وبالتسليم يتحقق منه  
الاتفاق ولا يتحقق استحقاق القسمة اذ ادعى احد السبع اذ اصلح عنه طوع والاف  
من كرهه فبنته مدعي المكره اذ ادعى وكذا اذا ادعى الاقرار عن طوع والاف من كره  
فبنته المكره اذ ادعى فافيه فان وان غاب المكره عنه نظر المكره فيه ولا  
قسمة رجل ادعى على رجل انه اكرهه بالتوكيم فحبس الواجب او انقضت  
على ان سبباً منه فافيه وانما لم يثبت وانما لم يثبت عليه بئس ما كان  
لما يثبت الطوعية اذ لو اذ اقصى القاضية بئس الاكراه فافيه فافيه  
ان دون الخفاف وقضيه بناء على الفتوى وعليه الفتوى فافيه فان  
اذا خوف الرجل اذ اتته بالضرر جئت وحبست مهرها لا يصح ان  
كان قادراً على الضرر فجميع الفتاوى وان عذرته بالطلاق او بالتم  
ويجب عليها لم يمت ذلك اكرهها على ادعى وقال محمد بن السمك لم يمت  
او الامام لم يمت باكره اذا كان المأثم لا يخاف منه اذ الميات بما اذ به  
وذكرتة ايضا من الناس من جعل اكرهها وان كان المأثم لا يخاف  
منه جئت فينبغي ان هذا افضل منه فجميع الفتاوى وفيه سهو المحيط اذا

[illegible]











روي مسلم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الطلاق في قوله سبعة هذا الجاري والمجاور  
 حال او يكون في بطن ما لا يسهل كونه دم وحلت امرأة الفارق في فترة ربه الى  
 سنة قال النووي الطلاق في قوله سبعة مع السب في الاباط والاصابع و  
 في سائر البدن بتداعيها او بغيره او بغيره واما الوباء بالمد والقسم فعلى سب  
 الطلاق والصحاح الذي قاله المحققون انه من كمين في الناس ويكونا نوعا  
 واحدا تجمع الفتاوى وانما هذه بين المسافر بين المسافر وهي ان يخرج  
 انما لهم على قدر الرقة ولو ارموا التساويا ما قدر وعليه تنفذ منهم في الاكل و  
 بانه جائز فانما استجاب له في الحلة التي هي بهذا اولى قال القاضي في الام  
 انه لم يكن لا يكره وكذا اذا كان المصحف مستقانا وقد وسعته ارجل اية ذلك  
 الجانب قال لا يكره لانه ليس لمجاذبا للمصحف لان رجلكما في ان يستقر  
 المصحف في الا على المصحف اذا اختار خلفا او صار بحاله لا يتوارف فيه و  
 خيف ان يقع في حقه عاهة ويمن لانه المسلم يرفق فيه فكذلك المصحف  
 يشع على النجاسة في الاسباع جائزة وفي المصحف اجب اليه لان النجاسة  
 كانوا يتركونه في المصحف والاسباع محذورة والمصحف هو الذي فيه جميع القرآن  
 رجل بكل شيئا فكيف افيه قال بعضهم كره ذلك والصحيح انه لا يكره لما رو  
 انه رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل من كل شيئا فكيف افيه ذكر في حديثه قال لم في الاصل لو  
 اجر المسلم دارا في ذبي لم يكن في شرب فيها الخمر او عبث فيها الصليب لم  
 يجمع اثم شي من ذلك لان المعية في قصد ومن قصد رب الارض فلا اثم عليه  
 وقاله السمعاني وهو كمن باع جارية من لائمه بها او يائسا في غير الجاني لم على ابيه  
 اثم شي من فعل القسمة وكذلك قالوا فيمن باع عكلا من مائة بقصد القسمة  
 فهو كمن في مائة قد البوع في كلامه ذكر في الحديث ان الله لا يبع العبد في الجاني  
 الحزين والافتقار والحكم والاحبال وادب الحدة سبع وسنين وهو المختار  
 في الحديث قال ابو يوسف ان القسمة اذا لم يعلم بحال البائع ثم علم انه جاني  
 او جاني لم خيار الغني لان القسمة با دخل في العقد على ان حقوقه تنفذ بما قد  
 نكاهوا خلافاً تخيم كما اذا غنم على عيب والبيعة لو طلق امراته او اختار

عبد او وجب مال له لا يصح سواء اذن لم ابد في ذلك او لم ياذن وفي الخصم  
والبيع والجنون لا يصح عقد سما ولا اقرار سما ولا خلافتها ما كان انفاً ثبت زوها  
ثم حكمي عن القاضي محمود بن قتيبة ان من علق اقراره بالجنس بالبيع في ذم  
كانت له او عليه فقال القاضي بماذا بلغت فكت فقال لا بد من البيان  
فقال القاضي بالاحكام وقال القاضي وماذا ريت بعد ما استعظمت  
قال القاضي فقال ايها القاضي انما اختلفت فقال المني اب حردان كم فرزرد  
فقال علي من اهلك علي ابن او علي بن او علي انان فقال علي ابن او علي  
انعام وجدت منه ومنه عني ان يكون لم علم حقيقة ماله شيخ الاسلام  
وهذا من باب الاصل انما يقبل قوله بالتعظيم وكذلك الجارية اذا اقرت  
بالحيف فحصل منه النكاح المستحق في ما بينه فان لا باس من عرفان  
نتيجه من كل ذات رغم حجم الي شوكا وصورتها ونوعها وخصوها ولا تنظر  
الي ساقها وبلعها ولا الي ما بين سرةها الي تيجان الركبة وكذا الي كذا  
رغم حجم من رضاء كذا وجبة الاب والجد وان علي وزوجة الابن وان  
وابنة المرأة المدخولة بها وفي كل موضع جاز التمس والنظر جاز في  
بها وتكون ابها اذا امن على نفسه والعبد في النظر الي مولاه الحرة اليه لا  
قراينة بينه وبينها بمنزلة الرجل الاجنب في النظر الي وجهها وكيفية ولا ينظر الي  
ما ينظر الاجنب الحرة من الحرة الاجنبية سواء كان العبد حقيقاً او مجرباً او بالغ  
سليم او رجلاً او المجرب الذي حلف ماؤه ببعض الشايع رخصوا او قلوا  
بالنساء والاصح لا يفتقن ويمنع وللعبد ان يدخل على مولاه بغير اذنها  
والجموع اعلم ان العبد لا يفر مع سيده ولا يزوج ان يتزوج اليه من  
احراته وكذلك المرأة من الزوج ولو لم يمسها ولا منته ولا منته من سيدها ولا  
باس من عرف ان ليس فزوج او ارضاها وكذلك المرأة عند الولد  
الضرورة وكذا البنات والبنات ان ينظر اليه فزوج ابان عند الختان ولو اراد  
الرجل ان يشترى جارية فليكن له ان ينظر اليه شوها وصورها ونوعها وخصوها  
ساقها وقدمها واذن كانه شترى او اكتم رايه ان يشترى واذا اراد الرجل ان  
تزوج امرأة فلا بأس بان ينظر اليه زوجهما كسواء وكذا اذا روي علي

وہی کہو  
فنا کہ ایسا ہے لایق ہے اس شخص  
فقد غنای العظام الاقرار  
بالبصوت فی غیر  
صفتہ

[illegible]



وعلى الرجل ان يتفر الى الرجل سوى ما تحت السرة الى ان يتجا وزد الركبة ونظرا الى  
 الى المائدة كذا الرجل الى رجل والركبة جنب عورت والسمرة ليست بعودة و  
 علم انه يتفر الى الرجل الا جنب من قربة الى قدميه سوى بقية سمته الى ان  
 يجاوز الركبة ففصل في كبره في ان ياب ذكره فافقه فان ليس الرجل المصنف في  
 على الذكور كما كره في حق الرجال كره وفيه البس في غير الحرم ويكون الاثم على من لبس  
 ابو يوسف وقد لا بأس لبس الحر في الباب وان الثوب سدا غير حرم وحيث  
 حرم كبره لبسه في غير الباب وما كان سدا حرم او لمحة غير ايامه جاز لبسه في كل  
 حال عندهم وقال ابو يوسف وكذا كبره جميع ذلك ولا بأس لبس الحر في كل  
 كما كره غير حرم وكلم الرجل منقصة ولا حتم به حجب وغيره سواهم كتمه بالصبغة  
 التخم انما جاز لمن يكره التخم كان فيه والسلمان والوالي وكفرهم واما عند  
 عند عدم الحاجة فالتخم كره ففصل كتاب الاثنية ذكر في خزانة الاثنية وحيث  
 قال البخاري هذا قول ابو جعفر وعندنا سنة وروى ابن زياد عن ابي جعفر  
 رستم عن محمد بن ابي فرقة قال سمعت ابا الاثنية ثلثة اوثق النعم والنعم في  
 من لم ياتوا وهم وضربوا ما في درعهم سكتة وفادع اليه عليا واما  
 ابي جعفر في الاثنية ما هو النعم في النعم في انتم ولا يصح غيبا تحت  
 التماسم والاحاديث وانه كان في كل كتاب اثنا عشر مائة مائة  
 والجمع اذ اسوت ما في درعهم صاحب الكرم غيبا اذ اسوت ما في درعهم  
 على المائدة الموسومة الاثنية ولو كان في رزقي مهر مائة مائة موسومة في  
 قول ابي جعفر في النعم لا يكون موسومة في رزقي مهر مائة مائة موسومة في  
 وصفي لا يكره وان كان في ثيبه وخيمه ثلثة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
 والاثنية لا يكون غيبا وبالنسبة يكون غيبا ولو لم يسلح وثمان احدى مائة مائة  
 غيبا يكره والاحاديث في ثوب واحد لا يكون غيبا وبالنسبة يكون غيبا  
 غيبا وبسوة واحدة غيبا لو كان في ثيبه ثلثة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
 اثنا عشر الاثنية ثوب واحد في الرابع غيبا بالثوبين وثلثة لالا احدى ثوبين  
 والاثنية ثلثة ثوبين ففصل في وقت الاثنية ذكر في باقية فان وقت  
 الاول ان كان في المص بعد فراغ الامام عن صلوة العيد فان في كل صلوة اثم  
 او بعد ان يقول الامام قد شهد لا يتم الاثنية فان في ثوبين بعد ما قد شهد

قبل السلام في ظاهر الرواية لا يجوز وتعالى عنهم كونه يكون ميثا وسودا عنه  
 ابي يوسف وان كانت بخلافه لا يصح حتى صلوة العيد ما هم في ثوبين في اليوم  
 الاول وبعث وهذا هو الحكم في الامام واما اهل السواد والوالي وكذا  
 يجوز لهم الثنية بعد صلوة يوم الجمعة في ثوبين في ثوبين واما اهل السواد  
 لا يجوز الا بعد صلوة اقرب الائمة لهم ولو كانت الاثنية في السواد يوم  
 في المص ما احكم بالثنية ففصل في اهل قبة صلوة العيد يجوز عندنا يوم كان  
 الخروج لا مكان الا انك ففصل في ثوبين كيب عليه الثنية ذكر في باقية فان  
 وليس على الرجل ان يتفر الى غيره اولاد الكبر واورائه ان ياتوا في الاول الصبح  
 ابي جعفر روي في ظاهر الرواية تحت بخلاف صدقة الفطر وروى الحسن عن  
 ابي جعفر انه يجب في ان يتفر من ثوبين الصبح ولو لم يكن في ثوبين في  
 على ظاهر الرواية فان في المص ما كان مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
 في قوله ابي جعفر ان يتفر من ثوبين الصبح ثبات على صدقة الفطر وعلى الرواية  
 الى ان يجب في ثوبين الصبح ثبات على الصدقة الفطر وعلى الرواية  
 يفرق في قوله ابي جعفر والوالي يوسف وعليه الفتوى ويقيم اخر ايام الثوب في الثوب  
 الثوب والولادة والموت اوله ففصل في ثوبين في ثوبين في ثوبين في ثوبين  
 فان لا يجوز في الثوبين في ثوبين في ثوبين في ثوبين في ثوبين في ثوبين  
 مقطوع الا ان الواحد او اكثر من الثوب لا يجوز في قوله ابي جعفر في قوله  
 ابي يوسف وقد اذ كان في ثوبين في ثوبين في ثوبين في ثوبين في ثوبين  
 الاثنية واذ كان في ثوبين في ثوبين في ثوبين في ثوبين في ثوبين في ثوبين  
 الرواية عن ابي جعفر في ثوبين في ثوبين في ثوبين في ثوبين في ثوبين في ثوبين  
 ولا يجوز الوضوء اليه لا يقر على المص وان قدر جاز ولا يجوز الوضوء اليه  
 اليه لا فرق له خلقه وكذا المكسورة الفوق وكذا الجوزة وهي التي  
 جاز صوفها والذي في اذ ثلث ثوب او ثلث ثوب الى الاثنية  
 يجوز كتاب الصيد ذكر في ثوبين في ثوبين في ثوبين في ثوبين في ثوبين في ثوبين  
 المادي ما كان في ثوبين في ثوبين في ثوبين في ثوبين في ثوبين في ثوبين  
 في الصيد وكونه اهل للزكوة وارسال وان شارك في الارسل غير  
 الاصل المذكورة وعدم ترك التسمية عند اذان لا يثبت في الارسل و



[illegible]

وقد اثنى الله تعالى على نبيه في قوله تعالى يا ايها النبي انما ارسلناك  
 بالبينات والبيان في الدين والبيان في الدين والبيان في الدين والبيان في الدين  
 وقت الارسل ان تدين القبيح في الارسل ان غدا فافقه لو ارسل كتابا او باريا  
 على صيد فافقه ذلك الصيد او غيره او اخذ عذرا من الصيد ويكفي الكتاب  
 التسمية ما دام في وجه الارسل ان ويأمره ان يلبس القبيح في القبيح  
 ولكن اذا عني بقوله تعالى انما ارسلناك بالبينات والبيان في الدين  
 عنده فافقه في صيد ما في البحر ذكره في فافقه فان اذا اخذ صيد فافقه في  
 بطنه صيد اخبره لا يابس بان ياكله واذا اراد ياكله وجد فيه اوتيا فان القبيح  
 صيد في جيب ما في منته فافقه لا يابس بان ياكله وكذا اذا اراد ياكله في  
 صيده لا يستطيع ان يخرج منها وسو من ياكله من اخذها من غير صيد في فافقه  
 لا يابس بان ياكله وان كان لا يؤخذ من غير صيد لا يابس بان ياكله فان اذنت  
 السمك الطافي الذي مات في الماء اذ اذنته لا يؤكله وجد السمك في الماء  
 ميتا وبطنه من فوق الماء لا يؤكله لان له فافقه وان ظهره من فوق الماء  
 يؤكله لان له صيد بطاف وان مات بحر الماء او بره من فوق الماء او بره  
 لا يؤكله وعنه ان ياكله ويؤكله ومات السمك في فافقه لا يؤكله لان له  
 لو وجد صيد صيد في الماء وبطنه في الارض وقد ماتت فان لم اذ  
 كان رأسه على الارض لا يابس بان ياكله وان كان رأسه في الماء وبطنه  
 على الارض وقد ماتت فان لم اذ كان رأسه على الارض لا يابس بان ياكله  
 وان كان رأسه في الماء وبطنه في الارض وقد ماتت فان لم اذ كان رأسه  
 لا يؤكله لان موضع النفس في الماء لا يؤكله لان له الموت فافقه فان كان  
 من بطنه على الارض يؤكله خلاصته وفي الاصل السمك الذي مات في  
 الماء بغير اذنته ميتا وسو ان ياكله في لا يؤكله وان ماتت فافقه وهو ان  
 يحس عنه الماء او طفي على وجه الارض او وجد في بطنه طم اذ سمك  
 او ربط اخذ في الماء او اضطره الصي لطف من الى مضيق فافقه ان لم ياكله  
 او لدغته ميتا اذ اصحابه حديد او اذ لم ياكله في الماء ميتا فافقه وان لم ياكله  
 ولا ياكله اكله في الماء الا السمك وفي التناهي اذ اذنته الماء بحر او بره  
 لا يؤكله عند الماء في وعنه ان ياكله ويؤكله وهذا ارضه باناس وفي البحر يؤلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
وَبِذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ  
الَّتِي فِي الْقُرْآنِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ







كانت لوصف الدار ان ينقض بذكر من في الثمن وان كان له حق ارجاء دون رتبة  
الاسكنى من الثمن ولا يسبى له على المسكن بعد ذلك كرجل اوجبه رجل سكنه  
داره فحقت الموصية وباع النوار الدار فزعم به الموصيه له جاز البيع وبطلت  
واولم يوجب صاحب الدار واره ولكن قال صاحب المسكن ان طقت حتى  
المسكن فان كان له حق ارجاء الماء دون الرتبة بطلت مقياسا على حق ا  
الاسكنى وان كان له رتبة المسكن لا يبطل ذلك بالجماع لان ملك  
العين لا يبطل بالابطال وذكر في فصول النواحي وان كان كافا لم يوجب  
والسداد في الدار التي تبعت للاجنبي حتى لا يملك اداءه فوجب  
وليس المشتري ان يبيع وان كان باعادة لا يملكه لانه ليس بملزم  
فذكر في النواحي من ان يبيع الى طرف الا عظم لا يملك حاله فادى  
رجل من المسكن انه فحقت فحقت في قلعه فقال الذي في يد المنيه ان  
يبي سواقيم قد لم يبرك مياه سطوحى سبيل من هذا المنه ان  
الى طرف الا عظم من ماء المطر والوصف حتى ثابت ان كان الماء انما  
الخصومة لا يصدق صاحب المنه ان يبيع منته يتبعها على ان مسكن الماء  
له وسوله لو كان في يد منته على هذه الصورة مات فوكت في يد زيد باسم  
فباع ملكه الدار منه بذكر المسكن او قال باع منه بقبوله او غير افقة فبطلت  
لم يملكه هكذا ذكر في النواحي واي رتبة العين فذكر في فصول النواحي  
المنه ان اذا كان منصوبا الى دار العين فافقت فقال صاحب المنه ان  
في حق ارجاء الماء وسبيله وانكر الا ان اختلف في عدم جريان الماء  
لا يستحق به ارجاء الماء والاشية وان كان في حاله جريان الماء كيف ما  
كان وجه القدر ان لا يخطأ اقرانه وراه هذا الوقت كيف ما كان  
في حق اقرانه الوقت الذي لا يخطأ الى اسنى حد القدر قاله صدر السند  
وهكذا في تناو اي صوفي يبراز به رجل له ارض مسكن اوجبه على سطح  
الاف فباع اليه على المسكن بطلت فباع فيها ثم باع الا في من اوقا  
المشتري الاول ان يبيع المشتري الثاني من اسالة الماء على سطح  
لمسكن له ذلك الا ان يكون الشرط عليهم وقت البيع ان لم يبيع  
منه سبيل الماء التي تبعت وفي النوازل له داران متجاورتان احد  
عاده يباع الا ان يبيع وكان صاحب الدار العادق ويملك في الدار  
الارضية فادى المشتري الثاني من المتع حال النقيض او بغير ان يستثنى ارباع

مع نفسه مسيل الا في الخراب جاز ولا يخرج اتيح لعدم الفرق  
 قال ابو العباس ان كان له ميزاب وسيل سلوج احدى الى هذا الجاه  
 ووقف قدمه فسيل على عالمه وان لم يستمر طر وكذا لو كان سيل سلوج الى  
 دار رجل لو فيها ميزاب قد لم يمس لصاحب الدار منه في الاستفا  
 وبعنا فخذوا ما احبوا فخذوا باليسر وقالوا ليس لمالك  
 اتلان يسمي لم حق المسيل ولو شهدوا انهم راوا سيل الحادي  
 فخذوا بشراة ولو شهدوا انه مسيل ما المظلم فهو الماء المظلم ولو شهدوا  
 انه مسيل ما دام لم يوضوؤا وليس والمظلم جاز وان لم يشهدوا  
 لرب الدار وان لم يكن له شئ يستجلب صاحب الدار وحكم بالثبوت  
 ذكر في مسيل ولو لم داران شئ بلاني وبينهما طريق العامة فبني ظلمة في  
 الطريق عليه ما قاله فخذوا لم يقم بالبرق فلا بأس به وانما حكم احد  
 بعد البناء لا احداهما وقيل البناء حكمه منعه ولو اراد ان يخذ داره  
 شيئا لا يمنع جاز ان كانت الارض حلقته لا يتبدلها من الماء الى  
 جداره ولو كان روضة يتبدلها من ردة حكمه منعه ولو ان يبيع ويتبدل  
 يهب ربح جاره ونفذ حكمه فله ذلك في كلهم الرواية وجواب  
 المشايخ انهم رفته على ان له منعه فقولوا الحادي ولو وضع رجل ثوبا  
 في دله رجل فزماه صاحب الدار فافسده فله ولو ادخل وادبته  
 في جمره وارفعها صاحب الدار لا يضمن ان يغتلب لاني الرواية تفيد  
 ملكه ان يرفع الضرر بالافراج اما الثوب في الدار فلا يضمن بهما  
 الا في ارجاعه فانه رفته رجل لم ان يبيع له حايطة نفسه اذ هو كما كان  
 وليس جاره منعه وان لم يرفع عيانه ابناء فانه في الميسر  
 صاحب الدار لداره فبناؤه فافسده الروح والشئ على جاره او  
 جداره افترج ابوابا لا يمنع وان تضر رايه لانه يضر في ملكه اما  
 شئ فقولوا صاحب بالقسمة ساحة لا يبا فيها واصحاب الرواية  
 البناء فافسدها فانه ان يبيع فيها ويرفع بناؤه فقالوا في البناء  
 انك تتد على الروح والشئ فلا ادعكس برفع البناء فله منعه لا  
 في كلهم الرواية لان ذواب منعه عن الانتفاع بملكه ولم  
 يتلف عليه ملكا ولا منفعته فلا يمنع منه رجل لم يسجوه يستلحقها

جاری ہوئے ہیں اور تقریباً ۱۰۰۰۰۰ کے قریب ہو گئے ہیں۔







يسيرة السهو والبرغم ثم انما هي ثم الناس اذا ثبت بالثبت وان ثبت بالاثار  
 يسيرة القاضية ثم الناس ويرجم الرجل قايما ولا يملك ولا يجر له ولا يسلط  
 في المراءة ان ساء الامام صولها وان ساء لم يجره ويراد الرجل في التورم  
 في سره من واحد والمراءة لا يجره في شيا من الجرد وكني منه في الجرد  
 والجسد ويقرب المراءة فاعدا ذكره في ان يجره وجب عليه الحد كمن يجر  
 ضعيف الخلقه يخاف عليه التلف اذا ضرب بجلده ضعيفا قدر ما يجره في الجرد  
 ضيف المراءة لا يجره اجماع الحد عليها الا اذا كانت عاتية لا ترمي حتى تقع  
 حكما ونوع قايما الا اعضاء في الحد باضال النور والوجه والراس واليدين  
 لا يجر الحد على كلوكه وملكوكه ولا يجر الحد على النفس حتى تنقض النفس  
 رضى حتى يبرأ ويقيم الرجل في الاحوال حكما الا الرجل على الخاطي في انية  
 رضى اقراة في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 منها وكذا اذا اقرت اداة وانكر الرجل رضى لولا ان يقراته ارجع لا  
 يجب الحد عند اية في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 مما لا يجر الحد وقال ابو بكر بن عيرق بالنار وعنه الشيباني يجر في الاذن  
 حكما وقال بعض من يجره في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 كسني عليه ومن اية اداة في موضع المذكور او على ملكي القوم لو طاف حد  
 عند اية في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 وقال لا سوكا في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 واوله المذهب الشك في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 عند الامام بان بدلالة نفيته في الزنا وعند اية في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 بالنار والحد من الجوار والشك في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 الخلاف في النكاح اما ان يجر اداة ارجية في يومه ونحوه في الحد  
 ولو فعل ذلك بعد اداة او سكره لا يجب الحد بالانفاق لان الملك  
 ينفذ في الاثبات ما وردت به في النفل ذكره في رسالة منيع عليه  
 ويقترب عليه المولى المولى في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد

الحد ولا يشرط الا ان يجره في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 اذا لم يجره في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 بعضا منها ملك له يجوز بغيره في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 الا ان يجره في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 في الزنا فان النكاح في حد القذف ذكره في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 لا يشرط بالحد في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 اليته عليه الا عند الرمي ولا يشرط حد الحد باللعن ولا بالامانة بعدة  
 ثبوت وكذا اذا نفيته في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 على حال من يجره في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 وثبت القذف بثبوت رجليه ولا يشرط ثبوت رجليه في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 بالثبوت على الشبهة ولا يشرط ثبوت رجليه في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 شهودا في خارج المصداق من شهادته وحدها وحدها في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 القذف لا يشرط نفيته في حد القذف ذكره في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 قسوة كذا في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 وان شهد اليهود عند القاضية على رجل بغيره في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 لم يجره في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 ثم في الاصل في القذف ثم في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 الرب والحد السكران في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 الراجحة في قوله اية في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 الراجحة عند القذف وخدم لا يشرط وجود الراجحة في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 السكران الذي يوجب الحد ذكره في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 الارض في السعي والهو من القبا والذكر في الاثبات في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 السكران الذي يوجب الحد اية في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 كاف في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 السكران هو الذي لا يجره في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد  
 قال اذا نفيته كذا وكذا اكم كلامه في نفيته وحيث سكره وتكذب منه حد على الرجل عند اية في حد



فصل في مدققة النفاق ذكر في ما فيه فان قد قطع الطابع فهو  
على نفسه اوجه ان اخذ المال وحقن قال ابو جرح يقطع يده ورجل من خلاف  
ثم يصلب قبا ويطعن تحت ثنونه اليسرى حتى يموت وقال ابو يوسف  
وخذت نصيب قبا ولا يملك به شيء آخر واذا اخذ المال ولم يقطع قطعت يده  
ورجله من خلاف دفعة واحدة ويحلى سبيله فان قتل ولم يأخذ المال فقتل  
قبا صا ولا يملك به شيء ذلك وان في النكاح في الطلاق واقاف النكاح  
ولم يأخذ المال ولم يقطع يده ويحلى سبيله وان في رخص البتة هم قوم  
في جوارحه على الامام فيدعونهم الى العود ويكشف ثيابهم فان جحدوا  
انكروا في ايامها ما يجتمع فيه من ان قتلهم براء فلا يفتن قبا فقتل المسلم  
ابتداء لا يجوز ولا ان الحكم يارب على دعيه وهو مسكرهم واجبي عنهم فان جحد  
الامام اليه ببراءة لا يمكن دفع شتمهم وتكفيرهم وفيه خلاف النفاذ في  
موسمهم اي هو منهم لو كان لهم قيمة او جنية وفيه ايضا خلاف الشافعي  
كأنه لم يفتن ما ذكرنا لان جواز التمسك كان لا يجرى الخوف واذا لا خوف لعدم  
النفسه من قتل كونه مسلما ولا يستبج ذرئتهم وجبس ما لهم حتى يتوبوا لانه  
الاسلام يعصم النفس والمال والجس كانه دفع شتمهم واستعمل اي الامام  
سلاحهم وضميرهم عند الحاجة لان الامام انه يفعل ذلك في مال العادل  
عند الحاجة في مال الباطل اولى لا شيء يفتن باغيه فله ان يكره عليهم لا يفتن  
الامام منهم فليؤا على مصهم ففتنهم في شتمهم فظهر على المص فكل الثاني به ان  
تبعه شتم اذ المكر والاي البقاء فيه اي المص احكامهم اذ لم يكن ولا لانه الامام  
شتمه عن المص فخره في حكمه بخلاف ما اذا اوجوا فيه احكامهم فتش عا ولا يفتن  
او قلتم انما العادل باغ مدحيا ذلك الباطل في حقيقة ودرته التي عا ولا يفتن  
او باغيا يدعي الحقيقة اما الاول فنان العادل اذا تلف الباطل اذ ما لا يفتن  
ولا يفتن لان المكاربة تفتن العصية وقد اقرنا بقتلهم لو لم يتقاتلوا  
بشيء فصار قتلهم كقتل احل الحرب فلا يوجب جازا الا ان كان قتلهم جازا  
فان جازا الا ان كان جازا فقتلهم فلا يفتن جازا وانما الثاني فنان الباطل اذا  
العادل يافتن ولا يفتن عند ما والى ان كان شتمه من العاصي في حق العاصي  
اذا فتنت الباطل منه كقتل او بى احل الحرب واذا لم يفتن الباطل لم يفتن جازا

في والارث سمي بالحقانية وادخلوا في حقها سمي بالحقانية لا يفتن لانه  
اذا اقر باسقاط الجيب النفاق فيلزم ان يكون مع السكوت في حق النفس  
لانه اعانة على الحية وان لم يجد انهم لا يكره لانه الاصل عدم الحكم  
ولا صار عنه قال في حق النفاق ابو جرح اذا اقر النفاق في حق الامام في المسكن  
وهم امنون بالسبيل ائمة في حق المسكين على امام الجاهل يفتن المسلمين ان  
يتنود ان قد رواه عليه والانا لا واجب على كل مسلم ان يفتن له النفس ويتنود  
في شيء ذكر في حق النفاق في حق الطريق اذا اقر النفاق والمال بالامام با  
عليه ران شذ قطع ايهم وارجلهم من خلاف وضميرهم وان شذ  
ضميرهم ثم قال يصلب قبا ويشق بطنه برمح الى ان يموت ذكر في النفاق  
وان قطع الطريق ليدلهم على مذهبهم قد قطع الطريق استحقاقا وخذوا  
وهم قد اكل الى حاصبه وادبو وجسوا لارجلهم الجنية والارجلين  
منهم ابو جرح الى الاوليا ذكر في الزكوة قال ابو يوسف ان قصده وان  
المص بالسلاح يجرى عليهم الحكم قطع الطريق لان السلاح لا يثبت  
ولا يفتن النواش وان قصده وابطا او كسب ان كان في حق المص  
فكذلك الحكم لانه النواش لا يفتن وان كان ياقوب منه ان كان في حق  
فان كان باليسر فكذلك ايضا لان النواش لا يفتن وان كان ياقوب  
لا يجرى عليهم حكم قطع الطريق واستحسن المص في هذه الرواية وفيه  
ذكر في ما فيه فان اذا كان الرجل يقطع الطريق حقه لا يفتن ولا يفتن  
عليه ذكر في رخص النفاق اذا اخذ قتل حذرا لا قصدا حذرا يفتن  
فصل في تصرفات السكار ذكر في ما فيه فان السكار في الخمر والشراب  
المتخذة من التمر والزبيب كوالبنيد والمثث وغيره عند ما يفتن بقرنة  
كالطماق والفتاق والافراخ والاسكر اخى والحبية والصدقة اذا  
فتن الموهوب له والمصدق فائمه وبع اخذ عاقبة الفتى وان كان  
ومواحد قوله التي لا يفتن بقرنة دية اخذ الطلاق والكرخي ومن  
الي بكر ابن النخعي قال يفتن من السكار كل يفتن بقرنة يفتن مع الهزل ولا

والا يفتن من السكار في الخمر والشراب المتخذة من التمر والزبيب كوالبنيد والمثث وغيره عند ما يفتن بقرنة كالطماق والفتاق والافراخ والاسكر اخى والحبية والصدقة اذا فتن الموهوب له والمصدق فائمه وبع اخذ عاقبة الفتى وان كان ومواحد قوله التي لا يفتن بقرنة دية اخذ الطلاق والكرخي ومن الي بكر ابن النخعي قال يفتن من السكار كل يفتن بقرنة يفتن مع الهزل ولا



















والتي هي في رجب وتحت سبعة لا يوجب الجدة لانها لم لا تستحق  
بذلك السبعة ان لم يكن ما كونه الحكم ثم يخرج بان رولا يرق قسما الذي و  
يعني انما على قيمة الدابة ان كانت الدابة لغيره وقاله اسم في الاثر  
الا وادى بان رجايم وليس بواجب وان كانت الدابة ما كونه الحكم  
بذلك ولو كان في رولا يرق بان رولا يرق بان رولا يرق بان رولا يرق  
الدابة وان كان لغيره وذكر في محله دابة اخذت زرع الغنم لغيره او  
غيره انما في رجايم صاحب الدابة ولا يرق الرابي عند الاثر في سبيل  
البيع او ماله ولم يرق وقاله الشئ ان كان في رجايم دابة لغيره  
ذكر في الاختصاص في ذلك في رجايم قدر وتعد رجايم رجايم رجايم  
قيمة يرق في رجايم الا في محله ثم يرق رجايم رجايم رجايم  
السبعة من الزرع بان رولا يرق بان رولا يرق بان رولا يرق بان رولا يرق  
و حفظ الزرع بان رولا يرق بان رولا يرق بان رولا يرق بان رولا يرق  
واجب في رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم  
اخر في رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم  
الزراع ان دابة في زرع ولم يرق بان رولا يرق بان رولا يرق بان رولا يرق  
زرعه وادى بان رولا يرق لان رولا يرق لان رولا يرق لان رولا يرق  
الحث رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم  
يعني وكذا الوارد في دابة الغنم في زرع الغنم في رجايم رجايم رجايم  
في الاثر اف ذكر في رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم  
البيع ولا يرق بان رولا يرق بان رولا يرق بان رولا يرق بان رولا يرق  
ما دون النفس سبعة المساواة في البدل فلا يرق بان رولا يرق بان رولا يرق  
ولا يرق بان رولا يرق بان رولا يرق بان رولا يرق بان رولا يرق بان رولا يرق  
بدل البدل في رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم  
الاخص في رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم  
يرزق في رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم  
وكذلك الاخص لا يرق في رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم  
بمنه وفي الزرع حكومة عند الامام وان في رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم

من النصف الدية وما فوق المكنت والحدود من خمسة في الاثر في رجايم  
الدية كالمدة الانف والذكر والحسن والعقل والراس او  
لم يبق والدية والصليب اذا كسر واشتعل النار وسحب بوله وفي الدية  
اذا طعن ولم يمتك الطعام ولو طعن به في رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم  
وختمه في رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم  
واليدان والرجلان والاشنان والاليتان والحسان والشدين في رجايم رجايم  
الدية وفي رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم  
تدعي الزرع حكومة هذه وفي رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم  
ذكر في رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم  
عليه انه لو كان ملكا لم ينقص من قيمته بخلاف الجنية لا وان كان في رجايم  
يجب قيمته في رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم  
والنصف وكذا ذلك وقاله بعضهم ينظر الى ما يحتاج اليه في رجايم رجايم  
النصف وادى في رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم  
الدين على رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم  
الذات وسواها في رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم  
والتي في رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم  
كذا النفس والنفس والابلى والجار والثلث ان يكون الواجب  
في رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم  
قاله ابو ج في رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم  
والجس في رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم  
وقال ابو يوسف عليه النقصان في رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم  
كلها ينقص وان قطع بعضها اقتضى منه بقدر ما استطاع وعرف القدر  
قاله في الاثر اف في مقدار المقطوع ثم في رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم  
من النظم دية النصف وادى في رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم  
في رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم رجايم



































وقال يا خبيث العالم جدك الى الموت في سجنك يا  
الصفير واراد ان يركبوا وصفيهم را  
عليهم شتر واراد ان يركبوا وصفيهم  
اراد ان يركبوا انما خاف ان يركبوا  
كله متخفين وهم انما يركبوا



















جاء كل من اتقى الله في الدنيا من غير ان يتقوا الله في الآخرة  
والله اعلم بالصواب ومنه كسر الحليم بهر طرد وطرد في يوم فمات على وجهه  
داود وداود لم يمت فبقية عند الله في يوم فمات على وجهه  
ويعجز سبيل الله في الدنيا من غير ان يتقوا الله في الآخرة  
بالحكمة والاشية في الدنيا من غير ان يتقوا الله في الآخرة  
في حالة الدعوى لانه الامور متلف النفس والدين للكون والدين  
وتلف نفسه او دينه لتوليد لا تلتوا بما يكتم اليه الشهادة لان  
الطالح لا يبالى بصلوات الدين كما لم يزل والكفر لتولد وم الجا على حدود  
نفسه كلف يكون صادقا فيهم ومع خبيث الكفر على النافذ ان حلفه  
بالحلف في الدنيا من غير ان يتقوا الله في الآخرة  
وانما هو لانهم لا يبالون من الله تعالى وان حلفه النافذ يكون بانه  
تأمر احسان كلام الله تعالى لتولد في ولا تجعلوا الله عرضة لاثامكم  
والوجه شقة ملوجه والدين والويلين والمعد والارادة هذه  
الاية ان لا تجعلوا الله تعالى على الكذب والطالح والافاسق والافاسق  
والافاسق في لاف الكفر كلامهم كذب لتولد في من لم يكتم با ان الله تعالى  
فادليك لهم الحق فزينا وتولد في الدنيا على المدعي والدين على فزنا  
والارادة من هذه الحديث اذا كان بين صالحين اما اذا كان بين الصالح  
والطالح حلفه النافذ في الصالح وان كان هو المدعي ولا يشهد له لا فالحلف  
لا يناف من الله تعالى ولا يناف من الدين والطالح هو المؤمن في  
العلم ويؤكد الربوا ويؤكد سائر الحيات وسب الدين والايان في العلم  
فكونه جامع الصواب والحق اصل ان يشهد في الدين على الشا في انما في  
على نية الخارج على مطلق الملك اذا لم يدع الخارج عليه مشا في حق  
وعقب وكونها امانا وهي الخارج على ذلك فنية او في ذكر فنية  
النفية امانا على خير في بدت واهد ما سبق ما ربح فهو اولى وان  
لم يور فانه في غيرها ولو فزوا اهد ما يدعي الشا في امانا امانا